

أشغال الملتقى الدولي
7 و8 أفريل 2016 - تونس

التلفزيون وحالة الانتقال التحديات والسياقات الجديدة

أشغال الملتقى الدولي

التلفزيون وحالة الانتقال التحديات والسياقات الجديدة

التنسيق العلمي

د. سفيان عمار ود. عايدة فيتوري

تونس 2017

التنسيق

- د. سفيان عمار ود. عايدة فيتوري، معهد الصحافة وعلوم الإخبار، تونس.

اللجنة العلمية

- د. منصف العياري، معهد الصحافة وعلوم الإخبار، تونس
- د. هاني مبارك، معهد الصحافة وعلوم الإخبار، تونس
- د. معز بن مسعود، معهد الصحافة وعلوم الإخبار، تونس
- د. سفيان عمار، معهد الصحافة وعلوم الإخبار ، تونس
- د. عايدة فيتوري، معهد الصحافة وعلوم الإخبار ، تونس

اللجنة التنظيمية

- د. فرج زميط، معهد الصحافة وعلوم الإخبار، تونس
- د. أمين بن مسعود، معهد الصحافة وعلوم الإخبار، تونس
- هدى حاج قاسم، معهد الصحافة وعلوم الإخبار، تونس
- ناصر المكني، معهد الصحافة وعلوم الإخبار، تونس

التقرير الختامي للملتقى

- د. عايدة فيتوري، معهد الصحافة وعلوم الإخبار ، تونس
- د. فرج زميط، معهد الصحافة وعلوم الإخبار، تونس
- د. أمين بن مسعود، معهد الصحافة وعلوم الإخبار، تونس
- ناصر المكني، معهد الصحافة وعلوم الإخبار، تونس

التنسيق الإداري والتقني

- ألفة الباجي، مؤسسة كونراد أديناور، تونس
- بريجيت طبيب، مؤسسة كونراد أديناور، تونس
- إلهام الجويني، معهد الصحافة وعلوم الإخبار، تونس
- محمد الدريسي، معهد الصحافة وعلوم الإخبار، تونس

جميع الحقوق محفوظة لمعهد الصحافة وعلوم الإخبار ومؤسسة كونراد أديناور

التصميم والإخراج الفني : محمد الدريسي

طبع : مطبعة سانباكت

ر د م ك :

الفهرس

- 9 تقديم
د. سفيان عمار ود. عايذة فيتوري
- 13 إشكاليات التنظير في الاعلام والاتصال وانعكاسها على بحوث التلفزيون في الوطن العربي
أ.د. مي العبد الله
- 29 البيئة الإعلامية والانتقال الإعلامي
أ.د. عبد الله محمد الرفاعي
- 45 المشاهدة التلفزيونية في زمن تقارب الميديا :
تغير في الطقوس وتحول في الممارسات
د. عزيز لعبان
- 67 أثر الصورة على المتلقي من خلال التلفزيون زمن التكنولوجيات الحديثة
د. أشرف فالح الزعبي ود. محمد خويله
- 91 إشكاليات الخطاب الإعلامي الأمريكي الموجه بالعربية على مواقع التليفزيون والراديو على الانترنت : التحديات والسياقات الجديدة
أ.م.د. هالة كمال أحمد نوفل
- 143 التلفزيون في ضوء التحولات الإعلامية والاتصالية
واقع القطاعين العام والخاص في لبنان
د. روي الجريجيري
- 155 التلفزيون الوطني وإعادة تشكّل الحقل الصحفي في تونس ما بعد 14 جانفي:
قراءة سوسيولوجية في تمثلات الفاعل الصحفي
د. جلال التليلي

- التلفزيون والخدمة العمومية، رؤية ابستمولوجية لتجاذبات العلاقة
بين المرفق العمومي والقطاع الخاص وإعادة تشكّل فضاء النفوذ التلفزيوني 189
د. العربي بوعمامة
- اتجاهات الإعلاميين بقطاعات التلفزيون لمفهوم حرية الإعلام
وآليات الممارسات المهنية بعد المرحلة الانتقالية الثانية 213
د. ميرال صبرى طه العشري ابوفريخه
- التعديل في المجال السمعي البصري التونسي : المفارقة الصعبة 213
د. محمد قنطاره
- هل تساهم آليات التنظيم القانوني في تعديل مسار الإعلام المصري؟
«رؤية الأكاديميين والممارسين لتأثير قانون تنظيم الصحافة والإعلام الجديد
على الممارسة المهنية في القنوات الفضائية المصرية» 259
د. حسين محمد ربيع عثمان
- التقرير النهائي للملتقى الدولي :
«التلفزيون وحالة الانتقال: التحديات والسياقات الجديدة» 283

تقديم

د. عائدة الفيتوري ود.سفيان بن عمار
المنسقين العلميين للملتقى
معهد الصحافة وعلوم الإخبار، جامعة منوبة، تونس

تنزلت أشغال الملتقى الدولي حول: « التلفزيون وحالة الانتقال: التحديات والسياقات الجديدة » في إطار السياق الدقيق لمرحلة ما بعد ثورات «الربيع العربي» وهو سياق يتسم بالانتقال الشامل وبالانتقال المرتبط بالتلفزيون على وجه الخصوص. وقد جمع هذا الملتقى عددا من الباحثين الأكاديميين والمهنيين من بلدان عربية وإفريقية وأوروبية. يسمح هذا الثراء وهذا الاختلاف بتوسيع الافاق وتنوع المداخلات وتعدد المقاربات والمنهجيات.

يشكل التلفزيون موضوع دراسة معقد ومتعدد المقاربات. هو معقد من حيث اكتسائه لأبعاد ثلاثة حيث أنه صناعة وفي الوقت ذاته جملة من النصوص السمعية والبصرية وتجربة سوسيوثقافية. (Dahlgren, 1995, p.25)⁽¹⁾ وهو متعدد المقاربات إذ أن تناوله بالبحث والدراسة لا يتم إلا من خلال تقاطع مقاربات ومناهج متعددة ومختلفة فهو بذلك موضوع منفتح تتقاطع فيه العديد من الحقول المعرفية مثل علوم الاتصال والإعلام وعلوم الاجتماع والاقتصاد والعلوم السياسية والأنثروبولوجيا، إلخ... من ناحية أخرى موضوع البحث هذا غير ثابت إذ يتأثر، باستمرار، بالتحولات الاجتماعية والسياسية والمهنية وكذلك التكنولوجيا على وجه الخصوص بمعنى أن كل لقاء بين التلفزيون والتكنولوجيا ينجم عنه انتقال نحو نماذج اقتصادية جديدة وبروز ممارسات وسلوكات تلفزيونية بالتوازي مع تشكل إدراك جديد للتلفزيون.

(1) Dahlgren P., Television and the Public Sphere, Londres, Sage Publication, 1995, p. 25.

يمكن القول إذن إن التلفزيون مطالب بوضع استراتيجيات ملائمة تضمن له الاستمرارية والتطور وتمكنه من مواجهة مختلف التحديات التي تفرضها هذا الانتقال. في أغلب المجتمعات العربية تتسم هذه التحولات التلفزيونية بسرعة نسقها وعمقها وشموليتها إذ تشمل الجوانب الاقتصادية والأطر التنظيمية والمضامين ومصادر التمويل ونوعية الملكية... كما ترتبط ارتباطا وثيقا بالسياقات الاقتصادية (تغير منطق السوق ودخول فاعلين جدد وتمرکز الشركات الإعلامية...) والتاريخية (تغيير أو انهيار الأنظمة السياسية وتغير التطلعات الاجتماعية) والتكنولوجية (ظهور القنوات الفضائية وانتشارها في منتصف التسعينات من القرن الماضي وظهور الانترنت ثم تعميم استخدامها وظهور شبكات التواصل فيما بعد). وترتبط جميع هذه التحولات بظرفيات دقيقة أخرى مثل الفراغ المعلوماتي في البلدان العربية خلال فترات الحروب والأزمات والثورات.

جزء من المساهمات المكونة لهذا المؤلف المخصص لأشغال الملتقى حاول سبر واقع الدراسات المعنية بالتلفزيون وبالأستناد إلى الحالات التونسية واللبنانية والسعودية قدم أهم الهنات والصعوبات المفاهيمية والمنهجية والكيفية التي تعاني منها هذه البحوث في البلدان العربية والتي تحول دون تطورها.

وشكلت العلاقة بين التلفزيون وتكنولوجيا الاتصال الحديثة محور اهتمام جزء آخر من هذه البحوث التي ركزت على ما يتولد عن هذه العلاقة من تغيير على مستوى الممارسات والاستخدامات وطرق استهلاك المضامين التلفزيونية. وتساءل الباحثون في هذا السياق عن التبعات الاقتصادية والقضائية لهذه المستجدات وذهب البعض إلى أن هذه الحقيقة تطرح ثلاثة تحديات كبرى. أولها اقتصادي يتعلق بالتمويل في ظل تراجع مداخيل الإشهار وتشتتها بين القنوات. التحدي الثاني قضائي يتعلق بكيفية تعديل القطاع في ظل انفتاحه على إطار عالمي ومتعدد الوسائط. ثالث هذه التحديات سياسي وثقافي حيث يعتبر التلفزيون أداة حوكمة وبناء وعي وطني.

ركزت مساهمات أخرى على العلاقة بين المرفق العمومي والقطاع الخاص وإعادة تشكيل السوق التلفزيونية. انطلاقا من الواقع الجزائري أكد الباحثون على أن الإعلام العمومي وكما هو الشأن في الديمقراطيات العريقة يبقى أداة مهمة في تشكيل هوية وطنية جامعة وفي تطوير مفهوم المواطنة في الدولة المدنية الحديثة.

لذا فمن الضروري وضع آليات إضافية لحمايته من التوظيف الإيديولوجي أو السياسي حتى يلعب دوره باستقلالية تامة. وأشارت دراسات أخرى إلى غياب مفهوم الاعلام العمومي في منطقة الشرق الأوسط ومنطقة شمال إفريقيا. ويعزب هذا الغياب إلى أسباب تاريخية وسياسية تتعلق بقرارات وبخيارات الدولة الوطنية بعد الاستقلال وسعيها للسيطرة على الإعلام وإخضاعه لخدمة الإيديولوجية الحاكمة المهيمنة التي صادرت التعدد الواقعي اللغوي والديني والثقافي في المنطقة العربية عامة.

تناولت بحوث أخرى بالدرس مسألة التعديل خلال الفترات الانتقالية والممارسات المهنية الجديدة. وكان من بين المشكلات المطروحة خروج العديد من القنوات التلفزيونية عن الأخلاقيات المهنية وعن النظام العام وتقديمها لمنتج إعلامي بعيد كل البعد عن واقع المجتمعات واهتماماتها وطموحاتها مثلما هو الشأن في مصر وفي تونس. فمثلا في تونس فرض هذا الوضع الشروع في مسار تعديلي مستقل للقطاع السمعي البصري. وكان هذا المسار مطلباً أساسياً من قبل الهيئات الدستورية التي تشكلت بعد ثورة 14 جانفي ومن قبل الفاعلين الدوليين العاملين في المجال الإعلامي على غرار اليونسكو، حيث دعت إلى ضرورة بعث هيئة إصلاح للقطاع السمعي البصري. وانصبت هذه الدعوات في مسارين اثنين، تمثل الأول في ضرورة تضمين دستورية واستقلالية هيئات التعديل في الدستور الجديد وتمثل الثاني في حتمية أن تكون منظومة التعيين قائمة على مسار مفتوح يعتمد على معيار المهنية دون محسوبية في الاختيار أو تلاعب في العضوية.

سعت مختلف المساهمات في هذا المؤلف إلى إعادة التفكير في التلفزيون من حيث دوره الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ومدى قدرته على مواكبة التحولات العميقة والسريعة التي تعيشها المجتمعات وكيف أن هذه التحولات تدفعه حتماً نحو الدخول في ديناميكية جديدة للتغيير. يمكن اعتبار حالة الانتقال التلفزيوني في بلدان «الربيع العربي» مميزة وفريدة إذ تجمع معظم دوافع وسياقات التحول المذكورة سابقاً وتجسدها وهي بذلك تقدم مجموعة من الإشكاليات والموضوعات الجديدة بالبحث والتحليل والفهم، وهو ما سعى إليه هذا المؤلف ومن وراءه الملتقى.

إشكاليات التنظير في الاعلام والاتصال وانعكاسها على بحوث التلفزيون في الوطن العربي

أ.د. مي العبد الله
الجامعة اللبنانية

تهدف ورقتنا البحثية إلى التعرف على أهم الاشكاليات النظرية التي تعترض طريق علوم الاعلام والاتصال، والمعوقات التي تواجه عمليات التنظير الاعلامي في الوطن العربي، وصولاً الى تبين كيفية الخروج من هذه المعوقات.

وتكمن أهمية هذا البحث في تجسيد الواقع الفعلي لبحوث التلفزيون ومعرفة أهم المرتكزات النظرية والمعرفية التي تستند إليها، وكذلك التعرف على الإشكاليات النظرية والمفاهيمية التي تواجه الباحثين أثناء إجراء دراساتهم ومحاولة إعطاء حلول لهذه الوضعية.

كما يأخذ هذا البحث أهميته من أهمية النظرية والتنظير في أي حقل علمي، فهو الأساس الذي تقوم عليه العلوم، فموضوع نظريات الاتصال من المواضيع الواسعة والكثيرة التعقيد، وتناولها بالدراسة لا بد أن يؤسس لتطبيقات إعلامية عملية ومنهجية تساعد الباحثين في جعل هذه النظريات تخدم المنظومة العلمية بشكل عام، ويساهم في فهم مختلف السياقات الاجتماعية والسياسية والنفسية والتربوية وغيرها من الخلفيات المشعبة للظاهرة الاتصالية والاعلامية، وهذا كله بغية تحقيق عمل إعلامي سامي وفعال.

ما يميز بحوث التلفزيون هو تعدد الرؤى النظرية وتباين أسبابها وتداعياتها في هذا الميدان المتشعب، وهنا يمكن الحديث عن «فجوة العقل الاعلامي»، التي تتجلى في ثلاثة مجالات رئيسية:

- أولاً- تعددية الرؤى الفلسفية والنظرية في هذا الحقل المعرفي المهم.
- ثانياً- تنوع الممارسات المهنية في وسائل الإعلام المرئي والمسموع.
- ثالثاً- طبيعة الجمهور المتلقي، والتي تزخر بكثير من التباينات الاقتصادية والثقافية والديموغرافية، علاوة على تعدد مستويات الوعي السياسي والاجتماعي.
- وستتناول ورقتنا بالدراسة عينة من بحوث التلفزيون العربية انطلاقاً من الفرضيات التالية :
- غياب الأصالة والابداع في بحوث التلفزيون في الوطن العربي.
 - اعتماد نظريات ومناهج «البحوث الامبريقية»، حيث غلبة الوصف على التحليل.
 - اضعاء القيم الغربية على البحث واعطاؤه تصورات تتفق وطبيعة النظرة الغربية للإنسان ووظيفته وعلاقته بخالقه.
 - تشتت اتجاهات الباحثين العرب بدون بروز أولويات استراتيجية واضحة في البحث.
 - وبالنهاية نفترض انه لا يمكن الحديث عن مدرسة عربية متميزة في علوم الاعلام والاتصال في هذه الوضعية.

1- أزمة الإعلام والاتصال : أزمة عالمية

إن من أهم ما يميز الأطر النظرية لعلوم الاتصال أنها فتحت آفاقها لمراجعات وانتقادات شاملة ساهمت في ابراز جوانب الضعف التي تعثر بها لتنعكس بدورها على النظم الاتصالية المتأسسة عليها. ويمكن لبيان ذلك الوقوف على بعض المراحل الرئيسية في مسيرة هذا النقد بدءاً بأطروحة نظريات الاتصال الأربع وما تعرضت له من انتقادات وما عبر عنه تقرير اللجنة الدولية لمشكلات الاتصال المعروف بتقرير (شون ماكبرايد) والمواقف المنهجية والعملية المترتبة عليه. ونتائج عمل الملتقيات الدولية لمجتمع (المعلومات - الاتصال - المعرفة) والمنتية بقمة تونس 2005. هذا إلى جانب الجهود المشهودة للمدرسة النقدية التواصلية ومنهجيات التحليل الثقافي. ومنها أيضاً الأعمال الأخيرة لـ (جيمس كوران) و(روبرت كريج) والتي تتجه بذلك النقد وجهة عملية. وقد تبلور النقد في الاعتراف بوجود اختلالات منهجية تعيق حركة وتطور دراسات الاتصال، تتلخص في عدم وجود جوهر نظري واحد تتمحور حوله

الجهود التأصيلية لهذه العلوم، والاعتراف بحقيقة التمرکز حول الرؤية والمنظور الانجلو -أمريكي لدراسات الاعلام والاتصال.

ويكاد يتكون ما يشبه الإجماع حول عدم توفر مجموعة من النظريات المترابطة ترابطاً دقيقاً حول الاتصال الجماهيري، إذ لا يكاد يوجد -كما يقول عالم الاتصال الأمريكي ملفن دفلور - حتى الوقت الحاضر أمر نظري ثابت نسبياً يمكن أن نطلق عليه نظرية الاتصال الجماهيري أو نظرية الإعلام، ولكن هناك الكثير من التوقعات حول الطريقة التي يحدث بها الاتصال الجماهيري.

وهناك عدة محاولات للتأريخ للفكر الاتصالي المعاصر منها تصنيف (حامد مولانا) والذي قسم مراحل تطور النظرية الاتصالية منذ أربعة عقود زمنية ماضية إلى عصرنا الحالي، واعتبر أن المعيار المنهجي الحاكم على العقد الأول تمثل في بحوث تدفق المعلومات information flow، أما العقد الثاني فقد اشتمل على مناهج علم النفس الاجتماعي وانعكس ذلك على دراسات وسائل الإعلام، أما العقد الثالث فاعتمد على المنهجية اللغوية وتبين ذلك في البحوث القائمة على التحليل الرمزي، أما العقد الرابع فاشتمل على مناهج متعددة الأبعاد وهي اقتصادية وسياسية وثقافية وتحليلية.

وبواجه البحث العلمي في الدول العربية العديد من المشاكل، كما تعاني بحوث الإعلام أيضاً من مشاكل خاصة تؤثر في إمكانية استخدامها في خدمة المجتمع. وقد أدى التطور التكنولوجي المتسارع إلى حدوث تغيرات هائلة في كم ونوع البحث الإعلامي، كما أسهم في إقبال عدد كبير من الباحثين الإعلاميين إلى دراسة مجموعة من المواضيع ذات العلاقة بهذه التقنية، مما أوجد العديد من الإشكاليات البحثية والمنهجية الناتجة عن هذا التسارع المحتدم. وتثير التغيرات المتسارعة والمستجدات الطارئة التي يشهدها الإعلام الجديد على وجه الخصوص في السنوات الأخيرة كثيراً من علامات الاستفهام والتساؤلات عما وصلت إليه دراسات الإعلام الجديد وهل ستلحق بهذا التطور.

2- فجوة العقل الاعلامي العربي

ما يميز علوم الاعلام والاتصال منذ نشأتها إلى يومنا هذا هو تعدد الرؤى النظرية وتباين أسبابها وتداعياتها لدى الدارسين والباحثين والممارسين الاعلاميين

والجمهور المتلقين في هذا الميدان المتشعب، وهذا ما يمكن الاصطلاح عليه بـ «فجوة العقل الاعلامي»، وتتجلى هذه الفجوة في ثلاثة مجالات رئيسية:

أولاً- تعددية الرؤى الفلسفية والنظرية في هذا الحقل المعرفي المهم.
ثانياً- تنوع الممارسات المهنية في وسائل الإعلام المقروء والمرئي والمسموع.
ثالثاً- طبيعة الجمهور المتلقي، والتي تزخر بكثير من التباينات الاقتصادية والثقافية والديموغرافية، علاوة على تعدد مستويات الوعي السياسي والاجتماعي.
وما يهمننا في هذه الورقة هو العنصر الأول، فما يميز الساحة الاعلامية الغربية هو تعدد الرؤى النظرية والتيارات المنهجية التي تناولت الظاهرة الاعلامية والاتصالية بالدراسة والتحليل والتفسير في طريق البحث عن نظرية شاملة تفسر هذا النوع من الظواهر الشديدة التعقيد والتداخل بين مختلف الظواهر الاخرى التقنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وغيرها من الأسباب الكثيرة شكلت نتيجة واحدة هي « ازمة الاعلام والاتصال » كحقل معرفي مستقل بذاته.

وإن كانت هذه وضعية الساحة الغربية المنقسمة بين الأوروبية والأمريكية فإن الساحة العربية ليست بأفضل حال منها، فهي الأخرى تشكو فقراً موضوعياً وعجزاً منهجياً، في الوقت الذي تتأكد فيه حتمية الأدوار التي أصبحت تلعبها وسائل الاعلام والاتصال في المجتمعات المعاصرة، وتتأكد فيه حتمية التجديد والتأصيل المعرفي، غير أنه لا يمكن الحديث هذا التأصيل، دون التعرض لبعض القضايا ذات الصلة بجوهر هذا العلم ووقائعه، وهذه القضايا تمثل في حقيقتها الملامح المميزة لعلم الاتصال نفسه، كما أنها تشكل العوامل الكابحة لعجلة الاجتهاد وفي حركة التأصيل لهذا العلم.

3- اشكاليات التنظير في الاعلام والاتصال

ويواجه الباحثون في مجال الإعلام والاتصال الاشكاليات التالية:

أ- إشكالية المفاهيم

الاشكالية المنهجية الرئيسية هي في تحديد المفاهيم. ان الباحثين في مجال علوم الاعلام والاتصال يشيرون دائماً الى صعوبة التفريق بين اعلام واتصال: اعلام صحفي واعلام مهني متخصص، اتصال شخصي واتصال اعلامي (عبر وسيط).

قنوات للاتصال والاتصال كتبادل اجتماعي، الاعلام كمضمون ووسائل الاتصال
المكلفة بنشره...

ان هذه التناقضات لها ركائز او مصادر على مستوى اجتماعي منهجي ولكن
التفريق بينها امر غالباً صعب جداً. انها تكرر تقابل محتوى / شكل، مضمون / وسيلة،
الذي اشارت كل الدراسات الى كونه غير مجدي مع تطور التكنولوجيا وخارج اطار
الاتصال الذي يسمى جماهيريا.

ب- انعزال المتخصصين وتعدد المجالات

تقليداً للأدباء وغيرهم، يفضل إلى الان العديد من المتخصصين في مجال
الاعلام والاتصال ترسيخ انعزالهم ولا يلحظون ايجابيات العمل الجماعي الذين
يخشون بيروقراطيته ورغم بعض التقدم الملحوظ تبقى المختبرات والمجموعات
البحثية ناقصة في الانتاج الاكاديمي.

ج- الإشكاليات المنهجية

- قصور مجال الإعلام والاتصال عن بلورة نظريات خاصة به حتى نهاية القرن العشرين، مع تشابك علوم متعددة في نطاقه، مما يجعله يعتمد على التطورات النظرية في هذه العلوم.
- لاتزال البحوث الإعلامية في العالم العربي بحوثاً كمية في أغلبها حتى وإن ظهرت محاولات لتطبيق المناهج الكيفية (كتحليل الخطاب) على سبيل المثال إلا أنها لاتزال متأثرة تطبيقياً بالمدرسة الامبريقية، حيث حاولت بعض الدراسات الجمع بينه وبين تحليل المضمون الكمي بطريقة تعسفية.
- صعوبة قياس تأثير الإعلام في الظاهرة المدروسة ، نظراً لتداخل عدة عوامل ومتغيرات في إحداث هذه الظاهرة وبالتالي في التأثير على فاعلية الإعلام، كما أن القياس الفوري والعاجل قد يعطي نتائج مضللة وخاطئة.
- عدم استخدام المناهج المختلفة في دراسة المشكلات الإعلامية، والاقتصار على استخدام منهج واحد، مما يؤدي إلى احتمال عدم إمكانية التوصل إلى المعلومات الصحيحة، وصعوبة التشبيث من صحتها ودقته ودلالاتها.

د- الإشكاليات الخاصة بالجمهور وتتمثل في :

- الاختيار : حيث تعتمد البحوث الميدانية اعتماداً كبيراً على أسلوب العينات نظراً لاتساع رقعة المساحة التي يشغلها الجمهور مع تقدم تكنولوجيا الاتصال ويحتاج اختيار العينة إلى إطار يتضمن كل مفردات مجتمع الدراسة، تسمح بتوفير إطار يزود الباحثين ببيانات دقيقة عن خصائص أفراد المجتمع.

- نقص الوعي لدى الجمهور: حيث يواجه الباحث صعوبات جمة في الحصول على البيانات المطلوبة من المبحوثين في القطاعات الريفية والشعبية والبدوية.

- البحوث البعدية : إذ إن بحوث الأثر الاجتماعي هي أصعب أنواع بحوث الإعلام.. ذلك أن المتلقي يعيش في بيئة اجتماعية يخضع فيها لمؤثرات من داخلها وخارجها، ومن ثم تتعدد العناصر أو المتغيرات التي تؤخذ في الاعتبار عند دراسة الأثر ويصعب عزلها ، وحتى لو أمكن عزلها ودراستها تبقى مهمة جمعها معاً لتفاعل.

- التحديد والقياس : أكثر المفاهيم التي تتعامل معها بحوث الإعلام لم تدخل بعد عصر القياس ولا تزال في طور الوصف الكيفي. كما لا تستخدم دائماً نفس المصطلحات للتعبير عن نفس المدركات والأفكار بما يعرف بتوحيد المفاهيم، وقد كان ذلك - كما يؤكد الخبراء - من أهم أسباب صعوبة المقارنة بين نتائج البحوث.

- الصدق والثبات في قضايا الرأي العام : حيث يجد الباحثون المهتمون بقضايا الرأي العام صعوبات في الحصول على إجابات صادقة وثابتة في قياسات الرأي العام، التي تفترض الإلمام بهذه القضايا والاهتمام بها اهتماماً تفرضه المواطنة، كما يتطلب قدراً من التفكير والقدرة على تحليل الذات. وترتبط هذه المتطلبات ارتباطاً طردياً بالتعليم الجاد والوعي وهو ما تفتقر إليه نسب ملحوظة من المبحوثين.

4- انعكاس الاشكاليات التنظيرية على بحوث التلفزيون في الوطن العربي

وإذا كانت تلك الإشكاليات تمثل إشكاليات عامة تواجه البحث العلمي بشكل عام فهناك العديد من الإشكاليات التي تواجه الباحثين في مجال الإعلام المرئي، من أبرزها الإشكاليات المتعلقة بالجوانب المنهجية وإشكاليات التطبيق العملي المتعلقة بالجمهور.

ان حادثة وهشاشة علوم الإعلام والاتصال لا تسهلان بالطبع ظهور مفاهيم ونماذج نظرية مقبولة من الجميع تسمح للباحثين ان يتبنوا مجموعة من النظريات التي تساعد على اغناء المعارف وفهم الآليات التي تتحكم بالاعلام والاتصال في مجتمعاتنا. ومما يزيد المشكلة تعقيداً هو اننا غارقون في مجتمع عالمي يزداد فيه دور وسائل الاعلام والاتصال في حياتنا اليومية، ويصبح من الصعب علينا اكثر فأكثر اخذ البعد الضروري لدراسة آلياتها وتأثيراتها بموضوعية.

نحن شركاء شئنا ام أبينا وشاهدون على التقدم السريع للاتصال خلال السنين الأخيرة، لكننا ندرك كباحثين في هذا الحقل انه بات من الضروري قبل كل شيء تحديد المصطلحات والاتفاق على معنى المفردات التي نستخدمها، او على الأقل اقتراح تعريفات للحؤول قدر الامكان دون الوقوع في الالتباس وسوء التفاهم. فواء المصطلحات والنماذج المستخدمة من قبل الاختصاصيين في الحقول المختلفة التي تدخل في علوم الاعلام والاتصال، تاريخ طويل اذ هي حصيلة لحركات اجتماعية معقدة وتتنوع حسب العصور.

ومن خلال مطالعتنا لدراسات تحليل مضامين بحوث التلفزيون العربية يتبين لنا ان هناك اشكاليات في الأطر الأجرائية تتمثل باختصار في :

• مجتمع الدراسة

- ركزت تلك البحوث على مجتمعات المدن والعواصم العربية وأهملت أو ابتعدت عن مجتمعات الريف والمناطق النائية، رغم أهمية دراستها في علاقتها بالاتصال وإن كان هناك دراسات قليلة جداً مقارنة بمجتمع المدينة.
- عدم قدرة الباحثين على حصر مجتمع دراستهم وأكتفوا بذكر هذا المجتمع دون تحديد أعداده أو عمل حصر لذلك العدد وقد يرجع ذلك إلى النقص الواضح في العديد من البيانات والإحصاءات وعدم كفايتها بالإضافة إلى عدم توفر مراكز المعلومات وفي حالة وجودها لا يستطيع الباحث التعامل معها والحصول على ما يريده من معلومات في معظم الأحيان، وبالتالي فقد انعكس هذا القصور في حصر مجتمع الدراسة على العينات البحثية وعدم تمثيلها علمياً لتلك المجتمعات مما لا يمكننا معه تحديد مدى إمكانية تعميم نتائج تلك الدراسات من عدمه.

• عدم قدرة الباحثين في مجال التلفزيون على حصر المادة التي سيقومون بتحليلها.

• العينات

• عدم وجود تنوع في عينة تلك الدراسات لتمثيل كافة الاتجاهات وأيضاً في الأعداد حيث وجدنا في معظم الدراسات أن العدد الغالب لعينات الدراسات والبحوث المنشورة هو 200 مفردة بل لاحظنا تكرار هذا العدد في الكثير من الدراسات، أما رسائل الماجستير والدكتوراه فكان العدد السائد من 300-400 مفردة، دون ذكر كيفية سحب تلك العينات. وفي حاله عينات القائمين بالاتصال فقد تراوحت الأعداد ما بين 100-150 مفردة وفي حالات قليلة التي يمثل فيها القوائم بالاتصال الجانب الإداري لا تتعدى الأعداد 30 مفردة. • إن صغر حجم العينة أو اتساعه يتوقف على الهدف من الدراسة ولكن في ذات الوقت فإن زيادة حجم العينة يسهم بشكل كبير في الحصول على نتائج أكثر دقة، وبالتالي التقليل من الخطأ العيني في النتيجة إلى حد ما، كما أن تحديد مفردات أي عينه لابد أن يكون وفقاً لمعايير علمية لا وفقاً لأهواء الباحث.

• نوع العينة

• تركيز معظم الباحثين في مجال الاتصال بشكل عام، والتلفزيون بشكل خاص، على العينة العمدية سواء في دراسات الجمهور أو دراسات المضمون رغم أن هذه النوعية من العينات لا تمثل سوى المفردات التي أجريت عليها، فهي تعد مصدراً من مصادر التحيز في النتائج ومع ذلك مثلت النسبة الغالبة كنوع عينة من بين باقي الأنواع التي تمثلت في العينة العشوائية البسيطة أو المنتظمة أو الطبقية وهذه الأخيرة نادراً جداً استخدامها من قبل الباحثين. كما لوحظ عدم اكتراث بعض الباحثين بأهمية اختيار نوع العينة. الذي يعطي بعداً أكثر أهميه للدراسة في حاله اختيار نوعية عينات تجعل من الممكن تعميم نتائجها. • عدم قدره الغالبية العظمى من باحثي الإعلام الجديد على توضيح طريقه سحب عينتهم، مما يجعلنا لا نستطيع تقييم مدى ملائمة هذه العينة للدراسة. فالباحث لا بدله من ذكر تفاصيل الخطوات التي يتبعها في تحديد عينته،

والتبريرات المنطقية لذلك، ولابد له أيضا من التحدث عن آثار هذه العينة على نتائج دراسته.

• محاور البحوث

- تركز دراسات التلفزيون العربية على خمسة محاور اساسية :
- تحليل الوسائل السمعية البصرية : تاريخها، انواعها، دراسة الخطابات (ارتكازاً على السيميائية البرغماتية او السوسيوسيمائية) والتلقي، العلاقة مع السياسة، الخ...
- دراسة اتصال المؤسسات والاتصال في العمل: رغم مواجهات دائمة بين الباحثين وتراكم اعمال كثيرة مشتركة، لم ينتج عن ذلك معرفة كاملة ومدعومة بالحجج لظاهرة لها خصائصها المرتبطة بخصائص المجتمعات.
- معرفة الاستخدامات المختلفة لتكنولوجيا الاعلام والاتصال وبصورة عامة لسياقات الابتكار التقني: هذا المحور قد وجه خلال اكثر من خمسة عشرة سنة العديد من الاعمال المبتكرة، المرتبطة غالباً بطلبات الصناعات المعنية.
- مقارنة الاتصال السياسي، والاتصال العام، والاتصال الثقافي، الاتصال العلمي، والتفاعلات بين اتصال واعداد او بين اتصال وصحة: الامر يتعلق هنا بتصور العلاقات التي تقام في هذه الحقول غير التجارية وتقنيات ادارة الشؤون الاجتماعية التي هي تقنيات الاعلام والاتصال الحديثة. بعبارة اخرى يهتم هذا المحور بانتشار وسائل الاتصال في حقول التواصل العامة.
- دراسة خصائص الصناعات الثقافية: وخضوعها المتزايد لمتطلبات الجماعات الاتصالية والشروط الجديدة لتقديمها عن طريق الشبكات التقنية.

5- حقول بحثية جديدة

من هنا نقترح محاور جديدة مثل:

- تحليل الاستراتيجيات والمناهج وخطابات الاعلام المهني المتخصص : فهذا الاعلام وهو في تطور سريع يبقى مهماً من قبل الباحثين، مع انه مجال مثالي للبحث الالكتروني.

- الأعمال التاريخية: بالطبع يجب ان يقال ان دراسات نوعية هي متوفرة، لكن البعد التاريخي هو لفهم الاتصال الحديث الذي تطور كثيراً ابتداء من منتصف القرن العشرين.
- من الضروري ان لا تختصر الأعمال على مقارنة لقطاع واحد، او وسيلة واحدة لها علاقة فقط بالتاريخ السياسي.
- الاتصال التفاعلي المتعدد الوسائط: ان تشارك علوم الاعلام والاتصال بدراسة استخدامات الاجهزة المتعددة الوسائط، وبدراسة الاشكال الجديدة للخطاب.
- «مجتمع الاعلام»: تسمية تمنح في اغلب الاحيان بدون ركائز نظرية صلبة أو مدروسة.
- فعلياً ان نعترف ان البحث في مجال الاتصال لا يمكنه ان يترك لباقي العلوم الانسانية والاجتماعية أن تطور مقارنة آلية او استعارية للاتصال. بعبارة اخرى ان استخدامات الوسائل في النشاطات الاقتصادية والاتصالات الاجتماعية، يجب ان تعطي مجالاً لدراسات تحليلية معمقة.
- السياسات العامة للاتصال: وخصوصاً انماط العمل الناظم الذي يجب ان تخضع له وسائل الاتصال وتكنولوجيا الاتصال الحديثة، في اطار مهمات خدمة عامة مناسبة للشروط القائمة. هذا النوع في الطرح ملح لا سيما بعد أن تركه المقررون السياسيون بينما يكتفي القضاة بمقاربة عملية. وهذه السياسات تشكل حقلاً هاماً للدرس بسبب تعقيد التطورات المتوقعة.
- أخيراً تحليل قطاع الاتصال: والمكانة التي يحتلها في التدفق الاقتصادي المعلوماتي العالمي، فعلم الاعلام والاتصال تحلل نتائج العولمة في ظل اساليب الانتاج المسيطرة: كيف يخضع الانتاج الثقافي والمعلوماتي لأساليب ادارية تتسبب بانقلابات من مستوى رمزي، وكيف تفسر تعددية الدول في التبادلات الاجتماعية والمهنية التي تسهلها الشبكات، وهل يمكن أن نقبل بوجود هوة اجتماعية وثقافية، بين الممارسات الاتصالية المتقدمة في الدول المتطورة والممارسات المتواضعة في الدول الخاضعة الخ..
- يبقى من الصعب دراسة كل الاشكاليات المنهجية والنظرية لعلوم الاعلام والاتصال بسبب تعقيد وتعددية البعد في هذا الحقل. فالتطورات متعددة والمشاكل

كثيرة وحقيقية ويجب ان تجعلنا منطلقين نظرياً ومنهجياً نحو الدراسات النقدية. ولا بأس من التذكير هنا بأن مفهوم «الإعلام» يحمل في بنيته المعرفية مستويات عدة من التحليل:

أ- الإعلام كفلسفة، وهنا نجد أن كل الحضارات القديمة والحديثة قد تضمنت فلسفة إعلامية.

ب- الإعلام كحرفة وممارسة، وهنا نشير إلى تغطية نشاطات المجتمع باستخدام وسيلة الصحيفة أو الإذاعة أو التلفزيون أو الإعلام الآلي والوسائل التكنولوجية الحديثة الأخرى.

ج- الإعلام كعلم وتخصص، وهذا يفترض السعي إلى سن ضوابط وقواعد تحمل بعض الثبات النسبي في تفسير وتحليل الأداء الإعلامي في هذا المجتمع أو ذاك، انطلاقاً من الإعلام كفلسفة، في اتجاه الإعلام كممارسة، في صيرورة دينامية متجددة.

6- ضرورة التجديد للوصول إلى مدرسة عربية متميزة في الاعلام والاتصال

إن حاجة هذا القطاع إلى الدرس المعمق والتفكير الحصيف والنظر البعيد تتأكد يوماً بعد يوم وكذا تقديم رؤية تأسيسية مميزة في الوطن العربي ولتجاوز مرحلة اجترار وتقليد الابحاث الغربية ونكون فاعلين في تقديم الاضافات العلمية التي تتماشى وواقعنا وتستجيب لحاجياتنا ومن أجل ارساء علوم الاعلام والاتصال على قواعد فكرية شديدة الصلابة ومتكيفة مع خصوصية مجتمعاتنا، تمكنها من الصمود والبقاء وحتى التطور، وذلك من خلال :

ضرورة الأصالة: يجب على البحث العلمي أن يتضمن افكارا جديدة تعد إضافة جديدة إلى الفرع العلمي الذي ينتمي إليه موضوع البحث، وليس الجديد ان تكون الافكار مبتكرة تظهر لأول مرة، أو في صورة اختراع معين، إذ الابداع والابتكار على هذا النحو، مطلباً صعباً لتحقيق في مختلف البحوث، وبخاصة فيما يجري منها في مجال العلوم الانسانية والنظرية، ولذلك فأن ما يحققه البحث العلمي من إضافات، وان لم تصل إلى حد الابتكار او الاختراع، قد تكون كافية للقول بأصالة البحث سواء تمثل ذلك في تكميل ناقص أو في ايضاح مبهم، او ترتيب مختلط...

ضرورة إعادة القراءة والتأمل والمساءلة: فيجب على معاهد الاعلام والمجتمعات العربية ومراكز البحوث للتعاون فيما بينها لإعداد ملخصات مسحية شاملة للبحوث المنجزة في مجالي الاعلام والاتصال وتقييمها وإبراز مواطن الضعف فيها لتجاوز هذه الوضعية، فمثل «هذه الظواهر الضارة كما تحتاج إلى مثل هذه الدراسات التحليلية الانتقادية تحتاج بشدة إلى المزيد من الدراسات العلمية المتأنية المعتمدة على الدراسات المسحية والاحصائية، حتى يمكن اقتراح اوجه العلاج الملائمة على اسس علمية دقيقة، وهذه هي مهمة مراكز البحوث المتخصصة.

ضرورة التأريخ للإعلام والاتصال في الوطن العربي : وإن تاريخ الاعلام والاتصال في العالم العربي لم يكتب بعد رغم نصف قرن تقريبا من وجود هذه العلوم إراديا ومؤسساتيا، ويتجلى ذلك خاصة عبر تجربة مصر الممهدة، وبدون كتابة تاريخ هذه العلوم في مرحلة قادمة... تاريخ مؤسس يستند أولا أساسا إلى ثقافات مجتمعاتنا، ثقافات مفتوحة على مرجعيات أخرى غير عربية، وعلى سياقات وتيارات فكرية، فقد تندثر هذه العلوم، إن عاجلا أو آجلا في هذه المنطقة الشاسعة من العالم لا كواقع علمي، وإنما كمجرد ظاهرة إدارية مؤسسية.

ضرورة التجديد النظري والمنهجي: يجب أن نتعامل مع بحوث الإعلام والاتصال الغربية كتراكمات معرفية ظهرت للمبررات موضوعية واقعية، فيجب التعامل معها كما هي وفي إطارها المنهجي، ولا يجوز إخراجها من ذلك الإطار، مع التأكيد على انه لا يمكن إبدال نظرية بنظرية، بل من الواجب تغيير نظرية بحقيقة علمية، أما النظريات فهي عبارة عن تراكمات معرفية إنسانية يجب الاستفادة منها والتفاعل معها وتقييمها ونقدها وكل ذلك من خلال الحراك والجدل العلمي المفيد دون عقد وفوبيا وهمي، كما يجب.البحث عن المنطلقات والمبادئ التي تقوم عليها النظرية، والبحث عن العوامل المشتركة التي تليق بالأمة العربية. وخاصة مع التطورات المتلاحقة لتكنولوجيات الاعلام والاتصال وفي مقدمتها ثورة الانترنت والوسائط الاعلامية الجديدة، وعليه يجب «تجديد الجهاز النظري والمنهجي الذي وظفه الباحثون لدراسة الظواهر الاعلامية والاتصالية، فالانشغال بالممارسات ذات الصلة بالوسائط الجديدة تفتح لأفاقا جديدة إلى الباحثين خاصة في مستوى إعادة التفكير في المفهوم... ومن هذا المنظور فإن التفكير في الانترنت يتيح بلورة أطر

نظرية جديدة، إذ لا يتعلق الامر بمجرد بلورة مناهج جديدة بل تتجاوز ذلك إلى بلورة مفاهيم وأطر نظرية جديدة وإعادة التفكير في المقاربات السابقة والسائدة.

ضرورة التفكير المتزامن والتحديث الآني : حيث يجب على الباحثين والدارسين في هذا المجال المتعدد التخصصات أن يكونوا أكثر اهتماما بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفكرية والسياسية التي تشهدها مجتمعاتنا العربية وربط هذه التغيرات بكيفية التعامل مع تكنولوجيات الاعلام والاتصال الكثيرة التحديث والسريعة الانتشار والتأثير.

ضرورة حشد الطاقات والتعاون والتثمين والنقد البناء: يجب ايضا حشد طاقات فكرية ومادية هائلة على امتداد سنوات طويلة ضمن خطة محكمة، فالبحث العلمي بشكل عام يحتاج إلى فضاء جماعي يعمل على تثمين البحوث من خلال التواصل والتبادل والنقاش والنقد وحتى النشر الجماعي كالكتب الجماعية حول مختلف الاشكاليات، والمجلات العلمية المتخصصة، والجمعيات والمؤتمرات العلمية وكذا المشاريع العلمية الكبرى التي تتيح فرصة الحصول على معطيات تجريبية توظف في مختلف البحوث. وبداية يجب تثمين الجهد الذي قام به الدكتور عبد الرحمان عزي وتبني هذه النظرية من قبل المؤسسات الرسمية والأكاديمية من خلال توجيه الطلبة لدراساتها وتحليلها في بحوثهم.

ضرورة اتباع خطة ممنهجة لدراسة الظاهرة الاعلامية والاتصالية في المجتمعات العربية : يجب أن تؤسس طريق منهجية علمية متفق عليها في علوم الإعلام والاتصال، ويجب تطوير البحوث والدراسات من اجل تحقيق مدرسة متميزة في هذا الحقل، ومن أجل بناء المعرفة العلمية في مجال الاعلام والاتصال، نقترح هذا المخطط المستوحى من دور المعرفة لـ «كالون» Callon في كتابه «دورة انتاج المعرفة العلمية».

المراجع

- الباز، فاروق، (2004)، أزمة البحث العلمي، مجلة العربي، العدد 547، دولة الكويت.
- الحارثي، (2011)، أزمة البحث العلمي والتنمية، مركز اسبار للبحوث.
- رشيد، أمينة، (2008)، واقع البحث العلمي في الوطن العربي وطموحه، صحيفة الجماهير السورية.
- الطائي، محمد، (2009)، إشكاليات البحث العلمي في الوطن العربي مع اشارة خاصة إلى الاردن، حلقة نقاش، الاردن.
- العامر، عثمان، (2010)، البحث العلمي إشكاليات ومعوقات، المباشر نت.
- عبد العزيز، عزة، (2012)، الإعلام الجديد- التحديات النظرية والتطبيقية، ورقة مقدمة في المنتدى السنوي السادس للجمعية السعودية للإعلام والاتصال، جامعة الملك سعود- الرياض، الاثنين 24 جمادى الأولى 1433هـ، الموافق 15 - 16 أبريل 2012.
- ملفن دي فليور وساندرا بول ر وكيش : ترجمة محمد ناجي الجوهر : نظريات الإعلام، دار الأمل للنشر والتوزيع، اربد - الأردن، ط الأولى 2001.
- المقالح، عبد العزيز، (2009)، واقع البحث العلمي في الجامعات العربية، مركز الجزيرة للدراسات.
- ياقوت، محمد، (2007)، البحوث العلمية في العالم العربي غير مجدية، الرياض: مجلة المعرفة، العدد 136.
- George W. Musambira. (2009). Refereed Convention Paper Productivity in the Magazine Division of AEJMC (19992008-): Analysis of Benchmarks and Impact of Gender. University of Central Florida.
- Katz, et al., "Utilization of Mass Media by Individuals". In Blumler and Katz (ed.), (1974) The uses of Mass Communication. London, Faber2 Faber.

- Rosengren, K. E., & Windahl, S. (1972). Mass media consumption as a functional alternative.. Middlesex, England, Penguin.
- Wimmer, Roger, D & Dominick, Joseph, R. (1991). Mass Media Research: An Introduction. 3rd ed. Wadsworth Publishing Company, Belmont, California.
- Merrigan, Gerianne & Huston. (2004). Carole Logan, Communication Research methods, USA , Wadsworth/Thomson Learning,
- Journalism & Mass Communication Quarterly, Vol.75, No.4, Winter 1998.
- Lina Pustinen, Peter Thomas, Mervi Pantti: Communication Research Centre, University of Helsinki: Department of Communication, Research Reports 62008/
- Katja Valaskivi :Communication Research Center, University of Helsinki ,Department of Communication, Research Reports 42007/.

البيئة الإعلامية والانتقال الإعلامي

أ.د. عبد الله محمد الرفاعي

عميد كلية الإعلام والاتصال، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،

المملكة العربية السعودية

بين يدي الإعلام ؟

الإعلام هو النشاط الذي يبحث عن المعلومة يفسرها، ويدققها، ويوثقها، و في المرحلة الرابعة يقدمها للجمهور (للقارئ، للمستمع، للمشاهد) حتى يستطيع المتلقي أن يتخذ القرار الصحيح. وهذا النشاط لا ينحصر فقط في الجرائد والمجلات.. الإعلام اذا يقوم على الإخبار.

علاقة الإنسان بالإعلام ارتقت الى درجة الاعتماد ولم تقف عند حد الاستخدام لأجل اشباع الحاجات، وسائل الإعلام لدينا لا نكاد نجد فيها معلومة نتخذ على اساسها قرارا ما... لا يتوقف دور الإعلامي عند الحصول على المعلومة، بل يجب أن يوثقها ومن ثم يدققها فيجب أن تكون المعلومة واضحة، إذا قامت المؤسسات والأفراد بهذه المهنة الإعلامية على خير وجه، نكون خطونا أولى خطوات التقدم والقوة.

الإعلام بهذا المنطق اصبح من اهم اركان الدول والمجتمعات الحديثة بل لا تطمئن لقيام الاركان الاخرى (السلطة التشريعية، السلطة القضائية، السلطة التنفيذية) بأدوارها على النحو المطلوب دون وجود ممارسة إعلامية حقيقية.

لو حللنا الحملات الإعلامية الغربية، نجد لها هدف أساسي يتمثل في : حماية دولة المجتمع.. الأمة وقيمها.. لا اشخاص السلطة (السياسية والمالية) والجاه.

الإعلامي لا يستطيع أن يخلط الشخصي فيما يكتب.. هناك مهنة مستقرة لها رجالها سواء في المؤسسات الإعلامية أو في النقابات. النقابات الإعلامية ليس من مهامها جمع الأموال أو الحصول على الامتيازات، هدفها متمحور حول: الحفاظ على شرف المهنة من خلال :

• حماية المهنة من الدخلاء ومن أخطاء أبنائها.

• الدفاع عن حرية الممارسة الإعلامية.

أين نحن من ذلك ؟ الممارسة الإعلامية في واقعنا كثير منها للأسف لا علاقة لها لا من قريب ولا من بعيد بالمعلومات.. بل نجد للأسف أن كثيراً منها قامت بدور عكسي.

البيئة الإعلامية

إن علاقة البيئة الإعلامية بالمنتج الإعلامي و طبيعة القضايا التي تطرحها المؤسسة الإعلامية و بالتالي بمستقبل صناعة علاقة مؤكدة، فطبيعة السياسات في مجال الاتصال، وطبيعة الممارسات، وطبيعة نظم التحكم، والسيطرة، ومستوى الأداء المهني، وأساليب تأهيل الإعلامي، كل هذه أمور تؤثر في شكل ومضمون المخرج الاتصالي النهائي والذي بدوره يحدد مستقبل المؤسسة. البيئة الإعلامية تحفل بالعديد من المتغيرات المتداخلة، والفاعلة، والمتناقضة بشكل كبير، وهي بالتأكيد لها دور مباشر في تشكيل وتعزيز وإتاحة الفرص للإعلامي في ممارساته ومعالجته لقضاياها، وهي كذلك تؤثر التناول والرؤية والمفاهيم لدى الإعلامي. لذلك يجب دراسة البيئة الإعلامية بشكل تفصيلي اذا ما اردنا انجاح عملية الانتقال التي تعيشها صناعة الإعلام العربي حالياً، من هنا تسعى هذه الورقة لرصد ناقد للحراك البحثي الخاص بدراسات البيئة الإعلامية وتأثيراتها المختلفة عل النشاط الإعلامي لننتقل من خلالها لمقاربات صحيحة تساعدنا في تحقيق الانتقال المنشود.

مداخل نظرية

تعددت الدراسات والمداخل التي تناولت البيئة الإعلامية ذاتها، والعوامل المؤثرة فيها سواء أكانت هذه الدراسات تتركز بشكل كامل على الأبعاد النظرية العامة، أم بالتطبيق على بيانات إعلامية محددة، أو تلك التي تناولت قضايا محددة، وطبيعة

تناولها في السياق الاتصالي وتفاعلها معه. كما تعددت النظريات التي تناولت تأثير البيئة الإعلامية على المنتج الإعلامي من خلال تأثيرها على القائم بالاتصال في تحديد مفاهيمه واتجاهاته، والتي من أهمها نظريتي التأطير التنظيمي Framing in Organizations، و نظرية حراسة البوابة Gatekeeping.

نظرية التأطير الإعلامي

تعد نظرية التأطير Framing هي النظرية الأكثر قابلية للتعامل مع طبيعة الممارسة المؤسسية، ومؤدى هذه النظرية العام هو أن عملية التأطير هي نشاط نقدي يسعى لبناء الحقيقة الاجتماعية. وهذه الحقيقة الاجتماعية ليست مجردة، بل إنها تقوم على وجهة نظر المؤسسات العاملة في مجال صنع الحقيقة ومنظورها لأبعاد القوة الاجتماعية، وسابق خبرتها في التعامل معها. وتقوم هذه المؤسسات بالدور التفسيري اللازم لفهم الحقيقة الاجتماعية، وقد كان النشاط الأبرز لهذه النظرية يدور حول قدرة وسائل الإعلام على دفع الجماهير للتفكير في موضوع معين، وإكسابهم المدخلات التي يفكرون من خلالها، وبالتالي يتم التفكير داخل إطار محدد من قبل المؤسسة الإعلامية. على أن الدراسات التي تناولت المنظمات، والمؤسسات الإعلامية ذاتها، رأت أن المؤسسة الإعلامية تقوم بحالة من التأطير لمفاهيم القائمين بالاتصال داخلها؛ وأن هذه المؤسسة ذاتها لا تعمل في الفراغ، بل ترتبط بمفاهيم ومتغيرات أعلى وأعم، تبدأ من قواعد تنظيم العمل داخل المؤسسة ذاتها، والسوق الذي تعمل فيه، وتنتهي بالثقافة السائدة في المجتمع. وهو ما أفرز تعديلاً في مجالات البحث في هذا المجال؛ حيث اتجهت بعض الدراسات نحو تنظيم هذه الحالة ضمن المؤسسات، وقدرتها على تأطير رؤيتها على العاملين بها. وهذا البعد الكامن وراء علاقة المؤسسة بالبيئة العاملة في إطارها ركز عليه فيرهيرست، ستار Fairhurst, G. & Star, R () كما أكدته كل من ديتز وتراسي وسيمسون () Deetz, S.A., Tracy, S.J. & Simpson, J.L.

حيث اتفقوا على أن نظرية التأطير المؤسسي ترتبط ارتباطاً مباشراً بالبيئة التي تعمل المؤسسة في إطارها، وأن عناصرها الرئيسية هي ثلاثة عناصر:

1. اللغة : حيث هي الوسيط الناقل للمعنى، وهي ترتبط بالثقافة، ودلالة اللفظ اللغوي للمفاهيم هي التي تحدد الإطار.

2. التفكير : حيث بناء على المفهوم اللغوي ذي الدلالة تتحدد أطر التفكير إيجاباً أو سلباً.

3. التدبر **forethought** : وهو يشير إلى القدرة على التنبؤ، وإدراك عواقب التفكير ضمن الإطار الدلالي اللغوي.

وقد حدد هالاهان Hallahan سبعة مستويات للتأطير ضمن المؤسسات الإعلامية هي:

1. تأطير الموقف: حيث يتم تأطير الموقف الذي يتم فيه عملية الاتصال.
2. تأطير السمات: حيث يتم وضع سمات محددة إيجابية وسلبية حول مفهوم ما، أو موقف ما.
3. تأطير الخيارات الخطرة: حيث يتم تحديد الخيارات ضمن ما هو خطر وما هو آمن.
4. تأطير الفعل: حيث يتم تأطير خيارات الفعل المتاحة، والمقبولة، والمرفوضة.
5. تأطير القضية: حيث يتم وضع كل قضية تتم معالجتها ضمن إطار للمعالجة الإعلامية قبولاً ورفضاً.
6. تأطير المسؤولية: حيث يتم وضع إطار يحدد حدود المسؤولية والواجبات ضمن العمل الإعلامي.
7. تأطير الأخبار: وهو وضع إطار لفهم الأخبار على مستوى القوائم بالاتصال، ومن ثم نقله إلى الجمهور.

نظرية حراسة البوابة

تشير تلك النظرية إلى العملية التي يتم من خلالها ترشيح، وانتقاء المعلومات والأفكار القابلة للنشر أو البث عبر وسائل الإعلام.

وقد أسس هذه النظرية كيرت ليفين Kurt Lewin عام 1947 وخلاصة النظرية أن المعلومات تمر بمجموعة من البوابات المتمثلة في القوائم بالاتصال ذاته ورؤيته الذاتية للحدث، ثم المؤسسة الإعلامية عبر عدد من العوامل المؤثرة في تشكيل سياستها تجاه الأحداث، وهو ما ينتج معالجة اتصالية مختلفة بنسبة ما

عن الحقيقة. وعلى الرغم من بساطة هذه النظرية واعتبارها أمراً بديهياً في الإطار النظري الحالي، إلا أن ثمة تغييرات سعت إلى تعميق النظرية، وإكسابها أبعاداً أكثر عمقاً ودلالة، حيث تستعرض ليندا لي كايد Lynda Lee Kaid 2004 الجهود النظرية لتطوير هذه النظرية وربطها بالسياقات العامة في البيئة الاتصالية الحديثة، وقد توصلت الباحثة إلى أن عملية حراسة البوابة الإعلامية هي نتاج تفاعلي لأربعة عوامل رئيسة هي :

1. الحس والاتجاه الشخصي للقائم بالاتصال.
2. معايير المؤسسة الإعلامية في تقييمها لأداء القائم بالاتصال، وعلاقة القائم بالاتصال بها.
3. الضغوط التي تمارس على المؤسسة وتتدخل في معالجتها الإعلامية للقضايا.
4. التقنيات الحديثة التي تسهل جمع ونقل المعلومات.

مدخل الاستخدامات والإشباع

وهو مدخل نظري يتأسس على الوظيفية الفردية والتي تفترض أن الأفراد هم الذين يستخدمون وسائل الإعلام لتحقيق حاجاتهم الاتصالية عبر نماذج نفسية واجتماعية معقدة. وقد طور النموذج بلومر وكاتز عام 1974 محددين أن علاقة الفرد بوسائل الإعلام تتداخل فيها العديد من المتغيرات التي تشكل في النهاية نموذجاً وتتمثل عناصر هذا النموذج في:

1. الأصول النفسية والاجتماعية للجمهور اعتماداً المتغيرات الديموغرافية والفروق الفردية.
2. مستوى نشاط الجمهور في التعامل مع وسائل الإعلام.
3. أنماط وعادات التعرض لوسائل الإعلام.
4. دوافع التعرض لوسائل الإعلام باعتبارها إشباعاً متوقعة.
5. الإشباع المتحققة من التعرض لوسائل الإعلام.

وبناء على نتيجة العمليات السابقة تتحدد درجة توقع الإشباع وبالتالي أنماط التعرض وعاداته، وهو ما يشكل في النهاية علاقة واضحة بين الفرد والوسائل.

نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام

تمثل نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام التي طورها ديفلير وروكيتش تطويراً لمدخل الاستخدامات والإشباع، حيث سعى الباحثان إلى التغلب على الانتقادات التي وجهت لمدخل الاستخدامات والإشباع والتي تركزت على فرديته الشديدة، فحاولا إكساب هذا البعد الفردي أبعاداً تتعلق بالنظامين الاجتماعي والاتصالي. لذا اهتم الباحثان بعاملين رئيسيين رأيا أنهما يحددان كذلك مستويات استخدام وسائل الإعلام، كما يحددان طبيعة العلاقة مع الوسيلة الإعلامية وهما:

1. النظام الإعلامي: وقدرته على توفير بدائل وظيفية، حيث رأيا أن العلاقة بالوسيلة الإعلامية لا تكون حيادية إلا في ظل وجود بدائل اتصالية أخرى تقوم بتحقيق الوظيفة ذاتها، مما يجعل العلاقة بالوسيلة علاقة طوعية وليست إجبارية.

2. النظام الاجتماعي: ويعني مدى اتساق الأداء الإعلامي مع معطيات النظام الاجتماعي، وهو ما يمثل البعد التقييمي لأداء وسائل الاتصال وفق تحقيق وظيفتها الاجتماعية.

زاد الباحثان في مسألة تحقق الإشباع تصنيفاً جديداً تمحور حول دراسة طبيعة التأثير الناتج عن عملية الاعتماد على وسائل الإعلام وقسمها إلى تأثيرات معرفية ووجدانية وسلوكية. وبالتوفيق بين نظريتي الاستخدامات والإشباع والاعتماد على وسائل الإعلام، يمكن تحديد محاور الدراسة في شقين رئيسيين هما: التعرف على طبيعة الاستخدام ومستوى تحقق الإشباع، ومستوى التفاعل مع الوسائل الإعلامية، وعوائق هذا التفاعل، ومدى توافر البدائل الاتصالية. والتعرف على البعد التقويمي لأداء وسائل الاتصال السعودية لمعرفة مدى قدرتها على عرض وتقديم رسائل اتصالية تساعد في تحقيق الوظائف الاجتماعية المنتظرة من وسائل الإعلام على اختلافها.

دراسات اهتمت بدراسة البيئة الإعلامية وطبيعة السيطرة عليها بشكل عام

حاول هالين ومانسيني (Hallin and Mancini 2004)⁽¹⁾ وضع أسس جديدة توضح طبيعة النظم الاتصالية الحديثة وعوامل السيطرة ومكامن القوى فيها ورأيا أن

(1) Daniel C. Hallin, Paolo Mancini, Comparing Media Systems: Three Models of Media and Politics, Cambridge University Press, 2004

التطورات السياسية الحديثة قد أفرزت ثلاث نظم رئيسة تركزت في ثلاث نظم ليبرالية هي: النظام الليبرالي العام، وتمثله كندا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، النظام الديمقراطي التشاركي حيث للدولة دور في وضع القواعد المؤسسة لعمل وسائل الإعلام بما لا يخل بحريتها وليبراليتها وتمثله دول اسكندنافيا، وشمال أوروبا، النظام الاستقطابي التعددي والذي تخضع فيه وسائل الإعلام للأحزاب السياسية ومراكز القوى الاجتماعية، وتمثله كل من فرنسا، وإسبانيا، وإيطاليا، واليونان وهو منتشر في دول البحر المتوسط الأوروبية.

وقد حددا مجموعة من المتغيرات الحاكمة للبيئة الاتصالية وهي:

- مستوى التعليم والتطور التاريخي للبيئة الاتصالية بما يوفر خبرات سابقة قابلة للتعامل مع جميع أنواع المتغيرات
- السوق الاتصالي: ومدى تأثيره في إنتاج الرسائل الاتصالية وتقييدها
- التعدد والتنوع السياسي: وهو ما يجعل أغلب القضايا قابلة للنقاش والطرح دون قيود، إضافة؛ لتأثيره في استقطاب الاتجاهات الإعلامية لخدمة أهداف كل جماعة سياسية.
- دور الدولة: حيث تدخل الدولة في العمل الإعلامي يتحدد وفق أجندة ديمقراطية، أو ليبرالية، ورعاية الدولة لمبادئ الديمقراطية والتنوع وحقوق الإنسان تزيد من فعالية النظام الإعلامي والعكس صحيح
- مستوى الاحتراف المهني لوسائل الإعلام: حيث القدرة المهنية أولاً، ووجود التقاليد المهنية ثانياً تحددان طبيعة الأداء الاتصالي الكفاء من غيره.
- دراسة كوران 2002 Curran⁽¹⁾ وهي التي ركزت في وضع أسس العلاقة بين مصادر القوة في المجتمع وتأثيرها على الأداء الإعلامي بالتركيز على البيئة الإعلامية الغربية؛ وقد حدد أهم المتغيرات الفاعلة في البيئة الاتصالية في سبعة متغيرات هي: المتغير الثقافي: حيث الثقافة المستقرة والمتنوعة والمنفتحة أقدر في التعامل مع كافة القضايا والمفاهيم.
- متغيرات الأمن الوطني والمتغيرات التأثيرية: حيث تطرح نفسها بوصفها عوامل مؤثرة في ملكية وسيلة الإعلام، وطبيعة إدارتها.

(1) James Curran, Media and Power, London: Routledge., 2002

- متغير الاستقرار الاجتماعي: حيث أداء وسائل الإعلام، وتناوله للقضايا، وطبيعة الملكية، والتنظيم ترتبط بهذا المتغير الذي تفرض بعض الوسائل في استخدامه بهدف تثبيت الأوضاع على ما هي عليه.
 - متغيرات السوق والاقتصاد: وسبق الإشارة إليها.
 - متغيرات العولمة: حيث تغير الهوية الوطنية إلى الهوية المعولمة يفرض أجندة عالمية للقضايا والمفاهيم والمعايير التي تتناولها وسائل الإعلام ضمن السياق المعولم.
 - متغيرات الإعلان: حيث تختلف طبيعة الضغوط الإعلامية على الوسيلة الإعلامية وفق قدراتها المالية، واستقلاليتها، وعوامل المنافسة.
 - المتغير التكنولوجي: وهو الذي يسمح للتغيير أن يصبح أكثر سرعة.
- بينما ركزت دراسة بيكر 2001⁽¹⁾ على أربعة أبعاد رئيسة هي التي تحدد طبيعة المنتج الاتصالي، ومراكز السيطرة عليه، والتحكم فيه، وجميعها تنطلق من أبعاد اقتصادية ذات تداخلات غير اقتصادية وهي :
- أن المنتج الاتصالي منتج يحمل مظاهر المنتجات العامة، ومفهوم المنتج العام من البعد الاقتصادي هو ذلك المنتج الذي لا يتأثر بقيام شخص آخر باستخدامه، وهو في هذا الصدد مثل خدمات الأمن العام، والمياه، والغاز..الخ، وهذا النوع من الخدمات لا يمكن تحمل نفقاته، وبالتالي يكون عرضه للسيطرة الاحتكارية من جانب القوى التي تستطيع تحمل تكلفته وهي إما قوى اقتصادية كبرى، أو حكومات.
- أن المنتج الاتصالي هو أكثر المنتجات الاقتصادية عرضة للتدخلات والتدخلات مع بقية المنتجات الفكرية، والثقافية، والاقتصادية، والحياتية، وهو بذلك يخضع لسيطرة القوى التي تسعى لجعل تناوله لهذه الشؤون تناولاً إيجابياً أو سلبياً، مما يجعله أكثر المنتجات قابلية للاستقطاب والتوجيه.
- أن ربح العملية الاتصالية لا يمكن الحصول عليه من قبل المستهلكين، ولكن يتم من خلال مراكز القوى الاقتصادية أو السياسية، ومن هنا فإن الإعلامي يبيع الفكرة، أو المفهوم للجماهير، ويتقاضى سعرها من هذه القوى.

(1) C. Edwin Baker, Media, Markets and Democracy, Cambridge, Cambridge University Press. 2001, p 8 -15

أن وسائل الاتصال وهي تبيع جمهورها لهذه القوى فإنها تضيف قيمة ما على المنتج، هذه القيمة قد تكون سليمة، أو غير سليمة ولكنها في كل الأحوال تبدو وفق رؤية مراكز القوى.

ووفق هذه الرؤية يمكن القول: إن مراكز القوى المشار إليها تضع معايير مؤسسية تحكم عملية إضفاء القيمة على المنتج الاتصالي ذي الطابع الفكري، فإما تعليلها أو تقلص من أهميتها، وفي كل الأحوال فإن مراكز القوى هذه تعمل وفق نظم أعلى تشريعية، وفكرية، وأيديولوجية، وهي في مجموعها تمثل البيئة الاتصالية العامة. والمنطلق الاقتصادي ذاته هو ما انطلق منه كل من ألكسندر وكارث وجرسو وهوليفيلد وأورز (Alexander, Carveth, Greco, Hollifield, Owers 2004) ⁽¹⁾ حيث حددوا عدة أمور اقتصادية تمثل الدورة الاقتصادية للمنتج الاتصالي ومدى تداخلات بقية العناصر المجتمعية فيه وهي:

- الاستهلاك: حيث تختلف طبيعة استهلاك المنتج الاتصالي عن بقية المنتجات الاقتصادية، ففي حين يؤدي الاستهلاك إلى النقصان، يؤدي الاستهلاك في المجال الإعلامي إلى التطوير والزيادة.
- الاستثمار: حيث طبيعة الاستثمار الإعلامي مكلفة، وقابلة للاحتكار.
- الرقابة والتنظيم وتدخل الدولة: حيث المنتج الاتصالي ليس حيادي القيمة بل هو متحيز القيمة، وهو ما يفتح مجالاً للتدخلات السياسية، والتشريعية، والاقتصادية، في محاولة تحييد القيمة المعروضة عبره أو جعلها متحيزة لهذه القوى.
- الاقتصاديات الدولية: حيث أن وسائل الإعلام الآن تتحرر من قبضة العوائق الدولية المتمثلة في الجمارك وخلافه، لذا فهي أسهل المنتجات في الوصول لأسواقها الخارجية دون تحمل عبء تنظيمات داخلية إضافية.
- المستهلك: حيث هي سلعة عامة يستخدمها المستهلك وفق احتياجاته، وهذه الاحتياجات قد تنبع من خارج وسائل الإعلام، أو قد تخلقها هذه الوسائل في نفسية المستهلك.

(1) Alison Alexander, Rod Carveth, Albert N. Greco, C. Ann Hollifield, James Owers (editors) Media Economics: Theory and Practice, Mahwah, NJ. Lawrence Erlbaum Associates, 2004, p 3 – 43)

• المؤسسات: حيث تقوم المؤسسات الإعلامية بوضع إجراءات، وإصدار قرارات تحدد طبيعة المنتج الإعلامي وفق رؤيتها الاقتصادية، وانتماءاتها الفكرية والسياسية.

• السوق: حيث يغلب على السوق الإعلامي الحرية والمنافسة، وهو ما يستلزم اتخاذ تدابير مؤسسية إضافية لتحمل هذه الأعباء، وتتمثل هذه التدابير في إعادة تشكيل المحتوى الإعلامي.

هذا بالإضافة إلى تعرض الكتاب إلى المواقف الاقتصادية التي تعترض مسيرة المؤسسة الإعلامية مثل العرض والطلب، وتشوه السوق، إضافة إلى تحليلات مفصلة لهيكلية المؤسسات الإعلامية وجميعها يتم معالجته من خلال تطوير المحتوى أو الفكرة أو المنتج الاتصالي.

قام كل من برايس وروزميلوفيتش وفيرهلست (Price, Rozumilowicz, Verhulst 2002)⁽¹⁾ بدراسة عمليات الإصلاح الإعلامي في عدة دول هي الصين وأوزبكستان وإندونيسيا والبوسنة والأردن وأوغندا والأرجواي. وقد خلصت الدراسة إلى ما يلي:

• أن التغيير الاجتماعي ينشئ حالة من الحراك نحو التغيير السياسي، والتشريعي والاقتصادي.

• أن المتغيرات التشريعية، والاقتصادية، والاجتماعية، هي التي تؤثر على التغيير في المجال الإعلامي.

• أن طبيعة هذه التغيرات تؤثر في هيكلية المؤسسات الإعلامية، وتحدد لها أدوراً جديدة، وممارسات مختلفة، وأساليب عمل مغايرة.

• أن التصاق التغيير الإعلامي بالتغيرات العالمية في المجال الاتصالي على مستوى إنتاج الرسالة، أو على مستوى الأفكار المطروحة يعزز من كفاءة هذا التغيير.

• أن ارتباط الإعلام بمنظمات المجتمع المدني يدفع نحو تعزيز القيم الجديدة ويعزز حالة التغيير نحو الأفضل.

(1) Monroe E. Price, Beata Rozumilowicz, Stefaan G. Verhulst, Media Reform Democratizing the Media, Democratizing the State, London, Routledge, 2002, p 254 - 268

• أن المتغيرات التكنولوجية تعد متغيرات محددة لطبيعة كفاءة العمل الإعلامي على المستوى الإنتاجي، والإبداعي، والتنظيمي.

وعلى الجانب المقابل يطرح رايموند كون وإريك نيفي (Raymond Kuhn, Erik Neveu 2002)⁽¹⁾ طبيعة الارتباط والتغير في المؤسسات الإعلامية الصحفية البريطانية وعلاقتها بالمؤسسة السياسية، ويؤكدان أن وسائل الإعلام الصحفية البريطانية في قابليتها الشديدة للاستقطاب السياسي -مع ذكر نماذج لهذه الاستقطابات- من الممكن أن تقوم بدور هدام في المجتمع البريطاني ضد التعددية والديمقراطية، ويؤكدان أن مستويات التعقيد والتشابك في المصالح الاقتصادية، والسياسية بين الصحف السياسية، والجماعات السياسية داخل بريطانيا قد صارت كافية بهدم الأسس الديمقراطية في المجتمع البريطاني.

دراسات اهتمت بطبيعة تأثير البيئة الإعلامية العربية على العمل الإعلامي العربي

دراسة رو Rugh 2004 الذي يرى أن نمط الملكية ليس هو المعيار الوحيد للفصل في مراكز القوى المؤثرة في البيئة الاتصالية، وإنما هو الارتباط بطبيعة النظام السياسي، والممارسة السياسية، ومدى توافر الحريات العامة؛ إذ هي التي تشكل ملامح النظام الإعلامي، ويضع تصنيفاً يوضح رؤيته لعالم الاتصال العربي وعلاقته بالنظم السياسية على النحو الذي يطرحه الجدول التالي:

(1) Raymond Kuhn, Erik Neveu (Editors), Political Journalism: New Challenges, New Practices, London: Routledge, 2002

خريطة النظم الإعلامية العربية⁽¹⁾

نوع النظام				أبعاد النظام الإعلامي
الانتقالي	المتنوع	الموالي	التعبوي	
مختلطة	خاصة	خاصة	النظام	الملكية
متنوع	متنوع	غير متنوع	غير متنوع	التنوع
مؤيد ومعارض	مؤيد ومعارض	مؤيدة	تأييد مطلق	المعالجة لرؤية النظام
متنوعة	سلبية	جامدة	نشط	النمط والمعالجة
				الظروف السياسية
متنوعة	متنوعة	تقليدية	ثورية	جماعات الحكم
نشطة	نشطة	منعدمة	منعدمة	الجدالات العامة
محدودة	مؤسسة وشرعية	غير موجودة	غير موجودة	المعارضة العامة
الجزائر	لبنان	البحرين	سوريا	الدول الممثلة لهذه النظم وفق أوضاع عام 2003
مصر	المغرب	عمان	ليبيا	
الأردن	الكويت	فلسطين	السودان	
تونس	اليمن	قطر		
	العراق	السعودية		
		الإمارات		

ويوضح الجدول السابق عدة أمور:

أن الباحث قد قسم الأنظمة العربية إلى أنظمة تعبويه: وهي أنظمة تمتلك وسائل الإعلام بشكل احتكاري، وتفتقد التنوع. وممارسات هذه الوسائل تنزع دائماً إلى تأييد النظام بشكل مطلق، وأن هذه الأنظمة هي أنظمة ثورية يختم فيها الحوار،

(1) William A. Rugb, Arab Mass Media: Newspapers, Radio, and Television in Arab Politics, Westport, CT, Praeger, 2004, p 253

والجدال السياسي، وتختفي فيها المعارضة، وتمثلها سوريا وليبيا والسودان. وأنظمة موالية أو ولائية، ويسود فيها نمط الملكية الخاص، وتفتقد التنوع في تناولها للأحداث، وتعمل على تأييد النظام السياسي، وتتسم بالرسوخ والثبات، وتسود فيها أنظمة حكم كلاسيكية، وتفتقد وجود جماعات معارضة، وتمثلها البحرين، وعمان، وفلسطين، وقطر، والسعودية، والإمارات. وأنظمة متنوعة يسود فيها نمط الملكية الخاص، وتتسم بالتنوع في عملها الإعلامي، كما تتسم بالسلبية في معالجاتها الإعلامية، وهي تنتمي لأنظمة تنوع فيها الجدالات العامة، وجماعات المعارضة، وتمثلها لبنان، والمغرب، والكويت، واليمن، والعراق. وأنظمة انتقالية تنوع فيها أنظمة الملكية، وتتسم معالجاتها بالتنوع وتنوع فيها المعالجات الإعلامية بين مؤيد ومعارض، وتنشط فيها الجدالات السياسية، وينحسر فيها دور المعارضة للنظام، وتمثلها الجزائر، ومصر، والأردن، وتونس. وتأتي محاولة كماليبور ومولانا Kamalipour, Mowlana 1994⁽¹⁾ في وضع رؤية تفصيلية لحالة الإعلام في العالم العربي، ودول الشرق الأوسط، وقياس فعاليتها، ونمط ملكيتها، ودورها في عملية التنمية، وهي رغم قدمها النسبي إلا أنها تؤكد حالة التفاعل النشط في العالم العربي بين النظام السياسي والاجتماعي من جهة، والإعلامي من جهة أخرى وتأكيدها لدور هذه النظم في التأثير على صياغة الرسالة الإعلامية.

على حين يؤكد كاتيليس Katulis 2005⁽²⁾ أن العوامل المعيقة لتقدم الإعلام العربي بشكل عام تتمثل في ثلاث مشكلات رئيسة. هي :

ضعف النظام القضائي القادر على الفصل في المنازعات ذات الطابع الإعلامي، وهو ما يحدد طبيعة الممارسة الإعلامية، ويبقيها في حدود بعيدة عن النقد الجاد والهادف.

طبيعة النظم السياسية، والبيئة السياسية التي تتسم في أغلب الدول العربية بالقمع، ورفض المعارضة، وهو ما يجعل الإعلامي يعمل دائماً تحت التهديد.

(1) Yahya R. Kamalipour, Hamid Mowlana (editors) Mass Media in the Middle East: A Comprehensive Handbook, Greenwood Press., Westport, CT., 1994

(2) Brian Katulis, Three Keys to the Cowed Arab Media, Mar 2005 available online at: <http://www.americanprogress.org/issues/2005/05/b701607.html>

ضعف اقتصاديات السوق في المجال الإعلامي؛ وهو ما يجعل أغلب مصادر التمويل من جهات غير إعلامية بعيدة عن الموارد الطبيعية لاقتصاديات العمل الإعلامي، وهو ما يجعل المؤسسات الإعلامية تعمل دائماً تحت وصاية القائم بالتمويل. كما يؤكد حسن 2006⁽¹⁾ أن التقارير الدولية تصنف حالة الحرية في العالم العربي في أوضاع متأخرة كثيراً بين دول العالم، وأن العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والمؤسسية، والتنظيمية، والتشريعية من جهة، ووسائل الإعلام في العالم العربي من جهة أخرى تبدو مختلة إلى حد كبير، فلا هي بالفاعلة بشكل مباشر، ولا هي بالمتأثرة من النشاطات الإعلامية العربية، وهو ما يشير إلى وضع شديد التعقيد، وصعب الفهم. وقد توصل إلى عدة نتائج لعل أهمها ما يلي:

أولاً: أن حرية الصحافة في العالم العربي تأخذ طريقاً معاكساً لتطور حرية الصحافة في الإعلام الغربي. حيث ظهرت حرية الصحافة في الغرب باعتبارها نتاجاً طبيعياً لحرية التفكير والتعبير والتي كانت تتزامن مع ظهور قوى اقتصادية موازية لقوة الحكومة حتى أجبرت تلك الحكومات على التخلي عن سيطرتها على وسائل الإعلام باعتبارها خياراً طبيعياً لمجتمع تنمو وتتطور أنظمتها بشكل متزامن ومتوازن. أما في العالم العربي فقد بدأنا الطريق من نهايته. صحافة تعمل - إن استطاعت - من أجل حرية التفكير والتعبير لتدعم قوة اقتصادية موازية للقوة الاقتصادية الحكومية، وتدعم ظهور كيانات سياسية موازية لتنفيذ الحكومة السياسي.

ثانياً: إن قيام وسائل إعلام مستقلة تجد رعاية مستقلة عن الحكومة يتطلب وجود اقتصاد مستقل هو الآخر عن التدخل الحكومي، وهذا غير متحقق بالقدر الكافي في كثير من الدول العربية.

ثالثاً: يعاني الإعلام العربي حالة من التجزئة الاقتصادية لقدراته التي تعوقه عن النمو والمنافسة. فصناعة الإعلام في العالم العربي صناعة خاسرة حتى الآن بسبب الملكية الحكومية السائدة التي تفرض -بالإضافة إلى قيود الحرية- إدارة غير اقتصادية لتلك المؤسسات بما يؤثر على كافة جوانب الصناعة من المهنية وحتى القدرة على النمو.

(1) حمدي حسن، هياكل الملكية وتأثيرها على حرية الصحافة. ورقة مقدمة إلى ورشة العمل العربية الإقليمية حول تأثير هياكل الملكية وتداول المعلومات على حرية الصحافة في العالم العربي الغردقة 14-16 ديسمبر 2006

رابعاً: إن صناعة الإعلام أصبحت واحدة من الصناعات الرأسمالية التي تتطلب استثمارات عالية نسبياً في ظل المنافسة العالمية بين الوسائل الإعلامية المختلفة. وتواجه صناعة الإعلام في العالم العربي مشكلات التمويل لسببين رئيسيين:

- أن هياكل التمويل في صناعة الإعلام العربي بدون استثناء هياكل وطنية سواء أكانت حكومية، أم خاصة، أم مشتركة، على الرغم من أن عددا كبيرا من وسائل الإعلام العربية يعمل على أساس عابر للحدود PAN ARAB ولا تزال ذات ملكية قطرية.

- أن فرص التضامن المالي في العالم العربي ضعيفة لأسباب سياسية، على الرغم مما يمكن أن يوفره من إنتاج برامجي يقلل من الواردات البرمجية، ويزيد من إمكانيات التضامن بين الصحف العربية في تقديم تغطية إخبارية أكثر تميزاً واستقلالية.

خامساً: هناك سيطرة واضحة من القوى المحافظة على الإعلام العربي وهي قوى لا تقل خطورة وأهمية في مجال حرية التعبير عن السيطرة الحكومية.

سادساً: إن النتائج النهائية لحرية الصحافة مرهونة بتطور آخر متزامن ومتوازن في بقية الأنظمة العاملة في المجتمع العربي. فالكشف عن الانحراف والفساد ومراقبة الأداء الحكومي - وهو ما يفترض أن تقوم به الصحافة - يتطلب تغييراً في العلاقة بين السلطات، وتفعيل دور كل منها في إطار من التوازن فيما بينها، أو الاستقلال عن بعضها البعض.

نتيجة لعدم توافر كثير مما سبق في بيئتنا الإعلامية.. المنتجات الإعلامية عندنا لا تجد رواجاً كبيراً، بينما ما تنتجه المؤسسات الإعلامية الغربية تجد صداً و رواجاً في العالم ؟ أصبح المنتج الإعلامي الغربي خصوصاً الأمريكي مكوناً رئيساً للثقافة عند الكثير منا، لعدة أسباب، من أهمها أن إنتاجنا الإعلامي لا يزال رديئاً، هذا إذا توفر!؟.

عالمنا تغير تغييراً جذرياً، ومع ذلك لم يتغير منتجنا الإعلامي، الإنسان تغير البيئة تغيرت كذلك فلماذا لا يتغير منتجنا الإعلامي تبعاً له؟ هذا من أسباب عدم رواج إعلامنا، إعلام جامد، قد يكون جيداً في مرحلة من المراحل ولكن ليس متجدداً. نحن بحاجة لإعلام يحترم الوفاء باحتياجات الإنسان، إعلام لا يجعل نفسه قيماً على الناس، بل يكد ليكون خادماً أميناً للجمهور.

المشاهدة التلفزيونية في زمن تقارب الميديا : تغيّر في الطقوس وتحول في الممارسات

د. عزيز لعبان

كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3.

« Old media are not being displaced. Rather, their functions and statuses are shifted by the introduction of new technology ». (Jenkins, 2006)

لم تسلم وسائل الإعلام منذ ظهورها وبروزها كوسائل للإعلام الجماهيري في الثلاثينيات، من سنة التطور والتغير والتحول (التكنولوجي فيما يخصها). فكلما ظهرت وسيلة من الوسائل لفتت الانتباه والاهتمام، وشغلت المهتمين من الباحثين بدراساتها، وتفسير علاقتها مع المجتمع في حقبة زمنية ما، وبمجرد ظهور وسيلة جديدة تنبأ الجميع باستبدالها للوسيلة الكلاسيكية. حدث هذا مع الصحافة المكتوبة عندما ظهرت الإذاعة، ومع السينما عندما اخترع التلفزيون، والتساؤلات نفسها تطرح علينا اليوم فيما يتعلق بالتلفزيون مع ظهور التكنولوجيات الرقمية وتقارب الميديا، كإمكانيات للانتقال بين مختلف الأرضيات من أجل نفس المحتوى.

إذا كان «الإعلان على نهاية التلفزيون هو شعار لا يحمل دلالة كبيرة» كما يشير الى ذلك الكثير من الباحثين، استنادا الى المؤشرات الامبريقية التي تؤكد على زيادة الاهتمام بالمضامين التلفزيونية، رغم وجود هذه التكنولوجيات الرقمية، ورغم التوجه الملاحظ للمؤسسات التلفزيونية نحو التقارب في الميديا. فإن التساؤل الملح علينا اليوم، لاسيما في مجتمعاتنا العربية، والمجتمع الجزائري خصوصا هي:

هل مشاهدتنا للتلفزيون اليوم في ظل التوجّه نحو تقارب الميديا، تحكمها نفس الطقوس والممارسات الاجتماعية التي شكّلت (Façonner) علاقتنا بالتلفزيون طوال النصف الثاني من القرن العشرين؟

سنحاول في هذه الدراسة الاقتراب الى فهم المشاهدة التلفزيونية في ظل تقارب الميديا من خلال العلاقة بين ثلاث عناصر أساسية وهي:

الفرد المشاهد في سياق النسق الاجتماعي التقليدي، ثمّ التلفزيون كوسيلة مركزية في حياة الأفراد، وأخيرا الإمكانية التي يوفرها تعدّد الأرصيات التكنولوجية للفرد المشاهد، من أجل تجاوز طقوس المشاهدة التقليدية في السياق المنزلي.

1- تطور تكنولوجيا البث التلفزيوني: هل هي نهاية التلفزيون كما عرفناه؟

طرح Jenkins منذ مطلع القرن 21 فكرة أننا انتقلنا الى عهد جديد فيما يتعلق بالميديا، وعليه ينبغي أن نغيّر نظرتنا الى التلفزيون، بحكم التغيرات الحاصلة في عالم تكنولوجيات الإعلام والاتصال، وهذا على جميع مستويات العملية الاتصالية، سواء تعلق الأمر بالوسيلة، أو المحتوى، أو المستخدم والمستقبل. وهذا لا يعني أبداً، أنّ ما يصطلح عليه اليوم بالوسائل الكلاسيكية قد زالت أو زال وجودها، إلّا أنه لا يمكننا اليوم أن ننظر إليها بالطريقة ذاتها التي كنا ندركها بها قبل الانفجار التكنولوجي الذي يشهده عالم الاتصال.

وعليه فإنّ الانشغال اليوم، لا يكمن في التعرّف على وسائل الاعلام المهدّدة بالزوال، وتلك التي يمكن أن تخلفها. بل إنّ التساؤل الذي يطرح على الباحثين ويثير اهتمامهم، هو ما الذي تفعله وسائل الإعلام من أجل التأقلم مع الوضعية الجديدة، لأنّه وكما تشير إليه Doyle، إذا كان التطور التكنولوجي مبدأ أساسيا في الصناعة الإعلامية، فما هي الاستراتيجيات المتوخاة من طرف مختلف المؤسسات/المنظمات الإعلامية للتقرب أكثر من المستخدم بتوظيف التكنولوجيات المتعدّدة.

« Technological change is a constant feature in media industries and a number of studies have concerned themselves with how organizations have adapted their strategies to deal with convergence and growth of the internet ».
(Doyle, 2010)

ولقد وظف Jenkins مفهوم التقارب الثقافي للإشارة الى التحول الذي يشهده التلفزيون من خلال انتقاله الى مختلف الوسائط والأرضيات لتوصيل مضامينه ومحتوياته الى الجمهور.

« *Convergence represents a paradigm shift – a move from medium – specific content toward content that flows across multiple media channel, toward the increased interdependence of communication system, toward multiple ways of accessing media content, and toward ever more complex relations between top-down corporate media and bottom-up participatory culture* ». (Jenkins, 2006, p. 243)

فبالنسبة إليه لا يعدو أن يكون مجرد انتقال للمحتوى بين الوسائط والأرضيات، وإنما هو التعاون الحاصل بين مختلف الصناعات الإعلامية والاتصالية، سواء تلك المتعلقة بالتلفزيون الذكي، الانترنت، الهاتف الذكي أو غيرها من التكنولوجيات التي تسمح للمحتوى بأن يتواجد عليها، وهو ما أدى الى تغيير سلوك المستخدم الذي تحول الى رحالة في بحث مستمر عن التجارب الترفيهية التي يرغب فيها.

و لقد أظهرت الملاحظة الامبريقية في العديد من الدراسات أن جمهور التلفزيون مثلاً يبتعد شيئاً فشيئاً عن شاشة التلفزيون كوسيط حصري يوفر له الولوج الى البرامج التي تعودّ عليها، وأخذ ينوّع، ويعدّد الأرضيات (Plateformes) التي تمكّنه من الوصول الى المحتويات التي تلبي احتياجاته ورغباته، إذ لم يعد يكتفي بالمشاهدة على شاشة التلفزيون، وإنما يبحث عن هذه المضامين عبر وسائط أخرى، وفي وضعيات اجتماعية مغايرة لتلك التي تعودّ عليها في فضاء البيت. وعليه فإن المؤسسات التلفزيونية لم تعد قادرة على الاكتفاء بالوسيط التقليدي لتوصيل محتوياتها الى الجمهور، وهو ما يفسّر تسارع هذه الأخيرة لنقل محتوياتها عبر أرضيات متنوعة.

« *Which media organizations are benefiting from opportunities to disseminate content across multiplatform is the migration to multi-platform enabling television companies to use their resources more effectively than before ?* » (Doyle, 2010, p. 2)

تشير العديد من الدراسات أنّ العامل الاقتصادي يمثل العنصر الحاسم في انتقال المؤسسات الإعلامية نحو الاستفادة من تعدّد الأرضيات التكنولوجية، على

غرار التوجه نحو النت أو على الخط (online)، ولم يكن هذا التوجه نحو التقارب أبدا حرصا منها (أي المؤسسات الاعلامية) للتنوع من المحتوى الثقافي وهو ما ذكره Jenkins

« *Shifts in the strategies of media organizations towards a more multi-platform approach and toward a re-balancing of top-down versus bottom-up participatory culture is being driven by economic calculations and not by some broad mission to empower the public* ». (Jenkins, 2006, p. 243)

تشير Elodie Kredens & Florance Rio في السياق نفسه الى دراسة قام بها معهد IPSOS في فرنسا سنة 2013، أظهرت أنه عشر سنوات بعد ظهور الواب 2.0، وفي الوقت الذي يتواجد 80% من المبحرين على النت، في مواقع التواصل الاجتماعي، نلاحظ أن الجمهور لا سيما الشباب منهم يبتعد عن التلفزيون، تحت طائلة التملك الجماهيري للتكنولوجيات الرقمية للإعلام والاتصال. وتضيف الباحثتان الى أن هذا الابتعاد عن الوسيلة التقليدية، هو أحد أسباب التجديد في التلفزيون، والإرادة المعلنة لتطوير عروضها، وأنماط برمجتها، وهو ما اعتبر تساؤل حول طبيعة الوسيلة ذاتها (Kredens & Rio, 2015).

و هذا التوجه للقائمين على المؤسسات التلفزيونية نحو ما أطلق عليه Jenkins ظاهرة تقارب الميديا (Media convergence) يؤكدّه كثير من المهنيين أنفسهم على غرار Matthew Postgate وهو أحد مسيري شبكة BBC

“Where, convergence has been successful, it is around companies who have been able to use different platforms to their strength to create something that is greater than the sum of its part. And where you have failure it is that people have put different platforms together and tried to layer a single service proposition over them, when it was only ever optimal for one of them. So convergence is a concept that is in some ways defined by divergence.” (Doyle, 2010, p. 9)

وهو الشعور ذاته الذي عبّر عنه أحد المنفذين التجاريين في التلفزيون عندما قال أنه لولا المنافسة لما أخذ التلفزيون اتجاه التقارب بين الوسائط

« I think if it was not for competition, if it was not for the consumer having more choice, broadcasters would not deal with convergence, because it is a pain in the ass ! »⁽¹⁾

وعليه فإن التحول الذي عرفه ويعرفه التلفزيون تقنيا وتكنولوجيا، يعد بالمفهوم «الماكلوهاني» حتمية تكنولوجية فرضتها التطورات التقنية المحيطة بالتلفزيون، على غرار الأقمار الصناعية والنت، والهواتف الذكية، التي زاحمت التلفزيون في وظيفته الاجتماعية المتمثلة في الترفيه. ولكن ليس هذا فقط، لأن ما يوفّره التلفزيون لمستخدميه يتجاوز مجرد الترفيه والتسلية، إذ يتعداه الى التصورات الاجتماعية ومختلف البناءات الاجتماعية. وعليه فإن الانشغال، بغض النظر عن التطور التقني للوسيلة، يبقى هو المستخدم الذي يقرّر ماذا يشاهد، وكيف يشاهد وأين يشاهد.

2- أي تغيّرات في طقوس وممارسات استخدام (مشاهدة) التلفزيون ؟

في دراسة قامت بها وزارة الثقافة والاتصال الفرنسية سنة 2008 تحت عنوان «الممارسات الثقافية للفرنسيين في زمن الرقمي» والتي أشرف عليها Olivier Donat استنتجت أن الانتشار المذهل للحاسوب والانترنت، أحدث ثورة في الممارسات المرتبطة بالوسائط السمعية البصرية، لاسيما في إمكانيات تلقي مختلف البرامج.

« On prend la mesure de l'élargissement considérable des possibilités de consommation, de stockage et d'échange des contenus audiovisuel auquel on a assisté depuis la fin des années 1990, et ce aussi bien dans l'espace privé du domicile qu'ailleurs, compte tenu du caractère souvent nomade des appareils les plus récents. » (Donat, 2009)

ويعزو التقرير سبب هذه التحولات، الى انتشار ثقافة الشاشة المرئية التي احتلت الفضاء العام والخاص، وفرضت بذلك علاقة جديدة مع الأشخاص والأشياء، تقوم أساسا على المشاهدة. على الرغم من أن هذه العلاقة ليست بالضرورة حديثة وجديدة، فلقد سبق وأن طرح «هبرماس» إشكالية الفضاء العمومي منذ ظهور الشاشات الكبرى، والملصقات الإعلانية التي غزت الفضاء العمومي، وأعاقت بذلك إمكانية تشكيل رأي عام حقيقي داخل المجتمع. إلا أنّ علاقة المستخدم مع الشاشة

(1) أعتقد انه لولا المنافسة، ولولا خيار المستهلك، لما تعامل أكثر المذيعين مع التقارب، لأنه آلام في المؤخرة.

لم تعرف الأريحية والسلمية التي تعرفها اليوم، لأنها لم تعد تتمثل حاجزا (على الأقل في الظاهر) أمام الفرد للنفوذ الى النشاطات الاجتماعية المختلفة، بالإضافة الى أنه لم يعد ينظر إليه على أنه نشاط يتم مزاولته على حساب نشاطات أخرى أكثر أهمية، وهو ما يؤكده التقرير السالف الذكر.

« La situation actuelle est par conséquent radicalement différente de celle des années 1980 ou 1990 ou la culture de l'écran se limitait pour l'essentiel à la consommation de programmes télévisés. En effet, si une forte durée d'écoute de la télévision était en général associée à un faible niveau de participation à la vie culturelle, il n'en est pas du tout de même pour l'internet qui concerne prioritairement les catégories de population les plus investies dans le domaine culturel » (Donat, 2009, p. 2)

وهذا يعني أن العلاقة مع الشاشة لا تمثل عائقا ولا حرجا، بل أكثر من ذلك، فإن الأشخاص الذين يملكون ثقافة الشاشة وينفذون الى مختلف الوسائط عبر الأرضيات المتعددة، هم الأكثر مشاركة في النشاطات الاجتماعية، والأكثر استثمارا لأوقاتهم فيها. وهذا يعني أننا نشهد مرحلة تهدئة أو سلام (Pacification) بين المستخدم والشاشة، سواء كانت تلفزيونية أو غير تلفزيونية.

ولقد ذهب Ang أحد الوجوه البارزة في تيار الدراسات الثقافية، أبعد من ذلك، إذ لم تكتفي بالتأكيد على تغيير العلاقة مع الوسيط، وإنما أشارت الى حرص القائمين على الاتصال على تغيير العلاقة مع المحتوى عندما أشارت الى أن العمل الأساسي للمعلنين لا يكمن في البيع، بقدر ما يكون في الإذن بالتمتع من دون تأنيب ضمير.

« Une des tâches essentielles des annonceurs publicitaires n'est pas de vendre des produits que de donner la permission morale d'avoir du plaisir sans culpabilité. » (Ang, 1985)

وهذا يعني تكسير الحواجز النفسية بين المستخدم والوسيط الذي ينقل المحتوى، ولا يتم هذا إلا من خلال تأقلم المستخدم مع الوسيط أو العكس في سياقه الثقافي الاجتماعي.

وبناء عليه فإن تقارب الميديا غيّر الى حدّ بعيد كيفية إدراك المستخدم لهذه الوسائط، ولعلّ هذا يعود الى أنّ التطور التقني الذي حدث، لم يحدث في فراغ اجتماعي، ولا في قطيعة تامة مع ما سبق من تكنولوجيا، وهو ما يشير إليه (chambat, 1994) الذي يعتبر أنّ انتشار التكنولوجيات الاتصالية لا يحدث عن طريق ابتكار أو استبدال راديكالي، وإنما من خلال التداخل مع ممارسات موجودة سلفاً، تتكفل بها، وتعيد تنظيمها (Kredens و Rio, 2015). ولقد لاحظ Guillaume Blanc الظاهرة نفسها، وعمل على التحقق منها في دراسته لممارسات التلقي التلفزيوني، بحيث يشير الى «أنّ الامكانيات التقنية التي توفرها الرقمنة غير المنافسة، وإنما المكّلة لممارسات التلفزيون المتدفق، تساهم وتشارك في إعادة الاستحواذ على زمن وفضاء البيت، من خلال تقوية الشعور «في البيت»⁽¹⁾ والعيش المشترك (Blanc, 2015, p. 65). ولكن إعادة الاستحواذ هذه لا تحدث من دون تغييرات في بعض عادات وأنماط التعامل مع الوسيلة في فضاء البيت مثلاً. دائماً حسب Guillaume Blanc فإن الميديا عموماً تشارك في هيكلة الأزمنة الاجتماعية، وبالتالي تلعب دوراً في بناء زمن المعاش اليومي (Blanc, 2015, p. 66). والدراسات حول التلفزيون أكّدت هذا المعطى، بحكم خصوصية الوسيلة التي تبني علاقة خطية مع جمهور المستخدمين عن طريق شبكة برامجية معدّة سلفاً، يأخذها المشاهد بعين الاعتبار في تنظيمه الزمني اليومي. وهذه العلاقة تسمح للوسيلة بربط صلة مستمرة ودائمة مع المشاهد، الذي هو بدوره يدخل أوقات المشاهدة ضمن النشاطات اليومية التي يقوم بها الفرد في عالم حياته اليومية. ويعتبر كثير من الباحثين أنّ انتقال المحتويات التلفزيونية الى أراضي متعددة يقوي هذه العلاقة بل يثريها من عدّة نواحي.

إمكانية التحرّر من وسيلة الطغاة

ينظر الباحثون دائماً الى التلفزيون على أنّه الوسيلة التي تعمل على المحافظة على الوضع القائم، وتقاوم كل المحاولات التي تسعى الى إحداث التغيير، فهو الوسيلة التي تفرض رتابة وروتين اجتماعيين، من خلال ربط المشاهدين بالمحتويات في أزمنة معينة، تتكرّر، وتتردّد، لتتحول فيما بعد الى نشاط اجتماعي، يشكّل جزءاً لا يستهان به من حياة الفرد اليومي.

(1) Chez soi.

أشارت الكثير من الأدبيات النقدية والوظيفية الى قدرة التلفزيون على فرض هيمنة ثقافية، وتقليص الأبعاد الحياتية للفرد والمجتمع الى بعد أحادي، كما تذكر تراكمات البحث النقدية. ومن جهتها أكدت الدراسات الامبريقية المتعاقبة أن التلفزيون يهيئ الظروف لما يعتبره Gerbner⁽¹⁾ «تشكل تيار مهيمن» ثقافي يكون هو الاطار الرمزي الذي يتحرك فيه الأفراد، ويسمي هذه السيرة بالثقافة ويشرحها كما يلي: «المسألة أننا لا نتصور الثقافة أحادية الاتجاه، وإنما هي سيرة جاذبية. بحيث أن زاوية الجذب واتجاهه يتوقف على موقع مجموعات المشاهدين، وطرق حياتهم بالمقارنة مع خط الجاذبية، أو التيار المهيمن لعالم التلفزيون. يمكن لمختلف المجموعات أن تنجر في اتجاهات مختلفة، ولكنها تتأثر جميعها بنفس التيار المركزي. وعليه فإن الثقيف جزء من سيرة ديناميكية، مستمرة، في طور التفاعل بين الرسائل والسياقات»⁽²⁾. (George, 1998, p. 180)

«وتحوّلت مشاهدة التلفزيون إلى طقوس تحافظ على نمط حياة بأكمله، وتحافظ على نظرة للعالم بأكملها (كل ما هو موجود، كل ما هو مهم، كل ما هو عادل، كل ما هو مرتبط... الخ)، ويحدث هذا في تناغم كلي مع النسق القائم، والقيم، والمعتقدات، والتصرفات التي يفرضها هذا النسق. ومع مرور الوقت، تتكامل البرامج، وتنقوى من أجل تقديم نفس العالم الرمزي، ونفس البناء المعرفي والاجتماعي للواقع». (Gosslin, 1993, p. 7)

ولهذا فإن انتقال المحتوى من شاشة التلفزيون الى أراضيات متعدّدة كـ على الخط، الهاتف الذكي، أو اللوحات الذكية على سبيل المثال لا الحصر، جعل كثيرون ينظرون إليه على أنه تحرّر من طقوس المشاهدة التي يفرضها التلفزيون الكلاسيكي الى درجة أن Gilder اعتبره تحرّر من وسيلة الطغاة.

« Television is a tool of tyrants. It is overthrow will be major force for freedom and individuality, culture, and morality. That overthrow is at hand ».
(Shanahan & Morgan, 2004, p. 49)

(1) Mainstream

(2) "The point is that cultivation is not conceived as a unidirectional but rather more like a gravitational process. The angle and direction of the 'pull' depends on where groups of viewers and their styles of life are with reference to the line of gravity, or the mainstream of the world of television. Each group may strain in a different direction, but all groups are affected by the same central current. Cultivation is thus part of a continual, dynamic, ongoing process of interaction among messages and contexts."

وشكل هذا الانتقال، حرية أكبر للمشاهد في التعامل مع المحتوى، من خلال إمكانية العودة الى البرنامج في الوقت الذي يرغب فيه، بل المشاهدة وإعادة المشاهدة بالقدر الذي يريده. لأنه موجود هنا حتى بعد مروره على الشبكة البرمجية، عكس التلفزيون المنزلي الكلاسيكي، أين نشاهد فيه البرنامج ثم ننساه. وهو ما يعبر عنه المدير العام لقناة bbc في حديثه عن الاستراتيجية التسويقية للقناة تجاه المستخدمين.

« Programs won't be shown once and then forgotten. They'll be there forever to be linked, clipped, rediscovered, and built into bigger ideas ». (Thompson, 2006, in Doyle, 2010, p. 4)

ويعدّ هذا التغيّر في نمط (طقوس) الاستهلاك تغيّراً ثقافياً، بحيث انتقل من المشاهدة الجماعية اجتماعياً حول الشاشة، الى المشاهدة على هذه الأجهزة الصغيرة. ولقد دفعت هذه التحوّلات، أصحاب المؤسّسات الإعلامية والقائمين عليها، الى مراجعة دور التلفزيون في ظل الجدل القائم حول مكانته الجديدة على الصعيد التكنولوجي، الاجتماعي، الثقافي وحتى السياسي. يعتبر الباحثون أن هذه المقاربات المتعدّدة ستستمر بقدر ما يستمر المجتمع في توسيع عدد الأجهزة التي يشاهد فيها الأفراد المحتويات التلفزيونية. (C.Scot, 2014).

إمكانية التحكم في الزمن المعيش (Temporalité)

ينتاب الاقتراب الى مسألة المشاهدة عدّة صعوبات، مرتبطة بطبيعة العلاقة التي ينسجها المشاهد مع الوسيلة أو المحتوى. فنجد في التراكم النظري المتوفر لدينا حول هذه العلاقة، اهتماماً كبيراً ومتزايداً بالوقت والزمن الذي يقضيه المشاهد أمام الشاشة، وانعكاس ذلك على العلاقة التي تتأسس بينهما تبعاً لذلك. (لعبان، دراسة علاقة حجم التعرض للتلفزيون بعوامل الادمان على المشاهدة لدى طلبة الجامعة والثانوية في الجزائر العاصمة، 2015، ص. 155). فمنذ بروز التلفزيون كوسيلة اتصال جماهيرية، وهو يلعب دور المنظم، والمهيكل لأوقات الأفراد في عالم الحياة اليومية، لما يميّز هذا الأخير من قدرة على تنظيم زمن المشاهدة على أساس الشبكة البرمجية. يتأقلم الفرد المشاهد مع هذا التنظيم في ترتيب أوقاته اليومية، وهذا بتخصيص حيز من نشاطاته اليومية الاجتماعية للمشاهدة ومتابعة البرامج

وفقا للتوقيت المخصّص لها في الشبكة المعدّة سلفا. وهو ما يعطي التلفزيون هذه المركزية في حياة الفرد المشاهد، «إذ أنه يعمل على هيكلة الأزمنة الاجتماعية، ويلعب بذلك دورا في بناء زمن المعاش اليومي.» (Blanc, 2015, p. 66).

إلا أن التطوّر التكنولوجي وتقارب الميديا، وفّر للفرد إمكانية إيجاد المحتويات التي تلبي احتياجاته، على أرضيات غير شاشة التلفزيون، وفي الأوقات التي يريدها، مما ولّد وضعية جديدة زعزعت العلاقة الخطية بين التلفزيون والمشاهد كما يوضح ذلك Blanc.

« Dans le contexte numérique, ou tous les contenus sont disponibles n'importe quand, sur n'importe quel écran, cette structuration temporelle par les médias est potentiellement remise en cause. » (Blanc, 2015, p. 66)

فالتلفزيون اليوم لم يعد تلفزيون العرض فقط، ولكن تلفزيون الطلب أيضا، على الرغم من أنّ هذا التحوّل يخفي حقيقة أكثر تعقيدا، تتجاوز مجرد الانتقال من وسيط أوحّد الى تعدّد في الوسائط، ومن علاقة خطية الى علاقة أكثر تفاعلية. لأنه بالرغم من أن التلفزيون لم يعد المرجع السمعي البصري الوحيد، إلا أنّ المحتويات التي ينتجها ويبثها سيما على الانترنت هي المصدر الأساسي في الاستهلاك السمعي بصري. (Kervella & Loicq, 2015, pp. 79-80).

وهذا يجرنا الى التساؤل، عن ما اذا كان التلفزيون حافظ على قدرته على تنظيم الزمن الاجتماعي للفرد، وهو ما لم يكن ممكنا، إلّا لأنّ التلفزيون كنسق، مبني على شبكة برامجية مضبوطة على مواعيد ثابتة تضرب للمشاهد، يتعوّد عليها بصفة روتينية يومية، أو أسبوعية، أو شهرية. يبني من خلالها علاقة وفاء حقيقية مع الشاشة ومحتوياتها، تدمج في اطار أنشطة الفرد الاجتماعية، وممارساته الطقوسية اليومية.

أشارت بعض الدراسات، الى أنّ التغيّرات التي أدخلها تقارب الميديا على الممارسات التلفزيونية، تعمل في اتجاه مرونة أكبر في القيود/العوائق الزمنية المتعلقة بالبرمجة المفروضة، وفي اتجاه إعادة الاستحواذ على الأوقات المخصّصة للسمعي بصري، ولم يلاحظ أن هناك اتجاه نحو التخلّص من المزامنة/الموائمة مع السيل التلفزيوني. إن إمكانية تعديل أوقات الالتقاء، بين الأزمنة اليومية والسمعي البصري، قوى هذه العلاقات ولم يضعفها. وهو ما جعل أن السيل التلفزيوني ما زال

يحظى بالحضور في التنظيم الزمني للأفراد (Blanc, 2015, p. 68) في علاقتهم مع المحتوى، مع إعادة هيكلة هذه العلاقة فيما يتعلق بتنظيم المواعيد وطقوس المشاهدة.

ومن جهة أخرى نجد أن بعض الممارسات المرتبطة باستخدام مختلف الأرصيات مثل إعادة المشاهدة، التحميل، التدفق (replay, téléchargement, streaming) تؤسس لعلاقات متينة بين البرامج المفروضة من طرف التلفزيون، والحرية النسبية التي يتمتع بها المستخدم في مواعيد السمعية بصرية. إذ أن الملاحظ في بعض الدراسات أنه رغم الحماسة المعلنة لكسر العلاقة الخطية مع المحتويات، إلا أن التلفزيون في بنيته الكلاسيكية، وفي أغلبية مضامينه ما زال ينتج من أجل الاستهلاك الخطي. وعليه فإنّ البرامج التلفزيونية ما تزال قادرة على هيكلة الممارسات السمعية البصرية للجمهور. (Blanc, 2015, pp. 68-69).

إمكانية الاستحواذ على الفضاء

شكلت دراسة علاقة الفضاء بمختلف الوسائط الإعلامية تقليدية أو حديثة، هاجسا حقيقيا منذ الوهلة الأولى، لأن كل التفاعلات الاجتماعية تحدث في إطاره، ويشكل بذلك بعدا حيويا في فهم طبيعة علاقات الافراد فيما بينهم، ومع مختلف الأشياء المادية، والوسائط التي تحيط بهم في الفضاء.

لهذا السبب شدّد Meyrowitz على أهمية تحليل أثر الميديا الإلكترونية على السلوك الاجتماعي، فيما يسميه «الوضعيات الجغرافية للحياة الانسانية» ويقصد بذلك أن الميديا تقوّض العلاقة التقليدية بين المكان المادي والموقف الاجتماعي، بمعنى آخر، أننا لا نبقي طويلا في نفس المكان بالطريقة ذاتها تماما. (Meyrowitz, 1989).

وهذه الوضعية من شأنها أن تفقد الموقف الاجتماعي التكرار والروتين اللازمين من أجل تنميط الفعل والسلوك الاجتماعيين. إلا أن التساؤل الملح في هذه الحالة، يكمن فيما إذا كان تعدّد الوسائط التي تحمل المحتوى، يحطّم الفضاء كمجال لتنظيم السلوكيات، وكموّشر لفهم هذه السلوكيات في علاقتها بالفضاء. أو ربّما توفر لنا فهما مغايرا، ومختلفا عن الفهم الذي كان لدينا عندما كان الجهاز يتوسط الفضاء ويستحوذ على المكان المركزي فيه.

ينبغي أولاً أن ننظر الى الفضاء، لا كمكان مادي تصطف فيه الأشياء وترتب، وإنما ينبغي إدراكه كتفاعل مستمر بين الأشخاص والأشياء، كما يعرفه Michel de Certeau «الفضاء بالنسبة للمكان، كالكلمة عندما نتحدث بها» (Blanc, 2015, p. 70). فالتلفزيون مثلاً شكّل أساس التجربة المشتركة من خلال تموقعه الواضح في الفضاء (Meyrowitz, 1989). كما شكّلت المشاهدة الى وقت غير بعيد، فرصة من أجل ترميم العلاقات الاجتماعية وتعويضها داخل الأسرة ومع الجيران، وفتحت المجال للنقاش والحوار (العياضي، البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال في المنطقة العربية وأقول الأفق النظري، 2015). وكل هذا يحدث في نفس الفضاء وحول التلفزيون لأن هذا الأخير وان كان « لا يتحرك فإنه يقوم بتعبئة الفضاء عن طريق موائمة الفضاء لضروريات الجهاز، وثبتت الأشخاص الذين يرغبون في المشاهدة في الغرفة التي يتواجد فيها الجهاز.» (Blanc, 2015, p. 71).

وبالنظر الى أهمية الفضاء في بناء التفاعلات والمعاني المنجزة عنها، فإننا نلاحظ أنّ التعدّد في الوسائط والتقارب بينها، يبعد التجربة (والتجربة التلفزيونية) عن مكانها المادي الذي يشكّلها. إذ حوّلت الفضاء بثقله الثقافي والاجتماعي الى مجرد موقع ومكان تتلاشى فيه التجربة، ويتلاشى احساسنا بالفضاء، فنحن هنا وهناك في الوقت نفسه، فالأماكن تتشابه، وشعورنا بأهميتها وبكونها فريدة يصبح منعماً، وبدل العيش في الفضاء والمكان، نتحوّل الى جزء من منظومة معلوماتية وطنية كانت او دولية. (لعبان، إشكاليات التلقي في زمن التكنولوجيات الحديثة للاتصال: رهانات الفهم وبناء المعاني، 2015).

يبقى أنه ينبغي التعامل بحذر مع الموقف الذي يعتبر أنّ التكنولوجيات الحديثة للاتصال عموماً، وتعدّد الوسائط وتقاربها، غير أو يغير وظائف الفضاء بهذه الجذرية، لأن تواتر الدراسات المنجزة حول الموضوع، يؤكد حقيقة هذا الانتقال الى الوسائط المتعددة من أجل البحث عن المحتويات، كما يؤكد أيضاً التحرر من الفضاء، لاسيما فضاء البيت، من أجل التفاعل مع المحتويات المختلفة. إلا أنها في الوقت نفسه تشدّد على أنه «لا يوجد أي جهاز رقمي قادر على تلقي المضامين السمعية البصرية، بإمكانه تعبئة الفضاء كما يفعله التلفزيون، وإن هذه الاجهزة خاصة عندما تكون متحركة تأتي وتلتصق في تشكيلات منزلية موجودة سلفاً، من دون أن تعيد تشكيله بصفة أساسية.» (Blanc, 2015, p. 71).

3- تقارب الميديا في سياق النسق الاجتماعي التقليدي

تعودنا النظر الى العلاقة بين النسق الاجتماعي، ومختلف المستحدثات التكنولوجيات من زاوية ثنائية (Binaire) حتمية. تتمثل الأولى في الريب والحذر، بينما تتسم الثانية بكثير من الحماسة تصل حد الانبهار. وكلا النظرتان قائمتان على توقعات فردية، ولكن بصفة أساسية توقعات جماعية يعبر عنها النسق الاجتماعي، من خلال ايجاد وظائف في اطار هذا النسق لا تسبب تصدعا في النسق. ولهذا نجد أننا في كثير من الأحيان نسارع الى اختزالها في هذه التوقعات التي غالبا ما تكون قيمة معيارية مرتبطة بالإيجاب أو السلب. حدث هذا مع التلفزيون، ويحدث مع الانترنت، ومواقع التواصل الاجتماعي. ويعود هذا الى طبيعة النسق الاجتماعي التقليدي الذي يعتبر أن كل الوسائل (في حالتنا التكنولوجيات) التي يمكن أن تدعم فردانية الفرد تشكل خطرا على وجوده، ويتم التعبير عن هذا بمسمى الخصوصية، التاريخية، الثقافية، العقدية... وغيرها.

يقوم النسق الاجتماعي التقليدي وينبني على « عجز الأفراد والمجموعات على التحكم في ظروف حياتهم وتوجيه مستقبلهم تبعا لمتطلبات الساعة. يهده الى ضمان وجوده في محيط (جغرافي، مناخي، سياسي، اجتماعي) معادي. ويعطي معنى لوجوده من خلال الوقوف ضد كل وافد خارجي. عادة ما يكون هذا النسق غير مدون كتابيا؛ فكل شيء فيه مسجل ومحفوظ في الذاكرة الفردية والجماعية، ثم يعاد استرجاعه وتبليغه شفويا، وتشكل الأسرة الأساس السوسيولوجي للنسق الاجتماعي التقليدي» (Madhar, 2013, pp. 17-18).

إن الديناميكية الوحيدة التي تحرك النسق الاجتماعي التقليدي، هي السعي نحو إعادة انتاج ذاته ضمن أطر الثبات، والجمود، والهيمنة الدائمة والمستمرة على الأفراد، وتجريديهم من ذواتهم الفاعلة. وعليه، يظهر أن النسق الاجتماعي التقليدي هو في حد ذاته اقضاء قسري لديناميكيات التحول الاجتماعي وسيرورات التحديث. (لوصيف، 2014، ص. 70).

ما يلاحظ على النسق الاجتماعي التقليدي في توجهاته الزمنية أنه متحول نحو الماضي، ولهذا فإن انشغاله الأساسي هو المحافظة، التي قد تتجسد في المحافظة على الفرد من التأثيرات الخارجية (والتكنولوجيا قد تشكل خطرا عليه)،

المحافظة على الجماعة من أي محاولة للفرد للظهور والبروز بصفة مستقلة عن هذه الأخيرة. ويمرّ هذا عن طريق قمعه ومصادرة حريته، وزجره إن اقتضى الأمر ذلك من خلال عزله اجتماعيا، والتضييق عليه. والمحافظة أيضا تمر عن طريق المحافظة على الثقافة التي تنظم العلاقات داخل النسق، كالعلاقة بين الذكور والإناث، والعلاقة بين الكبار والصغار، والعلاقة بين الفرد والجماعة، والعلاقة بين الذات والآخر، وحتى علاقاتنا مع ذواتنا فيما يتعلق بالمفكر (بفتح الكاف) فيه، والمحظور التفكير فيه، وحدود هذا التفكير. من أجل ذلك فإن أي محاولة للتغيير تفسّر على أنها موجهة ضد النسق الاجتماعي التقليدي وإعادة النظر في وجوده أساسا.

وهذا لا يعني أبدا، أن النسق الاجتماعي التقليدي لا يتحلى بالحل الجديدة التي أتت بها الحداثة، وما بعد الحداثة، من وسائل الإنتاج، والترفيه، والاتصال، والتكنولوجيا، لأنه كما أشرنا الى ذلك في بداية هذا العنصر، لا يحلينا مدلول هذا المفهوم، الى فترة زمنية معينة من تاريخ المجتمع، ولكنه ديناميكية تملك القدرة على التأقلم مع الأوضاع الجديدة والمتجدّدة. قد يسمى البعض هذه الوضعيات مراحل انتقالية، إلا أنه من وجهة نظرنا تعبّر أكثر عن تجلي آخر ومختلف من تجليات النسق التقليدي، فهو «عصر مجتمعي معقّد يتركّب من أزمنة متعدّدة. وبطبيعة الحال، يؤثر في هذا العصر منظور زمني بعينه ويشكل فيه توجهها غالبا؛ وفي حالة النسق الاجتماعي التقليدي بالذات، فإن الماضي هو المنظور الزمني المهيمن في المجتمع، باعتبار أن الجمود والثبات والسكون والتعلّق بالمقدس هم من خصائص هذا النسق.» (لوصيف، 2014، ص. 71).

ولعل هذا يتجسد في نظرة الريب التي تحكم تمثّلنا للمستحدثات التكنولوجية عموما، لا سيما تلك التي تنتج المعاني، كالتلفزيون، والانترنت، ومواقع شبكات التواصل الاجتماعي، إذ أن «القسم الأعظم من البحوث في المنطقة العربية حاولت معرفة دور مواقع الشبكات الاجتماعية في تعزيز الهوية الجمعية الشاملة التي تصوّر كمعطى جاهزا وتاما ومتجانسا... إنّ هاجس الهوية العربية الإسلامية الذي طغى على بعض البحوث عن مواقع الشبكات الاجتماعية نجم عن تمثّل بعض الباحثين لهذه المواقع الذين يرونها دخيلة عن المجتمع، وفرضت عليه؟ وستحدث

لا محالة، قطيعة مع عاداته، وتقاليده، وقيمه الاجتماعية، وتنشئ بدلا من ذلك روابط اجتماعية جديدة غير مسبقة»⁽¹⁾.

بناء على ما سبق، يعتبر انتقال المشاهدة التلفزيونية من الشاشة الى الأرضيات المتعدّدة في ظل تقارب الميديا، تحديا جديدا للمجتمع في سياق مفهوم النسق الاجتماعي التقليدي. وسنحلل هذه العلاقة انطلاقا من العناصر الآتية.

تفاعل الفرد مع سياقه عن طريق هذه الإمكانيات التي يوفرها تقارب الأرضيات الناقلة للمضمون، لاسيما التحرّر من الجماعة والمشاهدة الجماعية. كما سنهتم بمركزية التلفزيون في فضاء البيت كأداة للضبط الاجتماعي، في مقابل التواجد في كل مكان، وفي أي مكان، كوضعية تمرّد على السياق المنزلي.

التحرّر من المضمون بإمكانية الإقبال عليه في أي وقت

سبق وأن أشرنا الى أن تقارب الميديا نقل المشاهدة التلفزيونية نظريا من المشاهدة الجماعية الى المشاهدة الفردية، وهو بذلك حرّر المشاهد من انتظار وقت البث، إذ أصبح بالإمكان المشاهدة في الوقت الذي يختاره وبالتردّد الذي يريده، وعلى الوسيط الذي يرغب فيه. كما حرّره من قيود الشبكة البرمجية التي تقيّد المشاهدين في المضامين، والأوقات والفضاء. ويعدّ هذا، إعادة نظر في خطية العلاقة بين التلفزيون كوسيلة جماهيرية، والمشاهد كجمهور، ومتلق، ومستخدم، وهو ما يعني نقل السلطة في هذه العلاقة الى الجمهور الذي أصبح يتمتع بإمكانية التحكم في الوسيلة من خلال التحكم في أزمنة المشاهدة. وهذا في حدّ ذاته له تأثير على علاقة الفرد بالنسق الاجتماعي. لأن بحوث التلفزيون أكّدت أنه الوسيلة الأكثر محافظة من بين وسائل الاتصال الجماهيرية، حتى أن البعض يسميه وسيلة الطغاة كما سبقت الإشارة لذلك، ويعد الوسيلة الأكثر مقاومة لأي تغيير في المجتمع، وعلى حد تعبير George Gerbner المروّج، والمدعّم، والمحافظ على النسق الرمزي المهيمن، وهو الرأي الذي يدعّمه، ويؤكّد عليه Stuart Hall في تحليله للخطاب الرمزي المهيمن في التلفزيون عبر نصه المرجعي «الترميز وفك الترميز».

(1) العياضي، تكنولوجيات وسائط جديدة وإشكاليات قديمة: التفكير في عدّة التفكير في مواقع الشبكات الاجتماعية في المنطقة العربية، 2014، ص. 133.

من جهة أخرى، وعكس ما يعتقد كثيرون، فإن التلفزيون لا يشكل خطرا على النسق التقليدي، بل يعدّ أكبر حليف له، « فبعض الخطابات التي تظهر على أنها خطابات رافضة لمحتوياته (واقصد هنا بعض الخطابات المحافظة)، ومنذّة به، تكون في حقيقة الأمر هي المدعم الموضوعي للامتثالية التلفزيونية، ويوجد تماثل كبير بين هذا الخطاب والخطاب التلفزيوني. فكلاهما يدعوا إلى الامتثالية والمعيارية في التعرّض للرسالة (لتلفزيوني منه والخطاب المحافظ)، وكلاهما يعيد الفرد إلى خصوصياته الأنثروبولوجية، التي تعمل على إلغاء التجربة التاريخية للإنسان، وتعيده إلى خصوصياته الغريزية، التي من خلالها يفقد الفرد كل قدرة على التفكير انطلاقا من هذا التراكم التاريخي، وهذا من أجل إعادة بناءه من جديد، وجعله عرضة للتبسيط والسذاجة.» (لعبان، علاقة الادمان على المشاهدة التلفزيونية ببناء الأفراد للحقائق الاجتماعية، 2008، ص. 214).

وتمثل الخطية في العلاقة شرطا أساسيا لحدوث هذا المسار، لأنه مع مرور الوقت تتحوّل الى ما يشبه العلاقة السلمية (برفع السين) الفوقية من الوسيلة الى الجمهور. ولهذا السبب فإن تقارب الميديا ليس مجرد تعدّد للأجهزة والأرضيات فيما يخص النسق التقليدي، بقدر ما هو تكسير لاحتكار التلفزيون كشاشة للمحتوى، وتحرير للمشاهد كمواطن وليس مجرد متلقي ومستخدم، وربما هذا الذي يفسّر ما سبقت الإشارة إليه، من أن القائمين على المؤسسات التلفزيونية، لم يختاروا تقارب الميديا، وإنما وجدوا أنفسهم مضطرين الى ذلك اضطرار (الرجوع الى ما قاله المدير التنفيذي لقناة BBC).

مركزية التلفزيون في فضاء البيت كأداة للمراقبة الاجتماعية

شكّل السياق المنزلي، أحد المتغيّرات الأساسية في البحوث التي قام بها David Morley لفهم تفاعل الأفراد فيما بينهم في الفضاء المنزلي حول التكنولوجيات الاتصالية، بما فيها التلفزيون. اعتبر أن تنظيم الفضاء الذي تحصل فيه هذه التفاعلات، بإمكانه أن يقدم لنا إشارات واضحة عن مكانة هؤلاء الأفراد، وأدوارهم، ومواقعهم في السلم الاجتماعي. ومن الجهة المقابلة أبرز أهمية موقع التلفزيون في مركز الفضاء المنزلي، وأشار الى أهمية التفاعلات التي تحدث بين أفراد الأسرة حول الوسيلة، سواء كانت هي موضوع التبادلات، أو كانت هي التي تبني الخطاب الذي تتم

حولته التبادلات. سمحت الملاحظات التي قام بها Morley بتفسير علاقات السلطة داخل الفضاء المنزلي، بالإضافة الى مكانة كل فرد، وكيفية موقعه في الفضاء بناء على نوعه، وانتمائه الطبقي.

شكّلت هذه الدراسات قفزة نوعية فيما عرف ببحوث التلقي، إذ من خلال تأكيدها على أهمية السياق المنزلي الذي تحدث فيه التفاعلات الاجتماعية، نزعّت حصريّة العلاقة الثنائية بين الجمهور والوسيلة، ومن زاوية أخرى، من خلال اعتبار التلفزيون تكنولوجيا منزلية، جعلت منه موضوع التفاعلات، من دون أن يكون بالضرورة المحدّد الأساسي لها.

إلا أنّ Morley وفي إطار هذا التصور، يؤكد على أن التلفزيون يبقى أداة للمراقبة الاجتماعية. ويتجسد هذا جليا في سياق النسق الاجتماعي التقليدي، إذ تشكّل المشاهدة التلفزيونية على الشاشة فعلا جماعيا يعطي امكانية للنسق من أجل مراقبة الفرد في الفضاء، والتأكيد، والتعويد، والتنشئة على الادوار الاجتماعية، لاسيما ما يتعلق بأدوار الذكور والإناث والعلاقة بينهما، كعلاقة الأب مع الأم، في علاقة الأب مع الأبناء، في علاقة الذكور من الأبناء مع الإناث، وكذلك في العلاقة بين الكبار والصغار. كما يتعلّمون السّلمية في إطار النسق من خلال التراتبية في أخذ الكلمة للمناقشة حول الموضوعات التي تثيرها المشاهدة. كما أن الفرد يتعلم المقبول والمحظور في إطار النسق من خلال ما يسمح به للمشاهدة وما لا يسمح به.

أكّدت بعض الدراسات في المنطقة العربية هذا المعطى من «أن التلفزيون فعلا جماعيا، يلمّ الأسر... إذ شكّلت المشاهدة فرصة ذهبية من أجل ترميم العلاقات وتعويضها داخل الأسرة ومع الجيران، وفتحت المجال للنقاش والحوار الذي يتجاوز ظرفية المشاهدة، ويتواصل في فضاءات أخرى منفصلة عن سياق المشاهدة.» (العياضي، البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال في المنطقة العربية وأفول الأفق النظري، 2015، ص. 23). وهو ما يعتبر تأكيدا للنسق الاجتماعي التقليدي، وإعادة تفعيل آلياته الرقابية على الفرد من خلال توظيف التكنولوجيات الاتصالية المنتجة للمعنى في تفعيل الوظائف الاجتماعية التقليدية إذ «جاءت بالجديد وأدمجته في القديم، وأعدت إحياء الانتماء الى مسقط الرأس، وشدّدت من أواصر الارتباط بالأهل والأصدقاء والمعارف، ومنطقة عيش الأهل والعائلة. فقد استطاعت مواقع

الشبكات الاجتماعية على سبيل المثال، أن تحيي دور ثاجماعث (جمعية الأعيان) في منطقة القبائل بالجزائر التي كادت تندثر، من خلال ربط أبناء القرى المهاجرين في كندا، والولايات المتحدة الأمريكية، ودول الخليج العربي، بقضايا قراهم وإدارتها.» (العياضي، تكنولوجيايات وسائط جديدة وإشكاليات قديمة: التفكير في عدّة التفكير في مواقع الشبكات الاجتماعية في المنطقة العربية، 2014، ص. 134) وهذا يؤكد على أن الفرد مهما ابتعد، ومهما تعلّم، فإنه يبقى مرتبطا بنسقه الاجتماعي التقليدي، وبآلياته الضبطية والرقابية، فالنسق التقليدي لا يسعى الى الاستفادة من كفاءته لأنها قد تعيد النظر في النسق ذاته، وإنما يتقوى بعده في صفوفه، والاستقواء به لتعزيد شبكته العلاقية، من أجل ضمان استمراريته وبقاءه.

ولهذا فإن إعادة النظر في مركزية التلفزيون عن طريق تقارب وتعدّد الأرضيات الناقلة للمحتوى التي يتم حولها الاتصال والتفاعل، ومزاحمته في دوره الاجتماعي من خلال نقل وضعيات التفاعل من المكان الى أي مكان، هو إعادة النظر في آليات التحكم في الفضاء الذي عادة ما تحدث فيه التفاعلات ويتم مراقبتها، لأن إمكانية المشاهدة على أدوات شخصية متملّكة من طرف الفرد، يعقّد عملية المراقبة، فالاستخدام يحدث فرديا وشخصيا بعيدا عن الرقابة وعن الأنظار، لأنه يتم في فضاءات يتم اختيارها لأن ليس لأحد سلطة عليها. ولهذا نجد أن الفئات الأكثر ابتعادا من التلفزيون واستخداما لهذه الأدوات المتعدّدة هي فئة الشباب الأكثر تمردا على السلطة (Autorité)، والتي تسعى الى فك الارتباط بالمركز.

مهما يكن، فإنّ تغيّر ممارسات وطقوس المشاهدة في ظل تطور التكنولوجيا الرقمية، وتوجّه المؤسسات التلفزيونية نحو تقارب الميديا، يبقى مرهونا بمجموعة من العوامل المرتبطة بالفرد، والمجتمع، والتكنولوجيا ذاتها.

• يشترط الكفاءة التقنية لدى الأفراد المستخدمين من أجل الاستحواذ على التكنولوجيا، بالإضافة الى القدرة المادية التي تسمح باقتنائها.

• إن نفوذ التكنولوجيا الرقمية الى المجتمع الجزائري يبقى متواضعا مقارنة بما هو موجود في مجتمعات أخرى، خاصة ما تعلق بالاشتراك الرقمي، الذي يعد ضروريا في تجاوز الفضاء المنزلي في التفاعل مع التلفزيون. مما يحصر

الاستخدامات في السياق المنزلي، وان انتقل من المشاهدة الجماعية الى المشاهدة الفردية.

• رغم كل الامكانيات التي توفرها التكنولوجيا الرقمية، من ميزات مثل Replay, téléchargeement, streaming وغيرها، إلا أن استخدامها يبقى حبيس السياق، عكس ما يقوله Meyrowitz من أن احتمال أن الميديا تغيّر علاقة الفرد بسياقه، أقوى من احتمال أن هذا الأخير يغيّر من وظيفتها اجتماعيا. (Meyrowitz, 1989).

إلا أن الملاحظة الاستقرائية في واقع المجتمع، تؤكد أن التكنولوجيا تجد صعوبة في تغيير الممارسات وطقوس الاستخدام والمشاهدة، فتعمل على التأقلم معها. ومن جهة أخرى فإن النسق الاجتماعي التقليدي يتموّه وراء الاستخدامات الحديثة الظاهرية للتكنولوجيا، في الوقت الذي يقوي فيه وجوده في حياة الأفراد، ويحكم قبضته على الأفراد.

المراجع

- العياضي نصرالدين. (2014). تكنولوجيايات وسائط جديدة وإشكاليات قديمة: التفكير في عدّة التفكير في مواقع الشبكات الاجتماعية في المنطقة العربية. المجلة الجزائرية للاتصال. عدد 22.
- العياضي نصر الدين. (2015). البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال في المنطقة العربية وأقول الأفق النظري. مخلوف بوكروح، وسائط الاتصال بين الإرسال والتلقي. الجزائر: مخبر بحث: استخدامات وتلقي المنتجات الإعلامية والثقافية في الجزائر. كلية علوم الإعلام والاتصال. جامعة الجزائر3.
- لعبان عزيز. (2008). علاقة الادمان على المشاهدة التلفزيونية ببناء الأفراد للحقائق الاجتماعية. أكروحة دكتوراه. قسم الإعلام والاتصال. كلية العلوم السياسية والإعلام. جامعة الجزائر3.
- لعبان عزيز. (2015). إشكاليات التلقي في زمن التكنولوجيايات الحديثة للاتصال: رهانات الفهم وبناء المعاني. مجموعة من الباحثين بإشراف بوكروح مخلوف،

وسائط الاتصال بين الإرسال والتلقي. الجزائر: مخبر بحث : استخدامات وتلقي المنتجات الإعلامية والثقافية في الجزائر. كلية علوم الإعلام والاتصال. جامعة الجزائر3.

• لعبان عزيز. (2015). دراسة علاقة حجم التعرض للتلفزيون بعوامل الادكان على المشاهدة لدى طلبة الجامعة والثانوية في الجزائر العاصمة. مجلة بحوث العلاقات العامة الشرق الأوسط. عدد 7.

• لوصيف سعيد. (2014). اللااستحواذ كمدخل نظري لفهم اشكالية علاقة المجتمع الجزائري بالابداعات التكنولوجية. المجلة الجزائرية للاتصال. عدد 22.

- Ang, I. (1985). Watching dallas. London: Methven.
- Blanc, G. (2015). Les pratiques de réception télévisuelles des jeunes à l'ère du numérique:entre mutations et permanences. Etudes de communication.
- C.Scot, M. (2014). What is television? Chalenging media landscapes conferences, mediacity.UK.
- Donat, O. (2009). Les pratiques culturelles des francais à l'ère du numérique: Elément de synthèse 19972008-. Culture études.
- Doyle, G. (2010). From television to multiplatform. less from more or more for less ? The international journal of research into new media technologies, 16.
- Gerbner, G. (1998). Cultivation analysis: An overview. Mass communication and society, 1.
- Gilder, G. (1994). Life after television. New York: Norton.
- Gosslin, A. (1993). Violence et effet de l'incubation de la télévision: la thèse de la cultivation analysis. Les cahiers de la communication publiques.

- Jenkins, H. (2006). *Convergence Culture: Where old and new media collide*. New york and London: New york university press.
- Kervella, A., & Loicq, M. (2015). *Les pratiques télévisuelle des jeunes à l'ère du numérique: entre mutations et permanences*. Etudes de communication.
- Kredens, E., & Rio, F. (2015). *La télévision à l'ère du numérique: entre pratiques émergente et reconfiguration de l'objet médiatique*. Etudes de communication.
- Lotz, A. D. (2007). *Television will be revolutionized*. N.Y: New york university press.
- Madhar, S. (2013). *Manuel d'une algerie à la dérive*. Alger: Thala édition.
- Meyrowitz, J. (1989). *The generalised elsewhere*. Critical studies in mass communication, 3.
- Shanahan, J., & Morgan, M. (2004). *Television and its viewer – cultivation theory and research -*. United Kingdom. Cambridge university press.

أثر الصورة على المتلقي من خلال التلفزيون زمن التكنولوجيات الحديثة

د. أشرف فالح الزعبي

كلية الإعلام، جامعة الشرق الأوسط، الأردن

د. محمد خويله

وكالة الأنباء بتر/ الجامعة الأردنية، الأردن

كان للثورة التكنولوجية في العصر الحديث تأثيراً واضحاً على الإبداع الفني سواء كان ذلك من ناحية تناول الموضوعات أو إلقاء الضوء على سمات العلاقات الإنسانية في المجتمع أو من ناحية الخامات والوسائط المتعددة الذي يجسد به الفنان إبداعه، بل وساهمت التكنولوجيا في خلق مواد جديدة لم يعرفها الفنان من قبل.

وعند بداية الثمانينات دخل الكمبيوتر مجال الفنون الجميلة وكان من يستخدمه لا يرسم بل يصوغ بعض الأوامر لتتحول داخل الكمبيوتر إلى علامات وخطوط وألوان... كانت الأوامر معقدة والخطوط بدائية، والألوان محددة، والنتائج محدودة، لكن مع التطور واستخدام تقنيات أرقى، أصبح الرسم بالكمبيوتر منافساً قوياً للرسم اليدوي من حيث دقة الملامح ووضوح وتعدد الدرجات اللونية وإمكانات تدخلها، بل وتفوق الرسم الكمبيوتر على الرسم اليدوي في السرعة وسهولة تغيير الخطوط والألوان والتكوينات الأشكال، وصار قادراً على إعطاء البعد الثالث أو التجسيم والعمق مما كان له بالغ الأثر على الصورة المرئية التي أصبحت تظهر على شاشة من خلال التقنيات الحديثة والمعقدة والمرتبطة ارتباطاً كاملاً بالكمبيوتر لنصبح في

عصر الصورة، وبيان أهمية الصورة ووظائفها المتعددة من خلال تكوينها المتقن لإبهار المشاهد وعدم مقدرة على تحليل مضمونها، وما ترمي إليه من أهداف متعددة ، اعتبارها أنها وسيله اتصال مهمة للمتلقي على كل الأحداث والإخبار التي تصلنا من مختلف أنحاء العالم، ودورها المهم والمتنامي بالنسبة لمجتمع اليوم.

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة قدرة التكنولوجيا الحديثة ومدى مساهمتها في رقي العمل الفني من خلال التقنيات المطلوبة لنهوض بحركة فنية جديدة.

مشكلة الدراسة

تتمحور مشكلة الدراسة حول التقنية الفنية الجديدة ومعرفتها واتقانها من القائمين على انتاج الاعمال الفنية، وتختلف هذه القدرة باختلاف الجنس، والعمر، الخبرة، المؤهل العلمي، وطبيعة العمل الفني، وتتضمن إبعاد مختلفة تكون هدف العمل الفني الرئيس، من خلال تحقيق (الموضوع، الصورة، دور التقنية الحديثة، جمالية التصوير، الجمالية المتعلقة في الأدوات الحاسوبية).

أسئلة الدراسة

تتمحور أسئلة الدراسة حول السؤال الرئيسي التالي :

السؤال الأول: هل استطاعت التكنولوجيا الحديثة أن ترتقي بمستوى العمل الفني؟

من خلال تحقيق (الموضوع، الصورة، دور التقنية الحديثة، جمالية التصوير، الجمالية المتعلقة في الأدوات الحاسوبية) ودورها في التأثير.

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة التالية :

• السؤال الثاني: هل التقنيات والتكنولوجيا الحديثة أوصلت الصورة من خلال الحدث؟ من خلال تحقيق (الموضوع، الصورة، دور التقنية الحاسوبية، التصوير، الجمالية المتعلقة في الأدوات الحاسوبية، مواقع الأحداث) ودورها في التأثير.

• السؤال الثالث: هل التكنولوجيا ذات التقنية العالية تؤثر على العمل الفني ككل؟ من خلال تحقيق (الموضوع، الصورة، دور التقنية الحاسوبية، التصوير، الجمالية المتعلقة في الأدوات الحاسوبية، مواقع الأحداث) ودورها في التأثير.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة كونها من الدراسات المهمة والرائدة، للتعرف على التطور التقني المذهل والمتسارع وتأثيره، من خلال التكنولوجيا الحديثة وباعتبار أنها حضارة الصورة المرئية، ومعطى مستورداً في مجمل آلياته الفكرية والتقنية، حيث دخلت الصورة سلعة، وما زلنا بعيدين عن الإسهام في صناعة الصورة في العصر الحديث.⁽¹⁾

محددات الدراسة

الحدود الزمانية: للفترة الواقعة من عام 2015/2016

الدراسات السابقة

- بشرى، عوض الكريم الزين. جماليّة الصورة التلفزيونية الخرطوم جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الموسيقى والدراما، 211.
هدفت هذه الدراسة بشكل أساسي إلى التركيز على موضوع جمالية الصورة التلفزيونية والنظر إلى واقع هذه الصورة اليوم باعتبار أنها أصبحت تسيطر على الواقع المعرفي والفني من خلال صياغة الرؤى والأفكار.
وتناولت الباحثة الموضوع الجمالي في إطار يتعلق بالعمل الفني البصري كإطار تعبير عن البعد الواقعي وذلك عن طريق تنظيم المحسوس الجمالي والذي لا تبقى مادته إلا إذا ظلّ محتفظاً بصورته.

- إبراهيم أبو عرقوب - أشرف الزعبي : دور الصورة الصحفية في الصراع الإسرائيلي العربي.

هدفت هذه الدراسة التحليلية إلى تسليط الضوء على توظيف أجهزة الدعاية الصهيونية للصورة الصحفية بشتى إشكالها لكسب معركة الرأي العام العالمي لصالحها ضد الفلسطينيين.

(1) حوجة عدنان، (2007)، ثقافة الصورة، جامعة فيلادلفيا، كلية الآداب والفنون، مؤتمر فيلادلفيا الدولي الثاني عشر، عنوان البحث في المؤتمر (إشكالية الصورة في الثقافة العربية).

ومن أهم ما خلص إليه الباحثان أنّ الصورة الصحفية هي فن وعلم ورسالة تؤثر على معلومات واتجاهات وسلوك القراء. ومن أهم خصائص الصورة الصحفية المؤثرة الصدق وإيصال الرسالة الاتصالية بسرعة التحديث بلغة يفهمها الجميع وتشد انتباه القارئ وتعزز نص الخبر الصحفي ويتأثر بها الإنسان قبل الكلمة.

- سماهر بنت عبد الرحمن فلانة، جامعة الملك سعود : فن الخداع البصري وإمكانية استحداث تصميمات جديدة لعمل الفني

طرحت الباحثة مداخل تساهم في توظيف مفاهيم فن الخداع البصري في مجالات الصورة واختصر البحث على دراسة المفاهيم الفكرية لفن الخداع البصري. كما اعتمدت دراستها التحليلية على مختارات القائمة على المفاهيم الفكرية لمدرسة الخداع البصري ...

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بالتقنيات الحديثة وجد الباحث بعض البحوث المتعلقة بالتقنيات المتطورة تكنولوجيا المتعلقة بالصورة ونلاحظ، أنه لا توجد دراسة تناولت التقنيات الفنية الحديثة بشكل تفصيلي، وتعتبر هذه الدراسة الوحيدة في الأردن مكملّة للدراسات السابقة، التي تتناول التقنية الفنية في العمل والتلفزيوني حديثاً، على حد علم الباحث.

وقد قام الباحث بالاطلاع على الدراسات والبحوث والكتب والمراجع التي تتصل بمشكلة الدراسة، وذلك من خلال العوامل المتصلة بالدافع العلمي، والعوامل التي تتصل بالدافع الذاتي للباحث، إذ إن الخبرة الشخصية والمهنية عند الباحث الذي يعمل في مجال الإعلام المرئي قد تحتاجها مشكلة البحث كاستخدام « التقنيات والتكنولوجيا الحديثة ».

مصطلحات الدراسة

الإعلام: هي الدائرة التي تشكل حلقة الوصل ما بين المرسل للمادة الإعلامية والمرسل إليه ويمكن أن تكون وسائل مكتوبة، مقروءة، مسموعة، مرئية، مطبوعة، وتنوع وفقاً لتطورها التكنولوجي وسرعة توصيل المعلومة «الرسالة» والتي قد تكون أبجديتها صورة ضوئية أو حروفاً هجائية.⁽¹⁾

(1) عمر مصطفى أحمد السيد، (2008)، البحث الإعلامي مفهومه: إجراءاته ومناهجه، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت.

تكنولوجيا الاتصال: عملية تفاعل بين طرفين من خلال رسالة معينة، فكرة، وخبرة، أو أي مضمون اتصالي آخر عبر قنوات اتصالية ينبغي أن تتناسب مع مضمون الرسالة بصورة توضح تفاعلا مشتركا فيما بينهما من التكنولوجيا الرقمية الحديثة.⁽¹⁾

الصورة: الصورة بوصفها شكلا يقوم بدوره في جذب انتباه المتلقي أو إثارة اهتمامه، ويتم النظر إلى تكوينها وما يحمله من أفكار ومعان، أو يجسد معالم أو أبعادا أو يركز على شخصيات في إطار الغرض الذي يسعى إلى تحقيقه.⁽²⁾

الصورة الإعلامية: هي صورة فنية معبرة بصدق وموضوعية ووضوح عن مضمون حدث أو نشاط أو شخصية أو موضوع جمالي أو مواضيع تخدم نواحي الحياة المختلفة، تقدم للنشر عبر وسائل الإعلام المتعددة المرئية بالدرجة الأولى والمطبوعة لتقديم فكرة أو توضيحها، أو لجذب المتلقي للاقترب من الواقع ولمضاعفة الأثر الدعائي للمادة الإعلامية.⁽³⁾

التأثير: EFFECTIVE: الإقناع هو عملية التأثير في قيم الشخص الآخر ومعتقداته ومواقفه وسلوكه، ويشكل مفهوم التأثير مفتاح فهم عملية الإقناع، ففي الغالب نساوي بين عملية الإقناع والقوة، ولكن الإقناع لا يعادل بالضرورة القوة، فالقوة تشير إلى السيطرة أو التحكم بالآخر.⁽⁴⁾

التقنيات الحديثة: هو ربط ومزاوجة كل ما يساعد على ظهور الصورة بوضوح وإبهار بعناصر العمل الفني لكي نصل إلى الشكل الذي نريده، أو نطمح بالوصول إليه لكي نعبر عن حالة ما لموضوع ما من خلال ما توصلت اليه التكنولوجيا الرقمية بحيث تكون جميع العناصر مرتبة في كادر الصورة.⁽⁵⁾

الفن الرقمي: هو فن ذو قيمة استثنائية ومميزة وأن الكمبيوتر كوسيلة فنية إنما هو بمثابة إضافة نوعية في الإبداع الفني، وأنه يشابه تماما حال الكاميرا منذ مائة

(1) بن مرسللي أحمد، (2003)، مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال، الجزائر، ديوان، المطبوعات الجامعية.

(2) عبد الحميد، شاكر (1987)، العملية الإبداعية في فن التصوير، عالم المعرفة عدد 109، سلسلة كتب شهرية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت.

(3) محمد عبد الحميد، السيد بهنسي، (2004)، تأثيرات الصورة الصحفية، ط 1، القاهرة، عالم الكتب

(4) الموسى سليمة عصام، (2009)، المدخل في الاتصال الجماهيري، إثراء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.

(5) الفقى، أسامه، (2006)، التفكير بالألوان، مكتبة ألان جلو المصرية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

عام حين أتت كإضافة نوعية وليس كمنافس سلبي للفن الذي تبذره ذهنية الأنامل البشرية.⁽¹⁾

التصوير الضوئي Photography : هو الفن المرادف لفن الرسم القديم، فمن خلال العدسة يقوم المصور بوضع تصوّره في اللحظة الملتقطة من خلال عدسته، والتصوير هو عملية إنتاج صور بواسطة تأثيرات ضوئية؛ فالأشعة المنعكسة من المنظر تكوّن خيالاً داخل مادة حسّاسة للضوء، ثم تُعالج هذه المادة بعد ذلك، فينتج عنها صورة تمثل المنظر، ويسمى التصوير الضوئي أيضاً بالتصوير الفوتوغرافي، وكلمة فوتوغرافي (Photography) مشتقة من اليونانية، وتعني الرسم أو الكتابة بالضوء.⁽²⁾

الإطار النظري

أصبحت المعطيات تشير إلى أن الفنون الرقمية بدأت تفرض وجودها في عالم الفنون البصرية والأدائية باعتبارها أداة عصرية هامة تقدم للبشرية شكلاً من أشكال التطور الفني الآن، حيث أصبح هناك فن قائم بذاته يعرف باسم الفن الرقمي Digital Art الذي انتشر في أنحاء العالم بسرعة فائقة، ووظفت التقنيات الآلية لهذا الفن في مجالات فنية متنوعة ومنها الفنون البصرية.

والفن الرقمي بهذا التنوع والتغلغل في فنون عدة لا يقل في تأثيره في حياتنا عن بعض المدارس الفنية الكبرى السابقة ذات المضمون الفكري والمنتشر في مجالات فنية، ولكن الاختلاف بين الفن الرقمي وتلك المدارس هو أن المضمون الفكري للفن الرقمي خرج من عقول شركات التقنية المصنعة العملاقة لمواكبة حركة العصر الحالي وإيقاعه السريع المدعوم بغزارة تدفق المعلومات وشدة المنافسة العالية في تقديم المنتجات المتطورة والمبتكرة، وأن السعي وراء تطوير الصورة المرئية في السينما والفيديو هو العامل الأساسي في ظهور الفن الرقمي والأدوات التشكيلية الرقمية الحديثة، وبذلك أصبحت السينما ومن بعدها التلفزيون وكافة

(1) ديببي روز ماير (Debbie Rose Meyer) الأستاذة في معهد فورت لودورديل للفنون (Art Institute of Fort Lauderdale) في ولاية فلوريدا

(2) جيل دولوز، الصورة - الزمن، ترجمة حسن عودة/ الفن السابع 29 وزارة الثقافة، المؤسسة العامة للسينما، دمشق، 1999.

التقنيات الحديثة في تطور هرمي وأفقي متسارع وأبرز هذه التطورات بعد استقرار هذا الفن واكتمال أدواته هو انتقاله من السليويد إلى عصر الديجيتال.⁽¹⁾

وبما أن الفن بكافة أشكاله السينمائي ومن بعده التلفزيوني يعد وسيطاً فنياً مرناً وأخطبوطي لكونه فناً اشترك مع الفنون التشكيلية في حقيقة كونها تكويناً مرئياً ذو أبعاد واطهر قدرتها على معالجة الحركة المنسقة وبجميع الاتجاهات ومع المسرح في قدرته على خلق كثافة درامية للأحداث ومع الموسيقى في قدرتها على التأليف في إطار الإيقاع والجمل الزمنية ووجودها في طياته ومع الشعر في قدرته على وضع الصور إلى جانب بعضها ومع الأدب في قدرته على الإحاطة.⁽²⁾

ومرد هذه الأخطبوطية تلك من كون السينما آلة وفن معاً، وما هي مقبلة عليه وما أسس له خلال العقدين الأخيرين في العلاقة ما بينها وبين الثورة الرقمية قد وجه أنظار عالم الصناعة السينمائية إلى ضم الثورة الرقمية إلى السينما في مواجهة مشكلة ارتفاع تكاليف الإنتاج كعامل وسبب أساسي والتمهيد لحل إشكالات أخرى تتعلق بالتسويق والعرض.⁽³⁾

وأصبحت التكنولوجيا الرقمية في هذه الأيام ثورة أكثر أهمية، وما تعنيه كلمة رقمي من الناحية التقنية هو أن الصور والأصوات تحوّل إلى بيانات رقمية (آحاد وأصفار) يمكن تخزينها ومعالجتها وإرسالها بواسطة أجهزة الكمبيوتر، حيث بدأ العصر الرقمي في الأفلام السينمائية في عقد الثمانينيات، إلا أنه اكتسب زخماً كبيراً حوالي عام 1990، ومنذ البداية استخدمت التكنولوجيا الرقمية لابتكار أنواع جديدة من الصور.⁽⁴⁾

ومع أن هذه الأفلام فاتنة وساحرة فإنها لا تزال شبيهة بأفلام الرسوم المتحركة، صحيح إنها رسوم متحركة رائعة ولكن الصورة المرئية من خلالها مختلفة حيث تنشئ عالماً حقيقياً ثلاثي الأبعاد، إلا أنها تبقى رسوماً متحركة لا أكثر، أما التحدي الحقيقي

(1) Films notable for their graphics and special effects:

(2) %D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84/146#sthash.5NcpVALg.dp -

(3) KING (Disney, 1994). TOY STORY (Disney, 1995). TITANIC (Fox-Paramount, 1997). A BUG'S LIFE (Disney, 1998). ANTZ (Dream-Works, 1998). Toy STORY 2 (Disney, 1999). CHICKEN RUN (DreamWorks, 2000). HOLLOW MAN (Sony, 2000). THE PERFECT STORM (Warner, 2000).

(4) BUILDING A BETTER MOUSE. Barbara Robertson in Computer Graphics World, Vol. 22, No. 12, pages 32-40; December 1999

فهو أن يتحقق رقميا تشكيل صورة مرئية تنافس الواقع من خلال فنان يُمكن أن يوصف بأنه « Robert » أو روبرتس رقمي.

إن افتراض أن بمقدور صانعي الأفلام تشكيل شخصية آدمية مُقنعة دون الاعتماد على ممثل حقيقي يتطلب إجراء قفزة لمكونات الصورة المرئية المولدة رقميا إلى جانب المعتقدات الحاسوبية المثيرة للجدل، مثل الذكاء الصناعي، والواقع الافتراضي، والحياة الصناعية، أي التحقيق الرقمي المتكامل لكل شيء، بيد أن الحكمة تقتضي منا التمييز بين فن التمثيل السينمائي وما يصوره الممثلون، ففي المستقبل المنظور، سنبقى بحاجة إلى بث حركات وتعابير وأصوات وأفكار يمكن تصديقها في الشخصيات، سواء تلك التي يؤديها الممثلون أنفسهم، أو تجسّداتهم الرقمية كما حدث في فيلم افاتار 2009 (Avatar) ممثلون رقميون قادرون على التعبير والحركة الطبيعية وتجسيد الخيال إلى صورة مرئية شبه واقعية فيلم افاتار 2009⁽¹⁾.

غير أن البيئات التي يؤدي فيها هؤلاء الممثلون من خلال أدوارهم أصبحت الآن رقمية أكثر فأكثر، وأخذت تبدو سريعا وكأنها واقعية، ففي فيلم « Titanic » تيتانيك، مثلا، جرى استخدام الرسومات الرقمية الثلاثية الأبعاد graphics computer 3d لعرض قصة على الشاشة من خلال صور مرئية تضيف الإحساس بالواقعية، كان لا يمكن ذلك من دون هذه الرسومات، وسمحت الحواسيب لمنتجي الفيلم بإظهار أعداد كبيرة من البشر يسقطون من على ظهر السفينة تيتانيك العملاقة المنقلبة، على نحو كان تنفيذه في محيط حقيقي أو في حوض ماء داخل الاستديو أو باستخدام نماذج مصغرة، سيكون مفرط الخطورة أو باهظ التكلفة أو واضح التصنع، أما في فيلم « Storm Perfect The »، فقد قام منتجوه في شركة Industrial Light & Magic باصطناع أمواج عاتية يبلغ ارتفاعها 100 قدم؛ ولم يكن بالإمكان تصوير هذه الأمواج في بحر هائج حقيقي، ولا محاكاتها بأية طريقة أخرى.⁽²⁾

هذا هو الواقع الحالي وليس القادم المختفي خلف الغيوم، ولا نعرف هل هو مطر ام ثلوج القادم إلينا، ففي عصرنا الحالي أصبحت التكنولوجيا الرقمية تغزو بيوتنا قبل صناعة العمل الفني وصار بمقدور الطفل الذي يمتلك تلفون يستطيع

(1) www.america.gov/.../20081006155003amiwahar0.2389948.htm

(2) www.cine.darktech.org

من خلاله إنتاج الأفلام القصيرة ويغير في الصور، وكلها برامج مونتاج أصبحت متاحة للجميع وصار لا بد من التدقيق في كل ما نشاهده على محطاتنا العربية والعالمية وندقق أيضا في الرسائل التي تبث لنا من خلال الأفلام السينمائية وأفلام الكرتون للأطفال، إضافة إلى الغزو الثقافي في المسلسلات المدبلجة والغريبة على مجتمعاتنا العربية مثل التركية والهندية وغيرها الكثير والتي صنعت على أيدي فنانيين وفنيين مهرة.

المؤثرات الرقمية من خلال الحاسوب

أن المؤثرات الخاصة التي يصنعها خبراء الحاسوب صارت ضرورة فنية ملحة لكل صانع، حتى وأن كان الفلم الذي يشتغل عليه المخرج هو قصة واقعية بحتة، فالأفلام التاريخية وأفلام السيرة الذاتية تتطلب خلق مناخ زمني ومكاني ليس بالضرورة موجود حاليا يجبر صانعي الفلم لخلق محاكاة لهذه الأماكن على شاشة الحاسوب، وهذا ما يوفر مبالغ طائلة على مستوى الإنتاج بدلا من بناء ديكورات ضخمة أو مجاميع كبيرة يصعب على صانع العمل الفني وفريقه السيطرة عليها، علاوة على أن الصور المرئية الالكترونية تذلل الصعاب على المخرج والفنيين بالشكل الذي يتم فيها تحسينها أو تغييرها متى ما أرادوا ذلك ، مما يوفر فرصا كبيرة لإنتاج صورة مرئية فيلمية على مستوى عال من الجودة الفنية.

سبب اختيار البيئة الحاسوبية من قبل المخرج

وبالعودة إلى اختيار جيمس كامبيرون وبيته لتكون بيئة حاسوبية بحتة كان لها أسباب عديدة من أهمها سبب إنتاجي، فلم أفاتار لو قدر للمخرج أن يكون شخوصه من البشر العاديين وأن تكون البيئة والمناخ الذي يتحركون فيه طبيعيا مائة بالمائة كان على جهة الإنتاج تخصيص أموالا طائلة مقابل إنتاج مثل تلك الملحمة.

وقد يكون الإبهار السينمائي فيما قدر للمخرج إخراجها بالطرق الكلاسيكية المعمول بها في استوديوهات هوليوود قاصرا مما يجعل شباك التذاكر لربما عاجزا عن تغطية نفقات إنتاج الفلم، وهذه المخاوف تؤرق المنتجين، خاصة وأن وقت مشروع الفلم تزامن مع الأزمة المالية العالمية التي طالت الولايات المتحدة المتضرر الأول منها.

ومع ارتفاع أجور الممثلين في هوليوود وبالرغم من تنامي الأزمة المالية عن نفس السقف كان لزاما على المنتجين والمخرجين إيجاد بديل سينمائي مرض للمشاهد، أو الذي لا يقبل اقل من إبهاره بصريا ومن ثم وجدانيا ليحير نجاح أي فيلم سينمائي والثاني فيما يخص شركات الإنتاج التي تحرص أن تضع أموالها في مشاريع ناجحة وخصوصا من اسم مثل المخرج جيمس كامرون، من دون الخضوع لمتطلبات (النجم) البطل الذي قد يكون أجره يعادل 20% من قيمة إنتاج أي فيلم سينمائي، ولقد كان لهذا التوجه وخلال السنوات الأربعة الأخيرة صدها الواسع.

أفلام الكرتون الحاسوبية

شاهد العالم العديد من أفلام الرسوم المتحركة للكبار من أفلام كارتونية حازت على إعجاب المشاهدين بل رشح العديد من هذه الأفلام إلى جوائز مهمة مثل الأوسكار وغيرها بل أن افتتاح مهرجان كان السينمائي قبل الأخير كان يعرض فيلم up وهو فيلم كارتوني حاز على الإعجاب أينما عرض في كل أنحاء العالم وهو اعتراف عالمي بأن الفلم التكنولوجي صار منافسا قويا للفلم الكلاسيكي الذي درجت عليه السينما العالمية والأميركية خصوصا على صناعته على مدى المائة عام المنصرمة.

الصور الحاسوبية المرئية والمستقبل

أصبحت الصور المرئية المولدة حاسوبيا تتفوق على مثيلتها الملتقطة من الطبيعة ويحتوي فيلم أفاتار على مؤثرات بصرية رائعة ذات دقة عالية ويعتبر الفلم بداية مستقبل صناعة الأفلام في الألفية الجديدة كما استخدمت في الفلم تقنيات وتكنولوجيا في رصد الحركة من الطبيعة من الممثلين الحقيقيين إلى الكمبيوتر للممثل الالكتروني وتفوق الفلم على الأفلام الأخرى من خلال استخدام أجهزة فائقة الدقة لرصد حركة الوجه عن طريق كاميرا صغيرة تراقب حركة النقاط المغناطيسية الموضوعة على وجه الممثلين مما أتاح رصد تعبيرات الوجه كما هي بليونتها وحدتها، وهذا أضفى على الممثل الالكتروني المصدقية والمزيد من الواقعية التي كان يفقدها في الأفلام السابقة، كما أنه قد تم عرضه بطريقه الثري دي أو ما يعرف بتأثيرات العرض بالأبعاد الثلاثية لتأكيد واقعيته.⁽¹⁾

(1) BUILDING A BETTER MOUSE. Barbara Robertson in Computer

مستقبل الصورة المرئية

حقق التقدم الذي تم إحرازه في وضوح البث التلفزيوني عالي التحليل HDTV المعروف باسم هاي ديفنشن High Definition في الآونة الأخيرة قفزة هائلة إلى الأمام في نوعية الصورة والصوت. ويتكون كل إطار من الفيديو الرقمي من نقاط ضوئية صغيرة تعرف باسم Pixels، وكلما ازداد عددها، كلما كانت الصورة أفضل وأكثر وضوحاً، خاصة عندما تعرض على شاشة كبيرة، ويستخدم الفيديو التقليدي الذي يقدم وضوحاً عادياً حوالي 345 ألف نقطة ضوئية Pixel لكل إطار، في حين تستخدم أفضل الأنظمة ذات الوضوح الشديد هاي ديفنشن حوالي مليوني نقطة ضوئية Pixel. وعندما ترى فيلماً جيد التصوير معروضاً على شاشة كبيرة بوضوح شديد، فإنك لن تريد العودة إلى مشاهدة الأفلام ذات الوضوح العادي، وقد وصلت النوعية الآن إلى مستوى عالي من الجودة لم يعد المشاهدون معه قادرين على التمييز بين الهاي ديفنشن والتصوير بكاميرات أفلام الـ 35 ملي.

وأصبحت جميع الأفلام تقريباً تمر حالياً بمرحلة رقمية في وقت ما في عملية إنتاجها بسبب التقدم الهائل في تكنولوجيا الصورة المرئية باستخدام الحاسب الآلي، ولقد قُدمت مبادرة السينما الرقمية من قبل مجموعة استوديوهات لنقل التكنولوجيا الرقمية إلى دور العرض، واستخدمت آلات العرض الرقمية الجديدة من نوع 4K تسعة ملايين نقطة ضوئية Pixel تقريباً والتي تعرض صورة رائعة.

وما يلوح في أفق سينما الثورة الرقمية في العلاقة بين الفلم والمشاهد، سيتغير جذرياً، مفسحاً المجال لتنشئة حزمة جديدة من سلوكيات وأنماط للمشاهدة بنتائجها الإيجابية والسلبية من حيث الإساءة أو الإخلال لمفهوم الفردية Individualized والاستقلالية باتجاه الانعزال، وربما تتجه نحو المزيد من التشتت والتناثر.

وستطال العلاقة بين الفلم والمشاهد ومن الممكن أن يشارك المشاهد طاقم الفلم والمخرج في تحديد الكيفية التي تعرض بها الأحداث على الشاشة بغض النظر عن توزيعها بال Hard Disk أو أقراص DVD فائقة الجودة أو عبر الأقمار الاصطناعية أو الإنترنت، وربما يطال أيضاً تغيير أو استحداث نوع بنائي جديد لفن السينما، مما سينذر باختفاء الخط الفاصل بين الترفيه المنزلي ودار السينما في المستقبل، وهذا مستقبل ملامحه بدأت بالوضوح لفن تعددت وتنوعت أدواته وأشكال

تلقية، والعالم كله بانتظار ما تحمله سينما الثورة الرقمية من نتائج يأمل ويتوقع أن تكون مذهلة بكل المقاييس وخاصة تأثيرها على جودة ونوع الصور المرئية ووسيلة عرضها للمشاهد.⁽¹⁾

منهجية الدراسة

من خلال هذه الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي وتم توزيع هذه الاستبانة على الفنين من مختلف القطاعات في القطاع الخاص والعام.

مجتمع الدراسة والعينة

تكون مجتمع الدراسة من المختصين والمهتمين في المجال الفني، وكذلك بعض العاملين الذين يعملون في هذا المجال وغيرهم، وتم اختيار عينة حصصية قوامها (350) عامل وعاملة يراعي فيها تمثيل الذكور والإناث والمستويات المهنية والدراسية والعمرية ووجد أن الصالح منها فقط 300 استبانة.

أداة الدراسة

تم تطوير استبانة وتطبيقها على عينة الدراسة من المختصين في المجال المهني التقني من مخرجين وفنيين وعاملين في المجال...

متغيرات الدراسة

المتغيرات المستقلة

- العمر.
- الخبرة.
- المؤهل العلمي.
- العمل الفني.
- الجنس.

المتغير التابع : المهارات الإبداعية الحاسوبية بأبعادها من خلال تحقيق (الموضوع، الصورة، دور التقنية الحاسوبية، مواقع الأحداث، جمالية الصورة، الجمالية المتعلقة في الأدوات الحاسوبية).

(1) edu.arabsgate.com/showthread.php?t=545713

صدق الأداة وثباتها

الصدق: تم عرض الاستبانة على عدد من المختصين في الإعلام للحكم على بنودها وهل تقيس فعلاً ما وضعت لقياسه. وقد أبدى المحكمين مجموعة ملاحظات تتعلق في وضوح بعض البنود والتي تم تعديلها.

الثبات: تم قياس ثبات أداة الدراسة عن طريق الاختبار وإعادة الاختبار على عينة درجة الثبات لمعرفة حيث بلغ معامل ثبات الاستبانة (0.92)، وهو معامل مناسب لإغراض الدراسة الحالية.

التحليل الإحصائي

تم استخدام الأساليب الإحصائية اللازمة للتأكد من صحة البيانات المستخلصة من التحليل ومن هذه الأساليب:

- تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS
- تم استخدام اختبار (ت) لعينة واحدة لاختبار فرضيات الدراسة.

نتائج الدراسة

أسئلة الدراسة

• السؤال الأول: هل استطاعت التكنولوجيا الحديثة أن ترتقي بمستوى العمل الفني؟

من خلال تحقيق الموضوع، الصورة، دور التقنية الحديثة، جمالية التصوير، الجمالية المتعلقة في الأدوات الحاسوبية، ودورها في التأثير للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وإجراء اختبار (ت) لعينة واحدة، واختبار المتوسطات الحسابية عند درجة القطع (3.50) على اعتبار أنها تمثل 88% من الدرجة الافتراضية للتدريج، حيث إن المتوسط الحسابي الذي يزيد عن 3.5 وبمستوى دال إحصائياً فإن ذلك يشير إلى وجود مستوى مرتفع من مهارات التكنولوجيا الحديثة لدى أفراد عينة الدراسة والجدول (1) يبين نتائج ذلك.

جدول (1) : نتائج اختبار (ت) لعينة واحدة لمستوى التقنيات والتكنولوجيا الحديثة

الدلالة	(ت)	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	التقنيات والتكنولوجيا الحديثة
0.00	26.22	0.33	4.07	الموضوع
0.00	16.95	490.	3.85	الصورة
0.00	23.27	0.54	5.15	دور التقنية الحاسوبية
0.00	37.23	0.57	3.77	مواقع الأحداث
0.00	22.28	0.51	3.98	التصوير
0.00	22.02	0.45	4.05	الجمالية المتعلقة في الادوات الحاسوبية
0.00	17.92	0.46	3.93	الدرجة الكلية

يتضح من الجدول (1) أن قيم الإحصائي بلغت مستوى الدلالة عند مستوى 0.05 فأقل، وهذا وبمراجعة المتوسطات الحسابية نلاحظ أن جميعها أعلى من الدرجة 3.5، وهذا يشير إلى أن مستوى التكنولوجيا تتمتع بمهارات مرتفعة على مختلف أبعاد العمل الفني والذي يتضمن الموضوع أو مواقع الأحداث، الصورة، التقنية الحاسوبية، لفت نظر المشاهدين إلى مواقع الأحداث بالتقنيات الأخرى، الجمالية المتعلقة في الأدوات الحاسوبية، جمالية التصوير.

•السؤال الثاني: هل التقنيات والتكنولوجيا الحديثة أوصلت الصورة من خلال الحدث؟ من خلال تحقيق (الموضوع، الصورة، دور التقنية الحاسوبية، التصوير، الجمالية المتعلقة في الأدوات الحاسوبية، مواقع الأحداث) ؟
للإجابة عن هذا السؤال تم إجراء تحليل التباين الأحادي والجدول (2) يبين نتائج ذلك.

جدول (2) : نتائج تحليل التباين الأحادي للاختلاف في مستوى استخدام التكنولوجيا تبعاً لمتغير العمر

التقنيات والتكنولوجيا الحديثة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	(ت)	الدلالة
الموضوع	بين المجموعات	0.18	3.5	0.05	0.43	0.75
	داخل المجموعات	38.47	298	0.12		
	المجموع	38.64	299			
الصورة	بين المجموعات	1.55	2.99	0.84	3.32	0.1.99
	داخل المجموعات	88.81	344	0.27		
	المجموع	91.87	347			
دور التقنيات الحاسوبية	بين المجموعات	0.45	2.98	0.17	0.53	0.67
	داخل المجموعات	99.98	348	0.26		
	المجموع	100.87	349			
التصوير	بين المجموعات	1.43	3	0.46	1.42	0.25
	داخل المجموعات	117.45	338	0.31		
	المجموع	116.92	340			
الجمالية المتعلقة في الأدوات الحاسوبية	بين المجموعات	099.32	3	0.41	99.98	0.14
	داخل المجموعات	81.64	334	0.26		
	المجموع	86.95	339			
مواقع الأحداث	بين المجموعات	1.09	3	0.41	2.05	0.12
	داخل المجموعات	58.23	311	0.18		
	المجموع	59.32	317			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	1.55	3	0.50	2.45	0.07
	داخل المجموعات	76.22	367	0.20		
	المجموع	77.77	369			

يتضح من الجدول (2) أن قيم الإحصائي (ف) لم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية على جميع أبعاد مهارات التقنيات والتكنولوجيا الحديثة، باستثناء مجال (الصورة) والذي أشارت نتائج اختبار (ف) 3.32 بأنها دالة إحصائية، ومن أجل تحديد موقع الفروق الدالة تم إجراء اختبار شافيه للمقارنات البعدية، والجدول (3) يبين نتائج ذلك.

جدول (3) : نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية تبعا لمتغير العمر

الفئة	30 سنة فأقل	39-31 سنة	49-40 سنة	50 سنة فأكثر
الصورة	30 سنة فأقل	-0.15	-0.03	*-0.24
	39-31 سنة		0.011	-0.13
	49-40 سنة			-0.22
	50 سنة فأكثر			

يتضح من الجدول (3) أن هناك فروقا ذات دلالة بين فئة العمر 30 فأقل مقارنة بفئة العمر 50 سنة فأكثر، حيث إن مستوى تحقيق الصورة بتقنيات التكنولوجيا من أفراد الفئة العمرية 30 فأقل مقارنة في الفئة العمرية 50 سنة فأكثر. أما بقية الفئات العمرية فلم تظهر أي فروقات دالة بينهما.

-السؤال الثالث: هل التكنولوجيا ذات التقنية العالية تؤثر على العمل الفني ككل؟ من خلال تحقيق (الموضوع، الصورة، دور التقنية الحاسوبية، التصوير، الجمالية المتعلقة في الأدوات الحاسوبية، مواقع الأحداث).

-للإجابة عن هذا السؤال تم إجراء تحليل التباين الأحادي والجدول (4) يبين نتائج ذلك.

جدول (4) : نتائج تحليل التباين الأحادي للاختلاف في مستوى العمل الفني بالتقنيات والتكنولوجيا الحديثة تبعاً لمتغير الجنس

التقنيات والتكنولوجيا الحديثة	الجنس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(ت)	الدلالة
الموضوع	ذكور	4.08	0.39	-0.55	0.58
	إناث	4.10	0.35	-0.59	0.56
الصورة	ذكور	3.93	0.52	-0.86	0.39
	إناث	3.98	0.49	-0.87	0.37
دور التقنيات الحاسوبية	ذكور	4.13	0.51	-1.13	0.26
	إناث	4.21	0.56	-1.14	0.25
التصوير	ذكور	4.70	0.60	-0.91	0.35
	إناث	4.77	0.53	-0.96	0.33
الجمالية المتعلقة في الأدوات الحاسوبية	ذكور	4.03	0.50	-1.91	05.2
	إناث	4.11	0.44	-1.97	0.06
مواقع الأحداث	ذكور	3.96	0.46	-2.47	0.03
	إناث	4.08	0.41	-2.53	0.02
الدرجة الكلية	ذكور	3.90	0.46	-0.94	0.33
	إناث	3.95	0.48	-0.93	0.34

يتضح من الجدول (4) أن الفروق في مستوى العمل الفني بتقنيات والتكنولوجيا الحديثة لم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية على أبعاد (الموضوع، الصورة، دور التقنية الحاسوبية، التصوير، الجمالية المتعلقة في الأدوات الحاسوبية، مواقع الأحداث) فقد أشارت قيم الإحصائي (ت) مستوى الدلالة الإحصائية تبعاً لمتغير الجنس، وبمراجعة المتوسطات الحسابية نلاحظ أن الإناث لديهن مهارات إبداعية أعلى في هذين البعدين مقارنة مع الذكور.

جدول (5) : نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية تبعا لمتغير المؤهل العلمي

الموضوع	الفئة	ثانوية فأقل	دبلوم	بكالوريوس	دراسات عليا
الصورة	ثانوية فأقل		0.14	0.07	-0.03
	دبلوم	-0.16		-0.08	-0.17*
	بكالوريوس	-0.05	0.10		-0.11*
	دراسات عليا	0.05	0.18	0.12	
دور التقنيات الحاسوبية	ثانوية فأقل		0.30	0.09	-0.12*
	دبلوم	-0.34		-0.26	-0.45*
	بكالوريوس	-0.07	0.28		-0.20*
	دراسات عليا	0.11	0.48	0.18	
التصوير	ثانوية فأقل		0.35	0.14	-0.13*
	دبلوم	-0.37		-0.24	-0.49*
	بكالوريوس	-0.15	0.21		-0.24*
	دراسات عليا	0.14	0.46	0.26	
الموضوع	ثانوية فأقل		0.27	0.04	-0.05
	دبلوم	-0.28		-0.29	-0.34*
	بكالوريوس	-0.03	0.28		-0.06
	دراسات عليا	0.04	0.33	0.03	
الصورة	ثانوية فأقل		0.25	0.11	0.00
	دبلوم	-0.19		-0.013	-0.23*
	بكالوريوس	-0.15	0.10		-0.16
	دراسات عليا	0.00	0.26	0.13	

-0.12*	-0.02	0.19		ثانوية فأقل	الدرجة الكلية
-0.31*	-0.21		-0.19	دبلوم	
-0.11*		0.21	0.04	بكالوريوس	
	0.11	0.31	0.14	دراسات عليا	

يتضح من الجدول (5) بأن الفروق في المهارات لدى الفنيين بالتقنيات والتكنولوجيا الحديثة كانت بين فئة الدراسات العليا من جهة، وفئة الدبلوم والبيكالوريوس من جهة أخرى، حيث إن مستوى المهارات بالتكنولوجيا الحديثة كانت أعلى عند حملة الدبلوم والبيكالوريوس مقارنة بفئة الدراسات العليا.

جدول (6) : توزيع أفراد عينة الدراسة حسب

استجاباتهم على الصورة للعمل الفني

النسبة المئوية	التكرار	الفئة
1.1	3	معارض جدا
1.9	13	معارض
19.6	76	محايد
39.8	143	موافق
37.6	140	موافق جدا
100.0	300	المجموع

يتضح من الجدول (6) أن قيم الإحصائي (ف) تشير الى العمل الفني يعتمد كليا على التقنيات والتكنولوجيا الحديثة في عمله الفني.

مناقشة النتائج والتوصيات

أولاً : مناقشة النتائج

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على مستوى الاعمال الفنية باستخدام التقنيات والتكنولوجيا الحديثة، ومدى قدرته ترجمة هذا من خلال ظهور الصورة على الشاشة ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة التالية :

- مناقشة نتائج السؤال الأول «هل استطاعت التكنولوجيا الحديثة أن ترتقي بمستوى العمل الفني؟» من خلال تحقيق الموضوع، الصورة، دور التقنية الحديثة، جمالية التصوير، الجمالية المتعلقة في الأدوات الحاسوبية، ودورها في التأثير

أشارت النتائج إلى أن قيم الإحصائي (ت) بلغت مستوى الدلالة عند مستوى 0.05 فأقل، وبمراجعة المتوسطات الحسابية تبين أن جميعها أعلى من الدرجة 3.5، وهذا يشير الى أن الاعمال الفنية كافة تعتمد على التقنيات والتكنولوجيا الحديثة.

ويعلل الباحث هذه النتيجة بالتطور المتسارع لهذه التقنيات.

- مناقشة النتائج المرتبطة بالسؤال الثاني «هل التقنيات والتكنولوجيا الحديثة أوصلت الصورة من خلال الحدث؟» من خلال تحقيق (الموضوع، الصورة، دور التقنية الحاسوبية، التصوير، الجمالية المتعلقة في الأدوات الحاسوبية، مواقع الأحداث ودورها في التأثير

أشارت النتائج إلى أن قيم الإحصائي (ف) لم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية على جميع أبعاد الصورة إلا من خلال التقنيات والتكنولوجيا الحديثة والذي أشارت نتائج اختبار (ف) 3.32 على أنها دالة إحصائية، حيث إن هناك فروقاً ذات دلالة بين فئة العمر 30 فأقل مقارنة بفئة العمر 50 سنة فأكثر، وإن مستوى تحقيق (الصورة) في الاعمال الفنية من أفراد الفئة العمرية 30 فأقل مقارنة في الفئة العمرية 50 سنة فأكثر. أما بقية الفئات العمرية لم تظهر أي فروقات دالة بينهما.

ويعلل الباحث هذه النتيجة بأن التكنولوجيا الحديثة وتطبيقاتها، تختلف عن الأجيال التي سبقتهم لأن الانفتاح القائم بمجال الإعلام أصبح أوسع.

- مناقشة النتائج المرتبطة بالسؤال الثالث: «هل التكنولوجيا ذات التقنية العالية تؤثر على العمل الفني ككل؟» من خلال تحقيق (الموضوع، الصورة، دور التقنية الحاسوبية، التصوير، الجمالية المتعلقة في الأدوات الحاسوبية، مواقع الأحداث) ودورها في التأثير

حيث أشارت النتائج إلى أن الفروق في مستوى مهارات الرقي بالأعمال الفنية لم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية على أبعاد من خلال تحقيق (الموضوع، الصورة، دور التقنية الحاسوبية، التصوير، الجمالية المتعلقة في الأدوات الحاسوبية، مواقع الأحداث) ودورها في التأثير

تبعاً لمتغير الجنس، أما بعداً (دور التقنيات الحديثة والجمالية المحملة بها) فقد أشارت قيم الإحصائي (ت) على مستوى الدلالة الإحصائية تبعاً لمتغير الجنس، وبمراجعة المتوسطات الحسابية نلاحظ أن الإناث لديهن مهارات أعلى في هذين البعدين مقارنة مع الذكور والقدرة على التوجيه نحو التقنية والصورة.

ويعمل الباحث هذه النتيجة بأن المخرجات الإناث قد يكون لديهن القدرة على العمل بالتقنيات التكنولوجية الحديثة.

ثانياً : التوصيات

- ضرورة مواكبة التطورات الفنية الحديثة.
- التكنولوجيا الحديثة والتقنيات المتقدمة مهمة في أي عمل فني.

الخلاصة

المفاجآت الحاسوبية المتعلقة بالأعمال الفنية من الناحية البصرية والكوادر والزوايا التي تؤخذ بعناية فائقة، أصبحت تعتمد اعتماداً كلياً على تقنيات الحاسوب الجديدة وسريعة النسق.

يتضح من خلال البحث بأن:

- المنافسة النوعية للأعمال الفنية أصبحت تعتمد على التكنولوجيا الفنية.
- أستهل منتجي الأفلام وكتاب القصص الخيالية إلى حد بعيد على هذه التقنيات الجديدة.

المراجع

- هربت زتل، ترجمة الحناي سعدون، الصفار خالد، مراجعة نوري أحمد، (2004)، المرجع في الإنتاج التلفزيوني، جامعة الإمارات العربية المتحدة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- قسم الاتصال الجماهيري، دار الكتاب الجامعي، العين.
- جيل دولوز، الصورة - الزمن، ترجمة حسن عودة/ الفن السابع 29 وزارة الثقافة، المؤسسة العامة للسينما، دمشق، 1999.
- منيف عبد الرحمن، (2000)، جبر... موسيقا الألوان، دار المدى للطباعة والنشر والتوزيع.
- ولي، جاسم، محمد، (2005)، الصورة وتأثيراتها النفسية، والتربوية، والاجتماعية، والسياسية، جامعة بغداد - مركز البحوث التربوية والنفسية.
- يوسف، مهدي عقيل، (2001)، جاذبية الصورة السينمائية، دار الكتب الوطنية- بنغازي - ليبيا.
- العولمة والثقافة، جون توميلسون، ترجمة إيهاب عبد الرحيم محمد، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب العدد 354 - الكويت 2008.
- الزعبي، فالح أشرف (2010)، الدور الاتصالي للمخرج في العمل الدرامي التلفزيوني، دراسة في تحليل المضمون على المخرجين وقياس مدى إبداعهم، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الإعلام الأردن.
- الصناعات الإبداعية جون هارتلي، ترجمة بدر السيد سليمان الرفاعي المجلس الوطني، العدد 338 - الكويت 2007.
- محمد عبد الحميد، السيد بهنسي، (2004)، تأثيرات الصورة الصحفية، ط 1، القاهرة، عالم الكتب.
- KING (Disney, 1994). TOY STORY (Disney, 1995). TITANIC (FoxParamount, 1997). A BUG'S LIFE (Disney, 1998). ANTZ (Dream-Works, 1998). Toy STORY 2 (Disney, 1999). CHICKEN RUN (DreamWorks, 2000). HOLLOW MAN (Sony, 2000). THE PERFECT STORM (Warner, 2000).

- BUILDING A BETTER MOUSE. Barbara Robertson in Computer Graphics
- BUILDING A BETTER MOUSE. Barbara Robertson in Computer Graphics World, Vol. 22, No. 12, pages 3240-; December 1999
- www.america.gov/.../20081006155003amiwahar0.2389948.htm
- World, Vol. 22, No. 12, pages 3240-; December 1999.

إشكاليات الخطاب الإعلامي الأمريكي الموجه بالعربية على مواقع التلفزيون والراديو على الانترنت التحديات والسياقات الجديدة

أ.م.د. هالة كمال أحمد نوفل
وكيل كلية الإعلام وتكنولوجيا الاتصال،
جامعة جنوب الوادي، جمهورية مصر العربية

لقد فرضت آليات التقدم التكنولوجي التي أفرزتها ثورة المعلومات المتمثلة في الإنترنت استراتيجيات جديدة في تقديم المعلومات والأخبار في جميع الوسائل الإعلامية، فقد عدلت من الدور التقليدي لهذه الوسائل والمتمثل في تقديم المعلومات في اتجاه واحد، وبات سريان المعلومات يجري في اتجاهين متبادلين هما من المصدر إلى المستقبل ومن المستقبل إلى المصدر وهو ما يطلق عليه بالتفاعلية مقابل رجع الصدى التقليدي.

وعليه تفرض الدراسة أن ثمة اختلاف في إشكاليات في تقديم خطاب العولمة الأمريكي في مواقع التلفزيون والراديو الموجهة باللغة العربية على الإنترنت، كما تفترض أيضاً ثمة اختلاف في علاقة الخدمات التفاعلية المقدمة من خلال هذه المواقع، بل إن خطاب العولمة الأمريكي الموجه من خلال خدمات المواقع الإلكترونية لهذه الإذاعات قد يختلف من موقع لآخر كذلك من إذاعة إلى أخرى، فخطاب العولمة الأمريكي مثلاً الذي يبعث من خلال موقع إذاعة سوا الإلكترونية على الإنترنت إلى المغرب قد يختلف عن ذلك الذي يوجه من نفس الموقع إلى دول شرق

آسيا أو أوروبا، بل أن ذلك يحدث على مستوى كل دولة، فما ينطبق على الإذاعات الإلكترونية قد لا ينطبق على شبكات التلفزيون وكذلك الصحف الإلكترونية، وما ينطبق على الثلاثة ليس بالضرورة أن ينطبق على وكالات الأنباء، لأن لكل وسيلة من هذه الوسائل سماتها الخاصة التي تميزها عن غيرها، وبالتالي فإن خطاب العولمة من خلال هذه الوسائل قد يلتقي في بعض الجوانب وقد يختلف في جوانب أخرى.

كما فرضت الإنترنت نمطاً جديداً في عمل الإذاعات الدولية المسموعة والمرئية وتقديمها للبرامج والخدمات والأخبار والمعلومات فبعدما كانت هذه الإذاعات تقتصر أخبارها وخدماتها على المؤسسات الإعلامية بدأت تبث أخبارها وخدماتها الإعلامية إلى الأفراد بمقابل اشتراك وفي أحيان كثيرة بالمجان عبر مواقعها الإلكترونية المختلفة على الإنترنت، وبالتالي تفرض آليات الدور الجديد لهذه الوسائل الإعلامية للإذاعات الدولية أن تكون متميزة في تقديم خدماتها ومعلوماتها من الناحيتين الشكلية والدلالية.

وتعد الإذاعات الدولية المسموعة والمرئية الأمريكية من أولى وسائل الإعلام التي بدأت عمل مواقع لها على الإنترنت لعرض وجهات النظر الأمريكية وتوجيه خطابها الإعلامي أحادي الجانب بوصفها تحتكر نسبة 95% منه وكذلك تقوم بتلميع السياسة الأمريكية والتخديم عليها⁽¹⁾ كأداة من أدوات الحرب الإعلامية ضد العالم العربي، وذلك بعد أن نجحت في استخدام الإعلام في صياغة عقلية «المواطن الأمريكي» بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وأهمية التوجه الإعلامي للمنطقة العربية من أجل إحداث تغيير جوهري في العقلية العربية⁽²⁾.

وهكذا تبرز قضية العولمة في سياق جديد، متمثلة في محاولة فرض وتسويق القيم الأمريكية كقيم مشتركة وعالمية من خلال مواقع الإذاعات الدولية المسموعة والمرئية ومحاولة تضيق الفجوة -وفق وجهة النظر الأمريكية- بين المواقف الإيجابية نحو القيم الأمريكية والمواقف السلبية تجاه السياسات الأمريكية.

وتقدم العولمة الأمريكية بذلك شكلاً جديداً من السياقات الجماهيرية العالمية، ومن خلال الوسائل الإعلامية التي تفرض بعداً جديداً وتمثل شكلاً من أشكال الهيمنة

(1) حسام عبد الحميد : «سوا السياسة الأمريكية على أنغام البوب»
http://www.islamonline.net/arabic/arts/2002/artcle 10.shtml162007-2-

(2) المرجع السابق

الثقافية التي تعمل على إضفاء طابع التجانس ولها قدرة امتصاصية ضخمة للأشياء وإعادة تشكيلها في سياق التصور الأمريكي للعالم الجديد.

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة التي تتناول الخطاب الإعلامي الأمريكي المعولم على الإنترنت الذي يستهدف كسب العقول والقلوب والتأثير على الجمهور من خلال مواقع الإذاعات الدولية الأمريكية المسموعة والمريئة الموجهة بالعربية التحديات والسياقات الجديدة وهما إذاعتى سوا وقناة الحرة الأمريكيتين والتي وقع الاختيار عليهما باعتبارهما وسيلتين مستحدثتين خصيصاً في الدبلوماسية المهمة والترويج للخطاب الإعلامي الأمريكي لاختراق الواقع العربي والإسلامي وتقديم جرعات تغريبية تخديرية تحول دون فهم الواقع المعاش وإمكانية نقده أو تغييره بغرض تحسين صورة أمريكا لدى الشعوب العربية.

I- الإطار المعرفي

في إطار ما خلفته هجمات الحادي عشر من سبتمبر وغزو أفغانستان والعراق من توترات وتفاعلات حيث تشابكت قضايا الإرهاب والديموقراطية والصراع والحوار والهوية لتشكل أجندة عالمية جديدة، تفرضا الضغوط الخارجية وتدعمها الضغوط الداخلية في مسعى لإعادة تشكيل العالم العربي والإسلامي سياسياً وثقافياً.

وقد اتخذت الحملات والضغوط الخارجية عديداً من المبادرات والشعارات أبرزها مبادرة الشراكة في الشرق الأوسط ومشروع الشرق الأوسط الكبير وحملة الدبلوماسية العامة الأمريكية لكسب العقول والقلوب من خلال قنوات إعلامية موجهة باللغة العربية مثل راديو سوا وتليفزيون الحرة ومجلة هاي الأمريكية.

ولمواكبة تلك الحملات والضغوط تعددت المبادرات الحكومية وغير الحكومية العربية تارة تحت شعار الإصلاح الديموقراطي وتارة ثانية تحت شعار تجديد الخطاب الديني وتارة أخرى تحت شعار علمنة المناهج.

وتتمثل الإمبريالية المعلوماتية في ثلاثة تحولات رئيسية هي⁽¹⁾ :

• الاختراقات التقنية في تخزين المعلومات ومعالجتها واسترجاعها.

(1) محمد سعد : «خطاب العولمة والهوية في وسائل الإعلام الأمريكية الموجهة بالعربية وانعكاساته على استجابات الشباب» بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي العاشر لكلية الإعلام، بعنوان الإعلام المعاصر والهوية العربية، الجزء الأول، 4 - 6 مايو 2004 ص 33 - 146

• انتشار مراكز الإنتاج العالمية عبر تراكم مرّن لتطور طرق الإنتاج.
• اللامركزية الرأسمالية التي ساعدت على تحقيق الأجور والإيجارات والضرائب.
وإذا كانت التعددية والتنوع والتجانس والامتصاص هي سمات الأشكال الجديدة لما بعد الحداثة الثقافية المهيمنة، فإن هناك أشكالاً من المعارضة والمقاومة المحلية، وهذا الرّفرض للحداثة يتخذ شكل العودة وإعادة اكتشاف الهوية الذي يمثّل شكلاً من أشكال الأصولية⁽¹⁾.

وهذا التدفق السائل أو الإحساس بسيولة العولمة يفرز هوية عالمية مهجنة يتم فيها إدماج العناصر القديمة والجديدة وفي إطار عملية التهجين الثقافي يشكل ما يسمى بالمواطن العالمي الذي يأتي إفرازاً للتفاعل بين أبعاد صحية لعملية التدفق الثقافي العالمي كما يراها تايلر Taylor⁽²⁾.

• تدفق العقائد والمعاني Idea scopes مثل الحرية والديموقراطية والرفاهية وحقوق الإنسان

• تدفق المهاجرين المتمثّل في العالم المتحرك من السياح والمهاجرين والعمالة واللاجئين والمنفيين.

• تدفق الإعلام المتمثّل في تدفق الصور والأخبار والقصص والمفاهيم التي تشكل حياة الناس.

• تدفق التقنيات والمعلومات Techno Scopes.

• تدفق العملات والأوراق المالية.

ويعكس النموذج السابق الطبيعة الفوضوية لتدفق ثقافة العولمة، كما يشكل تهديداً للثقافات المحلية ويشير تساؤلاً حول افتراض تراجع الهوية الوطنية وبروز المواطنة العالمية، ومن ثم تتضح أهمية دراسة دور مواقع الراديو والتلفزيون على الإنترنت في عولمة الثقافة من خلال تشكيل الوعي وإحداث تغيير نوعي يواكب التحولات الجديدة، كما تبرز أهمية دراسة دور تفاعلات المستخدمين مع هذه المواقع

(1) ستيوارت هول، المحلي والعالمي : العولمة والأثنية في أنطون كينج، الثقافة والعولمة والنظام العالمي، ترجمة شهرت العالم وآخرين، المشروع القومي للتوجيه، العدد 287 (القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة،

2001) ص 53 - 56

(2) Taylor, P.M. ; *War & The Media, Propaganda & Persuasion in The Gulf War*, N. Y. : Manchester University Press, p. 10.

وإدراكهم لمدى الإمبريالية الأمريكية المعلوماتية والتفاعلية والتواصلية التي يمكن أن تهدد الثقافة المحلية والإقليمية والعربية، وخاصة بعد ظهور الاتجاه البحثي الجديد التي يهتم بتأثير عولمة وسائل الاتصال الجماهيري على قضايا الرأي العام، حيث نال الإنترنت كمجتمع افتراضي عناية كبيرة من قبل الباحثين خلال العقد الأخير من القرن العشرين، وانتهت كثير من الدراسات إلى أنه لا يمكن النظر إلى الإنترنت باعتباره مجتمعاً مستقلاً بذاته يقدم للفرد كل ما يحتاجه من توقعات في مجتمعه الحقيقي، بل إنه ساهم في خلق المجتمعات الإلكترونية غير الملموسة، إذ تعتمد شبكات الإنترنت على استخدام لغة مكتوبة أو منطوقة خاصة بها عن طريق التفاعل وتحقيق المكانة بين المستخدمين والالتزام بتقاليد وأعراف استخدام الشبكة وتحقيق بعض التماسك الاجتماعي بين المستخدمين وتوافر الديمقراطية بين أعضائه، فضلاً عن عدم التقيد بأي حدود، كما ساهمت العولمة أيضاً في انتشار الفضائيات وقنوات الكابل والشبكات الوسيطة والفيديو الرقمي والتليفزيون متعدد القنوات وتليفزيون الدقة العالية، وقبلها الصحف الإلكترونية ومواقع وكالات الأنباء على الإنترنت.

II- مشكلة البحث

يتفق أغلب الباحثين على أن العولمة الثقافية ما هي إلا عملية تعميم للثقافة الأمريكية على العالم من خلال إلصاق الصفات السلبية في الثقافات الأخرى والإيحاء بأنها ثقافات نخبة وصفوة مكبلة بالقيود وذات توجهات دينية ولا تلبى احتياجات الإنسان المعاصر الذي يبحث عنها في الثقافات الوافدة إليه أو الغازية لمجتمعه.

وتمثل البيئة الثقافية العربية الهدف الرئيسي للاستراتيجيات السياسية والثقافية الأمريكية بزعم أنها تفرخ الإرهاب وتهدد الأمن القومي الأمريكي ومن ثم جاء تحركها عبر أدوات ثقافية وإعلامية تمثلت في حملة كسب العقول والقلوب من خلال راديو سوا وتليفزيون الحرة ولأن الشباب العربي بوصفه نخب المستقبل وقادته هو هدف تلك الحملات الإعلامية والثقافية بهدف التأثير على هويتهم.

كما فرضت سرعة تداول الأنباء على الإنترنت أن تبني المحطات الإذاعية والقنوات التليفزيونية مواقع لها، وفرضت عليها أن تتخلى عن دورها التقليدي المتمثل في تقديم المنوعات والبرامج وأن تقوم ببث أخبارها على الإنترنت للأفراد، ومن هذا

المنطلق بدأت الإذاعات الدولية المسموعة والمرئية في الخروج إلى الشبكة الدولية للمعلومات منذ تسعينات القرن الماضي وبدايات القرن الحالي وقامت بتأسيس مواقع لها، وساهمت الإنترنت في أن تصبح لخدمات هذه الإذاعات مواقع إخبارية متكاملة كوسيلة إعلامية تبث خدماتها يومياً أو أسبوعياً أو أقل وذلك تبعاً لتحديث كل إذاعة، وحيث يتم تقديم الخدمات الإخبارية اليومية كشرط أساسي للإذاعات الدولية الأمريكية المسموعة والمرئية بالإضافة إلى المضامين الأخرى الرياضية والاجتماعية والثقافية، والصور وخدمات الأرشفة والربط بمواقع أخرى فضلاً عن كافة الإمكانيات الأخرى المقدمة، ومن ثم تتمثل مشكلة البحث في تحديد دور الخطاب الإعلامي الأمريكي في المواقع الإلكترونية الموجه باللغة العربية على الإنترنت والمتمثلة في راديو سوا وتلفزيون الحرة في الترويج للعولمة الثقافية والقيم الأمريكية ومدى انعكاس هذا الخطاب المعولم على الاستجابات الإدراكية والوجدانية للشباب المصري.

III- أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى توصيف وتحليل الخطاب الإعلامي الأمريكي الموجه باللغة العربية وتحديد أطر العولمة فيه وذلك من خلال تحليل الخطاب الإعلامي في موقعي راديو سوا وتلفزيون الحرة الأمريكييتين على الإنترنت شكلاً ومضموناً.

IV- الإطار النظري للدراسة

تعتمد الدراسة على عدد من المداخل النظرية التي تفيد افتراضاتها في دراسة وتحليل النصوص الإعلامية والتعرف على تأثيراتها وأبعادها الثقافية وهي :

- نظرية الأطر الإعلامية Framing Theory.
- نظرية الإمبريالية الثقافية Cultural Imperialism Theory.

1- نظرية الأطر الإعلامية⁽¹⁾

الإطار الإعلامي -كما حدده Entman⁽²⁾ - هو الانتقاء المتعمد لبعض أبعاد الحدث أو القضية، وجعلها أكثر بروزاً في النص الإعلامي بطريقة تنظم القضية

(1) Goffman, E. ; "Frame Analysis", In : Baran, S. Davis & Dennis : Mass Communication Theory, Foundations, Ferment & Future (U.S.A., Wadsworth inc, 1995) pp. 297 – 301.

(2) Entman ; M. Robert : Toward Clarification of Fractured Paradigm, Journal of Communication, vol. 43, No. 4, 1993.

وتحددها وتضفي عليها قدراً من الاتساق. وتبنى الدراسة نموذج Deittrain Scheufele⁽¹⁾ الذي يتضمن أربع عمليات أساسية :

1. بناء الإطار Frame building.
2. وضع الإطار Frame Setting.
3. المستوى الفردي لتأثيرات الإطار Individual-level effects of framing.
4. العلاقة بين أطر الإعلام وأطر الجمهور Media Framing & Media Audience Relationship⁽²⁾.

وفي هذا الإطار تتناول الدراسة العلاقة بين أطر وسائل الإعلام الأمريكية الموجهة باللغة العربية بوصفها مدخلات، ومدى التفاعل بين المكون المعرفي والمكون الوجداني في التأثير على مفاهيم وأحكام وتقييمات الجمهور كمخرجات.

2- نظرية الإمبريالية الثقافية⁽³⁾

يرجع أساس هذه النظرية إلى عالم الاتصال هربرت شيلر Herbert Schiller حيث تفترض أن الدول الغربية تسيطر على أجهزة الإعلام حول العالم، ومن ثم فإن الهيمنة الثقافية الناتجة على تلك السيطرة، ستؤدي إلى تدمير الثقافات المحلية، وفرض القيم والمعايير الغربية على شعوب دول العالم الثالث. وتتعدد المصطلحات المعبرة عن الهيمنة الثقافية مثل الإمبريالية الثقافية والإمبريالية الإعلامية (Boyd 1977) والإمبريالية الهيكلية (Galtung 1979) والتزامن الثقافي (Hamelink 1983) والاستعمار الإلكتروني (Mc Phail) وإمبريالية الاتصال (Sui Nam 1988) والإمبريالية الأيديولوجية (Matteleart 1994) والتبعية والهيمنة الثقافية (Mohammadi 1995).

وطبقاً لشيلر Schiller⁽⁴⁾ فإن الإمبريالية الثقافية هي العمليات التي يتم فيها إدماج المجتمع في النظام العالمي الحديث، من خلال تشكيل المؤسسات الاجتماعية وترويج القيم والمعايير الغربية واستخدام أجهزة الإعلام كأداة للاختراق الثقافي.

(1) Scheufele, Dietram A., "Framing as a theory of Media Effects", Journal of Communication, Vol. 49, No. 1, winter 1999, pp. 93-102.

(2) Ibid.

(3) White, Livingston; "A. Reconsidering Cultural Imperialism Theory", paper Competition Winner, Global Fusion 2000, in : TBS Archive, No. 6, Spring/Summer 2000, at (<http://www.tbsjournal.com/archives/spring01/spro1.html>).

(4) Shiller, Herbert: "Communication & Cultural Domination", N. Y., M. E. Sharpe inc. 1972, p. 52.

وهناك اتجاهان لدراسة الإمبريالية الثقافية :

- الاتجاه الأول يركز على الدور الأيديولوجي لوسائل الإعلام في إطار علاقة التبعية والهيمنة القائمة بين دول المركز ودول الهامش، ويمثله كاردوسو Cardoso وفاليتو Faleto.
- الاتجاه الثاني ويركز على المنظور السلوكي الاجتماعي والتأثيرات الاجتماعية والسلوكية لأجهزة الإعلام، ويمثل هذا الاتجاه بويد Boyd ولي Lee وباريت Barritt⁽¹⁾.

وبوجه عام فإن نظرية الإمبريالية الثقافية تعرضت لعدد من الانتقادات أبرزها أنها تقوم على افتراض التدفق الأحادي الاتجاه للمعلومات وتستند إلى فكرة التآمرية الإمبريالية وتركز على المحتوى الإعلامي والاقتصاد السياسي وتتجاهل افتراضات الجمهور النشط ودوره في مقاومة الهيمنة.

V- الدراسات السابقة

نظراً لتعدد الدراسات السابقة المرتبطة بتأثير عولمة الإعلام ووضع الخدمات والمعلومات على مواقع وشبكات الإذاعات الدولية، وكذلك أشكال العملية التفاعلية بوصفها الميزة للخدمات الإلكترونية فقد تم تقسيمها إلى المحاور الآتية:

1. دراسات تتعلق بمواقع الخدمات الإعلامية الدولية على الإنترنت.
2. دراسات تتعلق بالتفاعلية.
3. دراسات تتعلق بعولمة الإعلام.
4. دراسات تتعلق بمقاومة الجمهور للهيمنة الثقافية والإعلامية.

1- دراسات تتعلق بمواقع الخدمات الإعلامية الدولية على الإنترنت

دراسة نيوكامب راي (Nieokamp Ray 1999)

حيث استهدفت تحديد ومعرفة طبيعة الخدمات الإذاعية التي تقدمها المواقع الإلكترونية في شرق وغرب الولايات المتحدة الأمريكية حيث توصلت الدراسة من خلال تحليلها لـ 123 موقع إذاعي إلكتروني إلى أن هناك 82% من هذه المواقع

(1)Ibid; PP 112-113.

وضعت لخدمة البريد الإلكتروني تتيح للمستمعين الاتصال بالمحطة، في حين أن هناك 77% من المواقع الخاضعة للتحليل وضعوا معلومات عن البرامج الإذاعية عن طريق الروابط الفائقة السرعة، وهناك 74% وضعوا معلومات عامة عن المحطة، كما كشفت الدراسة أن المحطات تستخدم الموقع لتدعيم خدمات الإذاعة التقليدية.

دراسة ريموند (Remond James W:2004)⁽¹⁾

قامت بتحليل مضمون 1500 موقع تلفزيوني وإذاعي بهدف التعرف على نوعية الخدمات التي تقدمها هذه المواقع، وقد خلصت الدراسة إلى أن نسبة قليلة من هذه المواقع تقدم خدمات عامة للجمهور، بينما النسبة الأكبر تسعى إلى الترويج الذاتي لهذه المواقع.

دراسة برك وأولمستد (Park & Olmsted 2006)⁽²⁾

قدمت رؤية جديدة لتحليل مضمون 300 محطة تلفزيونية على الإنترنت بغرض معرفة مدى اتساق مضمون صفحة البدء مع الصفحات الداخلية، كما ناقشت أنماط ملكية محطات التلفزيون وعلاقتها بالجمهور، حيث خلصت الدراسة إلى أن الجمهور يتجه إلى التفتيت في تعرضه لمحطات التلفزيون وفقاً لرغباته في المشاهدة، وفيما يخص أنماط الملكية توصلت الدراسة إلى أن محطات التلفزيون المندمجة تقدم خدمات أكثر عمقاً وأكثر تحليلاً.

دراسة عصام نصر سليم (2010)⁽³⁾

كشفت الدراسة عن أوجه الشبه والاختلاف بين مواقع أربع قنوات عربية هي: الجزيرة وأبوظبي والمستقبل والأردنية، وأربعة مواقع أجنبية هي: BBC،

(1) W. Remond, James "Broadcasting World Wide Web Sites": Public Service or self Service? Paper submitted to the Radio-Television Journalism Division, Association for Education in Journalism and Mass Communications, available online (URL) <http://list.msu.edu/cgi-bin/wa?A2=ind9710A&L=AEJMC&p=R64572&D=0&I=-3> date, 7/10/2008.

(2) Olmsted, Sylvia Chan & Park "From On-Air to Online World": Examining the Content and Structures of Broadcast TV Station", Web Sites, Journalism and Mass Communications, Quarterly 77 (Summer:2000) pp 321 – 339.

(3) عصام نصر سليم: «مواقع القنوات التلفزيونية العربية والأجنبية على الإنترنت - دراسة تحليلية للشكل والمضمون» في: مجلة علم النفس المعاصر والعلوم الانسانية، كلية الآداب، جامعة المنيا المجلد الحادي عشر، الجزء الرابع، أكتوبر 2006، ص 9 - 89.

CNN، BBC، ABC News لمدة شهر، وقد توصلت الدراسة أنه بالنسبة لبث المواد المتلفزة أن قناة الجزيرة تعتمد على البث الحي والبث المسجل، بينما تعتمد قناة CNN على البث المسجل، كما يعتمد موقع الجزيرة وCNN على الوسائط المتعددة في تقديم أخبارها للمستخدم، كما قسمت قناة CNN أخبارها وفقاً للنطاق الجغرافي.

دراسة لويزا وسيلفيا (Lousia & Sylvia 2012)⁽¹⁾

تحاول معرفة الدور من وراء إنشاء مواقع تلفزيونية على الإنترنت وذلك عن طريق إرسال 1115 استبيان بالبريد الإلكتروني لمواقع محطات التلفزيون التجارية والمحلية والدولية في الولايات المتحدة الأمريكية، وتوصلت الدراسة إلى أن مواقع التلفزيون على الإنترنت تسعى إلى بناء علاقة مع الجمهور عبر الإنترنت للاستفادة منه في ترويج منتجاتها، فضلاً عن اجتذاب المصادر الإعلانية وذلك لتدعيم دورها التقليدي في هذا الصدد.

2- دراسات تتعلق بالتفاعلية

يقصد بالتفاعلية العناصر التي تسمح للمستخدم بالتفاعل سواء مع الموقع أو القائم بالاتصال أو المستخدمين الآخرين للموقع، وعلى الرغم من ميلاد التفاعلية مع الإنترنت إلا أن الدراسات التي تناولتها أخذت نقطة انطلاقها من رجع الصدى، وفيما يلي مجموعة من الدراسات التي تناولت التفاعلية.

دراسة لايت وروجرز (light & Rogers 1999)⁽²⁾

اهتمت هذه الدراسة بمعرفة دور المنتديات الإخبارية على شبكة الإنترنت لدى الجمهور ودوافع اشتراكهم في إجراء المنتديات، وقد خلصت الدراسة إلى أن المستخدمين الجدد في المنتديات لديهم آمال وتوقعات تختلف عن الذين دخلوا مناقشات إلكترونية عديدة، وأن المستخدمين الجدد والقدامى لديهم تصور موحد حول حرية مناقشة الموضوعات على الشبكة، بيد أن القدامى أقل تخوفاً في إبداء

(1)Olmsted Sylvia, M. Chan & S. Ha Louisa, "Internet Business Models for Broadcasting : How Television Station Perceive and Integrate the Internet", Journal of Broadcasting and Media 44 (4), 2010, pp 597 – 617.

(2)light, Ann and Rogers, Younne ;Conversation as Publishing ; the Role of News Forums, (California: wadsworth publishing comp. 2012) p. 102.

آرائهم، في حين أن المستخدمين الجدد لديهم رغبة أعلى في قراءة مساهمات المستخدمين الآخرين عن إبداء آرائهم.

دراسة نجوى عبدالسلام (2004)⁽¹⁾

التي اهتمت بالتعرف على التفاعلية في المواقع الإخبارية من خلال تحليل عدد 45 موقعاً إخبارياً عربياً ما بين مواقع لصحف مطبوعة ومواقع لمحطات إذاعية للتعرف على تقديمها للخدمات التفاعلية، وقد استخدمت الدراسة مقياساً تفاعلياً به ستة أبعاد للتفاعلية هي : الخيارات، توفير البريد الإلكتروني، إضافة الآراء، التفاعلية مع النص، سرعة تحديث الموقع، آلية البحث.

وخلصت الدراسة إلى عدم استغلال الصحف الإلكترونية العربية للإمكانيات التي أحدثتها الثورة الرقمية، فغالبية الصحف والإذاعات لا تهتم بإقامة وسيلة اتصال ثنائية الاتجاه بينها وبين المستخدم، كما أنها لا تهتم بنشر آراء الجماهير حيال المواد الإخبارية.

دراسة كيس وألكسندر (Keith & Alexander 2012)⁽²⁾

عن ملامح تفاعل الصحف على الإنترنت للتعرف على مدى تدعيمها للتفاعلية من خلال ثلاثة محاور رئيسية هي:

- مدى تدعيم الصحف الربحية للتفاعل مقابل الصحف غير الربحية.
 - مدى تدعيم التفاعلية في الصحف التي لها نسخ ورقية.
 - مدى تدعيم التفاعلية في الصحف الأمريكية مقابل صحف الدول الأخرى.
- ولتحقيق ذلك، تم سحب عينة الصحف من موقع رابطة الصحف الأمريكية، وقد توصلت الدراسة إلى أنه لم يتم تدعيم الفرض القائل بتدعيم الصحف الربحية للتفاعل أكثر من الصحف غير الربحية، فما زالت الصحف الربحية تتبنى النموذج

(1) نجوى عبدالسلام، «التفاعلية في المواقع الإخبارية العربية على شبكة الإنترنت»: دراسة تحليلية في : المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، المجلد الثاني، العدد الرابع، أكتوبر - ديسمبر 2004، ص 171 - 194.
(2) Keith, Kenney, Alexander, Gorelik & Mowangi Sam ; "Interactive Feature of Online Newspaper", First Monday, Vol 5, No 1 (January), Available online (URL) : <http://www.FirstMonday.dk/issues/issue5/kenney/index.html>. (2012).

التقليدي لانتقال المعلومات، في حين تم تدعيم الفرض القائل بأن الصحف التي ليس لها نسخ ورقية تدعم التفاعل أكثر من الصحف التي لها نسخ ورقية.

3- دراسات تتعلق بعولمة الإعلام

دراسة (Shah 1997) عن تأثير عولمة الإعلام على السوق والمجتمع المدني⁽¹⁾

ترصد الدراسة التأثيرات السلبية لعولمة الإعلام المتمثلة في التهجين (Cultural Hybridization) والهيمنة الإعلامية والثقافية للشركات الإعلامية والدولية.

كما تقدم عديداً من الأمثلة على توحيد مقياس التهجين الثقافي أو التزامن الثقافي ومنها تقارير السي إن إن لنموذج إعلامي ومستشارو الأخبار الذين يتجون قوالب نمطية للأخبار، ومراكز تدريب الصحفيين في الشرق الأوسط لتوحيد طرق الكتابة وطرق رؤية الحياة ومحاكاة البرامج الحوارية والمسابقات والبرامج الترفيهية والعروض الرياضية ليصبح هناك توحيد لمقياس المنتج الثقافي ولكنه ليس توحيداً للمقياس الثقافي، وتشير الدراسة إلى أن العولمة الإعلامية أحدثت عملية إعادة تشكيل للثقافة من خلال إطلاق الإشارات الثقافية من المواقع الثابتة، وتمزيق التراكيب الثقافية والعلاقات والاعتراضات.

دراسة (Hallin & Mancini 2000) عن تأثير الأمركة والعولمة على الأنظمة

الإعلامية الأوروبية⁽²⁾

حيث تبنت النموذج الأمريكي في الممارسات المهنية وأنظمة العلاقات بالمؤسسات السياسية والاجتماعية وإدارة الحملات الانتخابية وتسويق المنتجات الثقافية والمفاهيم الأمريكية لحرية الصحافة والقيم المهنية والمهارة الصحفية.

وكشفت الدراسة أن التفاعلات الداخلية للأنظمة الإعلامية الأوروبية تتم في سياق العولمة والأمركة حيث يبرز اتجاه قوي نحو عولمة الملكية الإعلامية وتنمية الشركات الإعلامية العالمية وتدويل عمليات الإنتاج والتوزيع الثقافي والإعلامي.

(1)Shah, Hemant, The Varieties of Local Experience : The Impact of Media Globalization on Market State, journalism quarterly, vol. 69, no. 1 spring, 2006, pp. 65-71.

(2)Hallin, Daniel & Mancini, Polo 2008, Americanization's, Globalization and Secularization : Understanding the Convergence of Media Systems and Political Communication in the U.S.A. and the Western Europe, in : Political Communication in Comparative Perspective http://www.communicationused.edu/people/f_hellin_homogenization).

دراسة (Lyengar and Simon 2006) حول تأطير الذات والعدو في حرب الخليج الثانية عام 1991⁽¹⁾

خلصت الدراسة إلى أن 50% من القصص والتقارير الإخبارية المتعلقة بحرب الخليج الثانية كان مصدرها المتحدثون الرسميون الأمريكيون مما يعكس فرض إطار إعلامي واحد يحقق أهداف ومصالح الإدارة الأمريكية ويتغلب على التفسيرات المناقضة المترتبة على أية تغطية معاكسة.

دراسة (Kanjiran Thin Kal & Hicker 2008) حول تأطير حرب الخليج الثانية⁽²⁾

توصلت الدراسة إلى أن استخدام وسائل الإعلام الأمريكية للأطر المتمثلة في تصور صدام حسين كأسطورة للرجل والعدو الوحش والمعقد نفسياً والمتطلع لتحقيق زعامة عربية على حساب الكويت والمستخدم لغازات الكيماوية ضد الشعب العراقي والإيراني، الأمر الذي أسهم في تعزيز صورة القوات الأمريكية في مواجهة العدو وإبرازهم كأبطال نموذجيين ومناصرين للعدالة والحرية وقادرين على دحر العدو والشر.

وتشير النتائج إلى التوافق بين أطر الإدارة الأمريكية وأطر الإعلام وأطر الجمهور وإن كانت علامات الاستفهام تتعدد حول عدد من الأساطير والأكاذيب ومنها الأكذوبة النموزجية لترك صدام حسين وعدم المساس بنظام حكمه.

استطلاع مركز جالوب (Gallup 2002) حول اتجاهات الشعوب العربية والإسلامية تجاه أمريكا بعد أحداث 11 سبتمبر⁽³⁾

طبق الاستطلاع على تسع دول عربية وإسلامية هي : مصر والكويت والأردن ولبنان والسعودية وإيران وباكستان وأندونيسيا، وخلص إلى ارتفاع نسبة العداء للإدارة الأمريكية وتدني معدلات مصداقيتها. وأبرز الاستطلاع تصاعد موجات

(1) Lyengar, Shanto & Adam, Simon, News Coverage of the Gulf Crisis and Arabic Opinion : Study of Agenda-Setting, Priming and Framing in: Communication Research, vol 20, No 3, 2010, pp 365 - 383.

(2) Kanjiran Thinkal, Mathew & Hickey, Joseph, Media Framing and the Myth : The Media's Portrayal of the Gulf War, in Critical Sociality, vol 19, No 1, 1992, pp. 103 – 112.

(3) Gallup Center, the 2002 Gallup of the Islamic world, at (<http://www.gallup.com/publications/reports.asp>)

العداء العربي والإسلامي بالانحياز الأمريكي لإسرائيل وسياسات التضليل في مناهج التعليم العربية والإسلامية.

وتشير النتائج إلى أن هذا العداء لا يحجب احترام غالبية المبحوثين للثقافة الأمريكية ومفاهيم الحرية والديموقراطية والرأسمالية والتقدم العلمي والتقنية الأمريكية ونظام التربية الأمريكي.

وخلص الاستطلاع إلى ارتفاع نسبة الاتجاهات الإيجابية لدى الشباب الذين تقل أعمارهم عن 20 سنة مقابل الشيوخ الذين تزيد أعمارهم عن 50 سنة ولدى مستخدمي الإنترنت مقارنة بغير المستخدمين وهو ما يفسر تركيز حملة الدبلوماسية العامة الأمريكية على الشباب.

4- دراسات تتعلق بمقاومة الجمهور للهيمنة الثقافية والإعلامية

دراسة (Matte Part 2004) حول اختراق الأشكال الإعلامية العالمية للثقافة المحلية⁽⁴⁾

استهدفت الدراسة مسح وتحليل أنماط الاستهلاك الإعلامي للطلبة الأفارقة في جامعة رودز الأمريكية من خلال ملاحظة السلوك الإعلامي لـ 20 طالباً وطالبة من ذوي الأصول الريفية والعمالية الإفريقية.

وتبين من النتائج أن المبحوثين يركزون على مشاهدة المضامين المحلية ويرفضون التلفزيون الأجنبي بالكامل حيث ترتفع كثافة المشاهدة للمسلسلات المحلية والأخبار الإفريقية وكرة القدم المحلية وتوضح الدراسة أنه على الرغم من اندماج الطلاب الأفارقة في مجتمع غربي إلا أن هويتهم انعكست على أنماط سلوكهم الإعلامي مما يعكس المقاومة والمقاطعة والعداء للهيمنة الثقافية والإعلامية.

(4) Mattelart, Armand, "Toward Cultural Analysis of Mass Media", in : Strelition Larry, Where the Global Meets the Local : Media Studies and the Myth of Cultural Homogenization, in : TBS Archives, No. 6, spring, summer 2004.

دراسة (Foreman & Dervin 2006) حول مقاومة الجمهور لهيمنة الثقافة الشعبية وثقافة النخبة⁽¹⁾

تأتي هذه الدراسة في إطار الدراسات الثقافية النقدية التي تركز على التفاعل بين الجمهور والمؤسسات الإعلامية والثقافية ومنتجاتها.

اعتمدت الدراسة على مدخل ديرفين لصنع الإحساس Making Approach Sense وأسلوب المناقشة الجماعية Focus Group مع عينة من الطلبة في جامعة أوهايو الأمريكية حيث تم تعريض المبحوثين لعينة من المنتجات الثقافية والإعلامية المعبرة عن الثقافة الشعبية وثقافة النخبة وطلب منهم تسجيل استجاباتهم الإدراكية والوجدانية، وتبين ارتفاع معدل الاستجابات التي تعكس مقارنة الاستجابات التي تعكس الهيمنة.

وكشفت الدراسة عن وجود اختلافات بين المبحوثين فيما يتعلق بنمط التفاعل مع الثقافة الشعبية وثقافة النخبة والتعبير الذاتي وهو ما يعكس ارتباط المبحوثين بجذورهم الثقافية.

دراسة (Hunter 2007) حول الهيمنة الثقافية وهيمنة الرمز⁽²⁾

تركز الدراسة على التحول من مرحلة الهيمنة الثقافية إلى هيمنة الرمز في إطار مخاوف الأمم من هيمنة الأشكال التقليدية للبرامج التليفزيونية والأفلام والموسيقى حيث أفرزت تكنولوجيا الاتصال وثورة المعلومات نوعاً جديداً من الثقافة تدعى ثقافة الرمز التي تتضمن فرض القيم الأمريكية بشكل ضمنى ومهذب وبمعايير تقنية جديدة.

وتتمثل ثقافة الرمز في الهيمنة الأمريكية على 85% من صفحات الويب وبرامج السرية على الإنترنت وحرية التعبير الإلكتروني وحقوق الملكية الفكرية واحتكار شركة مايكروسوفت الأمريكية لإنتاج 90% من برامج الكمبيوتر الشخصي.

(1) Foreman & Dervin, Brenda, Beyond Domination and Resistance ; "Looking for Something More in : Audience interpretations of popular and Elite culture" paper presented at the Meeting of the National Communication Association, Critical and Culture Students Division, Seattle ,WA, 2006, at : (<http://communicationsbs.ohio.state.edu/sense.making/zennez/zennezforemonandde-ruinoorc.html#top>).

(2) Hunter, Christopher, "From cultural Hegemony of the Cultural of Code", paper presented at the International Institute of Communications Annual Conference, Florida, September 25-8-2008.

وخلصت الدراسة إلى صعوبة مقاومة ثقافة الرمز الجديدة مقارنةً بالأشكال التقليدية للثقافة المهيمنة للمحتوى الإلكتروني الأمريكي المهيمن.

دراسة (Kim 1998) حول الإمبريالية الثقافية على الإنترنت⁽¹⁾

استهدفت الدراسة تطبيق نظرية الإمبريالية الثقافية على الإنترنت للوقوف على الاختلافات بين وسائل الإعلام التقليدية والإعلام الإلكتروني التفاعلي.

وخلصت الدراسة إلى عدم ملائمة نظرية الإمبريالية الثقافية للتطبيق على الإنترنت بسبب وجود اختلافات هيكلية بينها وبين الأشكال التقليدية للاتصال الجماهيري ومنها الطبيعة اللامركزية للإنترنت، كما تشير الدراسة إلى عدم حتمية الاتساع اللغوي والثقافي الذي يخدم منظور الإمبريالية الثقافية حيث أصبح الإنترنت وسيلة أنسب للتعددية الثقافية ونشر الثقافات المحلية.

تعقيب عام على الدراسات السابقة

من خلال مسح الدراسات السابقة وتحليل نتائجها في السياق السياسي والثقافي والاقتصادي يمكن استخلاص المؤشرات التالية :

1. تعدد المداخل النظرية والمنهجية لدراسة تأثير عولمة الإعلام، حيث ركز بعضها على المنظور الاجتماعي والسلوكي، والبعض الآخر ركز على المنظور النقدي الذي يجمع بين مدخل الاقتصاد والسياسة وفرضيات التبعية الإعلامية.
2. إن العولمة الحرة ليست ممكنة إلا في إطار بيئة إعلامية عالمية وشكل جديد من الثقافة العالمية الذي تسود فيها مجموعة من القيم والمفاهيم والصور التي تسهم في إنتاج نسيج الحياة اليومية وصياغة الهويات وفق منظور العقيدة الليبرالية الجديدة.
3. إن الدراسات السابقة التي اهتمت بقياس التفاعلية تبنت اتجاهين، الأول: ينظر إلى التفاعلية بأنها من خصائص الوسيلة، والثاني يرى أنها مرتبطة باتجاهات الأفراد. إلا أن الباحثة ترى بأن التفاعلية مرتبطة بالوسيلة تمثيلاً مع نظرية ماكلوهان بأن الرسالة هي الوسيلة لما تتميز به من خصائص

(1) Kim, Seongcheol, "Cultural Imperialism on the internet", In : the E_Journal of Intercultural Relations, Vol 1, No. 4, 1998.

- فريدة بذاتها، وأن التفاعلية لم يكن لها ذكر في الأدبيات العالمية إلا بقدم المتغيرات التكنولوجية التي أفرزتها الثورة التكنولوجية العالمية الجديدة.
4. إن عمليات الاختراق الثقافي تستهدف الشباب العربي بوجه خاص عبر تكامل مداخل الاختراق للسياسات التربوية والتعليمية والثقافية والإعلامية والانبهار بالقيم الأمريكية والتطلعات نحو الديمقراطية والتغيير وفق النموذج الأمريكي المحتذى.
5. إن الحاجة تتزايد لصياغة نظرية جديدة تفسر الاتصال الثقافي المتبادل في إطار الإمبريالية المعلوماتية، وتأثير التدفق الإعلامي العالمي على الثقافات المحلية في إطار الخصوصيات الحضارية، بعيداً عن الدعوة إلى ثقافة عالمية مهجنة تعبر عن الواقع الأمريكي من خلال تحول الإنترنت إلى جزء من منظومة النظام الإعلامي العالمي المهيمن لتكتمل بذلك منظومة الإمبريالية.

VI- تساؤلات الدراسة التحليلية وفروضها

تنقسم تساؤلات الدراسة إلى محورين كالآتي :

1- تساؤلات الدراسة

أ- تساؤلات خاصة بالشكل

- ما الخدمات المعلوماتية التي تقدمها مواقع الإذاعات الأمريكية المسموعة والمرئية على الإنترنت والمتمثلة في راديو سوا وتليفزيون الحرة؟
- ما الخدمات التفاعلية التي تقدمها مواقع الإذاعات الأمريكية المسموعة والمرئية على الإنترنت والمتمثلة في راديو سوا وتليفزيون الحرة؟
- ما الخدمات التواصلية التي تقدمها مواقع الإذاعات المسموعة والمرئية الأمريكية على الإنترنت والمتمثلة في راديو سوا وتليفزيون الحرة؟

ب- تساؤلات خاصة بالمضمون

- ما طبيعة المضامين المقدمة في الإذاعات الدولية المسموعة والمرئية على الإنترنت من خلال راديو سوا وتليفزيون الحرة والموجهتين باللغة العربية؟

- ما مدى اعتمادها على المصادر الأمريكية الرسمية وغير الرسمية؟
- ما مدى اعتمادها على المصادر العربية الرسمية وغير الرسمية؟
- ما الأطر الإعلامية التي استخدمتها تلك الوسائل لإبراز العولمة ورموزها وأطرها؟
- ما أهداف الخطاب الإعلامي الأمريكي الموجه باللغة العربية؟
- ما قيم وسياسات العولمة التي تم الترويج لها؟
- ما آليات الخطاب الإعلامي المعلوم؟
- ما دلالات تحليل المفردات المستخدمة في إطار قيم العولمة؟

2- نوع الدراسة ومنهجها

تنتمي الدراسة إلى حقل الدراسات الوصفية حيث إنها تسعى إلى توصيف وتحليل أطر العولمة في مواقع الإذاعات الدولية الأمريكية المسموعة والمرئية الموجهة بالعربية على الإنترنت وتحديد مدى انعكاسه على تشكيل الاستجابات الإدراكية والوجدانية للشباب المصري.

كما تسعى الدراسة إلى وصف الخدمات الإخبارية والنصوص التي تقدمها مواقع راديو سوا وتليفزيون الحرة الأمريكيين بالعربية لمعرفة إلى أي مدى تستفيد هذه المحطات من الوسائط المتعددة (الصوت- الفيديو- الصور) بخلاف البث المباشر التي أتاحتها الإنترنت في تقديمها للخدمات الإخبارية.

كما تسعى هذه الدراسة إلى توصيف الخدمات التفاعلية والتواصلية التي تقدمها مواقع المحطات الإذاعية المسموعة والمرئية الأمريكية على الإنترنت للوقوف على مدى تجاوبها مع المستخدم، والتي تتمثل في تعدد اللغات والأشرطة الإخبارية ومحركات البحث والمنتديات وغرف الدردشة والبريد الإلكتروني، هذا بخلاف الخدمات الأخرى المقدمة المجانية أو المدفوعة الأجر.

وتعتمد الدراسة على منهج المسح بشقيه الوصفي والتحليلي لتوصيف وتحليل أطر الخطاب الإعلامي الأمريكي وآلياته وأدواته ومفرداته وأطر الشباب المصري المتمثلة في مفاهيمهم وأفكارهم ومشاعرهم واستنتاجاتهم واعتراضاتهم فيما يتعلق بترويج قيم العولمة الثقافية.

كما تعد في جزء منها من الدراسات المستقبلية حيث تحاول استشراف رؤية لصياغة الخطاب الإعلامي المعولم ودور الدول العربية في التصدي له.

3- أدوات الدراسة وجمع البيانات

تمثلت أدوات جمع البيانات في الآتي:

أ- تحليل المضمون

حاولت الباحثة من خلال هذه الأداة الجمع بين التحليل الكمي والتحليل الكيفي وذلك من خلال الخطوات التالية:

• **تحليل الشكل:** تحليل أشكال وأنواع الخدمات الإعلامية التي تقدمها مواقع راديو سوا وتليفزيون الحرة الأمريكيتين الموجهة باللغة العربية على الإنترنت ويراعى فيها معاملة كل عنصر من عناصر الخدمات الإعلامية على أنه وحدة من وحدات التحليل.

• **جمع البيانات المتعلقة بحجم اهتمام مواقع هذه الخدمات الإعلامية الدولية الأمريكية الموجهة باللغة العربية بالعولمة الثقافية وحجم بروز الأطر الإعلامية فيها كذلك بروز قيم وسياسات العولمة وأهداف الخطاب العولمي الأمريكي وآلياته وأدواته، ويراعى فيه تحليل الوحدات داخل كل فقرة أو موضوع وتتمثل هذه الوحدات بالنسبة للخدمات المعلوماتية في خدمات اللغة⁽¹⁾ والوسائط المتعددة⁽²⁾ والنص الفائق⁽³⁾، محركات البحث⁽⁴⁾، خدمة التسليم الفوري للأخبار⁽⁵⁾ وخدمة الارتباطات الإعلامية⁽⁶⁾، أما الخدمات التفاعلية فتتمثل في أرشيف الأخبار والمعلومات والصور، التحديث⁽⁷⁾، البريد الإلكتروني، أما**

(1) ويقصد بها تقديم المعلومات بأكثر من لغة حية

(2) وهي الصوت والفيديو والرسوم المتحركة والبحث الحي والمسجل

(3) وهي خدمة تساعد على ربط المستخدم بمواقع إعلامية خاصة أو بصفحات سابقة أو لاحقة بنفس الموقع

(4) وتستخدم للتنقل بين صفحات الموقع والحصول على مزيد من المعلومات

(5) وهي تقديم المعلومات إلى موقع بريد المستخدم الإلكتروني

(6) ويقصد بها ربط المستخدم بأكثر من موقع على نفس موقع الوسيلة

(7) وهي عملية تغيير جزئي أو شبه كلي للمعلومات الواردة على صفحات الموقع

الخدمات التواصلية فتتمثل في المنتديات⁽¹⁾، غرف الدردشة ومسوح الرأي العام Polls، وتقنيات التواصل مع الموقع في تقديم مزيد من الأخبار مثل خدمات: (POD⁽²⁾ - XML - RSS - SMS⁽³⁾ - PDA⁽⁴⁾).

ب- التحليل الدلالي Semantic Analysis

تمثل أكثر الطرق موضوعية ومنهجية لفهم وتوصيف واكتشاف المضمون⁽⁵⁾ حيث سيتم استخدام حقول الدلالة والقوى الفاعلة بهدف إجراء تحليل مفردات للفاعلين وأدوارهم والصفات والأفعال وترتيبها واستخلاص الحقل السياقي لكل منها.

VII- العينة الزمنية للدراسة

1- العينة الزمنية للدراسة التحليلية

تتسم عادة المواقع الإلكترونية على الإنترنت بالثبات النسبي فلا يتم تغيير الموقع الإلكتروني من حيث الشكل دفعة واحدة ولكن يتم إضافة الخدمات التفاعلية والإخبارية التي تطرأ على الموقع الواحدة تلو الأخرى، ومن ثم فإن طول الفترة الزمنية لا يعد ذا جدوى تذكر إلا في الدراسات التي تسعى إلى رصد التغيير على المدى الطويل، ولما كانت هذه الدراسة تسعى إلى رصد الواقع الحالي لمواقع الخدمات الإلكترونية الأمريكية من خلال موقعي راديو سوا وتليفزيون الحرة فإنه تم اختيار فترة آنية للدراسة لمدة 6 أشهر من 2015/1/1 إلى 2015/6/31م للوقوف على الشكل والمضمون الذي تقدم به هذه المواقع برامجها الإخبارية وقياسها كما وكيفا.

- (1) وتنقسم لثلاثة أنواع: منتديات عامة وخاصة ومقترحة وتسهم في التعرف على آراء المستخدمين حيال قضية أو موضوع
- (2) يستخدم هذا التكنيك لجلب الأخبار الحديثة سواء كانت فيلمية أو نصية
- (3) يستخدم هذا التكنيك لجلب المعلومات النصية للمستخدم من مواقع مختلفة ليتم تلقيها من قبل المستعرضات الحديثة التي تدعم هذه التقنية
- (4) تقنية حديثة تعيد تحميل الملفات لتشغيلها من خلال أجهزة الموبايل أو مستعرضات الويب أو مشغلات الوسائط المتعددة
- (5) محمود خليل «دور الصحف الحزبية في تشكيل اتجاهات الشباب نحو الأداء الحكومي بمصر، دراسة تطبيقية لنظرية الاعتماد على وسائل الإعلام»، في: المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد الثالث (جامعة القاهرة - كلية الإعلام، سبتمبر 1998) ص 8 ز

ونظراً لتشعب صفحات موقعي راديو سوا وتليفزيون الحرة وربطها فيما بينها بالنصوص الفائقة Hypertext فقد تم أخذ صفحة البدء (Home Page) الصفحة الرئيسية كوحدة تحليل ويرجع اختيار هذه الصفحة لعدة أسباب منها:

1. إن هذه الصفحة تحتوي على تقسيمات الموقع من الناحية الموضوعية والمعلومات وجميع الخدمات المقدمة من خلال الموقع.

2. إن هذه الصفحة هي أول ما يصادفه المستخدم أثناء تعرضه للموقع.

3. إن هذه الصفحة هي التي تحدد بقاء المستخدم في موقع الإذاعة أو إبعاده لموقع آخر فهي الواجهة التي تجذب المستخدم.

ويجب التنويه إلى أن الفصل بين الخدمات والتواصلية والمعلوماتية والإخبارية والتفاعلية هو فصل تحليلي حيث يمكن أن تلتقي الخدمات التواصلية والمعلوماتية والإخبارية في بعض الأحيان، كما أن الخدمات المعلوماتية والتواصلية يشكلان مع بعضهما البعض جوهر العملية التفاعلية.

2- عينة الدراسة التحليلية

قامت الباحثة باختيار موقعين لوسائل الإعلام الدولية الأمريكية على الإنترنت خلال ستة أشهر، بداية من شهر يناير وحتى نهاية شهر يوليو 2015 :

• موقع راديو سوا باللغة العربية

• موقع تليفزيون الحرة باللغة العربية

وقد تم اختيار هذين الموقعين للأسباب الآتية :

1. أن هذين الموقعين موجهين خصيصاً للدول العربية بقصد الترويج لخطاب العولمة الأمريكي حيث نشأ موقع راديو سوا ومن قبله إذاعة راديو سوا بالتحديد في أعقاب أحداث 11 سبتمبر ليحل محل راديو صوت أمريكا، وأنشئ خصيصاً للترويج للسياسات الأمريكية وتحسين صوته.

2. أن هذه المواقع تقدم المواد والبرامج الإخبارية في المقام الأول.

3. أن راديو سوا وقناة الحرة هما وسيلتان مستحدثتان في الدبلوماسية والهيمنة الأمريكية لكسب العقول والقلوب والترويج للقيم الأمريكية واختراق الواقع

العربي والإسلامي وهما إحدى ضلعي مثلث السياسة الأمريكية الإعلامية والمتمثلة في راديو سوا وقناة الحرة ومجلة هاي⁽¹⁾.

4. أن هذين الموقعين يعكسان الخطاب الأمريكي الإعلامي الموجه بالعربية بوجهيه الثقافي والسياسي، وهو ما يتيح المقارنة بين أطر وتوجيهات وآليات وأدوات كل من الخطابين.

قناة الحرة

بدأت بثها في 4 فبراير 2004م وتأتي هذه القناة من بين سلسلة خطوات مشروع دبلوماسية الرأي العام الذي طرحته لجنة العلاقات الدولية بمجلس النواب الأمريكي وخصص له مبلغ 245 مليون دولار على مدى عامين لبدء بث تلفزيوني وإذاعي وبرامج تبادل ثقافي إلى منطقة الشرق الأوسط على مدار 24 ساعة⁽²⁾.

والحرة كما قدمت نفسها عبر موقعها على الإنترنت ([Http://www.Elhurra.com](http://www.Elhurra.com)) (موقع عينة الدراسة والتحليل) قناة تلفزيونية غير تجارية ناطقة باللغة العربية لنقل الأخبار والمعلومات وتغطية الأحداث في الشرق الأوسط والعالم عبر الأقمار الصناعية وتقديم برامج متنوعة منها الحوارات والمنوعات والعلوم والتكنولوجيا وتقديم رؤية متوازنة وشاملة للأخبار والأحداث السياسية الأمريكية والعربية والعالمية⁽³⁾.

ويشرف عليها ويمولها الكونجرس الأمريكي عن طريق مجلس أمناء الإذاعات الدولية بميزانية تربو على 80 مليون دولار سنوياً، مما يعكس خطورة الأهداف المرجوة منها والتي تحاول تجميل صورة أمريكا وتخفيف حدة الكراهية العربية لوقوف السياسة الأمريكية في الطرف الآخر لصراعاتهم وقضاياهم وعلى ذلك فمن الصعب الحكم على موضوعية ودقة تغطية الأخبار ومن أهم الأخبار التي تبثها العالم اليوم - الجهات الأربع - العالم الآن - العالمية - ماجازين - ساعة حرة - عرب أوروبيون.

(1) وقد تم إغلاقها مؤخراً بعد توزيع 36 عدداً منها فقط لعدم الإقبال على شرائها من قبل الشباب العربي وذلك إما لارتفاع سعرها أو لأنها تقدم موضوعات منقطعة الصلة بتحولات الواقع الاجتماعي العربي وظروفه الاقتصادية المتردية وتقديمها لجرعات تغريبية تخديرية تحول بين فهم الواقع المعاش وإمكانية نقده أو تغييره.

(2) سامي الشريف : الفضائيات العربية : رؤية نقدية (القاهرة، دار النهضة العربية 2004) ص 288.
(3) <http://www.elhurra.com/2/6/2007>.

راديو سوا

أما راديو سوا الذي يعنى باللغة العربية الفصحى فتعود فكرته إلى ما قبل أحداث سبتمبر بفترة طويلة لكن الفكرة اكتسبت تأييداً كبيراً بعد تلك الأحداث خاصة داخل الكونجرس، وكان نورمان بايتز المدير التنفيذي لـ «ويست وان» التي تعتبر أكبر شركة إذاعية في الولايات المتحدة هو صاحب الفكرة التي يهدف من ورائها إلى كسب جمهور الشباب العربي عبر استخدام برامج شبيهة ببرامج الإعلانات التجارية الهادفة إلى ترويج سلعة ما ولكن في حالة سوا تصبح الأخبار والقيم الأمريكية هما السلعتين موضوع الإعلان⁽¹⁾.

ولقد استهل راديو سوا بثه المباشر في مارس من عام 2002 على موجة قصيرة ذات ترددات عالية (FM) كذلك يمكن الاستماع لراديو سوا على قنوات الناي سات وأراب سات وهوت بيرد، وهي قنوات إذاعية رقمية تبث البرامج عبر الأقمار الصناعية وموقعها على الإنترنت مجال الدراسة [Http://www.radiosawa.com](http://www.radiosawa.com).

وقد حظيت إذاعة سوا بموافقة أربع دول عربية للقيام باستقبال إرسالها وإعادة بثه من خلال «الإف إم» وبذلك أصبحت سوا تتمتع بـ 4 نقاط تقوية في كل من عمان والكويت ودبي وأبو ظبي.

وتعد سوا واحدة من الخدمات الدولية الأمريكية التي يشرف عليها ويمولها مجلس أمناء الإذاعات الدولية الأمريكية وقد رصد لها 35 مليون دولار، وعلى الرغم من أنها بدأت إرسالها برعاية الشقيقة الكبرى «صوت أمريكا» فإنه سرعان ما تخلت واشنطن عن صوت أمريكا الموجه بالعربية لصالح إذاعة سوا الجديدة لكسب الشباب العربي الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة⁽²⁾.

وتحمل هذه الإذاعة عديداً من الشعارات والتي منها «أجمل الأغاني» و«آخر الأخبار من المحيط إلى الخليج» و«ابق على اتصال مع العالم» و«استمعوا لنا ونحن نستمع لكم» و«24 ساعة» و«7 أيام في الأسبوع» بالإضافة إلى النشرات الإخبارية الموجزة والسريعة الإيقاع والمزج بين الموسيقى العربية والغربية والترويج للسياسة الأمريكية ولقيم الحرية والديموقراطية والدفاع عن قضايا حقوق الإنسان والأقليات

(1) <http://www.radiosawa.com> 6/05/2007.

(2) Ibid.

والمرأة والعلاقات الاجتماعية من خلال نقل صور إيجابية عن أمريكا للشباب العربي.⁽¹⁾

3- اختبارات الصدق والثبات

تم إجراء اختبار الصدق من حيث أسلوب الصدق الظاهري للاستمارة ومدى قدرتها على تحقيق أهداف البحث وتساؤلاته، حيث تم عرض استمارة التحليل على مجموعة من المحكمين الذين أشاروا بصلاحياتها للتطبيق بعد تغيير وإضافة بعض البدائل، كما أجرت الباحثة اختبار الثبات مع نفسها من خلال إعادة تحليل نسبة 5% من عينة الدراسة، إذ بلغت نسبة الثبات 91% وهي تكفي للتعميم واستخلاص البيانات والنتائج والمؤشرات وتقديم التفسيرات.

VIII- نتائج الدراسة التحليلية

تتقسم الدراسة التحليلية إلى محورين : محور الشكل ومحور المضمون

1- محور الشكل

أما محور الشكل فيناقش الخدمات المعلوماتية والتفاعلية والتواصلية التي تقدمها المواقع الإلكترونية لراديو سوا وتلفزيون الحرة الأمريكيتين الموجهتين بالعربية على الإنترنت ويمكن بلورتها في الأشكال التالية:

أ- الخدمات المعلوماتية وتشمل :

- اللغة.
- الوسائط المتعددة.
- النص الفائق.
- محركات البحث.
- خدمة التسليم الفوري للأخبار.
- خدمة الارتباطات الإعلامية واستراتيجية تقديم الأخبار.

(1) محمد سعد ابراهيم «خطاب العولمة والهوية في وسائل الإعلام الأمريكية الموجهة باللغة العربية وانعكاسه على استجابات الشباب» في : مؤتمر الإعلام المعاصر والهوية العربية، جامعة القاهرة : كلية الإعلام مايو 2004 ص 33 - 136.

ب- الخدمات التفاعلية وتشمل:

- أرشيف المعلومات
- أرشيف الصور
- التحديث
- البريد الإلكتروني.
- المنتديات
- غرف الدردشة

ج- الخدمات التواصلية وتشمل:

- تقديم المعلومات من خلال منبه الأخبار News Alert.
- تقديم المعلومات من خلال خدمة الأخبار التلغرافية News Ticker.
- مسح الرأي العام Polls.
- تقنية البودكاست POD.
- تقنية منبه سطح المكتب Desktop Alert.

2- محور المضمون

ويتناول تحليل خطاب العولمة في موقعي راديو سوا وتليفزيون الحرة الإلكترونيتين الأمريكييتين الموجهتين باللغة العربية على الإنترنت لمجموعة من الموضوعات والقضايا التي يمكن بلورتها على النحو التالي:

- حجم المواد الإعلامية المنشورة حول العولمة.
- القوالب الإعلامية المستخدمة.
- نوعية المضامين الإعلامية المقدمة.
- مصادر المواد الإعلامية.
- تحليل أطر العولمة الأمريكية ويشمل تحليل مفردات (الصراع والقيادة والهيمنة والسيطرة وتسويق قيم النموذج الأمريكي والديموقراطية والقيم المشتركة والعلمانية وقبول الآخر)
- أهداف الخطاب الإعلامي الأمريكي المعولم.

- مدى بروز سياسات العولمة في الخطاب الأمريكي.
- أدوات التأطير المستخدمة في الخطاب الإعلامي الأمريكي.

3- نتائج الدراسة التحليلية الخاصة بالشكل

أ- الخدمات المعلوماتية في موقعي راديو سوا وقناة الحرة الأمريكييتين

يقصد بالخدمات المعلوماتية، الخدمات التي تمد المستخدم بالمعلومات سواء أكانت هذه المعلومات مرئية مثل الصور والنصوص والرسوم المتحركة أم مسموعة مثل المقطوعات الصوتية أم مسموعة مرئية مثل لقطات الفيديو، فقد يجمع الخبر المقدم للمستخدم بين الشكل المسموع والمرئي وقد يكون بالشكل المرئي فقط وقد يتوافر له أكبر قدر من المعلومات من خلال تقديمه بالشكل المسموع فقط أو المسموع والمرئي معاً.

كما أن الخدمات المعلوماتية في ظل الدمج بين وسائل الإعلام لا تقتصر على وسيلة واحدة ولكن يمكن الدمج بين أكثر من وسيلة إعلامية في آن واحد فيمكن التعرف على الخبر من خلال الوسيلة واستكمالته ومتابعته من خلال شبكات الإذاعة والتلفزيون بالصوت والصورة وتستمر متابعة المستخدم له بالتحليل من خلال مواقع الصحف الإلكترونية وذلك ما يطلق عليه بالربط الإعلامي للمعلومات، فقد فرضت الإنترنت على وسائل الإعلام التكاملية في بناء المضمون واستعماله.

كما فرضت الإنترنت على كافة وسائل الإعلام المتابعة الآنية للأحداث من خلال تقديم المعلومات بشكل فوري يتيح للمستخدم التعرف على الجديد الذي يطرأ على الموضوع وذلك من خلال خدمة التحديث الفوري للمعلومات لجذب كثير من المستخدمين، كما تلجأ المواقع الإعلامية إلى تقديم خدماتها بأكثر من لغة حتى يتسنى لها جذب الناطقين بلغات مختلفة إلى مواقعها ومن خلال العرض السابق للخدمات المعلوماتية يمكن بلورتها في الخيارات التالية:

- اللغة (Language)

ويقصد بها تقديم المعلومات التي يحتوي عليها الموقع بأكثر من لغة حية ومن بيانات التحليل يتضح أن موقع راديو سوا وقناة الحرة يقدمان أكثر من خيار لغوي ولهجة أمام المستخدم فيحتوي موقع قناة الحرة إضافة إلى اللغة الإنجليزية ونسخة

اللغة العربية الرئيسية خيارات لهجات أخرى أمام المستخدم منها (اللهجة المصرية والسودانية والمغربية والعراقية والشامية والخليجية).

وتظهر مع هذه اللهجات شريط يطبع عليه الترجمة للقارئ باللغة الإنجليزية، وأحياناً المعلومات والأخبار باللغة الفرنسية والألمانية والأسبانية وذلك وفقاً لاستخدام الخيار المدعم لهذه اللغة وعلى المستخدم أن يحدد نوع اللغة التي يريد بها الحصول على المعلومات، أما راديو سوا فيقيم الأخبار بستة لهجات أيضاً هي المصر والسودانية والمغربية والعراقية والشمالية والخليجية وهذا التنوع يعطي الإذاعة جاذبية لمختلف الشباب العربي المستهدف وذلك بالإضافة إلى اللغة الإنجليزية ونسخة اللغة العربية الرئيسية أيضاً.

- الوسائط المتعددة (Multimedia)

وهي الصوت والفيديو والرسوم المتحركة والبه البث الحي، ويستخدم راديو سوا البث المباشر الحي، أما قناة الحرة فتستخدم بالإضافة إلى البث المباشر الرسوم المتحركة في تقديم عناوينها الإخبارية وشرح موجز للخبر عن طريق تقنية «فلاش» مع بعض الأحداث وليس كلها، فهو يستخدم في الشرح والتوضيح في الموضوعات التي تحتاج إلى ذلك.

- النص الفائق (Hypertext)

ينقسم النص الفائق إلى ثلاثة أقسام حسب تقديم المعلومات :

1. النص الفائق الخارجي: الذي يقدم روابط خارجية خلافاً عن التي يقدمها الموقع بربط الموقع بموقع إعلامي آخر لتقديم معلومات إضافية للمستخدم أو موقع يحتوي على معلومات متعلقة بالحدث.
2. النص الفائق الداخلي: الذي يربط القارئ بصفحات من داخل الموقع كأن يربطه بصفحات سابقة أو بصفحات داخلية غير صفحة المقدمة.
3. النص الفائق المحلي: الذي يربط القارئ داخل الصفحة نفسها لسهولة التنقل داخل الموضوع المنشور على الموقع.

قدم موقع تليفزيون الحرة روابطه الإخبارية بالطرق الثلاثة السابقة فهو يقدم معلومات متنوعة عن الحدث بربطه بقوى فاعلة في الموضوع ومواقع خاصة

بمنظمات وهيئات دولية كما يقدم توسعاً للحدث بشرحه في الصفحات الداخلية من خلال النص الفائق الداخلي كما يسهل التنقل على المستخدم ويقدم له روابط محلية تيسر له التنقل بين الموضوع نفسه.

أما موقع راديو سوا فلم يدعم الروابط الخارجية ولكنه يقدم روابطه الإخبارية بالطريقتين الأخرتين وهي النص الفائق الداخلي والنص الفائق المحلي وكلها من التقنيات التي تيسر على المستخدم طريقة الاستخدام كما تجعله يرتبط بالموقع وعدم الإبحار لموقع آخر.

- محركات البحث (Search Engines)

يقدم موقع الحرة نمطين من محركات البحث كالآتي :

1. خاص بالبحث داخل موقع قناة الحرة.
 2. للبحث داخل صفحات الويب بصفة عامة مركزاً على المال والرياضة ويعيب المحرك البحثي الذي يقدمه موقع قناة الحرة أنه لا يركز على البحث داخل تقسيمات الموقع مثل البحث في آسيا أو أوروبا أو أخبار العالم أو الفيديو.
- أما موقع راديو سوا فيقدم نمطين من محركات البحث أيضاً، الأول : بحث شامل داخل موقع راديو سوا، والثاني: بحث تفصيلي يتم فيه تحديد تقسيمات الموقع التي يريد المستخدم أن يحصل على معلومات منها، وعليه فقط أن يضغط مرة واحدة يمين الفأرة على الأيقونة التي يريد من خلالها الحصول على المعلومة.

- خدمة التسليم الفوري للمعلومات (HNS) Hyper News Service

يقصد بها تقديم الأخبار والمعلومات التي يريدها المستخدم إلى موقع بريده الإلكتروني ليتصفحها وقتما يريد، وبالشكل الذي يحبه وقت انقطاعه عن متابعة الموقع سواء من خلال الانقطاع أو الإبحار في مواقع أخرى، وقد تم تقسيم البريد الإلكتروني إلى ثلاثة أنواع⁽¹⁾ :

1. بريد الموقع وهو الذي يتيح للمستخدم تقديم معلومات أو طلب معلومات من الموقع.

(1) عبدالعزيز السيد «خدمة مواقع وكالات الأنباء العربية الإلكترونية على الانترنت وأثرها على مستقبل هذه الوكالات» في : المجلة المصرية لبحوث الإعلام (جامعة القاهرة، كلية الإعلام، العدد 24، يناير-مايو 2005) ص ص 203-244.

2. بريد للمواقع الخدمية وهو الذي يقدم خدماته للمستخدمين.
 3. بريد أقسام الموقع وهو الذي يمكن من خلاله التعامل مع كل قسم من أقسام الموقع على حدة مثل القسم الرياضي والسياسي والاقتصادي وهكذا...
- وكشف تحليل البيانات تفوق موقع قناة الحرة على راديو سوا إذ يقدم الثلاثة أنواع الخاصة بالبريد الإلكتروني للمستخدم في حين يقدم موقع راديو سوا نوعين فقط ولا يقدم بريد المواقع الخدمية.

- خدمة الارتباطات الإعلامية (Hypermedia)

ويقصد بها ربط المستخدم بأكثر من موقع إعلامي على نفس موقع الوسيلة للاستفادة من المعلومات المقدمة له، مثل وكالات الأنباء العالمية والعربية ومواقع شبكات الإذاعة والتلفزيون الأخرى ومواقع الصحف والمجلات العربية والدولية الإلكترونية من ناحية، كما يقصد به من ناحية أخرى ربط موقع الإذاعة والتلفزيون بالخدمات البحثية الأخرى لمواقع إعلامية كبنوك المعلومات ومحركات البحث العامة والمواقع الخدمية كشبكات المواصلات والاتصالات، ويستخدم موقع راديو سوا وكذلك قناة الحرة هذا الأسلوب مما يتيح الفرصة للمستخدم الحصول على تكاملية في التغطية الإخبارية الشاملة عن الحدث أو الموضوع أو البرنامج الذي يتعرض له إذ يربطان موقعاهما بمواقع وكالات الأنباء الأمريكية كاليونايتد برس وبعض وكالات الأنباء العالمية والصحف الأمريكية مثل التايمز والنيوزويك وبعض الصحف العالمية مثل لوموند والفيجارو وبعض مواقع الإذاعات والقنوات مثل CNN TF1, MBC, BBC.

ب- الخدمات التفاعلية في موقعي راديو سوا وقناة الحرة الأمريكيتين

يقصد بالخدمات التفاعلية تلك التي تجعل المستخدم يتفاعل مع الوسيلة من خلال المدخلات والمخرجات إلى نظام الإنترنت مثل محركات البحث وأرشيف الأخبار والمعلومات والصور والتحديث والبريد الإلكتروني.

- أرشيف الأخبار والمعلومات News Archive

هناك خلط بين مفهوم البحث والأرشفة في مواقع وسائل الإعلام الإلكترونية بصفة عامة فبعض المواقع تستخدم الاثنين بشكل تبادلي والبعض الآخر يستخدم بنفس المعنى، ويمكن تحديد الفرق بينهما على النحو التالي :

- الأرشيف : هو المكان المخصص للأعداد السابقة من الأخبار والمعلومات زمنياً وموضوعياً ويمكن استرجاعها بأي من الطريقتين.
- البحث : هو إدخال كلمة مفتاحية ولتكن العولمة مثلاً إلى قاعدة البيانات حتى يتسنى البحث داخل القاعدة.

- أرشيف الصور Pictures Archive

ويقصد به تسجيل الصور التي سبق أن نشرت في الموقع بطريقة ماهرة في قاعدة بيانات تتبع إمكانية عرضها واسترجاعها مرة أخرى إما بالفهرس اليومي أو الشهري أو السنوي أو عن طريق إدخال كلمات مفتاحية. ومن أهم الصور التي يتم البحث عنها في سياق خطاب العولمة الأمريكي الموجه للعرب في قناة الحرة وراдио سوا (عينة الدراسة) المسئولين الأمريكيين وعلى رأسهم صور جورج بوش في مناسبات مختلفة مع القادة والزعماء العرب وفي لقائه بالصحفيين في مناسبات مختلفة أو مع الجنود في العراق وأثناء إلقاءه أحاديث أو خطب في مواقف مختلفة وكذلك صور رؤساء سابقين في تاريخ أمريكا وصور بعض الوزراء وكبار القيادات أمثال توني بلير، وكوفي عنان، أو صور لشخصيات مهمة على رأسها صور مختلفة للراحلة ديانا الزوجة السابقة لولي عهد بريطانيا.

- التحديث Update

وهو عملية تغيير فرعي أو جزئي أو شبه كلي للأخبار الواردة لموقع راديو سوا وتليفزيون الحرة عن طريق تقديم الأخبار الحديثة في المقدمة ووضع الأخبار القديمة نسبياً في مكان آخر أقل أهمية وإدراجها في الأرشيف، وقد لاحظت الباحثة أن التحديث في موقعي راديو سوا وقناة الحرة يتم يومياً، وأحياناً يتم التحديث وبشكل وقتي خلال فترات نهار اليوم الواحد وأحياناً يتم التحديث وفقاً لأهمية الأحداث والأخبار الواردة لموقع وقد تفوق موقع قناة الحرة في هذا الصدد عن موقع راديو سوا.

- البريد الإلكتروني E. Mail

يستخدم موقع راديو سوا وكذلك موقع قناة الحرة خدمة البريد الإلكتروني في تقديم معلوماتها وعناوين أخبارها وما يطرأ على الموقعين من تغيير في الخدمات الإخبارية وذلك من خلال قاعدة بيانات يتم فيها تسجيل عناوين البريد الإلكتروني

وإرسال ما يستجد على الموقع لكل المستخدمين مرة واحدة فقط، في كل استمارة يحدد فيها المستخدم رغبته في الحصول على المعلومات كما أنه يسهل الاتصال بالمستخدم من خلاله وهو خارج الشبكة أو في موقع آخر من مواقع الإنترنت، ويقدم موقع الحرة خدمة إضافية وهي خدمة تسليم المعلومات عن بعد وكذلك من خلال تقديم خدمات إخبارية عن طريق هاو لجمع الأخبار، أو يسهم في تقديم اقتراحات القراء للشبكة وهي خدمة جديدة تمكن المستخدم من الحصول على آخر الأخبار وتخطره بما يستجد من أخبار ومواضيع على تلك المواقع فور نشرها، وبالتالي فهي تتيح الخدمة لمنتجي الأخبار لإيصال أخبارهم الأحدث مباشرة إلى المتلقي دون الحاجة إلى زيارة موقعهم على الإنترنت، وتشتمل الأخبار المستلمة بهذه الطريقة على عنوان الخبر ومختصر نصه ووصلة تربط النص الكامل للخبر بالموقع⁽¹⁾.

- المنتديات Forums

تعد ساحة للحوار الفعال بين المستخدمين والمحررين ويمكن تقسيمها لثلاثة أنواع، الأولى: منتديات عامة وخاصة ومقترحة. ويسهم المنتدى في التعرف على آراء المستخدمين حيال موضوع أو قضية مطروحة للمناقشة ويوجد في موقع الحرة أنواع المنتديات الثلاثة، وكذلك في موقع راديو سوا.

- غرف الدردشة Chat Rooms

تفيد في التفاعل الحي مع المستخدمين بعضهم البعض، كما تفيد في التعرف على الأخبار والأفكار والمقترحات التي يقدمها هاوي الدردشة، ويقدم الموقعان عينة الدراسة هذا النوع من الخدمات التواصلية لمن يريد استخدامها.

ج- الخدمات التواصلية من خلال موقعي قناة الحرة وراديو سوا الأمريكيين

- تقديم المعلومات من خلال تقنية المساعد الرقمي الشخصي (PDA)

Personal Digital Assistant

تعد تقنية تحميل الملفات هي أحد أهم الخدمات التي يقدمها موقع قناة الحرة وراديو سوا ومن خلال جهاز الـ PDA يمكن للمستخدم تشغيل جهاز الموبايل

(1) Niekamp, Ray, Television web sites : Interactivity in News Stories, paper submitted to The Radio-Television Journalism Division, Association for Education in Journalism and Mass Communication, 1999, pp 220-238.

ومستعرضات الويب ومشغلات الوسائط المتعددة ويمكن من خلاله الدخول على الإنترنت والإكسترنات من خلال خدمة «Wi-Fi» أو من خلال الخدمات اللاسلكية Wireless Wide Area Network⁽¹⁾ والاستفادة من كلا الوسييلتين سواء من خلال تقديم ملفاتها بطريقة الـ SMS أو RSS أو البودكاست ليتم نقلها من قبل المستخدم على جهاز PDA وهذه الخدمة مدفوعة الأجر من قبل الوسييلتين لمن يريد استخدامها.

- تقديم المعلومات والأخبار من خلال تقنية (RSS) Rich Site Summery

وتستخدم هذه التقنية في تقديم الملفات الحديثة باستخدام لغة XML ويشار إليها داخل الموقع باللون البرتقالي داخل إطار هكذا RSS XML. ويستخدم هذا النمط لجمع المعلومات النصية للمستخدم من مواقع مختلفة يتم تلقيها داخل أحد قارئات نصوص RSS أو يتم فتحها من قبل المستعرضات الحديثة التي تدعم هذه التقنية⁽²⁾.

ويستفيد راديو سوا وقناة الحرة من هذه التقنية في النسخ الدولية والأمريكية فقط ولكن لا يقدمانها في النسخة العربية وهي خدمة مجانية.

- تقديم المعلومات من خلال تقنية البودكاست (POD)⁽³⁾ Process oriented design

يعتبر البعض هذه التقنية جزء من تقنية RSS والتي تستخدم لجلب الأخبار الحديثة للمستخدم سواء كانت نصية، أو فيلمية من خلال نشر ملفات الصوت والفيديو عبر الإنترنت بيد أننا نخالف هذا الرأي فهذه التقنية تستخدم لتقديم ملفات الصوت والفيديو ويتم قراءتها ببرامج مدعومة لهذه التقنية وتوجد على هيئة أيقونات تأخذ هذه العلامة POD داخل المواقع المختلفة على الإنترنت.

(1) Nicholas Williams, "Navigating the News Net : How News Consumers Read, The Electronic Version of Daily News paper, Radio & Television" In : Library of Information Science Abstract 2004, pp 55-81.

(2) Ibid, pp 55-81

(3) حلمي محسب : إخراج الصحف الإلكترونية على الإنترنت : دراسة تطبيقية مقارنة بين الصحافة المصرية والأمريكية، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة جنوب الوادي : كلية الآداب بقنا، 2004)

ويستخدم موقعي راديو سوا وقناة الحرة هذه التقنية لتقديم ملفات الصوت على شكل ملفات MP3 ليتم سماعها مباشرة داخل الموقع أو تلقيها على مشغلات MP3 أو أجهزة الموبايل أو أجهزة PDA وهي خدمة مجانية أيضاً.

- تقديم المعلومات من خلال منبه الأخبار (News Alert)

ويسمى أيضاً «منبه سطح المكتب» (Desktop Alert) وهو عبارة عن برنامج يتيح للمستخدم تلقي المعلومات الفورية التي ترد إلى الموقع وإعلام المستخدم بها فور نشرها على الموقع، ويحتوي هذا البرنامج على مجموعة من الخيارات يحدد من خلالها نوعية الأخبار التي يريدها والوقت الذي يريده وقد استعان موقع قناة الحرة بهذا البرنامج الذي صممه الموقع، ولا يوجد هذا النمط في موقع راديو سوا.

- تقديم المعلومات من خلال خدمة الأخبار التلغرافية (News Ticker)

وهو عبارة عن برنامج من تصميم موقع شبكة CNN الأمريكية يتيح للمستخدم آخر الأخبار العاجلة الواردة إلى موقع القناة وقت حدوثها، و يعرض فيه موقع قناة الحرة العناوين الإخبارية على شكل شريط أخبار يظهر في أعلى الشاشة في الوقت الذي يتابع فيه المستخدم موقع آخر، ويختلف هذا البرنامج عن برنامج Desktop Alert في أن هذا البرنامج يقدم الأخبار مباشرة للمستخدم على هيئة شريط معلومات في حين أن الآخر يضبطه المستخدم على وقت محدد. لجعل المستخدم معه لحظة بلحظة ويربطه بالموقع، ولم تجد الباحثة هذا النمط على موقع راديو سوا أيضاً.

- مسح الرأي العام Polls (الاقتراع)

يفيد هذا النوع التواصلي في تعريف المستخدمين بآراء المستخدمين الآخرين حول القضية موضع النقاش، وقد استفاد راديو سوا وموقع قناة الحرة من هذه الخدمة التواصلية أيضاً لمعرفة اتجاهات وآراء ونوايا ومدركات واستجابات العرب وخاصة الشباب نحو القضايا المختلفة عالمياً وإقليمياً ومحلياً، وليس ببعيد أو مستغرب إمكانية تجنيد هؤلاء المستخدمين من خلال هذه المسوح لخدمة السياسات الأمريكية الخارجية الموجهة للعالم العربي مما يحتم على الإعلام العربي ضرورة التصدي لمثل هذه الحملات محلياً وإقليمياً ودولياً لعدم ترك شبابنا في مزالق ودوامات التخبیط للبحث عن الحقيقة في وسائل الإعلام المختلفة، سواء مجهولة أو معلومة الأهداف

والنوايا، الأمر الذي يجب فيه اتخاذ التدابير اللازمة لعمل إصلاحات ضرورية إن لم تكن جذرية للإعلام العربي عبر فضائياته ومواقعته المختلفة عبر الإنترنت لتقديم رؤية محايدة وموضوعية ومتوازنة للصورة الإيجابية الصحيحة لما هو عليه الوضع في الوطن العربي تمنع الشباب من التخبط في مزالق التغريب الثقافي الذي ترغبه السياسات الأمريكية بفرض أجندتها الخاصة على الإعلام العالمي بصفة عامة والعربي بصفة خاصة.

4- نتائج الدراسة التحليلية الخاصة بمحور المضمون

تحليل خطاب العولمة في مواقع الخدمات الإذاعية الأمريكية المسموعة والمرئية على الإنترنت :

أ- حجم المواد الإعلامية المنشورة حول العولمة

يتضح من نتائج التحليل:

أن إجمالي حجم الأخبار والمعلومات المنشورة حول العولمة خلال فترة الدراسة بلغ 586 مادة إعلامية منها 286 مادة إعلامية في موقع سوا بنسبة 48.8% و 300 مادة في موقع قناة الحرة بنسبة 51.2%.

ويرجع هذا التفوق في تقديم الأخبار في قناة الحرة إلى طبيعة هذه القناة التي أنشئت خصيصاً لتقديم الأخبار كأداة من أدوات الحرب الإعلامية الأمريكية ضد العالم العربي بعد أن نجحت في استخدام الإعلام في صياغة عقلية المواطن الأمريكي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر واستخدامه ضد الشعب الأفغاني وأثناء الحرب على العراق.

أما راديو سوا، وإن كان قد أنشئ خصيصاً أيضاً لجذب والاستحواذ والسيطرة على عقول وقلوب العرب وخاصة الشباب إلا أنه يقدم بالإضافة إلى المضمون الإخباري - الموسيقى والغناء في المقام الأول بالإضافة للبرامج الأخرى المتعلقة بالموضة والرياضة والصحة والتسويق الإلكتروني للمنتجات عبر الإعلان، ورغم هذا المضمون الجذاب والمجتمع البعيد عن السياسة على ما يبدو لأول وهلة، إلا أنها تخلق من باب خفي لدى الشباب العربي سياسة الانغماس في الفردية والتحول عن الهم الوطني والقومي والعربي. فمن خلال هذه الموضوعات التي تبدو غير ذات قيمة أو تافهة

فإن تخلق شريحة من جمهور الشباب العربي المتعلق بأهداب الموسيقى الأمريكية وبموضات الزي الجديدة وبسباقات السيارات المختلفة وشئون الصحة والتخسيس والزواج وفحوصات ما قبله، بالإضافة إلى ما يتعلق بالتعليم في أمريكا وأوضاع الجامعات فيها والرياضة وأحوال الرياضيين الأمريكيين والمشاهير من الشخصيات ونجوم هوليوود، ويبدو أن هناك تصوراً ساذجاً في السياسة الخارجية الأمريكية يرى بأن تجميل صورة أمريكا في المنطقة العربية يتمثل في تعميم الموسيقى والأغاني الأمريكية وأن الشباب العربي هو المستهدف الأول من ذلك.

ب- القوالب الإعلامية المستخدمة

كشفت نتائج التحليل عن غلبة الطابع الإخباري بوجه عام، حيث ارتفعت نسبة المواد الإخبارية إلى 78.7% وهو ما يعكس الرغبة في إبراز الحيدة والموضوعية من خلال المضمون الخبري والحرص على تسويق المفاهيم والقيم الأمريكية ضمناً وبعيداً عن الرأي المباشر والتعديلات والتعليقات والتفسيرات المتحيزة.

وتصدر الخبر بقية القوالب الإعلامية بنسبة 35.5%، ثم القصة الإخبارية 21.6%، ثم التقرير بنسبة 15%، وحيث انخفضت نسبة المقال إلى 9.4%، والردود والتعليقات إلى 8%، والحديث الصحفي 7.7%، والتحقيق الصحفي 2.8%، وهو ما يعكس تضالاً المساحة المخصصة لمواد الرأي والمواد ذات الطابع التفسيري.

وفيما يتعلق بالمقارنة بين الوسيلتين تبين تفوق راديو سوا فيما يتعلق بالخبر الصحفي 45.9%، والحديث الصحفي 15.6%، وهو ما يشير إلى سعي موقع هذه الإذاعة إلى اجتذاب المستخدم من خلال الأخبار الموجزة السريعة المنزوعة السياق، إلى جانب المحاورات المباشرة مع الشباب العربي.

في حين يقدم موقع قناة الحرة فيما يتعلق بالتقرير 36.7%، والتحقيق الصحفي 22.5%، والردود والتعليقات 20.6%، وهو ما يمكن تفسيره بطبيعة السياسة الإذاعية للموقع حيث يبرز المضمون الدعائي الموجه في موقع قناة سوا من خلال التحقيقات الصحفية وإدارة النقاش والحوار بين الشباب العربي والشباب الأمريكي عبر العديد من الزوايا الثابتة مثل «أمريكا تسأل وأنت تجيب» و«ساعة حرة» و«أسئلة من أمريكا» و«سؤال وجواب» و«شباب على الهوى»، علاوة على توجيه أسئلة في

ختام كل تحقيق أو تقرير تحت الشباب العربي على الحوار حول نمط الحياة العربية والعادات والتقاليد ونظم التعليم وطرق التفكير المنهجي والعلمي... إلخ.

وبتطبيق اختبار كا2 تبين وجود فروق ذات دلالة بين مواقع الوسيطتين فيما يتعلق بالقوالب الإعلامية المستخدمة حيث بلغت قيمة كا2 المحسوبة 106.020 وهي دالة عند مستوى معنوية 0.01 ودرجة حرية 14.

ج- نوعية المضامين الإعلامية المقدمة

يتضح غلبة الطابع السياسي على المضامين الإعلامية المقدمة في مواقع الإذاعات والتلفزيون الأمريكية على الإنترنت حيث كشفت بيانات الدراسة أن المضمون السياسي احتل أعلى نسبة بين نوعية المضامين المقدمة بنسبة 31.3%، يليه المضمون الفني بنسبة 15.5%، ثم المضمون الاجتماعي بنسبة 14.7%، ثم المضمون العسكري بنسبة 14.5%، والمضمون العلمي والتكنولوجي بنسبة 6.6%، والمضمون الأدبي بنسبة 5.6%، والمضمون الاقتصادي بنسبة 5.2%، والمضمون التعليمي بنسبة 3.1%، والمضمون الرياضي بنسبة 2.3%، وأخيراً المضمون الديني بنسبة 1.1%، وهكذا يتضح تراجع المضمون الثقافي بأبعاده المختلفة حيث سجل نسبة 48.9% مقابل نسبة 51.1% للمضامين العسكرية والسياسية والاقتصادية، وهو ما نجد تبريره في هيمنة قضية الاحتلال الأمريكي للعراق على أجندة الإعلام الأمريكي، علاوة على صعوبة الفصل بين أبعاد العولمة بتفاعلاتها وتعقيداتها المتشابكة.

وبينما استحوذ المضمون الثقافي في موقع قناة الحرة حيث سجل نسبة 57.7% مقابل نسبة 42.3% للمضمون السياسي والاقتصادي، تراجعت في راديو سوا إلى 29.6%، و45.2% للمضمون الترفيهي والأغاني والمنوعات و20.7% للمضمون السياسي، وهو ما يعكس التحول في الخطاب الإعلامي الأمريكي الموجه للشباب العربي من خلال التركيز على بعض القضايا الاجتماعية والثقافية.

ويلاحظ ارتفاع حجم اهتمام موقع قناة الحرة بقضايا الثقافة والتعليم والتكنولوجيا والموسيقى والرياضة مما يشير إلى تركيز الموقع على تقديم صورة ذهنية إيجابية للمجتمع الأمريكي وسعيها إلى استقطاب اهتمام الشباب العربي إلى مواقع الفضائيات الأمريكية على الإنترنت، وتبرز التفوق الأمريكي، وحاجة العرب إلى التواصل الثقافي مع الغرب المتقدم.

وبتطبيق اختبار كا² تبين وجود فروق ذات دلالة بين مواقع الوسيطتين الأمريكيتين فيما يتعلق بنوعية المضامين الإعلامية المقدمة حيث بلغت قيمة كا² المحسوبة 186.7 وهي دالة عند مستوى معنوية 0.01%، وبدرجة حرية 18، وجاءت الفروق لصالح موقع تلفزيون الحرة الذي تقدم فيما يتعلق بالقضايا الثقافية والاجتماعية في حين تصاعد الاهتمام بالقضايا السياسية والاقتصادية والعسكرية في راديو سوا واستحوذ المضمون الموسيقي والترفيهي بالجانب الأكبر.

د- مصادر المواد الإعلامية

تشير نتائج الدراسة إلى أن 58.9% من المواد الإعلامية المقدمة اعتمدت على المصادر الأمريكية وهو ما يتفق مع نتائج دراسة (Lyengar & Simon 1993)⁽¹⁾ التي خلصت إلى ارتفاع نسبة المصادر الأمريكية في تغطية الصحف الأمريكية لحرب الخليج الثانية عام 1991م الأمر الذي يعكس الحرص على فرض الأطر الإعلامية والمفاهيم والقيم التي تحقق الأهداف والمصالح الأمريكية.

وجاءت المصادر الأمريكية الرسمية في المقدمة بنسبة 31.1%، وهو ما يشير إلى السيطرة الحكومية على المعلومات وتدققها سواء على النطاق الدولي أو المحلي، وجاءت المصادر الأمريكية غير الرسمية في الترتيب الثاني 21.5%، تليها المصادر العربية غير الرسمية 15.7%، ثم المصادر العربية الرسمية 7.1%، والأمريكيون العرب 6.3%. وعلى صعيد المقارنة سجل موقع إذاعة سوا الأمريكية فيما يتعلق بالمصادر الأمريكية نسبة 68.5%، وسجل موقع قناة الحرة نسبة 66.9%، في حين سجلت المصادر العربية نسبة أعلى في راديو سوا 45.9%، وانخفضت إلى 10.6%، في تلفزيون الحرة. وسعى راديو سوا إلى كسب مصداقية الشباب العربي من خلال الاهتمام بالتقارير والقصص الإخبارية الموثقة بمصادر عربية والتركيز على الأخبار السلبية التي تنتجها المحطات الإذاعية والقنوات التلفزيونية العربية.

وكشفت نتائج الدراسة هيمنة التيار المحافظ المتطرف داخل الإدارة الأمريكية على مصادر المعلومات، حيث ارتفعت نسبة ما يتعلق بالبيت الأبيض إلى 43.7% يليه البنتاجون 22.3%، ثم الكونجرس الأمريكي 15.1%، وقوات التحالف في العراق 10.5% ثم الخارجية الأمريكية 7.4%، وهو ما يعكس النفوذ المتزايد للتيار الأمريكي المتشدد

(1) op cit : p 65

في الدوائر الإعلامية الأمريكية، وسعى هذا التيار إلى تسويق استراتيجية الهيمنة وإعادة تشكيل العالم العربي سياسياً وثقافياً.

كما يلاحظ الاهتمام المتزايد من مواقع الراديو والتلفزيون الدولي الأمريكي تتبنى سياسات وأطر الرئيس الأمريكي جورج بوش حيث سجل البيت الأبيض 36.6% في موقع قناة الحرة، و33.8% في موقع قناة راديو سوا، في حين أبرز موقع قناة الحرة وجهات نظر البيت الأبيض بشكل ملحوظ 36.6%، وتزايد اعتماد راديو سوا على كل من البنتاجون 29.9% والخارجية الأمريكية 18.4%، في حين سعى موقع قناة الحرة إلى تقديم وجهات النظر الشعبية التي تهدف إلى التقليل من الهامش الرسمي والسياسي والتي سجلت أعلى نسبة 50% كما يتماشى مع سياسة الموقع.

وبتطبيق اختبار كا2 تبين وجود فروق ذات دلالة بين الوسيلتين الإعلاميتين فيما يتعلق بمصادر المواد الإعلامية بوجه عام حيث بلغت قيمة كا2 المحسوبة 36.11 وهي دالة عند مستوى معنوية 0.01 ودرجة حرية 18. كما تبين وجود فروق ذات دلالة بين الوسيلتين فيما يتعلق بمدى الاعتماد على المصادر الأمريكية الرسمية، حيث بلغت كا2 المحسوبة 42.17، وهي دالة عند مستوى 0.01، ودرجة حرية 18.

هـ- تحليل المفردات المستخدمة في خطاب العولمة في مواقع الراديو والتلفزيون الأمريكي على الإنترنت

وفقاً لنتائج الدراسة كان إطار الصراع في مقدمة أطر العولمة حيث ارتفعت نسبة الصراع إلى 21.2%، وهو ما يشير إلى سعي الخطاب الإعلامي الأمريكي إلى ترويج لنظرية صراع الحضارات، ويدلنا على ذلك اختلاقه مبررات واهية للحرية الاستباقية في العراق وأفغانستان بلغت حد الربط بين شرعية الحرب ونوايا امتلاك أسلحة الدمار الشامل، وجاء النموذج الأمريكي في الترتيب الثاني بنسبة 17.6%، يليه الديمقراطية بنسبة 15.7%، ثم إطار القيم المشتركة بنسبة 13.5%، ثم إطار الهيمنة بنسبة 11.8%، ثم إطار قبول الآخر بنسبة 8.6% وإطار الطائفية بنسبة 4.2%.

وعلى صعيد المقارنة بين الوسيلتين تبينت معدلات بروز الأطر الإعلامية حيث أبرز موقع راديو سوا الصراع بنسبة 32.1%، والديموقراطية بنسبة 25.2%، والنموذج الأمريكي بنسبة 24.7%، والقيم المشتركة بنسبة 18%، في حين أبرز

موقع قناة الحرة الصراع بنسبة 25.2% والهيمنة بنسبة 26.4% والديموقراطية بنسبة 21.3%، والنموذج الأمريكي بنسبة 17.0%، والدعوة للتمازج الثقافي بنسبة 11.3%، والقيم المشتركة بنسبة 2.7%، وهو ما يعكس بروز إطار الصراع في مواقع الراديو والتليفزيون الأمريكي والديموقراطية والهيمنة والنموذج الأمريكي والكراهية، الأمر الذي يعكس مرتكزات الخطاب الإعلامي الأمريكي المنطلق من حتمية الصراع بين الخير والشر وحتمية انتصار الخير (أمريكا) وخلال اقتلاع بذور الكراهية وفرض قيم الديمقراطية والنموذج الأمريكي الأوحده والأول تحت ستار المصالح والقيم المشتركة.

وبتطبيق اختبار كا2 تبين وجود فروق إحصائية دالة حيث بلغت نسبة كا2 المحسوبة = 82.8 وهي دالة عند مستوى معنوية 0.01 ودرجة حرية 18 لصالح تبني موقع راديو سوا الخطاب السياسي لإطار الصراع والهيمنة، مقابل تبني موقع قناة الحرة للخطاب الثقافي لأطر التمازج الثقافي بين الثقافات المحلية والعالمية تحت إطار القيم المشتركة والديموقراطية وقبول الآخر.

و- تحليل مفردات القيادة والهيمنة في إطار العولمة

اتجه الخطاب الإعلامي الأمريكي إلى تأكيد التفرد في القيادة والهيمنة الأمريكية من خلال الإسراف في استخدام صيغ التفضيل والصفات الإيجابية الدالة على القوة والغطرسة مثل (الاحتكار - الدولة العظمى - الإمبراطورية العسكرية - القرن الأمريكي - الأقدر على قيادة السلام - أمريكا غير المقيدة - الأكثر أماناً وازدهاراً - إدارة بوش - أمريكا الأكثر وعياً - دوائر صنع القرار العالمي الأمريكية - واشنطن التي تصنع الحدث).

كما اتجه الخطاب النقدي في موقع راديو سوا من التحذير من تفكك النظام العالمي وفراغ القيادة والتحذير من البدلين الصيني والفرنسي وصعودهما على حساب الهيمنة الأمريكية ويتضح ذلك في مفردات (فراغ القيادة - غياب القوة - والتوسع الاستعماري - والأنظمة المستبدة).

وفي المقابل تزايد استخدام الأفعال ذات المدلول الإيجابي مثل : (حاربنا - نجحنا - تكسب - تفعل - تضحي - تقود)، تراجعت مفردات ذات المدلول السلبي

مثل (فقدت - قودت - تراجعت - وقعت - فشلت) وهو ما يعكس مخاوف وشكوك أميركا على مخاطر العولمة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر المتمثل في شن حروب استباقية مع ما تسميهم بالدول المارقة⁽¹⁾.

وعلى الجانب الآخر برزت أساليب صياغية تؤدي إلى تغيير المعاني كتصوير الاحتلال العراقي على أنه حركة تحرير من الطغاة وهو ما يتضح في إسناد صفات إيجابية للاحتلال العراقي (حركة التحرير - مشروع الحرية والاستقلال - الحركات الإصلاحية - مساندة الأنظمة البالية - مساندة عملية الإصلاح الجذري - المعالجة للأنظمة).

وعلى الجانب الآخر، سعى الخطاب الإعلامي الأمريكي إلى إبراز الجانب الأخلاقي للإمبراطورية الأمريكية من خلال الادعاء بأن مهمتها هي الدفاع عن حرية الأفراد (خلق عالم أكثر أمناً وتحقيق الاستقرار - الأمن والسلام العالمي) مما يعكس المساعي الأمريكية للانفراد بقيادة العالم والتمسك باستراتيجية إعادة تشكيل المنطقة العربية والتصرف بشكل أحادي مما يفسح المجال أمام بدائل جديدة للهيمنة الأمريكية.

ز- تحليل مفردات الصراع داخل إطار العولمة

تمحور الخطاب الإعلامي الأمريكي حول الصراع الدائم مع كل ما يعارض القوة الأمريكية والسعي لهزيمة جذور الإرهاب المتمثلة في العرقية والدينية في المنطقة العربية وفق تصورهم، وفي هذا الإطار تزايد استخدام الصفات ذات الدلالة السلبية التي تستهدف تشويه مفهومي المقاومة والجهاد والتهوين من حجمها والتأكيد على عدم جدواها في مواجهة التفوق العسكري الأمريكي، وتمثل ذلك في الصفات التي نسبت للمقاومة العراقية مثل (أعداء الحرية - عملاء بن لادن - رجال عرب العصابات الأشرار - الإرهابيون المتدينون - الجهاديون الاسلاميون - المأجورون - نشطاء النظام الديكتاتوري - الإرهابيون القتل) مما يعكس السعي لتجريدهم من الوطنية والقومية والإنسانية، والزعم أن خلايا الإرهابي تجمعها رابطة الدم والدين وتنتهج تكتيكات واحدة في العراق وفلسطين ولبنان وأفغانستان وسوريا.

(1) <http://www.radiosawa.com> 07/03/2007.

وعلى الجانب الآخر تم تقديم القوات الأمريكية في العراق على أنها (قوة خير- جيش تحرير - مقاتلون من أجل السلام والاستقرار) علاوة على استخدام التضاد العام بين الفعل الإيجابي والفعل السلبي والترتيب غير المحايد للأفعال، فكل فعل عربي سلبي يقابله فعل أمريكي إيجابي والأفعال المنسوبة لأمريكا تنتهي بانتصارات، في حين تنتهي الأفعال المنسوبة للعرب بهزائم. فعلى سبيل المثال (المقاومة العراقية تسقط ضحايا عراقيين أكثر من الضحايا الأمريكيين - عمليات المقاومة تخرب المنشآت في الوقت الذي تتواصل فيه الجهود الأمريكية لإعادة افتتاح المستشفيات والمدارس وتوصيل المياه والكهرباء).

كما اعتمد الخطاب الإعلامي الأمريكي على أسلوب سرد الأحداث عوضاً عن تحليل أسباب النزاع، وإغفال التناسب بين الفعل ورد الفعل وتغيير وقع الأفعال من خلال تعديل معانيها وتضخيم بعضها وحجب بعضها الآخر مثل (سفك الدماء الأمريكية في العراق - نقاتل العدو اليوم حتى لا نضطر إلى مواجهته في شوارعنا غداً).

ورغم محاولات التأكيد على أن الحرب ضد الإرهاب ليست موجهة ضد الإسلام، إلا أن الخطاب الإعلامي الأمريكي ركز على حتمية مواجهة ما يسمى بطغيان التعصب الإسلامي وفق ما جاء في موقع قناة الحرية، (لا يمكن لأمريكا أن تحارب الإرهاب وحدها - لن يمكننا دخول المساجد والمدارس والمراكز الإسلامية بصفتنا غير مسلمين - إن المسلمين المعتدلين المحدثين - النشطاء الديموقراطيون هم القادرون على المواجهة)⁽¹⁾ وهو ما يعكس اتساع نطاق الصراع ليشمل الأبعاد الثقافية والدينية والعرقية.

ح- تحليل مفردات تسويق النموذج الأمريكي داخل إطار العولمة

عكس الخطاب الإعلامي الأمريكي الموجه باللغة العربية النموذج الأمريكي للدول القائمة على التبشير والسعي إلى تسويق ما هو نموذج للمجتمع الحر الصالح، وتمثل ذلك في الإسراف في استخدام صيغ التفضيل والمبالغة (أرض الفرص الدائمة - روعة المجتمع الأمريكي - أمريكا الحلم - بادر بالاشتراك في الهجرة لأمريكا - مستقبل أكثر إشراقاً - الأفضل تعليمياً - الأفضل دخلاً - مجتمع التحرر - مجتمع المساواة - الأكثر انفتاحاً - الأكثر ديموقراطية - جامعات مرموقة - أفضل الأساتذة

(1) <http://www.freeonlinevoice.irg/arabic>

- أفضل الطلاب - ملاذ التكنولوجيا - أمريكا الأفضل دائماً - ثقافة أكثر عولمة) وهي صفات تعكس النموذج الأمريكي كمثال وحيد واجب الاحتذاء والتبني في إطار اتساع الهوة بين التفوق الأمريكي وبقية المجتمعات.

وبرزت بوضوح الأفعال الدالة على حتمية الانبهار والخضوع للنموذج الأمريكي مثل (يقلد - يحتذي - يحتضن - يفخر - يعز - يشرف - ينتج - يقتدي - يبدع - يساند) وعززتها المصادر الدالة على حتمية الحوار والانفتاح والمشاركة والتمازج الثقافي مثل (مساواة - انفتاح - فهم ثقافي - انبهار - كفاءة - احترام - تفوق - تبني - منافسة - مشاركة - مساعدة - إعجاب) وهي محاولة لنفي اتهام فرض القيم الثقافية الأمريكية التي تلقى الاحترام والإعجاب في المجتمعات العربية وفق المفهوم الأمريكي.

وحرص الخطاب الإعلامي الأمريكي على التأكيد أن المجتمع الأمريكي تمتزج فيه الأخلاق والقيم الخاصة المرتبطة بتركيبته السياسية ومؤسساته المدنية والحريات الشخصية لأفراده.

ويدعو موقع راديو سوا الشباب العربي إلى الاقتداء بالشباب الأمريكي وثقافة البحث عن شريكة الحياة من خلال الإنترنت، ويبرز دور المؤسسات الأمريكية المتخصصة في تسهيل العلاقات التوافقية بين الجنسين، حيث ترتب لقاءً ممتعاً وسريعاً بلا ضغوط مقابل مائة دولار⁽¹⁾، وهو ما يعكس السعي إلى تفكيك القيم الاجتماعية المرتبطة بالانتماء للعائلة الكبيرة وتسليع العلاقات الاجتماعية وفي مقدمتها الزواج.

نخلص مما سبق إلى إدراك الخطاب الإعلامي الأمريكي الموجه باللغة العربية للاستهجان العربي والإسلامي للقيم الأمريكية، ونزوع بعض الأفراد إلى تقليدها وتبنيها، ومن ثم يبرز سعيها لتسويق نموذج الثقافة العالمية المهجنة التي تمتزج فيها الثقافة العربية مع الثقافة الأمريكية بوصفها البديل الوحيد للتحول من حالة التخلف والاستبداد والقمع إلى حالة التقدم والديموقراطية والتحرر.

ي- تحليل مضردات الديموقراطية داخل إطار العولمة

روج الخطاب الإعلامي الأمريكي لنظرية أن أمريكا جاءت المنطقة العربية لبناء الديموقراطية والحفاظ على حقوق الإنسان، وأن سقوط نظام صدام حسين

(1) <http://www.radiosawa.com> 19/01/2007.

فرصة ذهبية للضغط على الأنظمة العربية لكي تصلح نفسها أو ترحل إلى الأبد، وتمثل ذلك في الصياغات التالية (الحرية والديموقراطية تستحقان النضال والتضحية في سبيلهما - تأثير العراق الديموقراطي على العرب أكثر من تأثير الديموقراطية الأمريكية ذاتها - العراق الديموقراطي العلماني المسلم مثال يحتذى). وهي كلها صياغات تعكس الانحياز لمنطق ديمقراطية العالم العربي بالقوة واختزال الإرهاب والتخلف والفقر في غياب الديموقراطية وتسويق بقاء الاحتلال والتدخل في الشؤون الداخلية تحت ستار الديموقراطية.

وللتأكيد على أن سقوط نظام صدام حسين بمثابة سقوط للمشروع الاستبدادي الحديث في العالم العربي، برزت الصفات السلبية الدالة على وحشية هذا المشروع (القبضة الوحشية - الديكتاتورية الفاسدة - الحكام الطغاة - النظام المستبد - المقابر الجماعية - غرف التعذيب - الشرطة السرية)، في حين برزت الصفات ذات الدلالة الإيجابية عند الترويج للنموذج الديموقراطي العراقي وفرصة للحاق بالتحول الديموقراطي في الشرق الأوسط الكبير (الموجة العالمية الديموقراطية - الثورة العالمية الديموقراطية - الحدث المفصلي البارز - عراق ديموقراطي علماني مسالم - مثال ديموقراطي - أبطال الديموقراطية) وهي في الغالب صياغات تغييب ومبالغة تتغافل عن حالة الفوضى في العراق والدعم الأمريكي لأنظمة ديكتاتورية عربية والتشكيك العرقية والدينية المجزئة للعراق، وأن الديموقراطية العربية لن تتحقق إلا من الداخل وبإرادة عربية.

ك- تحليل مضردات القيم المشتركة داخل إطار العولمة

برزت الدعوة لهوية عالمية إنسانية تنفي التبعية لهوية عرقية بعينها أو لمكان جغرافي بعينه وتمثل ذلك في بروز الصفات التالية (صوت العالم - تزاوج الحضارات - حضارات بلا حدود - اللغة العالمية - سقوط الحدود والحواجز) وانعكس ذلك على المصادر الدالة على التبعية والاندماج وذوبان الثقافة المحلية مثل (تزاوج - تمازج - انفتاح - إثراء - استيعاب - انهيار - تطعيم - تضامن - توحيد - خلط - دمج - انصهار) وهو ما يعكس الترويج لنموذج ثقافي مهيمن يتناقض مع الحديث عن التعدد والتنوع الثقافي واحترام الخصوصيات الحضارية.

وفي هذا الإطار روج الخطاب الإعلامي الأمريكي الموجه باللغة العربية للهوية الشرق أوسطية التي تأتي في إطار مبادرة الشرق الأوسط الكبير التي تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية، (هوية شرق أوسطية جديدة - الدمج بين الحداثة الأمريكية والشرق أوسطية) وهو ما يعكس استخدام مفردة بديلة للتأكيد على العناصر البنيوية التي تقيم أساساً اقتصادياً وثقافياً وأنثروبولوجياً مشتركاً لهذه المنطقة.

ويلاحظ هنا اتساع الفجوة بين الخطابين الثقافي والسياسي ففي حين يؤكد موقع الحرة ابتعاد أمريكا عن النموذج الذي يقيم صداقات قوية ويدمج جدول أعماله في جداول أعمال الدول الأخرى ويخلق حساً من القيم والمصالح المشتركة⁽¹⁾، يروج راديو سوا بسرعة حدوث التقارب الثقافي وتنامي الإحساس بالقيم المشتركة من خلال الإشارة لتقارب متوسطات سن الزواج العربي والأمريكي والمقارنة بين أسرع عشر وظائف حيوية عربية وأمريكية، وإبراز البصمات العربية في فن صناعة الأزياء الأمريكية واستلهاهم المؤثرات والطابع العربي، وانتماء الأمريكيين العرب بثقافتهم دون طغيان إحداها على الأخرى⁽²⁾.

نخلص مما سبق إلى غلبة الطابع العدائي على الخطاب الإعلامي الأمريكي الموجه باللغة العربية بهدف الترويج لشكل جديد من الثقافة الجماهيرية العالمية التي تضفي طابع التجانس والتزاوج والاندماج في العولمة الأمريكية في الوقت الذي تتسع فيه الفجوة الثقافية وعدم التكافؤ الثقافي، وتسود فيه حالة التفرقة العنصرية العالمية.

ل- تحليل مفردات العلمانية في خطاب العولمة الأمريكي

في إطار الترويج للقيم المشتركة، أبرز الخطاب الإعلامي الأمريكي أن العلمانية ليست مشكلة الإسلام وحده بل هي مشكلة الديانات الكبرى كلها، وموضحاً أن الزي والجنس قبل الزواج قضايا تزعج المسلمين كما تزعج المتدينين المسيحيين واليهود. وبرزت الصفات والمركبات الاسمية المروجة للنموذج العلماني العربي (مسلمون معاصرون - مسلمون معتدلون محدثون - نصرنة الإسلام - دستور علماني ديموقراطي) وهو ما يعكس السعي الأمريكي لبناء نموذج علماني عربي في العراق، والضغط على الدول العربية لتحديث الخطاب الديني وعلمنة مناهج التعليم.

(1) <http://www.elhurra.com> online 15/03/2007.

(2) <http://www.radiosawa.com> online 12/01/2007.

وعلى الجانب الآخر تبرز المفردات السلبية الدالة على التبرص والتخلف والداعية لاستئصال التطرف (طغيان التعصب الإسلامي - الطغيان باسم الإسلام - سياسات رجعية - تسييس الإسلام - تدين السياسة) وهو ما يعكس الربط بين الإسلام والإرهاب واستخدام مفردة الإسلام في سياق العدوان والطغيان وتهديد سلام العالم.

م- تحليل مفردات قبول الآخر داخل إطار العولمة

اتجه الخطاب الإعلامي الأمريكي إلى إبراز الاهتمام الأمريكي والغربي بالتعرف على وجوه الثقافة العربية، واعتمادها لوناً من ألوان ثقافة العالم وثقافة استيعاب وقبول الآخر.

وفي هذا الإطار برزت المفردات الإيجابية الدالة على التسامح وقبول الآخر (ثقافة السلام - ثقافة التسامح - تعزيز المفاهيم - حوار الثقافات - ثقافة الاعتدال - احترام الآخر - أمريكا صانعة السلام) وهو ما يعكس التناقض بين الأقوال والأفعال في ظل النزعة العدوانية واحتلال العراق وإبادة مقومات حضارته والانحياز السافر لإسرائيل وتساعد جرائم الكراهية ضد العرب والمسلمين.

ن- أهداف خطاب العولمة الإعلامي الأمريكي على موقعي قناة الحرية وراديو سوا

تشير النتائج إلى غلبة الطابع التسويقي والدعائي على الخطاب الإعلامي الأمريكي الموجه باللغة العربية حيث تركزت أهدافه في التسويق للقيم الأمريكية بنسبة 56.5% والتسويق للسياسة الأمريكية بنسبة 38.7% وهو ما يكشف عدم صحة الحديث عن المصادقية والشفافية والموضوعية والمحايدة كقيم يتفرد بها الإعلام الغربي بوجه عام والإعلام الأمريكي بوجه خاص.

وفي حين كشفت البيانات عن محدودية الطابع النقدي للخطاب الإعلامي الأمريكي حيث انخفضت نسبة المضمون النقدي في موقعي راديو سوا وقناة الحرية إلى 17% وتركزت بوجه خاص في موقع قناة الحرية حيث بلغت نسبة المضمون التبريري 8.6% تمثل معظمها في تبرير ازدواجية المعايير الأمريكية والفجوة بين الممارسات والشعارات السياسية والإعلامية فيما يتعلق بتسويق القيم الأمريكية 79.5% في حين تقدم موقع راديو سوا فيما يتعلق بتسويق السياسات 68.4%، بينما تركز المضمون النقدي في قناة الحرية بنسبة 18.5% مما يشير إلى غياب الطابع

النقدي في موقع راديو سوا، ومن ثم انخفاض مصداقية الخطاب الإعلامي الأمريكي الموجه للشباب العربي والمروج للقيم الديمقراطية وبتطبيق اختبار كا2 تبين وجود فروق ذات دلالة بين الخطاب الإعلامي المعولم حيث بلغت قيمة كا2 المحسوبة 105.37 وهي دالة عند مستوى معنوية 0.01 ودرجة حرية 9.

س- مدى بروز قيم العولمة في الخطاب الإعلامي الأمريكي

كشفت البيانات ظهور قيم القوة 14.7%، والمساواة 13.1%، والأمن 10.5% والحرية 9.8%، والتسامح 8.8%، وهو ما يعكس مدى التطابق بين الخطابين الإعلامي السياسي الأمريكي في توجيه الرأي العام العربي حيث تبرز الازدواجية والتناقض في الدعوة للتسامح وقبول الآخر مع إعلاء منطق القوة والهيمنة والغطرسة والاحتكار والتفرد، ثم الترويج لقيم الحرية وانتهاكها في إطار الشرعية الكاذبة والمخادعة التي تشيع ثقافة العنف والخوف والإرهاب في حين احتلت قيمة المشاركة نسبة 6.8%، والعالمية نسبة 6.2%، والعلم نسبة 5.7%، والفردية نسبة 4.1%، وتراجعت قيم الانفتاح بنسبة 3.3%، والتعصب بنسبة 3.1%، وحرية العقيدة بنسبة 2.8%، والتكيف بنسبة 2.4%، والعقلانية بنسبة 2.3%، والتعدد بنسبة 2.1%، والإنسانية بنسبة 1.9%، والفردية بنسبة 1.8%، وتتفق هذه النتيجة مع كل من دراستي محمد سعد⁽¹⁾، وإيمان جمعة فيما يتعلق بقيم العولمة في وسائل الإعلام الأمريكية المختلفة والصحف والمجلات والراديو والتلفزيون.

وبتطبيق اختبار كا2 تبين وجود فروق ذات دلالة فيما يتعلق بقيم العولمة وبروزها حيث كانت قيمة كا2 المحسوبة = 98.16 وهي دالة عند مستوى معنوية 0.01، ودرجة حرية 38، وجاءت الفروق لصالح قناة الحرة حيث سجلت قيمة القوة بنسبة 12%، وفي راديو سوا بنسبة 8% بينما سجلت قيمة التكيف والتسامح والأمن بنسبة 7.3%، و5.6% 4.2% على التوالي، وجاءت الفروق لصالح راديو سوا في حين زاد بروز قيمة الأمن والحرية في موقع قناة الحرة 7.7%، و9.8%، مما يعكس غلبة خطاب التسامح والتكيف في موقع راديو سوا وغلبة طابع الصراع والهيمنة في موقع الحرة.⁽²⁾

(1) محمد سعد، مرجع سابق ص 99.

(2) إيمان جمعة «أثر الخطاب الصحفي الأمريكي على تناول الصحافة المصرية لقضايا الهوية القومية» دراسة لمشروع الشرق الأوسط الكبير» في : مؤتمر الإعلام المعاصر والهوية العربية، جامعة القاهرة : كلية الإعلام مايو 2004م، ص ص 147 - 198.

ع- مدى بروز سياسة العولمة في الخطاب الإعلامي الأمريكي

جاءت هيمنة قضية محاربة الإرهاب في الترتيب الأول في الخطاب الإعلامي الأمريكي الموجه باللغة العربية، حيث سجلت أعلى النسب بين سياسات العولمة 28.8%، وهو ما يمكن تفسيره بتداعيات وانعكاسات أحداث الحادي عشر من سبتمبر، التي فرضت قضية الإرهاب على الأجندة العالمية.

وجاءت سياسة فرض الديمقراطية في الترتيب الثاني بنسبة 12.2% مما يعكس توظيف الخطاب الإعلامي في فرض التغيير من الخارج.

وجاءت في الترتيب الثالث سياسة كسب القلوب والعقول بنسبة 18.1%، تليها سياسة دعم السلام بنسبة 15.7%، ثم تحرير المرأة بنسبة 9%، وإعادة الإعمار بنسبة 4.6%، والتدخل الإنساني بنسبة 3.2%، وفرض عقوبات 1.2%، وأخيراً حماية الأقليات بنسبة 1.1%، وهكذا يلاحظ بروز سياستي محاربة الإرهاب وفرض الديمقراطية وتراجع اهتمام الخطاب الإعلامي بقضية السلام، وهو ما يشير إلى القصور في الرؤيتين السياسية والإعلامية وإغفال مسئولية التقاعس عن إقرار السلام في المنطقة العربية والانحياز الأمريكي لإسرائيل عن تصاعد أحداث العنف.

وعلى صعيد المقارنة بين وسيلتي الإعلام محل الدراسة يتضح البروز القوي لسياسة محاربة الإرهاب في موقع قناة الحرة حيث سجلت نسبة 49.8%، وبرزت الديمقراطية في راديو سوا وسجلت نسبة 27.8%، تليها محاربة الإرهاب بنسبة 24.5%، مما يعكس تركيز الخطاب السياسي على مكافحة الإرهاب وسعي الخطاب الثقافي الأمريكي إلى تسويق سياسات التحول الثقافي والاجتماعي في المجتمعات العربية.

وبتطبيق اختبار كا² تبين وجود فروق ذات دلالة بين الخطابين السياسي والثقافي فيما يتعلق ببروز سياسات العولمة حيث بلغت قيمة كا² المحسوبة 65%، وهي دالة عند مستوى معنوية 0.01 ودرجة حرية 16.

ف- أدوات التأطير المستخدمة في الخطاب الإعلامي الأمريكي

كشفت النتائج ارتفاع معدل استخدام التفسير المبسط أي الاعتماد على إدعاءات ومزاعم مبسطة لتبرير العدوان والهيمنة وفرض الديمقراطية في خطاب

العولمة الإعلامية الأمريكي بنسبة 17.3%، بينما جاء كل من التعميم المتعجل وتجزئة الحقائق في الترتيب الثاني بنسبة 15.6% لكل منهما وهو ما يشير إلى تزايد الاعتماد على الادعاءات والإثباتات والتعميمات المتعجلة مثل (الزعم بأن الشعب العراقي ليس جزءاً من المقاومة وأن العراقيين متفائلون إزاء المستقبل).

وسجلت أداة صك المسميات نسبة 9.7%، وهو ما يتمثل في إطلاق أسماء ألعاب الفيديو على العمليات العسكرية الأمريكية ضد المقاومة العراقية مثل (القبضة الحديدية - إحصار اللباب - غلبة البنادق والجوادر الحديدي) وهو ما يمثل امتداد لعمليات عاصفة الصحراء - الصدمة والترويع وتحرير العراق)، الأمر الذي يعكس ثقافة تصنيع الخطاب وإعداده في ورش الطبخ اللغوي الحاذقة لتكنولوجيا الاستدراج.

وسجلت أداة الارتباط المزيف نسبة 8.8%، تليها أداة تسكين الجمهور بكلمات إيجابية عاطفية تجعل الحقائق غير السارة مستساغة وذلك بنسبة 7.2%، ثم إثارة المخاوف بنسبة 6.5%، وترويج الصور السلبية بنسبة 5.4%، ومغالطات منطقية مشتركة بنسبة 4.4%، في حين سجلت أداة الربط بين الاستنتاجات المنطقية وغير المنطقية بنسبة 3.7%.

وعلى صعيد المقارنة بين وسائل الإعلام تزايد اعتماد موقع سوا على التفسير المبسط بنسبة 13.1% وتجزئة الحقائق بنسبة 11.6% وصك المسميات بنسبة 11.1%، في حين سجلت فئة صك المسميات في موقع قناة الحرة نسبة 14.9%، تليها ترويج الصور السلبية بنسبة 14.4%، والتفسير المبسط بنسبة 13.8%.

وبتطبيق اختبار كا2 تبين وجود فروق ذات دلالة بي الوسيلتين فيما يتعلق باستخدام كل منهما لأدوات التأطير، حيث بلغت قيمة كا2 المحسوبة = 42.36، وهي دالة عند مستوى معنوية 0.01 ودرجة حرية 21.

نخلص مما سبق إلى تكامل الأدوات التعبيرية للخطابين السياسي والثقافي وسعيهما لتغيب الهوية والتاريخ والحضارة، وإعادة ترتيب الأوراق الفكرية والذهنية والنفسية بما يكفل تفتيت الحواجز النفسية بين الشباب العربي ومرجعياتهم الذهنية بحيث يتيسر الاختراق الثقافي وتوليد ثقافة عالمية مهجنة وفق التصور الأمريكي.

خاتمة

تنتمي هذه الدراسة إلى حقل الدراسات الوصفية التي تعنى بدراسات الاتصال الثقافي والسياسي الدولي حيث استهدفت تحديد سمات ومرتكزات الخطاب الإعلامي المعولم وتأثيراته وأبعاده الثقافية والسياسية والإعلامية من خلال أطر وآليات وسياسات وقيم ومضامين ومصادر الخطاب الإعلامي الأمريكي الموجه باللغة العربية.

واستعانت الباحثة بمدخل نظري تكاملي يجمع بين كل من نظريتي تحليل الأطر الإعلامية والإمبريالية الثقافية مما ساعد على تحليل العلاقة بين الأطر والمعاني المنتجة في الخطاب الإعلامي وذلك في سياق تكاملي يعكس تفاعلات العولمة الثقافية مع المتغيرات والسياقات الجديدة والبديلة.

وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج نعرض لأهمها :

1. تميز موقعا راديو سوا وقناة الحرة بتقديمها للخدمات التفاعلية والتواصلية والمعلوماتية عبر الإنترنت التي يميزها عن غيرها من وسائل الاتصال الأخرى بقدرتها الكبيرة على تحقيق أغراض اتصالية عدة وفقاً لأهداف المستخدمين والأغراض التي يسعون إلى تحقيقها من هذا الاستخدام فحسب ولكنها تنفرد أيضاً بسمات اتصالية أخرى أبرزها تحقيق الاتصال التفاعلي Interactive Communication وديموقراطية الاتصال Democratic Communication وتقدم هذه المواقع الخدمات التفاعلية والمعلوماتية والإخبارية والتواصلية التي يمكن أن تحقق الإشباع المعلوماتي المطلوب وإن كانت جوانب الاستخدام لها في استجابات الشباب عينة الدراسة تراوحت بين مختلف الاستفادة المطلوبة على مقياس ليكرت الخماسي الأبعاد.
2. كشفت النتائج عن ارتفاع معدلات التحيز في الخطاب الإعلامي الأمريكي الموجه وهيمنة التيار المحافظ المتطرف على مصادر المعلومات وتشكيل الأطر الإعلامية وانتاج الأفكار والمعاني الأمر الذي يعكس غلبة الطابع الأيديولوجي على الطابع الثقافي وتسويق المفاهيم والتصورات المستخدمة في نظريتي صراع الحضارات ونهاية التاريخ.

3. أوضحت النتائج بروز أطر الصراع والنموذج الأمريكي والديموقراطية تليها القيم المشتركة والهيمنة بينما جاءت قيم العلمانية وقبول الآخر في موقع متأخر نسبياً وهو ما يعكس سعي الخطاب العولمي الأمريكي لفرض النموذج الأمريكي بوصفه البديل الوحيد المجسد لنظرية نهاية التاريخ.

4. كشفت النتائج أن أهم وأبرز سمات الخطاب الإعلامي الأمريكي أنه يعكس نزعات الهيمنة والتسلط ويتناقض مع الشعارات الديموقراطية وحقوق الإنسان والحرية، كما أنه يحرض القوى الدولية على التصدي للقيم العربية والإسلامية جاعلاً خصماً حضارياً بديلاً عن الشيوعية، كما أنه خطاب أحادي التوجه يستند إلى النموذج الواحد ويروج للقيم ذات البعد الواحد والفكر الواحد ويتجاهل التنوع الثقافي والخصوصية الحضارية.

5. إذا كان الخطاب الإعلامي الأمريكي قد روج للوجه الحضاري والإنساني للإمبراطورية الأمريكية وللقيادة الأخلاقية للعالم وللثقافة الأفضل التي تقود نحو حياة أفضل فإن استجابات المبحوثين جاءت في اتجاه معاكس لتلك المفاهيم والأفكار والمعاني المرتبطة بإطار الهيمنة، وقد تمثل الاتجاه الغالب في المجموعتين في الرفض والمقاومة للهيمنة ومحاولات الاستقطاب والوصاية والحماية وهو ما يتفق مع نتائج دراسية (Matteart)⁽¹⁾ و (Foreman)⁽²⁾ حيث خلصت إلى أن رد فعل الهيمنة الإعلامية والثقافية تمثل في المقاطعة والعداء وبذلك ثبتت صحة الفرض الأول بأن هناك علاقة ارتباط قوية بين تعرض المبحوثين لمواقع راديو سوا وتلفزيون الحرة الأمريكيتين على الإنترنت وللرفض والمقاومة لإطار الهيمنة في خطاب العولمة الإعلامي الأمريكي، مما يؤكد صحة افتراضات نموذج الجمهور النشط الذي تمثل في إنتاج معان معاكسة تقوض المعاني

(1) Mattelart, Armand, "Toward Cultural Analysis of Mass media" in : Strelitz, Larry, Where the Global Meets the Local : Media Studies and the Myth of Cultural Homogenization, in TBS Archives, No. 6, Spring – Summer 2004.

(2) Foreman, Lois & Dervin, Brenda Domination and Resistance : Looking for "Something more" in Audience Interpretations of Popular and Elite Culture, paper presented at the meeting of the National Communication Association, Critical and Cultural Studies Division, Seattle, WA, 2000 at : <http://communication-sbs.ohio.state.edu/sense-making/zennez/zennezfore.html>

التي روج لها الخطاب الإعلامي الأمريكي الموجه باللغة العربية عبر مواقع الراديو والتلفزيون الإلكترونيين على الإنترنت.

6. بينما اتجه الخطاب الإعلامي الأمريكي إلى نفي أن الحرب ضد الإرهاب موجهة ضد الإسلام وحصر دائرة الصراع في المتطرفين والشمولية والعرقية والدينية، وانقسمت اتجاهات المبحوثين إلى اتجاهين : الاتجاه الأول وتمثله الأغلبية ويغلب البعد الديني على البعد السياسي موضحاً أن الصراع مع العرب صراع دين يتخفى بستار سياسي في حين يرى الاتجاه الثاني وتمثله الأقلية أن الصراع سياسي، وهو ما يعكس تبني الأغلبية لأفكار وتصورات ومعان معاكسة لإطار وسائل الإعلام الأمريكية المتمثلة في مواقع راديو سوا وقناة الحرة الإلكترونيتين الموجهة بالعربية، وبذلك ثبتت صحة الفرض الثاني.

7. تأتي الاستجابات الداعية للمقاطعة لتوضح أن رد فعل الدعاية الأمريكية قد يكون مزيداً من التوجس والعداء للولايات المتحدة وهو ما يتفق مع نتائج (Shapiro 1996)⁽¹⁾ التي خلصت إلى أن الجمهور في الغالب يميل إلى الالتزام بقيمه الثقافية ومقاومة المحتوى الأجنبي وتأثيرات الهيمنة الثقافية، وهو ما يشير إلى تكامل دور المرجعية الذهنية والنفسية والتاريخية في توليد نموذج المقاومة النشطة.

(1) Shapiro, M A. & Han, M, Thinking Aloud about the Personal and Social Risk of Cigarette Smoking (Chicago: American Marketing Association 1996) pp 28-30.

التلفزيون في ضوء التحوّلات الإعلامية والاتصالية واقع القطاعين العام والخاص في لبنان

د. روي الجريجيري
الجامعة اللبنانية، بيروت، لبنان

مقدّمة: تطوّر التلفزيون في لبنان

ظهر التلفزيون في لبنان في نهاية الخمسينات من خلال محطّتين خاصّتين تنافستا على سوق إعلاني محدود وسيطر عليهما رأسمال خارجي. هذا الأمر، إضافة إلى اندلاع الحرب الأهلية عام 1975، دفع بالحكومة اللبنانية إلى دمج المحطّتين وتأسيس «تلفزيون لبنان»، محفّظة بـ 50% من رأسمال الشركة الجديدة التي حصلت على الحق الحصري بال بثّ حتى نهاية عام 2012. إلا أن استمرار الحرب وتقهر أجهزة الدولة ومؤسساتها، إضافة إلى سيطرة الميليشيات على مساحة كبيرة من الأراضي، أدّت إلى ظهور محطات محلّية خاصة، غير خاضعة لأيّة قوانين، وذلك بدءاً من العام 1985. وقد تخطّى عدد هذه المحطّات، عام 1991، أي بعيد انتهاء الحرب، الأربعين محطة. في موازاة ذلك، تقاسم فريقا الصراع الرئيسيان «تلفزيون لبنان» وجعله في فترات مختلفة من الحرب جزءاً من ترسانتهما الحربية، فبثّ TL1 انطلاقاً من «بيروت الشرقية»، وكلّ من TL2 و TL3 انطلاقاً من «بيروت الغربية»⁽¹⁾.

(1) خلال هذه الفترة، عانى التلفزيون العام من الأعمال الحربية، وتحوّل مقرّاه ومراكز بثّه ومعدّاته إلى هدف للقصف، لأعمال التخريب أو للمصادرة، إلا أنه أستمّر في البثّ وإنتاج البرامج (المستقلّة عن تدخلات خارجية) حتى في أحلك فترات الحرب.

بعد الحرب، دفعت الفوضى في المرئي والمسموع بالحكومة إلى التدخل لإعادة تنظيم هذا القطاع، فكان القانون رقم 382 عام 1994 الذي اعتبر «الأول من نوعه في العالم العربي» (57 : Dabbous-Sensenig, 2012). رخص القانون الجديد لأربع محطات خاصة على أساس سياسي-طائفي (بولس، 2007؛ Le Pottier, 2003)، محاولاً في الوقت ذاته إعادة الاعتبار والدور للمحطة العامة (كانت الحكومة قد اشترت ما تبقى من أسهم للقطاع الخاص)، ولكن القانون لم يحدد مهمتها وأهدافها، ولا آلية تمويلها.

أولاً: السياقات المؤدية إلى تهميش «تلفزيون لبنان»

1- غياب الاهتمام الرسمي

جاءت المحاصصة الطائفية التي تجذرت في مرحلة السلم، في القطاع الاعلامي كما في قطاعات أخرى، لتمعن في تهميش «تلفزيون لبنان» بدل الاستفادة منه لتعزيز المصالحة الوطنية والسلم الأهلي. هكذا قامت الحكومات المتعاقبة، كما بعض الإدارات، بتسخير طاقات «تلفزيون لبنان» لصالح التلفزيونات الخاصة التي استقرّ عددها، في أواخر 2009، على ثماني محطات. هذا الإهمال انسحب أيضاً على أرشيفه الذي يشكل إراثاً ثقافياً فريداً، فهو يحتوي على صور لأحداث وشخصيات محلية، عربية وعالمية تعود إلى حقبة الستينات والسبعينات. حتى الأمس، كان هناك أكثر من 45 ألف ساعة مخزنة في ظروف سيئة، بسبب انعدام الإرادة والموارد التقنية والمالية، قبل الإعلان، في آذار 2016، عن إطلاق مشروع تحديث الأرشيف بتمويل محلي⁽¹⁾. من جهة أخرى، استباححت التلفزيونات الخاصة جزءاً من هذا الأرشيف، وبعض المحطات لا يزال يعرض أعمالاً منه، على الرغم من الإنذارات المتعددة الرسمية التي وجهتها لها إدارة «تلفزيون لبنان».

تتعدد الأمثلة الحديثة على التهميش الرسمي للتلفزيون العام، وأغربها يعود إلى عام 2014 ويتعلق ببثّ مباريات المونديال (بطولة العالم في كرة القدم). فبعد أن كان منتظراً من الحكومة أن تشتري من شركة «سما»، وهي الوكيل الحصري في

(1) زينة برجاي، «أرشيف تلفزيون لبنان بـ'الحفظ والصون'»، السفير، 24 آذار 2016. الرابط: <http://assafir.com/Article/212>. AuthorArticle/483186/com/Article/212

لبنان لـ «BeIn sports» (مالكة حقوق بث المباريات البطولة)، حقوق بث المباريات لـ «تلفزيون لبنان»، قامت بدفع 3 ملايين دولار للشركة المذكورة بهدف السماح لأصحاب الكابلات⁽¹⁾ بتوزيع بث المباريات. أثار هذا الأمر استهجاناً في الوسطين الإعلامي والشعبي. فتحدثت الصحف عن «فضيحة»⁽²⁾ وعن «سلطة خائبة» تقوم بـ «صفقة على المكشوف»⁽³⁾. وما كان من رئيس مجلس إدارة المحطة العامة إلا أن أعلن أن هذه الأخيرة ستبث المونديال، حتى لو كلفه الأمر الاستقالة. وبذلك، جعلت السياسة الحكومية من «تلفزيون لبنان»، الذي بثّ مباريات المونديال، محطة خارج الشرعية.

2- تلفزيون لبنان في الثقافة الشعبية وغياب مبدأ المساءلة

غابت عن الأجندات الحكومية سياسة واضحة للمحطة العامة، كما غابت أهمية دورها عن الثقافة الشعبية لدرجة أنه عندما تم إقفالها في آذار 2001 (أعيد افتتاحها بعد ثلاثة أشهر)، لم تشهد الساحة الداخلية أيّا من ردود الفعل الشعبية كالتي شهدتها اليونان مثلاً بعد قرار حكومتها بإقفال التلفزيون العام في حزيران 2013، أو كالتي شهدتها بولونيا في كانون الثاني 2016 عندما تظاهر عشرات الآلاف في فرصفيا ضد محاولة الحكومة الهيمنة على التلفزيون العام⁽⁴⁾. «أما خيبة الأمل الكبرى، كتب رئيس مجلس إدارة التلفزيون يومها، فتسبّب بها الشعب اللبناني الذي لم يحرك ساكناً ليحتجّ ضد القرار الحكومي (...). فبقي الجمهور خامداً ولم يظهر أي تعاطف مع التلفزيون الأول في الشرق الأوسط» (بولس، 2007: 227).

في المجال نفسه، يشكّل «تلفزيون لبنان» مادة للسخرية وللتندرّ في الثقافة الشعبية، يُنظر إليه على أنه محطة متخلفة، تخطّأها الزمن، تعيش على أمجاد برامجها

(1) ما عدا ست شبكات توزيع شرعية، معظم الموزعين «قراصنة أحياء» مدعومون بقوة من دوائر في السلطة، وهم يقدمون أكثر من 60 قناة فضائية مقابل مبلغ يتراوح بين 10 و15 دولار في الشهر، مع الإشارة إلى أن معدل اختراق تلفزيون الكابل بلغ، عام 2010، 93.4%.

(2) الأخبار، «كرة الذلّ»، 17 حزيران 2014. الرابط: <http://al-akhbar.com/node/208693>.

(3) محمد وهبة، «الشركة التي سجدت لها الدولة»، الأخبار، 17 حزيران 2014. الرابط: <http://al-akhbar.com/node/208692>.

(4) Le Monde, «Plusieurs dizaines de milliers de Polonais protestent contre la loi sur les médias publics», 10 janvier 2016. URL : http://www.lemonde.fr/europe/article/2016/01/09/plusieurs-dizaines-de-milliers-de-polonais-protestent-contre-la-loi-sur-les-medias-publics_4844535_3214.html.

القديمة التي تحتل القسم الأكبر من ساعات البث، ومعظمها بالأسود والأبيض. فتغيب بذلك أية مبادرة شعبية تتطلع إلى أن تكون هذه المحطة مساحة مشتركة تخرق مشهداً إعلامياً، اجتماعياً وثقافياً مأزوماً. عن أهمية دور المجتمع المدني، يقول برنار مياج أن «الخطر كبير، في حال لم يتم القيام بأية مبادرة شعبية، أن نرى ما يسمى بـ«الخدمة الشاملة» (للمرئي والمسموع) تتحول إلى خدمة الحد الأدنى» (Miège, 2004 : 34).

من ناحية أخرى، يسمّى تلفزيون لبنان محلياً بـ«تلفزيون الدولة» أو «التلفزيون الرسمي»، وكما في سائر المجتمعات العربية، ينظر إليه المواطنون كما الصحفيون على أنه بوق للسلطة السياسية (الخلط دائماً بين مفهومي الدولة والسلطة)، يعرض وجهة نظرها فقط. وفي ذلك أيضاً تحجيم لدور التلفزيون، حيث يُقارب فقط من خلال وظيفته الإخبارية السياسية. كما أنه يظهر، وبحسب دراسة أجراها «معهد بانوس باريس» (Institut Panos Paris) و«المرصد المتوسطي للاتصال» (Omece) حول الخدمة العامة للمرئي والمسموع في ثمانية بلدان عربية، أن «تلفزيون لبنان» يخصص مساحة متوازنة للسياسيين الموالين كما المعارضين، في الأخبار كما في البرامج السياسية. هذا الأمر يدلّ، بحسب التقرير، «على أن «تلفزيون لبنان» رغم كونه تحت وصاية وزارة الإعلام، ليس ناطقاً باسم الحكومة اللبنانية، (...)، وهو منصة للتعبير الحر، بإمكانه في هذا الصدد منافسة وسائل الإعلام الخاص (...) أكثر من أي وسيلة إعلامية عربية أخرى» (Dabbous-Sensenig, 2012 : 161). لكنّ ضعف الامكانيات المادية والتقنية تجعل من البرامج السياسية برامج رتيبة، كما أن غياب الخطاب التحريضي والحديث عن المضمون الإخباري والسياسي، يشكّل، للأسف، نقطة ضعف لـ«تلفزيون لبنان» في مناخ سياسي وطائفي عام مشحون دوماً. هذا بالإضافة إلى أن التعددية المنشودة «لا يجب أن تقتصر فقط على الأخبار بل يجب أن تشمل كل البرامج» (Libois, 2002 : 43)، وهي نقطة ضعف أخرى للمحطة العامة.

هذه الصورة الذهنية لـ«تلفزيون لبنان»، إضافة إلى أسباب أخرى تمّ ذكرها، دفعت بالحكومات المتعاقبة إلى رفض كل محاولات فرض رسم ضريبي على فاتورة الهاتف الثابت لصالح التلفزيون العام. والمبلغ المطروح لم يكن يتعدّى الدولارين على الفاتورة وكان من شأنه تأمين مدخول ثابت للتلفزيون العام يصل إلى 10 ملايين

دولار في السنة. لكن حجة الجهات الرسمية كانت أن «المواطنين» غير مستعدين لدفع ضريبة في هذا المجال.

3- التحولات الإعلامية والاتصالية: ضربة قاضية ؟

إذا كان التلفزيون العام قد استطاع، حتى نهاية التسعينات، التأقلم مع الجوّ التنافسي الحادّ واحتلال موقع متقدّم لناحية نوعية البرامج كما نسبة المشاهدة، فإن المشهد الإعلامي والاتصالي الجديد، المعقّد والمتغيّر دوماً، شكّل ما يشبه الضربة القاضية له منهيّاً دوره عملياً. والأسباب متعدّدة:

- ظهور الوسائل الإخبارية والاتصالية الرقمية، والتي أدت إلى هبوط نسب المشاهدين كما تدنّى مردود الإعلانات التي يعتمد عليها «تلفزيون لبنان» إضافة إلى مبلغ زهيد (150 ألف دولار) مقتطع من ميزانية وزارة الإعلام؛
- تحرير قطاع المرئي والمسموع وارتفاع عدد المحطّات إذ بات يتعايش «تلفزيون لبنان» مع ثماني محطّات محلية (كانت خمس محطّات حتى العام 2000) تبقى إمكانياتها أفضل من إمكانياته حتماً، مهما بلغت الصعوبات التي تواجهها، الأمر الذي يجعله خارج المنافسة التجارية. هذا عدا عن أن منطق المنافسة التجارية يحدّ من استقلالية المحطّة ويحرمها من أية مبادرة للابتكار وللتجديد. إضافةً إلى أنّ تلقّي المواطن اللبناني القنوات العربية والدولية، العامة والمتخصّصة، بسهولة عبر موزعي الكابل، يشكّل عبئاً على التلفزيونات المحلية كافّة؛

- احتلاله المرتبة ما قبل الأخيرة لنسبة المشاهدة (2.3%⁽¹⁾) مقابل حصة 0.5% فقط من السوق الإعلاني التلفزيوني)، يحرمه من بثّ أو إعادة بثّ إنتاجات عربية ودولية تجد طريقها إلى محطّات محلية أخرى ذات انتشار أفضل كما يجعله خارج إطار التكتلات الكبرى، خاصة على الصعيد العربي. وفي هذا الإطار، يقول سيرج ريغور أن القوة الاقتصادية والمالية للمجموعات الجديدة «لها تأثير تضخّمي على كلفة البرامج مثل الاستحقاقات الرياضية، وتؤدي إلى القبض على حساب المحطّات العامة التي، ولعدم وجود الأموال الكافية،

(1) Pierre Sawaya, « Au Liban, le petit écran gagne du terrain en termes d'audience », L'Orient-Le Jour, 21 février 2015. URL : <http://www.lorientlejour.com/article/912299/le-petit-ecran-gagne-du-terrain-en-termes-dauidience.html>.

سوف تفقد الوصول إلى برامج شعبية لها وظيفة الرابط الاجتماعي بما يتفق مع مبادئ الخدمة العامة» (89 : Regourd, 2008)؛

• لجوء الشخصيات العامة إلى وسائل اتصالية جديدة للتسويق، الأمر الذي يضعف موقع «تلفزيون لبنان» في هذا المجال. ففي حين كان بعض السياسيين يعولون على «تلفزيون لبنان» لتغطية نشاطاتهم، على ما يخبر رئيس مجلس إدارته السابق (بولس، 2007: 139)، وجد هؤلاء في وسائل الإعلام الجديدة منبراً أكثر خصوصية لسياستهم الاتصالية، وهو ما يفسّر جزئياً عدم اهتمام الطبقة السياسية بحال القناة العامة؛

• ظهور تقنيات جديدة لا تستطيع المحطة العامة تبنيها خلافاً للمحطات الخاصة.

ثانياً: «متلازمة «تلفزيون لبنان» تصيب القطاع الخاص: أزمة اقتصادية غير مسبوقة

التحوّلات الإعلامية ولجوء المعلنين إلى الإنترنت من جهة، وشحّ المال السياسي الداخلي والخارجي (بسبب الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها الدول الراعية للمجموعات المحلية) كما المال الانتخابي (بعد تأجيل الانتخابات النيابية مرّتين) من جهة أخرى، تضع المحطات التلفزيونية الخاصة أيضاً أمام صعوبات هي الأكبر منذ نشأتها وأزمة اقتصادية هي «الأقسى في تاريخها»⁽¹⁾.

1- فشل مشروع البث المشفّر

فالتغيّرات في أنماط الاستهلاك، معطوفة على حالة الركود في السوق الإعلاني (المتوجّه نحو الإنترنت)، تشكّل منذ خمس سنوات تهديداً للمحطات الخاصة التي تخسر سنوياً، بحسب أرقامها⁽²⁾، بين 40 و70 مليون دولار (بلغت نفقات القطاع عام 2014 مثلاً 110 مليون دولار مقابل مداخيل إعلانية لا تتعدّى 60 مليون)⁽³⁾. هذا

(1) جورج صدقة، «كيف نفقذ الاعلام اللبناني من أزمته المالية؟»، النهار، 10 نيسان 2015. الرابط: <http://newspaper.annahar.com/article/228076-كيف-نفقذ-الاعلام-اللبناني-من-أزمته-المالية>.

(2) إذ لا تقوم المحطات بتسجيل محاضر ميزانياتها السنوية بشكل منتظم، كما أوردت صحيفة «السفير»، الأمر الذي «يحول دون معرفة نتائجها المالية السنوية من أرباح وخسائر» (سعاد حبة جبر، «رياح الكابلات تُعاكس سفن القنوات اللبنانية»، السفير، 4 أيار 2015. الرابط: <http://assafir.com/Article/212>).

(3) Sahar Al-Attar, « Les télévisions libanaises à la recherche d'un nouveau modèle économique », (AuthorArticle).

الواقع دفع عام 2015 المحطات الثماني إلى التعاون للبحث عن نموذج اقتصادي جديد لمواجهة التحديات. فإضافة إلى التنسيق على الصعيد التقني للحد من النفقات ولتأسيس «رويترز لبنانية»⁽¹⁾، تم اقتراح فرض رسم 4 دولارات على موزعي الكابل عن كل مشترك (عائداتها ستؤمن نحو 24 مليون دولار شهرياً للمحطات) مقابل توزيع بوكيه المحطات الثماني (ومن ضمنها «تلفزيون لبنان» الذي يخضع أساساً لشروط تمويل تختلف عن باقي المحطات)، تماماً كما يفعل هؤلاء بهدف توزيع باقات أجنبية مثل BeIn Sport أو OSN⁽²⁾. لكن أصحاب الكابلات رفضوا الالتزام بدفع هذا الرسم، وحجّبوا بعض القنوات المحلية لفترة بناء على إنذارها⁽³⁾. واللافت كان تبرير أصحاب الكابلات القائل «إن معظم القنوات لديها مرجعية سياسية وتمويل سياسي، وبدفعنا أموالاً للمحطات، نشارك بطريقة غير مباشرة بالترويج لتلك المرجعيات»⁽⁴⁾. فما كان من المحطات إلا أن عادت للبث الأرضي بعد إخفاقها اتخاذ قرار بشأن البث المشفّر عبر باقة موحّدة ومدفوعة.

2- الأرشيف ملء الفراغ

يتركّز التندّر على «تلفزيون لبنان» حول كميّة البرامج المعاد بثّها (بحسب الدراسة المشار إليها سابقاً، كل المسلسلات المحلية والأجنبية هي إعادات وتشكّل 21.4% من مجمل البثّ وكذلك الحال بالنسبة للأفلام الأجنبية والمحلية (5.16%)، فيما تشكّل الموادّ الإخبارية 46.7% من مجمل البثّ نظراً لكلفتها الزهيدة). لكن «متلازمة تلفزيون لبنان» هذه⁽⁵⁾ بدأت منذ فترة، تصيب المحطّات الخاصة، بسبب

L'Orient-Le Jour, 25 mars 2015. URL : <http://www.lorientlejour.com/article/917404/les-teles-libanaises-a-la-recherche-dun-nouveau-modele-economique.html>.

(1) Rania Raad Tawk, « Pierre el-Daher à 'L'OLJ' : Il faut à tout prix sortir les chaînes de télévision des urgences », L'Orient-Le Jour, 7 mars 2015. URL : <http://www.lorientlejour.com/article/914554/pierre-el-daher-a-lolj-il-faut-a-tout-prix-sortir-les-chaines-de-television-des-urgences.html>.

(2) يتم تسديد رسوم التوزيع إلى شركة «سما» التي تمثّل هذه المحطّات في لبنان.

(3) السفير، «الكباش بين القنوات اللبنانية وموزعي الكابيل نحو التصعيد»، 2 أيار 2015. الرابط: <http://SameChannel/416476/assafir.com/Article/1>.

(4) بحسب ما ورد في مقال لسعاد حيقه جبر، «رياح الكابلات تُعاكس سفن القنوات اللبنانية»، السفير، 4 أيار 2015. الرابط: <http://assafir.com/Article/212>.

(5) التعبير للصحافية جوزيت أبي تامر، «متلازمة تلفزيون لبنان: إملاً فراغ الشاشة بالعبارة المناسبة»، السفير، 3 تشرين الأول 2015. الرابط: <http://assafir.com/Article/212>. Premium.aspx?ref=footer/448438

«أزمة اقتصادية خانقة» تعاني منها «أغلب وسائل الاعلام»⁽¹⁾. هذه الأزمة تدفع بهذه المحطات إلى إعادة بثّ برامج من أرشيفها مضى عليها الزمن (منها ما يعود إلى فترة الثمانينيات والتسعينيات) وأصبحت خارج سياقها؛ إن «إعادة الإعادة أكثر من مرّة تؤشر إلى خواء يصيب البرمجة التلفزيونية» حيث «باتت إعادة المسلسلات السبيل الأسهل لملء الفراغ على باقي القنوات المحلية أيضاً»⁽²⁾. فراغ يدفع أيضاً هذه القنوات إلى فتح هوائها للبثّ المباشر بصورة مبالغ فيها ولأحداث لا تستحقّ في أحيان كثيرة أي استنفار. يأتي كل ذلك على حساب برامج يلحظها دفتر الشروط للمحطات الخاصة تتعلق بشرائع وبمواضيع معينة يتوجّب عليها تغطيتها (رياضة، شباب، مسرح، وثائقيات علميّة وغيرها).

3- استحالة الدمج في الواقع الحالي

لا يلبي السوق الإعلاني المحدود في لبنان حاجات المحطات الأرضية الثماني، وهي، بأكثريتها، غالباً ما تتكلّ في مسألة التمويل على دعم جهات خارجية. لكن المال الخارجي لا يتوفّر دائماً بسبب الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها حكومات البلدان «المانحة». أضف إلى أن خسائرها السنوية قد لا تعوّض الهدف الدعائي الذي لأجله «يُضخّى» بالمال، خاصة مع نشوء وسائل اتصال حديثة يتمّ استثمارها في هذا المجال بشكل أكثر فعالية وبكلفة أقلّ. فتطرح مسألة الدمج كحلّ يكاد يكون وحيداً لأزمة التلفزيونات في لبنان. لكن هذا الدمج يتعارض مع ماهية المحطات كمنابر للمجموعات الطائفية اللبنانية مع أبعادها الإقليمية. فالنموذج الجديد التي تقدّمه LBCI، كمحطة تجارية غير متموضعة سياسياً، أو بعبارة أدقّ، كمحطة ذات خطاب سياسي-اجتماعي أقلّ حدّة وتعبئة من المحطات الأخرى، لا يروق للمجموعات المتصارعة.

إن دمج أيّة محطتين يعني عملياً إلغاء منبر طائفي-سياسي أساسي في المشهد العام، وهو أمر غير ممكن في الواقع الحالي. فالنظام الطائفي المعمول به يولّد

(1) العربي الجديد، «يوم أسود للصحافة اللبنانية: شبح الإقفال يطارد أعرق صحيفتين»، 15 آذار 2016. الرابط: <https://www.alaraby.co.uk/>

يوم-أسود-للصحافة-اللبنانية-شبح-الإقفال-يطارد-أعرق-صحيفتين

15/3/medianews/2016

(2) مقال أبي تامر المذكور.

صراعاً مستديماً في السلطة، وعليها، بين المجموعات الطائفية الأساسية التي تشكل الدولة اللبنانية. وبالتالي، فإن غياب أية محطة تلفزيونية يعني التخلي عن أداة سياسية، اجتماعية وثقافية رئيسية في هذا الصراع.

خلاصة

في الخلاصة، السياق السياسي-اجتماعي جعل من النموذج اللبناني، بحسب توصيف جيروم بوردون، كناية عن «دولة ضعيفة تخترقها أحزاب تمارس نفوذها على المرئي والمسموع بواسطة البرلمان» (Bourdon, 2008 : 77). هذا النموذج أدى إلى تعددية (وحرية نسبية) إعلامية، نتج عنها أمران متناقضان:

-الأول أن هذه التعددية جاءت على حساب القطاع العام، في بلد منقسم إلى مجموعات طائفية تنمو فيه على حساب المساحة العامة والفضاء العام، مجموعات تجد في القنوات الخاصة منبراً يعبر عن مكوناتها العصبية، قنوات تركز دوماً على دعم جهات خارجية تحتضنها، وبالتالي قد تجد نفسها في السياق الاقتصادي والتحولات الإعلامية الحالية عاجزة عن الاستمرار (على الأقل بشكلها الحالي)؛

-والثاني هي أن هذا المناخ بالذات يدعو إلى بديل أكثر جودة وشرعية وقابلية للاستمرار، يتوجه إلى الجامع بين مواطنين من شرائح وانتماءات مختلفة ومتعددة. فحتى لو احترمت القنوات الخاصة دفتر الشروط وحققّت بعض أهداف التلفزيون العام، فهي لا تحلّ مكان خدمة بث عامة فاعلة تتمتع بمنظور أوسع وبعيد وطني أكثر شمولية. خدمة عامة تبقى في السياق اللبناني مفقودة، بحاجة إلى تحديد لمفهومها ولدورها ولأهدافها كما نصت المادة 41 من قانون 1994.

المراجع

- بولس، جان كلود (2007): التلفزيون: رحلة إلى الجحيم!، بيروت: دار النهار.
- Bourdon, Jérôme (2011), *Du service public à la télé-réalité. Une histoire culturelle des télévisions européennes 1950-2010*, Paris : Ina éditions (coll. « Médias Histoire »).
- Chaoul, Melhem (2009), « Les medias au Liban : l'identitaire, le civil, le global » (p. 141-151), in Mohsen-Finan, Khadija (dir.), *Les Médias en Méditerranée. Nouveaux médias, monde arabe et relations internationales*, Paris : Actes Sud/Barzakh.
- Chevallier, Jacques (2007), « Les nouvelles frontières du service public », *Regards croisés sur l'économie*, 2007/2, n° 2, p. 14-24.
- Dabbous, Dima (2005), « "Lost in translation" dans le monde arabe », *Médiamorphoses*, Hors-série n° 2, p. 135-143.
- Dabbous-Sensenig, Dima (2002), « From defending "cultural exception" to promoting "Cultural Diversity": European cultural policy and the Arab world », *Quaderns del CAC*, n° 14, septembre-décembre, p. 334-4.
- Dabbous-Sensenig, Dima (2012), « L'audiovisuel public arabe : synthèse régionale et analyse comparée » (p. 42-212), in Institut Panos Paris & Observatoire Méditerranéen de la Communication, *La mission de service public audiovisuel dans la région Maghreb/Machrek*, Paris.
- Jost, François (2010), « Culture et dépendances. Les avatars d'une mission du service public », *Le Temps des Médias*, n° 14, p. 219-231.
- Le Pottier, Gaëlle (2003), « Le monde de la télévision satellitaire au Moyen-Orient et le rôle des Libanais dans son développement » (p. 43-72), in Mermier, Franck (dir.), *Mondialisation et nouveaux médias dans l'espace arabe*, Paris : Maisonneuve et Larose.
- Libois, Boris (2002), *La communication publique. Pour une philosophie politique des médias*, Paris : L'Harmattan.
- Musso, Pierre (2005), « Trois scénarios pour le service public », *Médiamorphoses*, Hors-série n° 2, p. 60-66.

- Regourd, Serge (2008), *Vers la fin de la télévision publique ? Traité de savoir-vivre du service public audiovisuel*, Toulouse : Editions de l'Attribut.
- Unesco (2005), *La Radiotélévision de service public : une sélection de bonnes pratiques*, Paris.
- Vassallo, Aude (2005), *La télévision sous de Gaulle. Le contrôle gouvernemental de l'information (1958/1969)*, Bruxelles : Editions De Boeck Université.

التلفزيون الوطني وإعادة تشكّل الحقل الصحفي في تونس ما بعد 14 جانفي: قراءة سوسيولوجية في تمثّلات الفاعل الصحفي

د. جلال التليلي

أستاذ مساعد، جامعة قرطاج

«الإعلام العمومي مازال بعد الثورة مهمشا ومهددا بالتصفية، والتلفزة التونسية يُراد لها أن تبقى تابعة للسلطة، والقائمين عليها ليسوا مستعدين للتغيير ولا أحد يدفعهم إلى ذلك لا من حيث القوانين ولا من حيث الإرادة السياسية».

المرحومة نجية الحمروني، النقيبة السابقة للنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، حديث صحفي، إذاعة موزايك آف أم، 8 ماي 2014.

رغم التحولات التي يعيشها الحقل الصحفي في تونس بمختلف حقوله الفرعية على مستوى هيكلته التنظيمية وتنوع منتوجاته الإعلامية ووظائفه الاجتماعية السياسية، لم يتمكن القطاع البصري المسمّى عمومياً من مواكبة هذه الديناميكية التي انطلقت منذ 14 جانفي 2011 بالنظر لما يتوفر عليه من تجربة مؤسسية طويلة وزاد بشري محترف وتمويل عمومي قار ودعائم لوجستية، مقارنة بالمؤسسات السمعية البصرية الخاصة. ولئن كان التلفزيون الوطني يحمل نفس إرغاصات تجدد الحقل الصحفي بتحدياتها التنظيمية والمهنية ورهاناتها السياسية والمجتمعية في مواجهة مرحلة جديدة من الحريات الصحفية غير المسبوقة لم يكن مؤهلاً لتحمل متغيراتها⁽¹⁾، فإن

(1) شويخة (العربي)، وسائل الإعلام في تونس، التحول الصعب من الاستقلال إلى انتخابات 2014، ترجمة الهادي هوي، دار محمد علي الحامي للنشر، تونس، 2015، ص ص 67-68.

ضغط التطبّع الصحفي الخصوصي والطبيعة المدولنة الموروثة لمؤسسة التلفزيون يمنعان هذه المؤسسة من متابعة ما يعتمل من تغيرات طارئة على ثقافة الزبونية الإعلامية وروتين التنظيم الإداري لمؤسسات الحقل الصحفي. وهو ما يزيد من صعوبات التكيف مع إعادة هيكلة الحقل، ومن التردد في ممارسة سلوك المبادرة الإعلامية والإبداع الصحفي شكلا ومضمونا بدوافع تطوير استراتيجيات المنافسة على المواقع داخل تراتبية الحقل وتدعيم رأس المال الرمزي للفاعل الصحفي.

تبدو وضعية القطاع السمعي البصري المسمى عموميا مزدوجة العوامل الفاعلة في تراجع أدائه شكلا ومحتوى وضعف قدراته على المنافسة كما يحددها، لا كما تفرض عليه مقاييسها الربحية في مشهد إعلامي متعدد الفاعلين، متنوع المنتج، متجدد الآليات متميزا بحركية صحفية واسعة بين مؤسساته في إطار من إعادة هيكلة للحقل على أسس من حريات الرأي والتعبير والنشر مختلفة عن تاريخ طويل من الهيمنة والرقابة والاستعمال السياسي في الدعاية، احتكرت خلاله الدولة أحادية المصادر كما الزبون الأساسي لخدمات صناعة صحفية تحويلية مدوّنة⁽¹⁾. فالعوامل الخارجية والداخلية المؤثرة في اشتغال القطاع البصري «العمومي» يمكن تصنيفها إلى سلسلتين من الأسباب:

- سلسلة أولى مرتبطة بموقع هذا القطاع في الاقتصاد والخدمات بما فيه القطاع الإعلامي، من حيث الرقابة الحكومية غير المباشرة والبنية التنظيمية المترهلة والإطار القانوني المتقادم بأدائه الإنتاجي الضعيف ووظائفه الاقتصادية الاجتماعية التي استحالت إلى مجرد وظائف إسعافية تنهض النفقات العمومية بكلفتها المالية والاقتصادية بسلوك التوظيف الإداري العمومي في التعيينات والترقيات على حساب الإنتاجية، مقابل قطاع خاص ما فتئ ينمو رغم كلفته الاجتماعية على مستخدميه.

- سلسلة ثانية من العوامل تحيل على خصوصية الحقل الصحفي من حيث تاريخ الثقافة الصحفية الموروثة في أشكال من التطبع المرتهن بالطبيعة التسلطية للنظام السياسي وممارساته الزبونية لم تتوفر للفاعل الصحفي في القطاع «العمومي» الفرص القانونية والمهنية والسياسية الضرورية لتجاوزها، أما

(1) التلي (جلال)، الصحافة والإيديولوجيا التنموية تحت النظام التسلطي، دار نقوش عربية، تونس، 2013، ص 358.

من حيث السياق فإن المتغيرات الإعلامية الجديدة تضع القطاع البصري «العمومي» أمام تحديات منافسة غير متوازنة من قبل قطاع خاص كثيرا ما لا يلتزم بأخلاقيات المهنة ولا بالمسؤولية الاجتماعية متعمدا صحافة الإثارة والانطباع طلبا للربح السريع متجها إلى التثمين الإعلامي تحت غطاء المنافسة على نفس الأرضية التجارية التي «حين تمارس بين الصحفيين الخاضعين لنفس الإكراهات ولنفس نتائج الاستطلاعات ولنفس الشاهرين، فإنها تتجانس وتقتل الاختلاف والإبداع»⁽¹⁾.

يقود اختبار هذه الفرضيات إلى محاولة استقصاء الفاعلين الصحفيين في مجال البصري والصحافة المكتوبة في القطاعين «العمومي» والخاص، من خلال مقابلات نصف موجهة للكشف عن الارتباطات الميدانية بين مختلف هذه العوامل ومقارنة علاقة الفاعل الصحفي بالفاعل السياسي في القطاع «العمومي» بعلاقة نظيره في القطاع الخاص بالفاعل الاقتصادي. أما الآليات التنظيمية لأنظمة التشغيل تعيينا وتشغيلا وتأجييرا تعاقديا فستتم مقارنتها من حيث الفاعلية الإنتاجية وتوفر هامش المبادرة للفاعل الصحفي في القطاعين.

في العلاقة الهيكلية والسياقية بين الحقل الإعلامي والحقل السياسي

يشير تاريخ مؤسسة التلفزيون التونسي منذ تأسيسها الفعلي سنة 1966 إلى أنها كانت دوما تلفزيونا دوليا تابعا لكتابة الدولة للإعلام ثم لوزارة الثقافة، ثم للوزارة الأولى حتى أصبحت «مؤسسة الإذاعة التلفزة التونسية» سنة 1990 «مؤسسة عمومية ذات صبغة صناعية وتجارية» تتمتع بالاستقلالية المالية وبمجلس إدارة يمثل عديد الوزارات، يعيّن الوزير الأول كل أعضائه⁽²⁾. ورغم الفصل القانوني بين مؤسستي الإذاعة والتلفزيون منذ 2007 تم الحفاظ على نفس المركزية الإدارية والتبعية للجهاز التنفيذي بنفس الإطار القانوني لمواصلة تأمين نفس الوظائف وتسهيل اختصاصاتها الدعائية للنظام السياسي ومن ورائه الحزب الحاكم المندمج بمؤسسات الدولة، وهي مازالت إلى حد اليوم تشغل بنفس الشروط القانونية التي تسمح لرئاسة الحكومة بالتدخل المباشر في التعيينات الإدارية والتحريرية مما يعطل تحولها إلى مرفق

(1) Bourdieu (Pierre), *Sur la télévision*, Editions Liber, Collection «Raisons d'agir» Paris, 1996, p24.

(2) Houidi (Fethi), Najjar (Ridha), *Presse, Radio, et Télévision en Tunisie*, Maison Tunisienne de l'Édition, Tunis, 1983, pp 85-86.

عمومي لجميع المواطنين في تعددهم وتنوعهم من حيث طبيعة علاقتها الاستقلالية بمؤسسات الدولة ونوعية الخدمات الإعلامية التي توفرها⁽¹⁾.

ورغم ما دأبت عليه التجارب الديمقراطية منذ عهود على اعتبار الفاعل الصحفي شريكا مراقبا للنشاط السياسي في تسيير الشأن العام، فإن العلاقة بين الصحفي والسياسي تبدو علاقة سياسية أكثر منها علاقة صحفية، إذ تنبني على التقاء إستراتيجيتين مركبتين رغم تقابلهما منذ أن احتل الإعلام موقع الهيمنة على التوسط المجتمعي وصياغة الرأي العام: إستراتيجية المراهنة المتواصلة على التأثير في وسائل الإعلام باعتبارها الوسائط الضرورية التي يعتبرها حاسمة في عمليات التسويق السياسي⁽²⁾ إلى جانب رهان الظهور بمظهر الدفاع عن استقلالية الإعلام وحياديته. أما إستراتيجية الفاعل الصحفي فلا تقلّ تركيبا بدورها، إذ يمثل الفاعل السياسي مصدرا أساسيا للأخبار والمنافسة على السبق في اقتلاع المعلومات والمواقف مجبور لذلك على التقرب الحذر منه للترود بالمادة الخام الضرورية للصناعة الصحفية بناء على نوعية الحدث الذي يصنعه السياسي من حيث بنيته السياقية سواء في كثافتها السببية أو في مستوى آثارها المفترضة على صياغة الأحداث اللاحقة وتوجيه الرأي العام. وإذا كان الصحفي مطالبا حتى أواسط القرن الماضي بدفع تهم التسييس والتبعية «وممارسة الدعاية الديماغوجية نظير علاقته المهنية الضرورية برجل السياسة»⁽³⁾، فإن التطورات اللاحقة على الحقول الصحفية في الديمقراطيات الحديثة قد مكّنته من التخلص الهش من هذه الزاوية الدفاعية مقابل استمرار الوضعية الدفاعية في المجتمعات ذات الأنظمة السلطوية. داخل هذا المركب البنيوي من العلاقة الوظيفية المتبادلة يحتاج كلاهما الآخر مهما اختلفت السياقات المهنية لهذين الفاعلين، غير أن المرحلة الانتقالية التي يعيشها الحقلان في تونس ما بعد 14 جانفي 2011 ضمن سياقات مرتبكة لإعادة تشكيلهما، تزيد من ضبابية هذه العلاقة في تمثيلات الفاعلين الصحفيين وتزرع الشكوك في متونها كلما احتدمت الصراعات بين الفاعلين داخل كل من

(1) الشرفي (سلوى)، «الإعلام العمومي والفضاء العمومي لا يستقيم الواحد منهما وعود الآخر أعوج»، في وسائل الإعلام العمومية العربية وعمليات التحول الديمقراطي، أشغال الملتقى الدولي 26-27 أفريل 2012، منشورات معهد الصحافة وعلوم الإخبار، تونس، 2013، ص ص 13-24، ص 18.
(2) Rieffel (Rémy), *Sociologie des médias*, Editions Ellipses, Collection «Infocom», Paris, 2005, p10.
(3) فيبر (ماكس)، رجل العلم ورجل السياسة، ترجمة ذكرى (نادر)، دار الحقيقة، بيروت، 1986، ص 72.

الحقلين بتأجج حرب المواقع التي تستخدم فيها تهم متبادلة بتبعية الفاعلين الصحفيين للسياسيين وبهيمنة الفاعلين السياسيين على الصحفيين.

فرغم الحرية التي أصبح يتمتع بها الفاعل الصحفي خلال السنوات الأخيرة وإلغاء الرقابة الاستباقية على المنشورات، إلا أن أشكالاً جديدة من الرقابة والرقابة الذاتية ظلت متواصلة بعضها راجع للإكراهات المهنية عامة، مرتبطة بعلاقة الحقل الصحفي بالحقلين الاقتصادي والسياسي وبعضها مرتبط بآليات التطبيع الخصوصي للفاعل الصحفي من داخل تاريخ الحقل في تونس من ذلك ما عبر عنه أحد الصحفيين من أن: «تغاضي الصحافة عن الممارسات التسلطية ولو كانت جنينية وعلى سلوك الهيمنة تجاه الإعلام ولو كان بسيطاً أو محدوداً أو ناعماً، هو تشجيع للسلطة السياسية على التماهي حين تدرك أنها محمية من إعلام يستبطن الموالاة، مثلما يحصل الآن في مصر»⁽¹⁾. وهو ما يثير الأسئلة الإشكالية التالية: هل أن مجرد تغيير النظام السياسي نحو الديمقراطية كفيل برفع مختلف أشكال الرقابة والرقابة الذاتية عن النشاط الصحفي مهما كان القطاع الذي تنتمي إليه في سياق عادة ما يبرر بطبيعة المرحلة الانتقالية؟ لماذا يصرّ الفاعل السياسي كما هو ملاحظ في تونس قبل 14 جانفي 2011 وما بعده على ضرورة إتباع إستراتيجية المراوحة بين الهيمنة على الإعلام الخاص و«العمومي» أو تحييده في أقصى الحالات، باعتبارها شرطاً أساسياً من شروط نجاح المشروع السياسي؟ ولماذا يكون الإعلام «العمومي» وخاصة البصري منه أولى ضحايا هذا الإصرار الاستراتيجي باستخدام مختلف الأشكال المتاحة في ذلك حسب ما توفره موازين القوى؟

للإجابة عن هذه الأسئلة يجب الرجوع إلى نوعين من العوامل: أولاًهما تاريخي معرفي يحيل على الثقافة السياسية المشتركة بين الفاعلين السياسيين تجاه الصحافة والإعلام مهما كانت طبيعتهم وتوجهاتهم والتي تنهل من موروث تاريخي ارتبط بالوظائف السياسية للصحافة وأدوارها التعليمية والتعبوية الحاسمة خلال مراحل الإصلاح والتحرر الوطني ثم بناء دولة الاستقلال⁽²⁾، وعلى تأثير البراديغم الاتصالي الكلاسيكي الذي يلحق الباث بتأثيرات مضمونة في المتلقي

(1) المقصود هنا ما تعرض له الصحفيون المصريون من اعتداءات واقتحام لمقر نقابة الصحفيين من قبل الأمن المصري في 1 ماي 2016.

(2) التليي (جلال)، الصحافة والإيديولوجيا التنموية تحت النظام التسلطي، مرجع سابق، ص 20.

مهما كان محتوى الرسائل الاتصالية خارج سياقات التلقي وشروطه السوسيولوجية والثقافية⁽¹⁾.

أما العامل الثاني فيعبر عنه تاريخ التطبع الخصوصي لفاعلي الحقل الصحفي من خلال مسارات التنشئة الصحفية بمختلف استراتيجياتها وتحويل آليات العلاقة الزبونية مع السلطة السياسية الحاكمة من جيل صحفي إلى آخر داخل حقل تطورت بنيته الداخلية على أسس الهشاشة التنظيمية والانطباع وقبول الهيمنة المبررة بنظرية المسؤولية الاجتماعية، مما أدى إلى تضاؤل مشروعيتها أمام احتكار الدولة لسوق المنتجات الثقافية والإعلامية بوصفها المنتج الأول والحريف الأساسي طيلة عشرينات عديدة وإلى ضعف حجم رأس المال الرمزي حتى لفاعليه الأكثر هيمنة داخل الحقل. فقد عبرت الإجابات عن تمثيلات صحفية متعددة للعلاقة التاريخية للإعلام بالسلطة السياسية التي كانت مفروضة على الحقل، تلتقي أغلبها في قبول الشروط السياسية والتنظيمية لممارسة المهنة «هذه الحريات جديدة على الإعلام والصحافة بعد أن تعودنا جميعا على خدمة النظام والدعاية له، أحببنا ذلك واخترناه أم فرض علينا بوسائل عديدة: كان الصحفي مخيرا فقط بين ممارسة المهنة بشروطها السياسية أو المغادرة» يقول أحد الصحفيين القدامى بالتلفزيون الوطني.

على إثر تهاوي النظام السياسي غداة الانتفاضة مرت كل المؤسسات الإعلامية العمومية بمرحلة من الارتباك تميزت بالتردد والعفوية نتيجة المناخ غير المعهود للحريات وتفكك الهياكل التحريرية مع تعطيل العمل ببعض القوانين السابقة، تواصلت حتى انتخابات المجلس الوطني التأسيسي 23 أكتوبر 2011، غاب عنها وضوح الخطوط التحريرية في التعاطي الإعلامي مع فجائية الأحداث وانسحاب أغلب الفاعلين المهيمنين المحتكرين للتحكم السياسي والإداري في المؤسسات فتشتتت مواقع القرار وتفككت المنظومة التنظيمية لصالح هياكل جديدة لم تكن مؤهلة تنظيميا لتسيير المؤسسات ورسم السياسة التحريرية. وعلى عكس الوضعية في القطاع السمعي البصري الخاص الذي حافظ على نسق استمراريته متكيفا مع الوضعية الجديدة نتيجة «تحرره النسبي من التورط المباشر في الدعاية السياسية، لتجنبه الخوض في القضايا السياسية ومنعه حتى من نشرات الأخبار»، كانت مؤسسة

(1) Esquenazi (Jean-Paul), *Sociologie des publics*, Editions La Découverte, Collection «Repères», Paris, 2003.

التلفزيون الوطني نموذجاً لحالة الفوضى والانتشارية التي استحوذت عليها أغلب المؤسسات الإعلامية العمومية منحدره بذلك إلى العفوية والانطباعية في مساهمة الحس المشترك المشحون بالخطاب الشعبي. ولئن حاول بعض صحفيي التلفزيون الوطني محاكاة بعض البرامج السياسية والحوارية التي بادرت إليها تلفزيونات القطاع الخاص ما بعد مرحلة الارتباك، غير أن عدة عوامل حالت دون تطوير هذه الحركية الجديدة لا من حيث المضامين ولا من حيث الأشكال الاتصالية والإعلامية والتقنية لمواكبة نسق الأحداث السياسية النوعية بعمقها وآثارها التي يرى فيها الصحفي «فرصة استفاد منها القطاع السمعي البصري الخاص محققاً قفزة نوعية غير مسبوقة في تاريخ الإعلام التونسي ليس لكفاءة صحفائه بل للمناخ المتحرر من الضغط السياسي مقارنة بالإعلام العمومي». لكن الوقوع في فخ تقليد الإعلام البصري الخاص على نفس الخلفية الربحية بحثاً عن إرضاء أكبر عدد ممكن من المشاهدين أدى بالتلفزيون الوطني في أغلب الحالات إلى إنتاج تماثلية أحادية تنفادي ما يخالف الحس المشترك والثقافة السائدة في طرح القضايا المصيرية على حساب تعددية الأحداث والمواقف والحقائق لأن الصحفي في هذه الحالة لم يعد سوى حلقة في سلسلة مترابطة من «الدوران الدائري للمعلومات» يتأثر بسياق الرأي العام أكثر مما يؤثر فيه في مستوى اختياراته وأولوياته سواء بطريقة واعية أو لاواعية⁽¹⁾.

فما توفر من تعدد في الأحداث النوعية ضمن سياق من التحولات الجارية محلياً وإقليمياً تمثل مادة خام ثرية للصناعة الصحفية التحويلية، لم يستفد منه قطاع الإعلام البصري «العمومي» وبقي على هامش الحركية الصحفية منسحباً من الانخراط المهني في تحويل الأحداث الجارية رغم أهميتها إلى مادة إعلامية قابلة للمعالجة والتداول والمنافسة على الاستهلاك الجماهيري شكلاً ومحتوى، وذلك لفائدة قطاع بصري خاص ما فتئ يكتسح الحقل ويستأثر بالنصيب الأوفر من نسب المشاهدة مهما كانت طبيعة البرامج المقارنة «باستثناء نشرات الأخبار المسائية على القناة الوطنية الأولى التي ظلت تستقطب أعلى نسب المشاهدة». فالقطاع الخاص أصبح يوفر تراكم رأس مال رمزي لفائدة فاعليه الذين تدرجوا رغم حداشهم المهنية في احتلال مواقع الهيمنة مما يمثل مؤشرات نوعية دالة على إعادة تشكيل الحقل

(1) Lagardette (Jean-Louis), *Vrai comme l'info, Méthode pour une presse citoyenne*, Editions C.F.D. Paris, 2001, p44.

الصحفي لما بعد 14 جانفي على قواعد مغايرة للصراع وتوزيع المواقع والمشروعات بين القطاعين، لكنها متداخلة مع تجدد بعض القواعد الموروثة من الزبونية الجديدة ومن تزايد دور القطاع الخاص على حساب القطاع العمومي.

مثلت أحداث 17 ديسمبر 14 جانفي 2011 وما تلاها تناظرا تاريخيا مع مرحلة الاستقلال الوطني أواسط خمسينات القرن الماضي، عاشت على وقعه مختلف الحقول الاجتماعية مع اختلاف طبيعة السياقات الاجتماعية ونوعية الوسائط الاتصالية وطبيعة الأجيال الفاعلة في الأحداث السياسية التي تكثفت حتى اكتظت بها الساحة الإعلامية بوظائف جديدة في تمثل الأحداث وصياغة الانتظارات المجتمعية رغم طابعها غير المتجانس وفقدانها للإجماع حول المرجعيات والأهداف. فقد ارتبط التوسط الإعلامي والاتصالي بوظائف غير معهودة وضعت مختلف المؤسسات الإعلامية أمام إشكاليات جديدة مرتبطة بعودة الحدث باعتباره موضوع اهتمام معمم يفترض معالجة إعلامية من طبيعة بنيته ومن حجم آثاره، كان من الطبيعي أن يؤثر في الحركية الصحفية داخل المؤسسات الإعلامية وفي منطق الفاعلين الصحفيين⁽¹⁾، لم تفصح عن نتائجها في إعادة تشكيل بنية الحقل على أسس من التطبع الجديد قبل أن تستغرق مرحلة كاملة من الصراع بين المرجعيات على قواعد الممارسة الصحفية قانونيا وإيتيقيا ورهاناتها السياسية والاقتصادية.

مثل الحقل الإعلامي في تونس ما بعد 14 جانفي موضوع رهانات متعددة الأشكال والمضامين السياسية والاقتصادية لما عرفه من تحولات انتقالية لم تفصح عن نتائجها النهائية في إعادة تشكل الحقل في ملامحه التفصيلية وإرساء نظام إعلامي جديد في بنية الحقل ووظائفه أمام موروث الثقافة الشفاهية التي استجاب لها القطاع السمعي في مراحل أولى من التاريخ الاتصالي ثم أمّنها القطاع البصري في مراحل لاحقة من التطور التكنولوجي الموسوم بعصر الصورة⁽²⁾. وهو ما أدّى إلى استقطاب المشهد الإعلامي لمجمل التغيرات السياسية والاجتماعية بما صاحبه ذلك «من تعددية غير مسبقة وحرّيات غير مقيدة رسميا، بقيت نظرية في مستوى الطموحات والشعارات الجوفاء لعدم توفر الإرادة السياسية الصادقة» في نظر البعض أو «لنعوذ الصحفيين

(1) Mercier (Arnaud) «Logiques journalistiques et lecture événementielle des faits d'actualité» in **Hermès**, n°46, 2006, pp 23-35, p25.

(2) حميدة (مخلوف)، مجتمع الصورة بين ثقافة الفراغ وفراغ الثقافة، ميديا قرافيك، تونس، 2009، ص 54.

على العمل بالطرق القديمة وعد استعدادهم لتغيير واقع المهنة حفاظا على مصالح غير مصالحهم ولا تخدم تطور القطاع» لدى البعض الآخر. لعل خصوصية الحقل الصحفي هي التي اتسعت لتشمل الميدان الأكثر نمذجة لصراعات متعددة الأقطاب والاتجاهات بين مخلفات النظام القديم من ناحية وبوادر نظام جديد مزدوج التوجه بدوره ومخترق من الاتجاهات المحافظة والتحررية مازالت تتحسس مشاريعها، يعبر عنها الصراع الدائر بين فئة من الفاعلين الصحفيين القدامى وبين الوافدين الجدد على نشاط الحقل، غير أن ضعف أغلب هؤلاء الأخيرين من حيث التجربة والكفاءة إضافة إلى القيود القانونية والإدارية المفروضة، مازالت تلقي بضلالها على احتدام الصراع بين الإرادة الانفعالية للإصلاح وبين معطيات الأمر الواقع⁽¹⁾. من داخل هذه الرهانات الجديدة المتداخلة، احتل القطاع البصري عامة والوطني خاصة بوصفه حقلا فرعيا من حقول الإنتاج الثقافي الحامل لأكثر الوظائف توسعا مجتمعيا مكانة حاسمة بين الفاعلين حتى أصبحت جميع الأحداث والظواهر لا يمكن تمثيلها فهما وانفعالا إلا بالطريقة التي تُقدّم بها في وسائل الإعلام سواء كان تأثيرها مباشرا أو غير مباشر عن طريق صناع الرأي، سواء بالتأثير الإيجابي أو بالتأثير المعاكس، معوضا بذلك النخب الثقافية التقليدية بنخب إعلامية اتصالية جديدة.

العوائق الهيكلية للعمومية: ثقل التطبع الموروث

بعد انتخابات المجلس الوطني التأسيسي وتشكيل حكومة الترويكا الأولى، سرعان ما انزاح النقاش حول وظائف الإعلام والصحافة خلال المراحل الانتقالية إلى نقاش حول الماضي الاتهامي للصحفيين وعلاقتهم بالدعاية السياسية مع النظام السابق تحت ضغط المطالبة بأسلمة الإعلام ومحاولات تحويل الأغلبية الانتخابية إلى أغلبية سياسية أعتبرت كافية لتبرير إعادة الهيمنة على الحقل الصحفي باسم «خدمة أهداف الثورة». وبعد أن ساد الاعتقاد لدى عديد الصحفيين أن حرية الصحافة «أصبحت من المكتسبات الجديدة التي لا رجعة فيها» كما عبرت عنها المطالب النقابية والمهنية و«حسمتها» النقاشات والحوارات الإعلامية والتلفزيونية، وسجلتها الالتزامات الانتخابية بالدفاع عن استقلالية الإعلام وحرية الصحافة حتى لدى أكثر

(1) فارماني (روكسان) «القطاع الخاص والقطاع العام ومن يمارس السلطة الإعلامية في تونس»، في الإعلام في مراحل الانتقال السياسي: الحالة التونسية نموذجا، منشورات مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2015، ص ص 131-178، ص 139.

المرشحين تهديدا للحريات العامة والخاصة، سرعان ما تغيرت هذه المعطيات حين لجأت الحكومة إلى عدة إجراءات تلتقي في محاولة استعادة آلية الزبونية السياسية تجاه الحقل الصحفي.

اتجه الحكّام الجدد إلى محاولة اختراق المؤسسات الخاصة والوطنية من خلال بعض الفاعلين الصحفيين والإداريين من الوافدين الجدد على الحقل أو ممن كان مهيمنا عليهم «الموالين للحكومة الجديدة بحثا عن المواقع المفقودة أو كذلك من بعض الدخلاء كالمدونين والناشطين على مواقع الشبكات الاجتماعية»، إلى جانب بعض الفاعلين الذين كانوا يحتلون مواقع هيمنة قبل سقوط النظام التسلسلي السابق ثم وجدوا في الولاء لحركة النهضة وسيلة للتكفير عن الولاءات القديمة ضمانا لاستعادة مواقع الهيمنة في المشهد الجديد تحت ضغط توقعات المنطق الداخلي لبعض الفاعلين الصحفيين الأكثر تورطا في الزبونية السابقة بأن الإسلام السياسي سوف يحكم لمرحلة طويلة مستقبلا. أما محاولة استعادة وضع اليد على وسائل الإعلام الوطنية، فقد مثلت توجّها أكثر صراحة من خلال «التعيينات الإدارية والتحريرية والتدخل في حركة الترقّيات والنقل والإقالات» باعتبارها «مؤسسات حكومية» تمثل في تصور الفاعل السياسي المهيمن الجديد على الدولة، أدوات لتنفيذ سياسة الحكومة وتوجهاتها كما كان يمارس على امتداد عقود عديدة من داخل ثقافة سياسية مشتركة بين الفاعلين السياسيين القدامى والجدد على ساحة الحكم.

فقد وجد الفاعل الصحفي في القطاع البصري الوطني نفسه أمام سياق «ثوري» جديد وهو المثقل بتاريخ تطبعي نتيجة المقايضة الزبونية لحقّه في ممارسة المهنة والمنافسة على المواقع ومراكمة رأس المال الرمزي مقابل الولاء والدعاية السياسية المباشرة، معوضا شعوره بالذنب الصحفي المعمم، بعدة صيغ واستراتيجيات دفاعية مختلفة، تلتقي في سلوك التكفير عن الماضي عند البعض والتكيف مع موازين القوى السياسية الجديدة لدى البعض الآخر، لكن الأغلبية ركنت للانتظارية والحيادية السلبية تطبعا جديدا للدفاع تجاه الهجوم الذي كان يتعرض له الفاعل الصحفي «العمومي» تحت ضغط الإدانة والتحريض. غير أن الضغط المسلط على صحفيي التلفزيون الوطني لم يكن كافيا لإعادة اللحمة والتضامن المهنيين بين «أبناء التلفزة أو الدار الواحدة» كما يسميها عديد الصحفيين، إلا ظرفيا بعد استفحال الهجوم على الحقل

وشعور الأغلبية بتهديد مكتسبات المهنة، وذلك تبعا لمخلفات الماضي التكتلي الناتج عن الممارسات الزبونية وتبعا لتمايز استراتيجياتهم تجاه المشهد الجديد: «هناك من اختار التموّج السياسي مع المنتصرين الجدد، وهناك من تمسك بالدفاع عن لحظة التحرر التي إن فقدناها، فالى الأبد. كانت فرصة تاريخية لقبر الممارسات القديمة واستعادة الثقة في الإعلام الوطني».

فقد تبين من تحليل المقابلات مع الصحفيين أن الحقل الصحفي يعيش كأغلب الحقول الاجتماعية أزمة معيارية ناتجة عن تفكك بنياتها الهيكلية التي سوف تستغرق زمنا من تغيير الثقافة الصحفية استنادا إلى مشروعية المصادقية، أصبحت أزمة نموذجية مع التلفزيون الوطني يتجاوز حلّها مجرد الإصلاحات الشكلية إلى حسم تناقضات عديدة عبر عنها الصحفيون تجاذبا بين إرادة التغيير والإصلاح وبين التحديات الموروثة والمستجدة، يمكن تصنيفها إلى:

- تناقض بين تصوّر جديد مازال ضبابيا لإعلام الخدمة العمومية دون تحديد لأهم مفاهيمه القائمة على الاستقلالية والتعددية والتحررية⁽¹⁾، يتقاسمه عديد الفاعلين الصحفيين من الوافدين الجدد على الحقل ومن بعض الفاعلين القدامى، وبين المكبات القانونية الإدارية وتصلّب البنية التنظيمية: «نحن نطالب بإعلام عمومي دون أن نطالب الدولة بتحقيق شروطه أولا».
- تناقض بين تطبّعات الولاء الموروثة في مستوى ردود الأفعال والتعود على التبعية والانطباع وبين المبادئ المهنية والديونولوجية للصحافة الحرة والمسئولة التي مازالت لا تميز الموضوعية والحرفية في تناول عن «وهم الحيادية»⁽²⁾ التي عادة ما تعطل المبادرات والأداء بما تمارسه من ضغط خارجي عن الإكراهات المهنية الخاصة: «طبيعي، المبالغة في الحياد داخل التلفزة يعود إلى التخوف من الاتهامات المجانية».
- تناقض بين الموارد المالية والبشرية واللوجستية المتوفرة نظريا والضعيفة ميدانيا من حيث النوعية والجودة وبين طرائق التصرف المالي والإداري في

(1) Achille (Yves), *Les télévisions publiques en quête d'avenir*, Editions P.U.G. Collection «Communication, médias et sociétés», Grenoble, 1994, p32.

(2) Le Bohec (Jacques), *Les mythes professionnels des journalistes*, Editions l'Harmattan, collection et «Communication civilisation» Paris, Montréal, 2000, p231.

مستوى توزيع الأدوار والمهام وضعف الأداء كمياً ونوعياً وتراجع المبادرات المهنية مع غياب التكوين المستمر: «التلفزة الوطنية يمكن اختزالها في المثل الشعبي الاسم العالي والمربط الخالي على جميع المستويات».

• تناقض بين مجازاة المنافسة مع القنوات الخاصة ومحاكاتها في مستوى الأداء الفرجوي وتعتمد الإثارة طلباً لنسب المشاهدة وعائدات الإشهار⁽¹⁾ وبين الموجّهات التحريرية الخاصة بإعلام الخدمة العمومية، التي مازالت تتحسّس قواعدها المهنية ومبادئها الإيتيقية ومشروعيتها السياسية، «ضروري أن تستقطب التلفزة العمومية ثقة المشاهدين لأنها مؤشر نجاح ودعم مالي ضروري، ولكن مع المحافظة في نفس الوقت على حق العمومي للمواطنين في الجودة العمومية».

أما الاقتصاد الإعلامي للقطاع البصري المسمى عمومياً، فإنه لا يقل أهمية في تشريط مسارات هذا التطور في اتجاهاته المختلفة سواء من حيث التمويل والكلفة أو من حيث إنتاجه وعائداته الإشهارية اعتباراً لأن الإعلام ليس خدمة مجانية مهما كان النسق الإيديولوجي السائد في المجتمع ومهما كانت طبيعة النظام السياسي وعلاقته بالصحافة⁽²⁾، يحتاج ككل الصناعات التحويلية إلى الكلفة الضرورية لهيكليته وتحقيق وظائفه. تبدو مظاهر الأزمة الاقتصادية للتلفزيون الوطني من خلال ميزانيته التي بلغت 50 مليون ديناراً سنة 2011 مع فارق النقص الحاصل في عائداته المتأتية من الإشهار والتي تراجعت إلى 28% من حجم الكلفة الجمالية لتمويل مؤسسة التلفزة الوطنية بقنواتها (بعد أن كانت 40% سنة 2006)، و44% من الضريبة المحمولة على استهلاك الكهرباء والغاز الطبيعي والمقدّرة بـ 10.800 من الدينارات سنوياً على كل عائلة تونسية⁽³⁾. أما الـ 28% المتبقية فتتحملها ميزانية الدولة إلى جانب ما تتحمله من نفقات التجهيزات وشراء المعدات تحت العنوان الثاني، ورغم ذلك يتراكم حجم

(1) Elhaou (Mohamed Ali), Fitouri (Aida), «La profession journalistique après la révolution du jasmin sous l'emprise de la modernisation» in **Les enjeux de l'information et de la communication**, n°16/1, 2015, (En Ligne) <http://lesenjeux-u-grenoble3.fr> (Visité le 02-02-2016).

(2) Toussaint (Nadine), *L'Economie de l'information*, P.U.F. Paris, 1978, p33.

(3) Gontara (Mohamed), «Médias publics tunisiens et transition démocratique: quelles perspectives d'avenir», Actes du colloque international 26 et 27 Avril 2012, Tunis, **Médias publics arabes et transitions démocratiques**, Editions de l'Institut de Presse et des Sciences de l'Information, Tunis, 2013, pp 63-82, p71.

الديون المتخلّدة بهذه المؤسسة مثل أغلب مؤسسات الخدمات العمومية ليصل إلى 25.605 مليون دينار سنة 2009⁽¹⁾ إضافة إلى ما يشاع عن «مظاهر الفساد المالي والصفقات المشبوهة والسرقات التي تثقل ميزانية المؤسسة»، وهو تداين في تصاعد مستمر حسب ما أكده أحد إداريي المؤسسة يؤشر على الهشاشة المالية للقطاع داخل سوق استهلاكية وطنية محدودة ومتجهة نحو استهلاك الإعلام والأجنبي خاصة لدى الفئات الشبابية ذات الحجم الاستهلاكي الأوفر كميا ونوعيا بفعل التيار العولمي الجارف.

ومقابل ما يعانيه القطاع الإعلامي الخاص بجميع مجالاته من هشاشة في العمل ومرونة في التشغيل بما يعمق عدم الرضا ويفقد مراكمة الكفاءة المهنية بتدري الأوضاع الاجتماعية باستثناء بعض الصحفيين المهيمنين من أصحاب الإقبال القياسي في نسب مشاهدة برامجهم، فإن الاستقرار المهني أساس كل صناعة صحفية في العمل⁽²⁾ قد ارتبط بالتواكل وتعطيل المبادرة الحرفية، كما يحيل على لاوليفية المنح والحوافز المهنية عدى تلك المرتبطة منها بمراكمة رأس المال الرمزي الذي أصبح يفقد تدريجيا قيمته المضافة حين لم يعد يلقي نظيره العيني والرمزي من الامتيازات والرواتب والاعتراف والتقدير مقارنة «بنجوم الإعلام الخاص الذين لا يتوفرون بالضرورة على الكفاءة المهنية بقدر ما يحوزون على حرية المبادرة وعلى استخدام أساليب الإثارة سواء في البرامج السياسية أو أساليب التلصص على الحياة الخاصة في البرامج الاجتماعية».

«إن هؤلاء النجوم [من صحفيي القطاع البصري الخاص] يبحثون عن الربح مخفين وراء النجاح الموهوم، أما نحن [صحفيو القطاع البصري «العمومي»] فلا تتوفر لنا فرص النجاح، وإن حدث فيبقى حفظنا حظ من ليس لهن ثواب... كما قال الشاعر⁽³⁾».

(1) «Tunisie-les abus de la télé qu'ils voulaient cacher», businessnews.com.tn (Visité le 06-03-2016)

(2) Masmoudi (Mustapha), *Economie de l'information en Tunisie*, Editions Dar Essabah, Tunis, 1975, p 33.

(3) في استعارة لبعض أبيات من قصيدة «تونس الخضراء» للشاعر نزال قباني، عبّر عنها الصحفي المبحوث بطريقة تراجيدية:

نار الكتابة أحرقت أعمارنا** فحياتنا الكبريت والأخطاب
ما الشعر؟ ما وجع الكتابة؟ ما الرؤى؟** أولى ضحاياها هم الكتاب
يعطوننا الفرح الجميل وحظهم** حظ البغايا ما لهنّ ثواب.

فأمام محدودية الموارد المالية وتصلب أنظمة التصرف الإداري الخاضع للرقابة المسبقة مع ارتفاع كلفة البرامج إنتاجاً أو اقتناءً، يشكو القطاع البصري الدولي من تضخم عدد العاملين الذي فاق 1200 داخل جسم استنزفته هجرة الكفاءات الصحفية والتقنية والبطالة شبه التقنية وظاهرة ازدواجية المهنة وتعدد المنتجين الدخلاء»، وتنمو تنشئة مهنية موازية لا تشجع إلا على «الكسل والتواكل وشخصنة العلاقات التكتلية المتسابقة على فئات الامتيازات» التي توفرها التراتبية السلطوية نتيجة الإحباط واليأس من إمكانيات التغيير ومراكمة العجز عن المنافسة لا من حيث الإمكانيات البشرية فقط، بل أساساً من البطء الهيكلي في اتخاذ القرارات وبداهة المبادرة ومرونة التحرك باعتبارها من الصفات الملازمة لخصائص الممارسة الصحفية المرتبطة بحركية الأحداث التي تفترض المعالجة الفورية⁽¹⁾. لم تكن المنافسة الصحفية بين الفاعلين الشكل الأساسي للصراع داخل الحقل على أسس من الإيتيقا المهنية وعوّضتها أشكال من الصراعات التكتلية وصلت حدّ «تبادل التهم والتجسس والوشايات الكاذبة»، بالإضافة إلى الأخطاء المهنية الفادحة كما يحصل في تغطية الأحداث الإرهابية نتيجة عدة عوامل مثل غياب الأقسام المختصة.

رغم ما تحقق من مكاسب إعلامية نسبية في التحرر من الرقابة المباشرة⁽²⁾ وفي الأداء المهني خارج إطار الدعاية السياسية الصريحة، إلا أن عدة عوائق هيكلية داخلية وأخرى ظرفية سياسية بعضها داخلي والبعض الآخر من خارج الحقل، مازالت تهدد حرية الصحافة واستقلالية الإعلام، يعيشها صحفيو التلفزيون الوطني بأكثر ضغط يعطل المبادرات الصحفية ويقود إلى سلوك الانسحاب وتجنب المغامرة نظراً للتطّبع الخصوصي لصحفيي هذا القطاع المرتتهن بالنظام السياسي في مستوى التخوف من تهم الانحياز، خاصة تلك التي تصدر من داخل النظام السياسي الحاكم رغم ما اعتبره البعض من أن التغيرات الحاصلة «لا تتعدى كونها إعلان نوايا لحرية الصحافة واستقلال الإعلام العمومي ما لم تصاحبها تغيرات قانونية ومؤسسية شاملة تفصّل ما جاء في المرسوم 115 لبناء إعلام محصّن خاصة في مستوى النظام الداخلي للمؤسسة الذي لم يتغير». وهو ما انتهى إلى أن مواقع الهيمنة داخل الحقل أصبح يحتكرها فاعلوا القطاع البصري الخاص بما يحققونه من رأس مال رمزي على

(1) Neveu (Eric), *Sociologie du journalisme*, Op.cit. p 44.

(2) Durand (Pascal), (Dir.), *Médias et censure, Les figures de l'orthodoxie*, Editions de l'U.L.G. Liège, 2004, p189.

حساب نظرائهم من القطاع البصري الوطني ضمن سياقات من المنافسة غير متكافئة الشروط بين زملاء المهنة الواحدة عبّر عنها أحد صحفيي التلفزيون الوطني بغيره صريحة: «صدقني نحن نشعر بالغبن والمرارة حين نشاهد زملاء لا يفوقونا مهنية أو كفاءة وهم يصنعون الأحداث الإعلامية بل أن بعضهم متطفل على الصحافة والإعلام، ونحن محرومون من هذه الفرصة». و«حتى ما كنا نتميز به من نسب مشاهدة خلال البرمجة الرمضانية تراجع بشكل ملحوظ، وباستثناء نشرة الأخبار المسائية، تراجعت كل البرامج الإخبارية والسياسية والترفيهية إلى الرداءة، أنا ولد التلفزة ولا أشاهدها إلا نادرا، ومن باب المتابعة لا غير» لأن الصحفيين هم أكثر المستهلكين لوسائل الإعلام وأولهم إطلاعا على منتوجاتها الإخبارية والتحليلية المهنية بقطع النظر عن موضوعيتها،⁽¹⁾ ولكن حسب درجات اقتناعهم بجودتها ومصداقيتها لما تمثله من ضرورة مهنية أداتية بالأساس.

العوائق السياسية السياقية: المقاومة العضوية

لم تتمكن الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال⁽²⁾ من التوفر على الوقت الكافي لاتخاذ الإجراءات بناء على التقرير التشخيصي الذي أصدرته⁽³⁾ حتى جاءت انتخابات المجلس الوطني التأسيسي لتتقلب المعطيات خارج الحقل ودخله فتغيرت موازين القوى السياسية ملقية بضلالها على مشهد إعلامي أعاد طرح نفس التحديات والإشكاليات التي خيلت أنها منتهية لدى عديد الصحفيين. بعيد هذه الانتخابات التي سلمت السلطة التشريعية والسياسية لحركة النهضة، حاولت الحكومة الجديدة ترجمة هذه الهيمنة السياسية إلى «هيمنة إعلامية دعائية استيقظ فيها الحنين إلى الرقابة في حملة سياسية احتجاجية ضد ما سُمّي «إعلام العار»، تدعو إلى فرض القيود على الصحافة من جديد»⁽⁴⁾، مثّل القطاع البصري الوطني موضوعها الأساسي بامتياز. وبالموازاة حاولت نفس الحكومة اختراق مكونات الحقل الصحفي المتشظي من خلال

(1) Neveu (Eric), *Sociologie du journalisme*, Editions La découverte, Collection «Repères», Paris, 2001, p10.

(2) تأسست في 02 مارس 2011 بعد نقاش محتمل حول تركيبها ووظائفها (المرسوم عدد 10-2011 المؤرخ في 02 مارس 2011)

(3) الجمهورية التونسية، الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال، التقرير العام، أبريل، 2012.

(4) فارماني (روكسان) «القطاع الخاص والقطاع العام ومن يمارس السلطة الإعلامية في تونس»، مرجع سابق، ص 141.

إعادة تشغيل آلية الزبونية الصحفية كما كان سائدا مع النظام القديم، وذلك عن طريق مقايضة الحقوق الإدارية والتسييرية داخل المؤسسات الإعلامية «العمومية» بالولاء للإسلام السياسي بتبريرات تراوح بين منطق الأغلبية السياسية وتجبير نظرية المسؤولية الاجتماعية لصالح القيود الثقافية الأخلاقية على الإعلام⁽¹⁾ وبين الخطاب الاتهامي ضد مناوئها رديفا لخطاب الهوية والخصوصية. فبعد مضي أربعة أشهر على توليه رئاسة الحكومة أعلن السيد حمادي الجبالي عن أسماء المديرين ورؤساء التحرير الذين ستعيّنهم الحكومة في «المؤسسات العمومية دون استشارة أصحاب القطاع أو الهيكل التمثيلي لنقابة الصحفيين» الممثل الوحيد للحقل الصحفي خلال تلك الفترة أو يكاد، معللا ذلك بأنها مؤسسات حكومية مسئولة عن تنفيذ سياسة الدولة في المجال الإعلامي ومعبرا عن استمرار التصور السياسي لوظيفة الإعلام «العمومي» باعتباره إعلاما حكوميا كما كان سائدا مع النظام التسلسلي السابق⁽²⁾.

يتضح من خلال الأسماء التي أعلنت عنها حكومة الترويكا الأولى من جانب واحد للتعيينات في المؤسسات الإعلامية «العمومية» دون استشارة الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال أو النقابة المهنية، أن مسارات أصحابها يمكن تصنيفها سوسيوولوجيا إلى صنفين اثنين:

- صنف يتكون من الفاعلين الصحفيين الذين كانوا مهيمين داخل الحقل قبل 14 جانفي 2011 ومرتبطين بعلاقات زبونية مع النظام السابق أساسها ممارسة الدعاية السياسية المباشرة مقابل مواقع النفوذ والهيمنة والامتيازات المهنية وغير المهنية والذين يفتقدون لرأس المال الرمزي الكافي لاستعادة الهيمنة المفقودة في المشهد الجديد، ويطمحون لاستعادتها من خلال الولاء غير المباشر لأكثر الفاعلين السياسيين هيمنة على الحقل السياسي كما أعيد تشكيله وعبرت عنه نتائج انتخابات المجلس الوطني التأسيسي.
- صنف يتركب ممن كان مهيمنا عليهم في السابق نتيجة التهميش أو عدم الرضا أو عدم الكفاءة المهنية إلى جانب بعض الدخلاء على المهنة، والمستعدين

(1) عزي (عبد الرحمان)، قوانين الإعلام في ضوء الإعلام الاجتماعي: قراءة معرفية في النظام الأخلاقي، الدار المتوسطة للنشر، تونس، 2014.

(2) الشرفي (سلوى)، «الإعلام العمومي والفضاء العمومي لا يستقيم الواحد منهما وعود الآخر أعوج»، مرجع سابق، ص 21.

جميعهم للاندماج في إطار زبونية إعلامية جديدة أساسها الولاء الإيديولوجي والسياسي لتأسيس كتلة صحفية قادرة على مواجهة إمكانيات التغيير في بنية الحقل استنادا إلى قواعد جديدة تحتكم للحرية والاستقلالية والتعددية بديلا عن الولاء والدعاية الأحادية⁽¹⁾.

على الرغم من الاحتجاجات والإضرابات التي نظمها الصحفيون للمطالبة بإدارة أفضل للمؤسسات الإعلامية ومباشرة الإصلاح من داخل الحقل، فإن السلوك السياسي لحكومتنا الترويكا قد تميز برفض تفعيل المرسومين 115 و116⁽²⁾ بتعلة ضرورة مراجعتهم وتعديلهما حتى بعد نشرهما في الرائد الرسمي، وتأجيل تعيين أعضاء الهيئة العليا لاتصال السمعى البصري التي نصّ عليها وهو ما أدى بالهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال إلى الاستقالة الاحتجاجية في جويلية 2013 بعد أن قوبلت بالتجاهل ورفض جميع توصياتها ومقترحاتها⁽³⁾. غير أن هذه الاستراتيجية اصطدمت ببنية الحقل الصحفي على هشاشتها التي سرعان ما استعادت تضامنها العفوي لدى أغلبية الفاعلين الصحفيين جددا وقدامى في مواجهة «عودة الأساليب القديمة للتضييق على حرية الصحافة واستقلالية الإعلام، باعتبارها من أهم المكاسب المنجزة» على حد تعبير أحد صحفيي التلفزيون الوطني، لكنه كان تضامنا مؤقتا بسبب عفويته وتناقضاته وتطبعاته القديمة. اشترك أغلب المنتمين للحقل من الفاعلين التقليديين مهيمين ومهيمن عليهم مع أغلب الوافدين الجدد على الحقل في التخوف من الإسلام السياسي والخشية من حركة النهضة التي كانت تدرك ذلك معتبرة أن كل إعلام لا يوالئها إنما هو استئصالي مناهض⁽⁴⁾، مثلما تدرك بأن إعادة التفاوض الزبوني على نفس القواعد الاحتكارية السابقة لم تعد ممكنة، فأصبحت مجبرة بعيدئ تسلم السلطة التشريعية والتنفيذية على تبني نفس الممارسات التسلطية للنظام السياسي القديم خاصة تجاه الإعلام الوطني من خلال محاولات متكررة

(1) جوفني (جورج) «العلاقة بين الحكومة والإعلام في تونس: هل تعكس تحولا نموذجيا في ثقافة الحكم»، في الإعلام في مراحل الانتقال السياسي: الحالة التونسية نموذجا، منشورات مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2015، ص ص 23-77، ص 55.

(2) Le décret loi n°115, Le décret loi n° 116 du 02 Novembre 2011, J.O.R.T. n°84, pp 2559-2574.

(3) شويخة (العربي)، وسائل الإعلام في تونس، التحول الصعب من الاستقلال إلى انتخابات 2014، ترجمة الهادي هوي، ص 73.

(4) Ghannouchi (Yosra), «The Media and its Role in Spreading a Dichotomous Narrative in Tunisia» in Al-Jazeera Online, 6 March, 2013.

للتحكم في إدارة المؤسسات الإعلامية ومراقبة محتوياتها واعتمدت إستراتيجيا تراوح بين الاحتواء والتحييد حسب ما توفره موازين القوى من مناورات. ومن ناحية أخرى ساعدت عدة عوامل موضوعية على تجاوز الصراعات الداخلية التي كانت قد اتخذت أشكالا غير مهنية عاد معها منطق التكتلات والاستقطاب السياسي والاصطفاف الحرفي والمؤسسي بين عديد الصحفيين، حيث «سادت تصفية الحسابات القديمة والجديدة بين أبناء المؤسسة [التلفزيون الوطني] وعاد التزلف للحكام الجدد»، لكن عودة التضامن المهني بين صحفيي القطاعات «العمومية» لم تكن كافية للحفاظ على المكتسبات المؤقتة على أهميتها لولا الاستراتيجية الهجومية التي قادتها نقابة الصحفيين التونسيين في تجميع منظورها وحركة المناصرة التي قامت بها لدى المجتمع المدني، إلى جانب ما أكدّه أحد صحفيي الإعلام السمعي الوطني: «لولا السياق العام لضعف الدولة أمام الحركات الاحتجاجية وقتها، لما نجح الإعلاميون في التصدي لهذه المحاولات الجدية في التعيينات التي وصلت حدود تعيين رؤساء التحرير في مؤسسة ظنّا أنها حققت واستقلاليتها حسب التصريحات التي كانت مناقضة للأفعال».

نجحت نقابة الصحفيين التونسيين في تنظيم عديد الإضرابات القطاعية والوطنية الناجحة⁽¹⁾ ضد التعيينات الإدارية في إذاعات وتلفزيون القطاع الوطني وخاصة في حيازة تأييد الرأي العام المدني والسياسي المعارض المتحسس لخطورة عودة وضع اليد على الصحافة عامة والإعلام «العمومي»، خاصة البصري منه في إطار استقطابات سياسية أصرّت خلالها الحكومة على ضرورة كسب الرهان الإعلامي مدخلا لكل الرهانات السياسية في المحافظة على موازين القوى السياسية لصالحها من أجل مواصلة بناء المشروع المجتمعي الذي تتبناه. تبعا لذلك تبنت حكومة الترويكا ما يسمّى «الإصلاح المختلط»⁽²⁾ بين القديم والجديد لإعادة صياغة المشهد الإعلامي باعتماد زبونية جديدة تجمع بين بعض الفاعلين المهيمنين القدامي داخل الحقل الصحفي ممن كانوا موالين للنظام السابق مع الفاعلين الجدد الموالين للإسلام السياسي في منظور بناء كتلة إعلامية جديدة أعتبرت مدخلا

(1) يتعلق الأمر بإضرابين وطنيين في سبتمبر 2012 ونوفمبر 2013.

(2) فارماني (روكسان) «القطاع الخاص والقطاع العام ومن يمارس السلطة الإعلامية في تونس»، مرجع سابق،

ضروريا لاختراق الحقل من داخل بنيته المتصدعة، مما أتاح ربط صلات مع بعض مالكي وسائل الإعلام الخاصة ومع بعض المتنفذين التقليديين سابقا في الإعلام الوطني المستعدين لمقايسة المناصب الإدارية بالولاء لأكثر الفاعلين هيمنة على الحقل السياسي في إطار علاقات زبونية جديدة تظهر أقل تواطؤ من سابقتها ملتبسة بخطاب الثورة والإصلاح.

فإذا كان التعاطي السياسي لحكومة الترويكا مع القطاع السمعي البصري الخاص، يستند إلى مبدأ التأسيس لبعض الإذاعات الدينية والقنوات التلفزيونية ذات التوجه التحريري الصريح في موالاته للإسلام السياسي ومناهضة العلمانيين، فإن التعاطي مع نظيره الوطني يمكن تصنيفه إلى مراحل متميزة منذ انتخابات المجلس الوطني التأسيسي حسب موازين القوى السياسية ووفق نوعية المقاومة التي أبداها الفاعلون الإعلاميون من داخل التلفزيون الوطني ومن خارجه كل حسب موقعه ورهاناته:

• **المرحلة الأولى:** تمتد من انتخابات المجلس الوطني التأسيسي حتى سقوط حكومة الترويكا الأولى غداة اغتيال المعارض اليساري السيد شكري بلعيد في 6 فيفري 2012، وتميزت بمحاولات رسمية وأخرى غير رسمية لإعادة الإعلام الوطني إلى طبيعته الحكومية مورست خلالها أشكال متنوعة من الضغط الاحتجاجي والتهديد السياسي وصل ذروته شبه الرسمية بالتهديد بخصوصية مؤسسة التلفزيون والتخلص النهائي من أمكانية الإعلام العمومي، وذروته غير الرسمية «باعتصام التلفزة ضد إعلام العار»⁽¹⁾ وما صاحبه من اعتداءات لفظية وجسدية من قبل أنصار حركة النهضة الحاكمة وقتها. أما الإجراءات الرسمية فتمثلت في الإعلان عن التعيينات في المؤسسات الإعلامية «العمومية».

• **المرحلة الثانية:** منذ سقوط الحكومة الأولى حتى اغتيال الناشط القومي اليساري وعضو المجلس الوطني التأسيسي السيد محمد البراهمي يوم 25 جويلية 2013، حيث تعطلت مساعي الهيمنة على القطاع الإعلامي الوطني

(1) وهو الاعتصام الذي بدأ يوم 20 مارس 2012 إثر مظاهرة «جمعة تطهير الإعلام» ودام لأكثر من شهر تخللته اعتداءات لفظية شبه يومية على الصحفيين، ولم ينته إلا يوم 25 أفريل بعد أن تم الاعتداء الجسدي على صحفيي المؤسسة وتقنييها وتدخل السيد لطفي زيتون أحد قيادي حركة النهضة.

نتيجة اختلال موازين القوى السياسية فاضطرت الحكومة إلى تغيير سياستها تجاه الإعلام تحت ضغط الرأي العام الصحفي والمدني عامة واتجهت نحو البحث عمّا يضمن تحييد مؤسسة التلفزيون الوطني وتحاشي تناول الاحتجاجات والانتقادات المعارضة من خلال تعطيل تطبيق المرسومين 215 و216 وتأجيل بعث الهايكا مع مواصلة مراقبة التعيينات أو تعطيلها استنادا إلى بعض الوجوه غير المعروفة الموالية من خارج الحقل ومواصلة تفعيل الزبونية الإعلامية بوسائل أكثر خفية.

• **المرحلة الثالثة:** امتدت من الاغتيال السياسي الثاني وخروج الترويكات من الحكومة بعد «اعتصام الرحيل» والمفاوضات الصعبة بقيادة الرباعي المدني⁽¹⁾، إلى الانتخابات التشريعية والرئاسية الأولى بعد 14 جانفي 2011، وقد دشنت هذه المرحلة من انتقال السلطة إلى حكومة «مستقلة» من التكنوقراطيين فترة جديدة في التعاطي مع وسائل الإعلام الوطنية لم يستغلها القطاع البصري «العمومي» لتحرر من عقدة الشعور بالذنب والخروج من دائرة الإستراتيجية الدفاعية نتيجة ما اعتبره أحد إعلاميي الصحافة المكتوبة «تغييرا طفيفا في المشهد السياسي الذي عبر عنه بكل دقة شعار النهضة: بالخروج من السلطة دون الخروج من الحكم».

• **المرحلة الرابعة:** بدأت مع محطة الانتخابات التشريعية والرئاسية الفاصلة بما صاحبها من استقطاب ثنائي اخترق مختلف مكونات الحقل الصحفي إذ وُظفت المؤسسات الإعلامية الخاصة بطرق مكشوفة في مساندة بعض القوائم الانتخابية ثم بأشكال أكثر وضوحا خلال الانتخابات الرئاسية وخاصة الدور الثاني منها⁽²⁾، أما التلفزيون الوطني فقد أجمع فاعلوه على مواصلة استراتيجية الحياد الإعلامي لكنه كان حيادا إيجابيا انتقائيا اقتصر على تكريس الاستقطاب الثنائي بين حزبي حركة النهضة وحزب نداء تونس دون المكونات السياسية الأخرى باعتبارهما من «الأحزاب الكبرى التي

(1) المكوّن من الاتحاد العام التونسي للشغل، اتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، وعمادة المحامين.

(2) فارماني (روكسان) «القطاع الخاص والقطاع العام، ومن يمارس السلطة الإعلامية في تونس»، مرجع سابق، ص 172.

كانت مرشحة للفوز أكثر من غيرها» كما برّر أحد الصحفيين المبحوثين تلك «التعددية» الإعلامية الانتقائية.

تواصلت هذه المرحلة بنفس الخصائص المميزة بتخفيف الضغط السياسي على وسائل الإعلام الخاصة والوطنية التي عوضت خطاب الاستقطاب الثنائي بخطاب الوحدة الوطنية المختزلة في حزبي حركة النهضة ونداء تونس بطريقة تفاضلية على حساب بقية مكونات الرباعي الحاكم⁽¹⁾ والقوى المعارضة، في «مواجهة الأزمة الاقتصادية والتحديات الأمنية» بعد ما عرفته الأحداث الإرهابية من نقلة نوعية إلى المدن بدأت بعملية باردو ثم سوسة وتفجير حافلة الأمن الرئاسي في قلب العاصمة. وكمثال على استغلال السياق العام من أجل التمسك بإرادة الهيمنة على المؤسسة التلفزية ما حصل إثر الخطأ المهني في حادثة الراعي الشهيد: «حين تم عزل المدير وتعيين مدير بالنيابة من قبل رئيس الحكومة الذي يستغل هذا الحق القانوني المؤقت لأشهر عديدة، تهربا من تشريك الهايكا وصحفيي التلفزة في اختيار مدير جديد».

من داخل نفس هذا التمشي سايرت مؤسسة التلفزة التونسية بقناتها توجه الوحدة الوطنية الانتقائية الذي أصبح خطأ تحريريا واضحا، ارتهانا بسياسة التحالف الحكومي دون أن تتمكن من فك العزلة الدفاعية عن استراتيجيات أغلب فاعليها: «تري زملاء البرامج الحوارية والإخبارية مترددين حتى في طرح الأسئلة وخايفين من ضيوفهم ممثلي الرباعي الحاكم خاصة الثنائي القائد للائتلاف [...] كل قدير وقدره» سياسة تحريرية في التعااطي مع الرباعي الحاكم باعتباره سلطة سياسية قائمة. ورغم ذلك يتعرض فاعلوا القطاع البصري الوطني إلى ضغط خارجي من قبل الفاعلين السياسيين الذين عادة ما يستغلون تاريخ الحقل للتهديد والابتزاز عبر عنه أخذ المبحوثين بقوله: «صحفي التلفزة متهم بالانحياز السياسي والولاء الحزبي حتى يثبت براءته»، وذلك من أجل الهيمنة أو التحييد عن ممارسة استراتيجيات هجومية لسلطة رابعة تساهم في صياغة رأي عام أكثر استقلالية بما توفره من نقاشات عمومية متعددة الأصوات، حرة التعبير وهو الضغط المعطّل لوظائف الصحافة في مراقبة التزامات الفاعلين ومعاينة تناسق سياساتهم وتقييم أدائهم.

(1) الحلف السياسي المكوّن من أولى الأحزاب الفائزة في الانتخابات بالتراتب التنازلي باستثناء تحالف الجبهة الشعبية التي حازت على المرتبة الرابعة: حركة نداء تونس، حركة النهضة، الاتحاد الوطني الحر، أفاق تونس.

بين إعلام الدولة وإعلام الخدمة العمومية

تمثل ما تسمى بالخدمة العمومية جملة من المرافق تديرها الدولة لتأمين جملة الخدمات التي يحتاجها المواطنون إما مجاناً أو بأسعار رمزية أو كذلك بأسعار تفضلية بواسطة مؤسسات عمومية كانت قد أنشئت في غياب القطاع الخاص أو لتعويضه في القطاعات الإستراتيجية كليا كالأمن والدفاع أو جزئياً كالتعليم والصحة، لكن الأنظمة السياسية التسلطية أو الدكتاتورية كانت قد استعملت إدارتها لمؤسسات الخدمة العمومية للهيمنة وتوظيفها لضمان الولاء السياسي بوسائل مختلفة. مثل غيرها من الخدمات العمومية، حافظت الخدمات الإعلامية العمومية على وجودها في أكثر المجتمعات تطبيقاً للبرالية رغم موجات الخصخصة التي شملت جميع القطاعات الاقتصادية⁽¹⁾، كما تميزت بتلبية الحاجات المتزايدة للإعلام خارج قوانين السوق في العرض والطلب في إطار جملة من المبادئ أهمها الاستقلالية والتعددية والمسؤولية الاجتماعية، كانت تعكس عدة وظائف تربوية تثقيفية، خاصة تلك المرتبطة بالحفاظ على الروابط الاجتماعية والثقافة الوطنية وتوسيع دوائر المشاركة السياسية المدنية، مساهمة في تشكيل الرأي العام ومراقبة السلطات العمومية من خلال تناقل التجارب فهما للمحيط وتكيفاً مع متطلباته واندماجاً في مختلف مجالاته.

يمكن للتغيير الذي لحق بمكانة القطاع العمومي في الاقتصاد والخدمات بما فيه القطاع الإعلامي أن يفسر جانباً من إشكالية عجز هذا الأخير عن مسايرة تحولات المشهد الإعلامي رغم بطئها، من حيث الرقابة الحكومية غير المباشرة والبنية التنظيمية المترهلة والإطار القانوني المتقادم بما صاحب ذلك من أداء إنتاجي ضعيف واستحالة وظائفه الاقتصادية الاجتماعية إلى مجرد أدوار إسعافية تنهض النفقات العمومية بكلفتها المالية والاقتصادية وبسلوك التوظيف الإداري في التعيينات والترقيات على حساب الإنتاجية، مقابل قطاع خاص ما فتئ ينمو رغم كلفته الاجتماعية على مستخدميه. فقد ارتبط القطاع العمومي في تونس بما فيه المؤسسات الإعلامية بعدة أفكار تعتبره قطاعاً مفلساً غير منتج ولّى عهده، أصبحت بمثابة تمثيلات اجتماعية سائدة تسربت إلى أغلب الفاعلين الصحفيين وذلك نتيجة لما تعرض له هذا القطاع من تصفية صاحبت المرحلة اللبرالية المتسارعة منذ تسعينات القرن الماضي

(1) Achille (Yves), *Les télévisions publiques en quête d'avenir*, Op.cit. p72.

باتجاه الخصوصية والتخلص من عبئه على الاقتصاد في التداين وتراجع إنتاجيته وتردي نوعية خدماته وعجزه عن منافسة القطاع الخاص. وإضافة إلى القطاعات الصناعية والتجارية والفلاحية، شملت هذه الموجة عديد قطاعات الخدمات العمومية بعد التراخي الملحوظ عن مقاومة الشلل الذي أصاب مؤسساتها بمظاهر الفساد واستنزاف مواردها المالية واللوجستية والبشرية، وهو ما انسحب على مؤسسة القطاع البصري كما عبر عنه عديد الصحفيين المبحوثين: «عقلية رزق البيليك والدّخل المضمون هو ما يفُسّر مسؤولية العاملين بالمؤسسة عن وضعية تردي التلفزة، ببذل المجهود الأدنى ومحاربة كل من يريد النهوض بها بشتى الوسائل حتى لا يرتفع نسق العمل... يقلّك غليّتوا علينا الخبزة».

وبالنظر إلى الطبيعة الخصوصية للصناعة الصحفية، عادة ما يكون الفاعل الصحفي مطالباً بالرد الفوري على الأحداث وتحويلها إلى أخبار أو تحليلات قبل كل الفاعلين السياسيين والمدنيين الذين ينتظرون إنتاجه متوفرين على الوقت الأوفر من الوقت المتاح له للتحقق من عناصر الحدث واستهلاكها، وهو يمثل الحلقة الأولى في التجاوب الفوري مع الحدث وإعادة صياغته دون انتظار، ومع ذلك فهو مطالب بتوقع ردود الأفعال المتناقضة تجاه مضمون المعالجة وزاوية التناول وشكل التقديم ضمن سياق مهني استعجالي تؤثته النوازات التطبّعية الكامنة أكثر من ردود الفعل المفكّرة. ومن ناحية أكثر خصوصية، فإنه من قدر صحفيّ الخدمة العمومية المفترضة في القطاع البصري التصرف في المتناقضات والبحث عن التوازنات المطلوبة بين القرب من الجمهور المتلقي دون السقوط في الشعبية والابتذال والتسطيح المنتظرين، وبين اتخاذ المسافة الفاصلة مع السلطة والمعارضة خاصة في القضايا السياسية، كما أنه يعيش تناقضا آخر بين قربه من المصادر التي تحاول التأثير فيه وبين بُعدها الذي يفقده المعلومة والسبق⁽¹⁾، لكن مجمل هذه التناقضات تمثل إكراها مهنيا لا مندوحة عنه بحكم الضغط المزدوج بين المنافسة الاستعجالية داخل الحقل وضغط شروط الاستقلالية والتعددية والمسؤولية.

لم تكن التمثلات الصحفية حول حرية الصحافة واستقلال الإعلام وتعدديته كما حول التجاوزات والأخطاء المهنية وغياب القواعد الديونولوجية من الحضور

(1) Neveu (Eric), *Sociologie du journalisme*, Op.cit. p 56.

الكافي في النقاشات العمومية لتطوير آليات اشتغال الحقل على أسس وقواعد بديلة لما كان سائدا: «ما يقوله صحفيو التلفزة حول مهنتهم خفية لا يقال في المنابر الإعلامية لأنهم يخشون من مواجهة بعضهم البعض فجميعهم يدركون أنهم متهمون بشكل أو بآخر»، فالانتقادات اللاشكلية في الكواليس بين الصحفيين عادة ما تغيب عن النقاشات العمومية الشكلية التي يمكن أن تطوّر الممارسة الصحفية وتعيد للحوار والتفاوض وظائفهما في إعادة توزيع سلطة الرقابة التعديلية المتبادلة بين الفاعلين الصحفيين. فقد كانت آليات التطبيع الصحفي الممارسة طيلة أكثر من نصف قرن من تبعية الإعلام للتسلط السياسي، قد تطورت داخل المؤسسات الوطنية ذات الأسبقية التاريخية على ظهور إعلام خاص بداية القرن الواحد والعشرين، حتى أفرزت جملة من التطبعات تحولت تدريجيا إلى مكونات بنوية مهنية تتميز بمسايرة الأحداث الحكومية ذات الأولوية المطلقة في صناعة الخبر ومعالجته بالاقتصار على نقل وجهات النظر الرسمية وممارسة الدعاية المباشرة، فحوّلت معها الصحفي «العمومي» إلى مجرد موظف إداري تابع للسلطة التنفيذية يعاني الروتين والاغتراب ومنقطعا عن المبادرة الصحفية والشغف المهني همّه الوحيد تجديد إثبات الولاء والطاعة و«التعايش مع التهديدات المهنية بالتجميد والطرْد والخضم من المرتبات». كان من الطبيعي أن تُستبطن هذه الآليات حتى يعاد إنتاجها أساسا داخل هذا القطاع «العمومي» دون الإعلام الخاص حديث العهد بفارق نصف قرن كامل من الأسبقية التي سوف تتحول بعد 14 جانفي 2011 إلى عائق أمام التكيف مع ما توفر من مناخ حرية الصحافة والتعبير، يعطل الانتقال من الإعلام الحكومي إلى إعلام عمومي حر مستقل ومتعدد مازال يتحسس صياغاته القانونية التنظيمية ومبادئه المهنية الإيتيقية كما يبحث عن مشروعيته من داخل فاعلي الحقل إجماعا على مصداقيته ومن خارجه اعترافا سياسيا بهذه الأحقية⁽¹⁾.

تمثل العلاقة الجديدة بين الإعلام والحياة السياسية مدخلا لفهم التحولات الجارية في كلا الحقلين في مستوى صياغة البنية الداخلية وتغيير الوظائف الخارجية، إذ كان المشهد الإعلامي بعد 14 جانفي 2011 يشجع على الانفجار الحاصل في عدد الأحزاب من خلال ما يوفره من مساحات لمختلف المقتحمين

(1) التليلي (جلال)، «الفاعل الصحفي والتنمية في تونس: الهوية المهنية وإكراهات الحقل»، في مجلة المقدمة، عدد 03، جوان 2010، ص ص 107-127.

لنشاط السياسي بتغطية الأنشطة المدنية والحزبية واستدعاء الفاعلين القطاعيين والجهويين للمنابر الإعلامية مما ساهم في استغلال هذا الظهور الإعلامي للتحول إلى النشاط السياسي وتأسيس الأحزاب والمنظمات المدنية ضمن سياق ضاغط للرهانات السياسية الجديدة تجاه الإعلام. كانت موجة التسييس التي فاقت 150 حزبا في ظرف سنة واحدة بمثابة الظاهرة الإعلامية التي تشجع عديد النشاطيين لاحتراف السياسة حتى أن بعض المواقف المنقولة في وسائل الإعلام وبعض الظهور الإعلامي كانت كافية لتأسيس عديد الأحزاب واستقطاب بعض الأنصار من الدوائر العائلية والمهنية دون توفر الشروط الدنيا الضرورية الفكرية منها أو اللوجستية أو جاهزية المشاريع البرنامجية أو حتى الخبرة السياسية الدنيا. تواصلت ظاهرة تسييس المحتويات والأشكال الإعلامية بما فيها القطاع البصري الدولي بعد انتخابات المجلس الوطني التأسيسي بانتقائية بدت شبه متناظرة مع موازين القوى داخل المجلس وانتهت مكرسة للاستقطاب الثنائي بين حركة النهضة وحركة نداء تونس، عرف ذروته خلال الانتخابات التشريعية والرئاسية وما تلاهما من توافق عبرت عنه المؤسسات الإعلامية والصحفية بطرائق مختلفة.

أدى تطور هذه العلاقة بين الحقلين السياسي والصحفي إلى تحول معظم الأنشطة السياسية تدريجيا إلى عمليات تسويق اتصالي وإعلامي ممنهج من قبل الفاعلين السياسيين تقليدا كاريكاتوريا لما هو سائد في المجتمعات الغربية⁽¹⁾ مما زاد من حجم الرهانات المطروحة للمنافسة داخل الحقلين وزاد من الإكراهات المسطرة على الفاعلين الإعلاميين من صحفيين ومؤسسات عاشها كل حسب موقعه داخل الحقل وطبيعة الاستراتيجية التي يتبناها في إعادة التوقيع، غير أن المكانة الخاصة التي تبوئها الإعلام السمعي البصري في هذه الديناميكية سارعت بتحويل الإكراهات إلى ضغط متنوع الأشكال والمضامين استهدف القطاع البصري الدولي بوجه خاص كما حصل مع رئيس الحكومة عندما اعتبر أن «الإعلام يعيش في كوكب آخر» إثر الاعتداء الأمني على الصحفيين خلال التغطية الفورية لحادثة تفجير حافلة الأمن الرئاسي بالعاصمة، تبريرا للنقص الحاصل في الاتصال الحكومي خاصة خلال الأزمات. وهو ما يعيشه الصحفي «العمومي» توترا مهنيا وحالة ذهنية أقرب إلى اليأس والركون إلى المواقع الدفاعية وممارسة المجهود الأدنى تجنباً للاتهام بعدم

(1) Albony (Serge), *Marketing et communication politique*, Editions l'Harmattan; Paris, 1994, p46.

الحيادية مهما بذل من جهد في ممارسة التعددية التي يراها كل فاعل سياسي حقًا خاصا به باعتباره أولى من غيره بمزايا الخدمة العمومية، وهي نفس المواقف لدى الجمهور المتلقي في تقييماته للأداء التلفزيوني الوطني حسب اتجاهاته ومواقفه حتى أن أحد الصحفيين صرح بلهجة يائسة: «لا نكاد نجد أحدا راض عن المنتج الوطني العمومي خاصة بالنسبة للبرامج الإخبارية والحوارية ذات الطبيعة السياسية والمدنية رغم ما يُبذل من مجهود نحو التعددية وتشريك كل الأطياف».

فرغم ما حاز عليه الفاعلون الصحفيون من عناصر فاعلة للتأثير السياسي في الجمهور الذي أصبح لا يتعرف في الغالب على برامج الأحزاب ومواقف السياسيين إلا من خلال وسائل الإعلام والاتصال مع تغيير مؤقت في موازين القوى لصالح الإعلاميين كما هو الحال في المجتمعات الديمقراطية⁽¹⁾، فإن الحقل الصحفي مازال من الهشاشة التنظيمية والوظيفية ما يجعله مرتعنا بالحقل السياسي ومهددا في المكاسب المحققة ويزداد الأمر تعقيدا مع الإعلام «العمومي» والبصري منه على وجه التحديد كما تبينه التمثلات المشتركة لأغلب فاعليه: «كل الأعين السياسية منصبة على التلفزة الوطنية ويجد إعلاميوها أنفسهم متهمين بالمآمرة والإقصاء في نظر السياسيين الذين لا يعاملون القنوات الخاصة بنفس الاتهامات رغم انحيازها المكشوف دون إحراج».

مازال لوهم الحيادية تأثير مباشر في تعطيل تطور إعلام الخدمة العمومية باعتباره من الأساطير المهيمنة داخل الحقول الصحفية حتى في المجتمعات الديمقراطية⁽²⁾، ويتخذ وظيفة تحييدية سلبية تبعا للسياق الاتهامي الاستعمالي تجاه الفاعل الصحفي كما هو حاصل في التجربة الصحفية التونسية، إذ يُستخدم من أجل الابتزاز والضغط ليسجن الفاعل الصحفي داخل استراتيجيا دفاعية مهددة: «الصحافي في التلفزة عندو الحق يخاف من الاتهامات المجانية ويتدّرّد ألف مرة في التحليل أو في استدعاء الضيوف، يخاف أن يُحسب على هذا الطرف أو ذاك، كل واحد يعتبره: يا معاه يا ضده». فمن المنظور السوسيولوجي، لا يمكن اعتبار الصحفي مجرد وسيط شفاف بين الحدث والجمهور لعدة عوامل هيكلية وسياقية أهمها أن الصناعة الصحفية ككل الصناعات التحويلية تعيد إنتاج مادتها الخام المتكونة من

(1) Wolton (Dominique), *Penser la communication*, Editions Flammarion, Paris, 1997, p149.

(2) Le Bohec (Jacques), *Les mythes professionnels des journalistes*, Op.cit, p 52.

أحداث الواقع كما يتمثلها الصحفي ويعيد ترتيب أولوياتها وقراءتها حسب شبكاته المهنية الخاصة لا كما تحدث في الواقع الموضوعي، لأن الإعلام ليس مجرد مرآة عاكسة للأحداث بقدر ما هو خطاب مثل بقية الخطابات الثقافية بل أكثرها انحيازاً تبعاً للرهانات السياسية والاقتصادية المنصبة عليه⁽¹⁾.

لكن تمثل الصحفيين لهذه الإشكالية راوح بين تبني الحيادية المطلقة باعتبارها «المؤشر الموضوعي الوحيد لقياس الموضوعية والاستقلالية في الأداء الصحفي وعدم الانحياز لأي طرف خاصة في المجال السياسي»، وبين من اعتبر أنه: «لازم يعرفوا أن الصحافي له رأي وموقف مثل الجميع، وحتى أكثر من المواطنين العاديين بحكم مهنته والتصافه بالأحداث اليومية. وكما هو مطالب بعد الحياد أمام قضايا وطنية مثل الإرهاب والتخريب، فيحق له عدم الحياد في القضايا السياسية المرتبطة بهذه الجرائم». عبثاً يحاول الصحفي إخفاء مواقفه، فلا يفيد إلا في الانكماش والتفريط في الدافعية لانتزاع «الحقائق» من مصادره أو لاستقصاء مادته أو كذلك لتحليل خلفيات الحدث وآثاره المحتملة لأن بنية الحدث المكثفة في تصور أسبابه وافترض نتائجها تُخرج الصحفي من حياديته المدعاة وتفرض عليه انحيازاً منطقياً يعبر عن موقف صحفي كامن أو ظاهر، لا يمكن تجاوز تأثيره بمجرد الهروب وادعاء الحيادية بالانزواء في المواقع الدفاعية قبولاً بالابتزاز مثلما حصل مع ما سمي «الكتاب الأسود»، بل من خلال مرافقته بالشروط الإجرائية المرتبطة بنسبية «الحقيقة» الصحفية من خلال احترام التعددية والاستقلالية والمهنية في الممارسة الميدانية. فمن الناحية الكمية يوجد مجال لانهائي من الحقائق الحديثة التي تحيل على تنوع عناصر الواقع الموضوعي في اختلافها مع طريقة تمثيلها من قبل الفاعل الصحفي، أما من الناحية النوعية فإن الحقائق تختلف حسب سياقات إعادة إنتاج المعلومات وتلقيها، إذ أن تمثل الأحداث يخضع بدوره لإكراهات متعددة في هامش اختيار المواضيع وترتيبها، وزوايا التحليل، وحتى في استدعاء الضيوف والجرأة على طرح الأسئلة المحرجة لانتزاع المواقف الكامنة من داخل التزامات الفاعلين المصرّح بها.

فإعلام هذا القطاع مازال من حيث بنيته العلائقية ووظائفه الاجتماعية، يُعتبر في تمثل عديد فاعليه المهيمنين كما في تمثل الثقافة السياسية السائدة والموروثة من

(1) Bourdieu (Pierre), *Sur la télévision*, Op.cit. p25.

تاريخه المثلث بالتبعية للدولة، إعلام دولة لم يستغرق التغيرات الكافية ليتحول إلى إعلام الخدمات العمومية متنوعة الأشكال والمضامين بتنوع حاجات الجمهور الواسع من الفئات والشرائح والأجيال التي تبحث فيه عن انتظاراتها الإخبارية والترفيهية والتثقيفية المتعددة وعمّا يساعدها على فهم المحيط الحداثي للاندماج وتحقيق المواطنة الإيجابية الكفيلة بالمشاركة في صياغة المشروع المجتمعي. وبقدر ما يحمل بذور التطور نحو هذه الطبيعة العمومية التعددية، فإنه يحمل بنفس القدر بذور الارتداد نحو الإعلام الحكومي أحادي التوجه الذي ساد لمراحل طويلة تحت سيطرة النظام التسلسلي باعتباره أداة تنفيذية توكل إليها مهمة الدعاية للسياسة الحكومية وتبريرها والمساهمة في تعبئة الفئات والشرائح الاجتماعية لفائدة السياسات العامة للدولة دون مساءلة أو مراقبة.

خاتمة

بتحليل السياقات الخصوصية للتغيرات التي يعرفها الحقل الصحفي لما بعد 14 جانفي، يتبين أن حجم الإكراهات الداخلية والخارجية من حيث تمثيلات الفاعلين الصحفيين لم تكن لها نفس الآثار بين القطاعين الخاص والوطني اللذين لم يعرفا نفس الديناميكية الناتجة عن إطلاق حرية الصحافة ولا نفس التعاطي مع الأشكال الرقابية الجديدة الموجهة للممارسة الصحفية رغم انتماءهما إلى نفس الحقل البصري الفرعي. فمن الناحية النظرية يعتبر «الخطاب الصحفي موضوعاً مميزاً لرقابة خصوصية وناقلاً لها في نفس الوقت، ناشئة عن هيكلية الحقل وتبعيته للحقلين السياسي والاقتصادي»⁽¹⁾، وتعدد أشكالها الخفية والظاهرة عادة ما تحدد الرقابة صيغاً متعددة لبناء المعلومة الخبرية والتحليلية مساهمة بذلك في تعديل الخطاب الصحفي نحو التناص المتجانس والتماثلية والإجماع.

فالحقل الصحفي في تونس ما بعد 14 جانفي يعيش حسب ما اتضح، مرحلة انتقالية من إعادة التشكل تخترقها تناقضات متعددة الأوجه والأشكال لم تنقص بعد عن مآلاتها المفتوحة على احتمالات عديدة يراوح فيها الفاعل الصحفي في القطاع البصري الدولي بين إرادة الاستقلالية وضغوطات التبعية، بين طموح التعددية وإكراهات الأحادية، وبين الاستراتيجيات الهجومية والاستراتيجيات الدفاعية. وهي

(1) Durand (Pascal), (Dir.), *Médias et censure, les figures de l'orthodoxie*, Op.cit. p183.

الجدليات الثلاث التي مازالت توجه الصراع حول المواقع بين الفاعلين قدامى ووافدون جدد كل حسب موقعه والزاوية التي اختار الانطلاق منها لمراكمة رأس مال رمزي مازال بدوره يبحث عن مشروعيته الضائعة. مازالت أزمة هذا القطاع متعددة المظاهر والأسباب⁽¹⁾ سوف تكون طرائق التعاطي معها حاسمة في التحول نحو العمومية أو الارتداد إلى الإعلام الحكومي أو كذلك إدامة الوضعية الانتقالية بمختلف تناقضاتها لتصبح وضعية دائمة من المراوحة بين النموذجين ارتهانا بالسياسات السياسية لموازن القوى وبحالات الانفراج والتوتر حسب ضغط الأزمات الاقتصادية والأمنية. فلا يمكن اعتبار الإعلام المسمّى عموميا هو بالفعل كذلك إلا في مستوى طموحات الفاعلين الصحفيين وبعض الانتظارات المدنية والسياسية بقدر ما يعيش على أنه إعلام دولي حكومي من حيث بنيته التنظيمية ووظائفه الاجتماعية، يعيش مرحلة انتقالية صعبة⁽²⁾ بما تحمله من تناقضات بين ما جاء في المرسومين 115 و116 وفي المواقف السياسية المعلنة من ناحية وبين الأطر القانونية والتنظيمية الموروثة وعناصر الثقافة الطبعية المحافظة التي يشترك في استبطانها معظم الفاعلين السياسيين والصحفيين المهيمنين داخل الحقلين من ناحية أخرى. وتبقى الإشكاليات المعيقة للتطور من الدولة إلى العمومية مرتبطة بمفاهيم أساسية سواء تعلق الأمر بالتعددية تجاه مختلف المكونات الاجتماعية والسياسية والثقافية خارج مقاييس الأغلبية والأقلية، أو بالاستقلالية الإدارية والمالية عن المجتمعين السياسي والمدني أو كذلك بالمهنية الصحفية وقواعدها الإيتيقية والديونتولوجية الخصوصية، وهي المفاهيم المفاتيح التي تنتظر إجماعا عاما من أجل تحقيق الموضوعية ورفع الإحراج عن الممارسة الصحفية العمومية ونزع الادعاءات الوهمية للحياد الصحفي.

وإذا ما تواصلت هذه الوضعية البيئية للقطاع، فإن العوامل الخارجية عن الحقل سوف تكون محددة في تحوّل الإعلام الوطني عامة إما إلى العمومية أو الارتداد إلى الطبيعة الحكومية الموروثة أو كذلك باتجاه تجاوز مجرد المناورة⁽³⁾ إلى الخصوصية

(1) Gontara (Mohamed), «Médias publics tunisiens et transition démocratique: quelles perspectives d'avenir», Op.cit. pp 63-82.

(2) شويخة (العربي)، وسائل الإعلام في تونس، التحول الصعب من الاستقلال إلى انتخابات 2014، ترجمة الهادي هوي، مرجع سابق، ص 103.

(3) Hamdane (Mohamed), «La réforme de l'audiovisuel, les axes de débat», in Actes du colloque international 26 et 27 Avril 2012, Tunis, **Médias publics arabes et transitions démocratiques**, Editions de l'Institut de Presse et des Sciences de l'Information, Tunis, 2013, pp 49-62, p 55.

الجدية نظرا للتجاذب الكامن بين اتجاهين سياسيين اثنين يخترقان الأحزاب المهيمنة وبعض الأحزاب الضعيفة داخل الحقل السياسي:

- اتجاه لبرالي منخرط في مواصلة تصفية القطاع العمومي بما فيه الإعلام المسمى عموميا، باعتباره عبء ثقيلا على نفقات الدولة وغير مضمون الولاء بالانخراط في الزبونيات الجديدة، وهو اتجاه كان قد عبر عن أهدافه عديد المرات ما زال يتهدد القطاع كلما برزت مظاهر أزماته.

- اتجاه اجتماعي ديمقراطي ما زال يدافع باحتشام عن بعض مواقع القطاع العمومي خاصة في المجالات الإستراتيجية مثل الصحة والتعليم والثقافة والإعلام التي تتهددها الخصوصية، دون الحد من تطوير القطاع الخاص بالدعم والتشجيع.

لكن الصراع بين الاتجاهين ما زال يعطل حسم الموقف تبعا لعدم استقرار موازين القوى وضبابية المنوال التنموي الذي سوف يعتمد مما يطيل من أزمة القطاع في غياب صياغة المشروع الإعلامي العمومي البديل باعتباره ضمانة في إرساء مكونات المشروع الديمقراطي الاجتماعي التعددي المنشود⁽¹⁾، وذلك من خلال تغيير بنيتة التنظيمية في اتجاه التسيير الذاتي وإخراج فاعليه من دائرة الاستراتيجيات الدفاعية تجاه آليات الهيمنة السياسية والاقتصادية. فالقطاع البصري الوطني في تونس ما زال قطاعا مُعطّلا عن الانتقال من تلفزيون دولي إلى تلفزيون عمومي، يُحاصر فاعلوه ضمن استراتيجيات دفاعية داخل الحقل، وهم المحرومون من الشروط الضرورية للمنافسة المهنية على رأس المال الرمزي باعتباره دافعا أساسيا لتطوير الخدمات الإعلامية والاستئثار بنسب مشاهدة كافية للمساعدة في النقاش العمومي الضروري وصياغة رأي عام أكثر نضج، أصبح ينفرد بصناعته القطاع البصري الخاص بكل ما يحمله من إكراهات إضافية لفائدة المهيمنين على الحقلين السياسي والاقتصادي وما يتوسطهما من مال سياسي يُستخدم وسيلة إضافية لاختراق الحقل الصحفي والهيمنة عليه.

(1) الزرن (جمال)، «وسائل الإعلام والانتقال الديمقراطي في الدول العربية بين غموض الدور وآليات التأثير، دراسة تحليلية» في الاتصال السياسي في العالم العربي وإفريقيا: المقاربات وآليات الممارسة، أشغال الملتقى الدولي 25 و26 أبريل 2013، تونس، منشورات معهد الصحافة وعلوم الإخبار، تونس، 2014، ص ص 149-158، ص 150.

المراجع

- الجمهورية التونسية، الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال، التقرير العام، أفريل، 2012.
- جوفني (جورج) «العلاقة بين الحكومة والإعلام في تونس: هل تعكس تحولا نموذجيا في ثقافة الحكم» في الإعلام في مراحل الانتقال السياسي: الحالة التونسية نموذجا، منشورات مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2015، ص ص 23-77.
- التلي (جلال)، الصحافة والإيديولوجيا التنموية تحت النظام التسلسلي، دار نقوش عربية، تونس، 2013.
- التلي (جلال)، «الفاعل الصحفي والتنمية في تونس: الهوية المهنية وإكراهات الحقل»، في مجلة المقدمة، عدد 03، جوان 2010، ص ص 107-127.
- حميدة (مخلوف)، مجتمع الصورة بين ثقافة الفراغ وفراغ الثقافة، ميديا قرافيك، تونس، 2009.
- الشرفي (سلوى)، «الإعلام العمومي والفضاء العمومي لا يستقيم الواحد منهما وعود الآخر أعوج»، في وسائل الإعلام العمومية العربية وعمليات التحول الديمقراطي، أشغال الملتقى الدولي 26-27 أفريل 2012، منشورات معهد الصحافة وعلوم الإخبار، تونس، 2013، ص ص 13-24.
- عزي (عبد الرحمان)، قوانين الإعلام في ضوء الإعلام الاجتماعي: قراءة معرفية في النظام الأخلاقي، الدار المتوسطة للنشر، تونس، 2014.
- فارماني (روكسان)، «القطاع الخاص والقطاع العام ومن يمارس السلطة الإعلامية في تونس»، في الإعلام في مراحل الانتقال السياسي: الحالة التونسية نموذجا، منشورات مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2015، ص ص 131-178، ص 139.
- فيبر (ماكس)، رجل العلم ورجل السياسة، ترجمة ذكرى (نادر)، دار الحقيقة، بيروت، 1986.
- شويخة (العربي)، وسائل الإعلام في تونس، التحول الصعب من الاستقلال إلى انتخابات 2014، ترجمة الهادي هوى، دار محمد علي الحامي للنشر، تونس، 2015.

- 2015الزرن (جمال)، «وسائل الإعلام والانتقال الديمقراطي في الدول العربية بين غموض الدور وآليات التأثير، دراسة تحليلية»، في **الاتصال السياسي في العالم العربي وإفريقيا: المقاربات وآليات الممارسة**، أشغال الملتقى الدولي 25 و 26 أفريل 2013، تونس، منشورات معهد الصحافة وعلوم الإخبار، تونس، 2014، ص ص 149-158.
- Achille (Yves), *Les télévisions publiques en quête d'avenir*, Editions P.U.G. Collection «Communication, médias et sociétés», Grenoble, 1994.
- Albony (Serge), *Marketing et communication politique*, Editions l'Harmattan; Paris, 1994.
- Bourdieu (Pierre), *Sur la télévision*, Editions Liber, Collection «Raisons d'agir» Paris, 1996.
- Durand (Pascal), (Dir.), *Médias et censure, les figures de l'orthodoxie*, Editions de l'U.L.G. Liège, 2004.
- Elhaou (Mohamed Ali), Fitouri (Aida), «La profession journalistique après la révolution du jasmin sous l'emprise de la modernisation» in **Les enjeux de l'information et de la communication**, n°16/1, 2015,(En Ligne) <http://lesenjeux-u-grenoble3.fr> (Visité le 02-02-2016).
- Esquenazi (Jean-Paul), *Sociologie des publics*, Editions La Découverte, Collection «Repères», Paris, 2003.
- Ghannouchi (Yosra), «The Media and its Role in Spreading a Dichotomous Narrative in Tunisia» in Al-Jazeera Online, 6 March, 2013.
- Gontara (Mohamed), «Médias publics tunisiens et transition démocratique: quelles perspectives d'avenir», Actes du colloque international 26 et 27 Avril 2012, Tunis, **Médias publics arabes et transitions démocratiques**, Editions de l'Institut de Presse et des Sciences de l'Information, Tunis, 2013, pp 63-82.
- J.O.R.T, Le décret loi n°115, Le décret loi n° 116 du 02 Novembre 2011, n°84, pp 25592574-.
- Hamdane (Mohamed), «La réforme de l'audiovisuel, les axes de débat», in Actes du colloque international 26 et 27 Avril 2012, Tunis, **Médias publics arabes et transitions démocratiques**, Editions de l'Institut de Presse et des Sciences de l'Information, Tunis, 2013, pp 49-62.

- Lagardette (Jean-Louis), *Vrai comme l'info, Méthode pour une presse citoyenne*, Editions C.F.D. Paris, 2001.
- Le Bohec (Jacques), *Les mythes professionnels des journalistes*, Editions L'Harmattan, collection «Communication et civilisation» Paris, Montréal, 2000.
- Masmoudi (Mustapha), *Economie de l'information en Tunisie*, Editions Dar Essabah, Tunis, 1975.
- Mercier (Arnaud) «Logiques journalistiques et lecture événementielle des faits d'actualité» in **Hermès**, n°46, 2006, pp 2335-.
- Monitoring des médias en période transitoire, Aout/Décembre 2011, Rapport final, Association Tunisienne des Femmes Démocrates.
- Neveu (Eric), *Sociologie du journalisme*, Editions La découverte, Collection «Repères», Paris, 2001.
- Rieffel (Rémy), *Sociologie des médias*, Editions Ellipses, Collection «Infocom», Paris, 2005.
- Toussaint (Nadine), *L'Economie de l'information*, P.U.F. Paris, 1978.
- Wolton (Dominique), *Penser la communication*, Editions Flammarion, Paris, 1997.

التلفزيون والخدمة العمومية، رؤية ابستيمولوجية لتجاذبات العلاقة بين المرفق العمومي والقطاع الخاص وإعادة تشكل فضاء النفوذ التلفزيوني

د. العربي بوعمامة

جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر

تجمع أغلب الكتابات المهمة بالتلفزيون العمومي ومفاهيم الخدمة العمومية والفضاء العمومي على وقوع تشوش محسوس في وظيفة التلفزيون الحالية والتباس العلاقة بين المفهومين السابقين وخصوصا في ظل التقلبات الحالية التي يمر بها المشهد السمعي البصري في جل العالم العربي إذ أن القطاع العمومي يزرع اليوم تحت أزمة حادة نتيجة التحولات الجذرية والمتلاحقة التي تمثلت بالخصوص في انفجار البث الفضائي واكتساح القطاع الخاص للفضاء الاتصالي بقوة. وبالرغم من ذلك، يبقى التلفزيون العمومي القناة الأكثر فعالية في مجال الترويج للأفكار وتقريبها من مدارك المواطنين والاضطلاع بمقاربة انشغالاتهم وفتح النقاش في المسائل العمومية. فتلفزيون الخدمة العمومية ينبغي أن يحوز موقعا قارا ضمن خرائطيات الفضاء العمومي وينبغي أن يضطلع برهان الانتقال الديمقراطي وضمان حقوق المواطنين في التواصل وحققهم في المساءلة العامة ومتابعة الشؤون العمومية.

وبسبب الطفرة التكنولوجية وانتشار ميكانيزمات البث الفضائي وانفتاح المشهد السمعي البصري في أغلب الدول، استعر الصراع الدائر بين القنوات التلفزيونية الخاصة والتلفزيونات العمومية في إطار المنافسة الإعلامية لاعتلاء كرسي الريادة واستقطاب أكبر عدد من المشاهدين، خصوصا في ظل بحث القنوات التجارية على

أكبر حصة من الإعلانات الإشهارية، و يتجاوز السؤال الملح والاشكالي قضية الإشهار إذ يتيح البث الفضائي اللامركزية في الصناعة الإعلامية ولاسيما في قطاع السمعي البصري حيث يتم إنتاج الكثير من المحتويات الخارقة للحدود الثقافية والجغرافية. من جهة أخرى يرتبط التلفزيون العمومي برهان آخر وهو رهان الانتقال بالفضاء العمومي الواحد والمتصلب والقائم على الخطاب الواحد إلى الفضاء العمومي المتعدد والديمقراطي والمتنوع الذي يقوم على الشفافية وحرية النقاش والمداولة واحترام حق الجميع في التفكير والتعبير والتنفيذ. ويتميز هذا الرهان بطبيعته البيداغوجية والثقافية والاجتماعية إذ أنه يتشكل ثقافيا على المدى البعيد ويقتضي توطيئ ذهنيات جديدة ومنفتحة تقبل النقاش والحوار كسبيل وحيد لإدارة بوصلة المجتمع.

تحديد المفاهيم الرئيسية للدراسة

التلفزيون (télévision)

يستخدم كثيرون كلمة «تلفزيون» أو «تلفزيون» كتعريب لكلمة Télévision، والتي تتكون في اللغة الإنجليزية من كلمتين هي «تلي» و«فيجن»، وكلمة تلي Tél هي يونانية الأصل وتعني «بعيد»، أما الثانية فهي لاتينية الأصل «Vision» وتعني «مشاهدة» ويدور جدل حول ترجمة كلمة Télévision «بالرائي» أو «التلفزيون» أو «المرناة». وفي هذا فان الترجمة غير موفقة، لأن صاحبها لم ير من الكلمة إلا جذرها الذي يدل على الصورة Vision مع العلم أن هذه الصورة مرتبطة بالزائد Tél الذي يدل على البعد؛ في هذه الحال نلجأ إلى التعريب بإكساب الكلمة وزنا من أوزان العربية، فنقول «تلفاز». أما إذا ابتعدنا عن خصائص العربية وأقحمنا الكلمات الجديدة إقحاما و اخترعنا صيغا لم تسمع بها العرب قديما وحديثا، فإننا نقول «تلفزيون»⁽¹⁾.

والتلفزيون هو وسيلة اتصال جماهيري سمعية وبصرية، فهو من الوسائل المؤثرة على المستقبل لأن فيه صوتا وصورة ولونا وحركة ومصادقية، فتأثيره يقارب

(1) الزعبي سلافة فاروق، التلفزيون عبر التاريخ، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد 14، العدد 01، جامعة الزرقاء، 2014، ص 187.

تأثير الاتصال الشخصي، فهو أيضا سلاح ذو حدين يمكن استخدامه في الخير عن طريق تزويدنا بالأخبار المحلية والإقليمية والعالمية، وكذلك يستخدم في التثقيف الصحي والسياسي وفي التعليم مثل التلفزيون التربوي ولهذا يعتبر التلفزيون هو الوسيلة الإعلامية الأولى مقارنة بالوسائل الإعلامية الأخرى.⁽¹⁾

التلفزيون العمومي (télévision publique)

هو المؤسسة الإعلامية السمعية البصرية التي تخضع مباشرة لسلطة عمومية ملكية، أو رئاسية أو حكومية هدفها بالدرجة الأولى الخدمة العمومية لا الربح. ويضطلع التلفزيون العمومي بمهام رئيسية يحددها دفتر شروط بموجبه تتابع في وسائطها الاتصالية النشاطات الرسمية لمؤسسات الدولة بالتبليغ والبهث وفق ما يقتضيه الصالح العام للبلاد كما تضطلع بمهمة التوجيه والإعلام بالإضافة إلى الترفيه والتثقيف.

التلفزيون التجاري (télévision commerciale)

هو المؤسسة الإعلامية السمعية البصرية التي تخضع في سيرورة نشاطه وبثه لخطط عمل تحدده مصالح وتوجهات المجموعة الاقتصادية المالكة والتي تكون في الغالب ذات ارتباطات اجتماعية وخلفيات أيديولوجية وتعتمد على تمويلها وتسويق محتواها الإعلامي على موارد الإشهار، ويكون سير عمل التلفزيون التجاري وفق المنظومة القانونية للبلد الناشط فيه.

الخدمة العمومية (service public)

بوجه عام الخدمة العمومية هي جميع أنواع الخدمات التي من غير الممكن استغلالها إلا في إطار جماعي، وتتوفر بشكل إجباري وفق قاعدة المساواة والتي ينص عليها القانون، ويكون من الضروري استغلالها بمعزل عن قواعد السوق، تتحمل الدولة مسؤولية توفيرها والقيام بها، من حيث أدائها ومراقبتها. والخدمات العمومية هيكل خدمة تقدمها المؤسسات العمومية للعموم أو جهة معينة تحت إشراف الدولة ورقابتها وهي تهدف إلى المنفعة العامة مثل المحافظة على الممتلكات أو الدفع بالحركة

(1) العايب سليم، بو طبال حكيمة، التلفزيون والمسألة الاجتماعية، المجلة العربية للعلوم الاجتماعية، المجلد 03، العدد 06، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، 2014، ص 21.

الاقتصادية أو المصالح الحيائية للمواطنين. والخدمة العمومية في سياق الإعلام المرئي والمسموع تخضع لطبيعة البرامج والخدمات التي تقدمها القنوات العمومية لتستجيب من خلالها لحاجيات الجمهور الواسع بدون أن تكون لها أهداف الربح. كما يستمد مفهوم الخدمة العمومية من مفهوم المرفق العام في القانون الإداري.⁽¹⁾

هذا وتمثل الخدمة العمومية عسبا حيويا موجهة للمواطنين دون تمييز أو استثناء والتي تتكفل مؤسسات الدولة بضمانها وتبليتها كخدمة الصحة، التعليم، الأمن، الحماية... الخ وهذا من أجل تيسير وتحسين الحياة اليومية للمواطن وعليه: فهي تعني جميع أنواع الخدمات التي من غير الممكن استغلالها إلا في إطار جماعي توفر بشكل إجباري وفق قاعدة المساواة التي ينص عليها القانون.⁽²⁾

إن الخدمة العمومية نظرا لأهميتها كما سبق بيانه، وهي واجب على الإدارة والمرافق العمومية فهي إذن حق من حقوق المواطنين⁽³⁾

الفضاء العمومي (l'espace public)

يحمل الفضاء العمومي دلالة جدلية مركبة، في معناه الإجمالي يصف اصطلاح الفضاء العمومي، ذلك الفضاء الاجتماعي الذي يعرف تبادلات عقلانية ونقدية بين الذوات (الفردية والجماعية) التي تسعى إلى بلوغ حالة التوافق حول القضايا التي تتصل بالممارسة الديمقراطية،⁽⁴⁾ ويشير مفهوم الفضاء العمومي إلى مجالات التواصل القائمة في المجتمع، أي إلى المجالات التي تسمح بتبادل الأخبار والأفكار والآراء وتداولها وتمحيصها من أجل تكوين ما يسمى بالإرادة العامة (la volonté publique) أو ما يسمى أيضا بالرأي العمومي (l'opinion publique). والفضاء العمومي في المقام الأول هو عبارة عن مجال (l'espace) من مجالات حياتنا الاجتماعية يتشكل فيه شيء

- (1) سكينه عصفور، الخدمة العمومية في التلفزيون الجزائري بين النصوص القانونية والممارسة: دراسة مسحية تحليلية للنصوص التنظيمية وتطبيقاتها الميدانية، (مذكرة ماجستير) منشورة، الجزائر، 2012، ص. 13، 14.
- (2) بن عبد الله عائشة قادة، تطبيقات الحوكمة الإلكترونية لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 02، العدد 08، مركز جيل البحث العلمي، 2015، ص.
- (3) بو مدين، محمد، لعجال منيرة، الأساس القانوني لحق المواطن في الخدمة العمومية في الجزائر، مجلة الحقيقة، العدد 33، المطبعة العربية، 2015، ص. 53.
- (4) علوش نور الدين، تحولات الفضاء العمومي في الفلسفة السياسية المعاصرة : من هابرماس إلى نانسي فرايزر، إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد المزدوج 26، 27، مركز دراسات الوحدة العربية، 2014، ص 90، 77.

يقترّب مما نسميه بالرأي العمومي، ويكون ولوج هذا المجال متاحا ومضمونا بالنسبة إلى المواطنين كافة. ويتشكل الفضاء العمومي مع كل نقاش (débat) ينعقد بين أفراد مخصوصين حول قضايا تعنيهم وتهمهم بوصفهم كيانا عموميا (entité publique). فالأفراد في هذا الوضع (أي بوصفهم كيانا عموميا) لا يتصرفون تصرف رجال أعمال أو أصحاب مهن يتداولون في أمور أعمالهم أو مهنتهم الخاصة ولا تصرف أعضاء ينتمون إلى نظام الدولة الرسمي حيث يكونون خاضعين للقيود القانونية التي تفرضها بيروقراطية الدولة.

تشكل فضاء النفوذ التلفزيوني

إن التلفزيون من الناحية التقنية هو عبارة عن نظام بث الإشارات واستقبالها، فهو وسيلة بث شبه فورية تتابع في 25 صورة في الثانية في حركة منتظمة ومتعاقبة، ويتحقق البث التلفزيوني بفضل وجود كميرا ونظام بث الصورة على الشاشة -نظام المسح - ومولد إشارات متزامنة للصوت والصورة وجهاز بث وجهاز استقبال. وإذا كانت وسائل الإعلام مهمة كلها، فإن التلفزيون صار من أهم الوسائل الإعلامية لا سيما بعد انتشار الأقمار الصناعية والفضائيات، نظرا لقدرته على التأثير في عقول وميول المشاهدين وقدرته على تشكيل نمط اجتماعي جديد، وبلا شك فإن أثر التلفزيون ازداد بعد تعدد الفضائيات وصارت تدخل البيوت من دون استئذان أو من دون رقيب من الحكومة، وصار البث التلفزيوني يحول أنظار المشاهدين بفعل قدراته على الاستثارة وتحريك المشاعر. وبالتالي فإن غزارة البث التلفزيوني الذي تؤمنه الأقمار الصناعية شغل الناس في كل مكان حيث باتوا يستهلكون كما هائلا من البرامج،⁽¹⁾ هذا وتعد هذه الفضائيات سائلة الذكر من بين أهم وسائل الاتصال الجماهيري الفعالة والتي أصبح لها دور أساسي في التأثير على حياة الناس وخاصة بعد انتشار البث الفضائي، هذه الفضائيات هي محطات تلفزيونية تبث إرسالها عبر الأقمار الصناعية لكي يتجاوز هذا الإرسال نطاق الحدود الجغرافية لدولة الإرسال، حيث يمكن استقباله من دول أخرى عبر أجهزة خاصة لاستقبال والتقاط الإشارات الوافدة من القمر الصناعي عربسات ونایل سات، وهوت بيرد، آسيا سات، بوتل

(1) بو كبشة جمعية، تأثير التلفزيون على انحراف الشباب، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 03، العدد 15، مركز جيل البحث العلمي، 2015، ص 203.

سات، وبانام سات... (هذه الأقمار وغيرها يمكن التقاط بثها التلفزيوني عبر أجهزة الاستقبال والأطباق اللاقطة، وهي تشمل قنوات تلفزيونية عربية وأجنبية).⁽¹⁾

وأمام تزايد المحطات والقنوات التلفزيونية وتنوعها يزداد التنافس على مختلف أوجه النشاط الإعلامي ومنه الإخباري، وتتجه القنوات التلفزيونية إلى الاهتمام بتقديم خدمات إخبارية متميزة من حيث التقديم ومن حيث توظيف آخر تكنولوجيا العرض والبث، ويجد المشاهد نفسه أمام زخم من القنوات تتسابق وتتنافس لعرض خدماتها الإخبارية في فضاء إعلامي مفتوح أُلغيت فيه الحدود الكلاسيكية كاللغة والجغرافيا.⁽²⁾

ولعل المعلومات الإخبارية هي أهم ما يبثه التلفزيون ويثير اهتمام الإنسان المعاصر، فالمعلومات والأخبار هي التي تهتم حياة الناس وتؤثر فيهم، والتي قد اكتسبت بعض القنوات الفضائية عبر بث الأخبار سمعة متفردة، لأنها فعلا حصلت على هذه السمعة لنفسها في مجال التغطية الإخبارية للأحداث في العالم،⁽³⁾ خاصة مع المستجدات الحديثة في صناعة الأخبار التلفزيونية، حيث ظهرت مؤخرا قنوات إخبارية تبث على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع بما يعرف بـ (24/7)، حيث تعتبر الاستمرارية سمة حديثة أصبحت تتسم بها صناعة الأخبار التلفزيونية، فالأخبار أصبحت تبث على مدار الساعة (Twenty Four Hours Continuous News)، وتستخدم تكنولوجيا رقمية حديثة في نقل المضامين المحلية والدولية بشكل فوري، إضافة إلى ظهور مصطلح جديد في مجال الأخبار هو (Infotainment) وهو مزيج من مفهوم الترفيه والإعلام، والمقصود بها المضامين الإخبارية التي تغطي الحوادث والجرائم التي يتم معالجتها إعلاميا بشكل مشوق يقترب من أسلوب المضامين الترفيهية، حتى تجذب المشاهد لمتابعتها، إذ تستخدم فن الجرافيك بها على نطاق واسع، بالإضافة إلى استخدام المؤثرات الصوتية والتقطيع السريع للقطات الفيلمية داخل الخبر، لكن هناك نقد كبير لمفهوم (infotainment) ومن ذلك نقد الصحفي المعروف دان راذر Dan Rather المذيع السابق بقناة CBS وصاحب كتاب (The

(1) هيثم الهيتي، الإعلام السياسي والإخباري في الفضائيات، عمان، دار أسامة، 2010، ص 03.

(2) محمد شطاح، الإعلام التلفزيوني: نشرات الأخبار- المحتوى والجمهور، الجزائر، دار الكتاب الحديث، 2007، ص 3.

(3) هيثم الهيتي، المرجع السابق، ص 3.

Camera Never Blinks) من أن هذا الاتجاه يقلل من شأن الأخبار الثقيلة ومن ثم إضعاف الوعي ومشاركة المواطن في الحياة السياسية...⁽¹⁾

وبوساطة هذه الخواص والمستجدات التكنولوجية والمستحدثات التقنية أصبح لبعض هذه القنوات ذات التأثير سلطة حقيقية على الراي العام، وكذلك زيادة نسبة الدخل الفردي. وفي هذا السياق يمكن الإحالة إلى ست دول احتلت المراتب الأولى عالميا استنادا لتقرير صندوق النقد الدولي لسنة 2011 وجاءت كالآتي :

- قطر (المرتبة الثانية عالميا بـ \$ 48.144)⁽²⁾
- الإمارات العربية المتحدة (المرتبة السابعة بـ \$ 46.626)
- الكويت (المرتبة الواحدة والعشرين بـ \$ 43.723)
- عمان (المرتبة الثانية والثلاثين بـ \$ 23.572)
- البحرين (المرتبة الثالثة والثلاثين بـ \$ 22.918)
- السعودية (المرتبة السابعة والثلاثين بـ \$ 21.196)

علما أن الداخل الفردي يتفوق في هذه البلدان الدخل الفردي المتاح في دول تعتبر غنية جدا مثل روسيا (المرتبة الثالثة بعد الخمسين بـ \$ 12.993) والبرازيل (المرتبة الرابعة بعد الخمسين بـ \$ 12.802) وتبين التوقعات الصادرة عن البنك الدولي أن الناتج الداخلي الخام للدولة العربية سيقفز خلال العشرين القادمة بنسبة مرتفعة جدا تأتي في حدود 190%.

وعلى سبيل المثال، أدت بعض القنوات الفضائية العربية كالجريدة والعربية في مجال الإعلام الإخباري إلى جعل بعض السياسيين وأصحاب القرار يحاولون أن يتقربوا أو يمنعوا هذه القناة بطرق شتى، وذلك لمنعها من بث أخبار تسبب لها إحراجا أو لدفعها لعرض أخبار تساهم في سلطتهم وتظهر مكانتهم، وذلك لان هذه القناة لإخبارية أصبحت تجتذب الجماهير بإعلامها الإخباري المميز.

وحتى الولايات المتحدة الأمريكية التي توصف بأنها إمبراطورية الإعلام الإخباري والدعائي في العالم، أصبحت تحاول أن تجابه قناة الجزيرة الإخبارية

(1) نهى عاطف العبد، صناعة الأخبار التلفزيونية في عصر البث الفضائي، ط1، القاهرة، دار الفكر العربي، ص 29، 30.

(2) تقرير اتحاد الاذاعات العربية ص16

وقامت برصد مبالغ كبيرة، وذلك لإقامة قناة فضائية إخبارية باللغة العربية هي قناة «الحرّة»، بحيث تستطيع أن تلفت أنظار الجماهير إليها، وتستطيع من خلالها مواجهة هذه القناة التي أصبح إعلامها الإخباري خطرا على توجهاتها وسياستها الإعلامية، إضافة إلى أغراض متعددة أنشئت من أجلها، وهذا ما تبين بصورة جلية في الحرب على العراق، والحرب في أفغانستان، ومثال آخر فقناة CNN القناة الدولية ذات التأثير الدولي الواسع، قد أصبحت محل أنظار العالم لنقلها أهم الأحداث الساخنة عبر إعلامها الإخباري، والتي وصفها وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة «مادلين أولبرايت» بأن هذه القناة تمثل لها عضوا دائما في مجلس الأمن، لما لها من تأثير وقدرة تعادل عضوا في المجلس.⁽¹⁾

وفي الأخير نشير إلى أن بعض الدراسات المتعلقة بطبيعة تأثير التلفاز على المشاهدين، أكدت على أن هذا الأخير يدفع إلى خلق انطباعات في ذهن المشاهد بدلا من أن يجعله يستنبط أفكارا من المشاهدة، ويجعله يحكم بعواطفه بدلا من التفكير بعقله، والصورة التلفزيونية تؤثر على حواس ومشاعر المشاهد مما يدفعه إلى تكوين انطباعات مشحونة بالعواطف تؤدي به إلى سلوك تسوده العواطف وليس التفكير المنطقي ما يؤسس لنفوذ كبير لهذه الوسيلة الإعلامية⁽²⁾

تكنولوجيا الاتصال والتلفزيون

لقد مكنت الثورة الرقمية والتطور التكنولوجي من تكريس عصر السموات المفتوحة (L'ère de ciel ouvert)، فالتلفزيون الذي كان أرضيا أصبح فضائيا وساعد ذلك العشرات من الأقمار الصناعية التي تجوب سماء الكرة الأرضية.. ولم يتخلف العرب عن ذلك فقد أطلقوا القمر الصناعي العربي (بدر) ومصر أطلقت (النيل) والإمارات (الثريا) و(الياء سات)، وقطر (قمر سهيل)... وحملت على هذه الأقمار بالإضافة إلى الأقمار الأجنبية والتي تغطي الوطن العربي الكثير من القنوات الفضائية التلفزيونية ليس بالمئات، بل بالآلاف من مختلف الاتجاهات والأفكار⁽³⁾ وتنامت بذلك

(1) هيثم الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص 3.

(2) الحامي هاشم أحمد نعيمش، التلفزيون وتأثيراته المحتملة على جمهور الأطفال، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 14، جامعة محمد خيضر، 2015، ص 293.

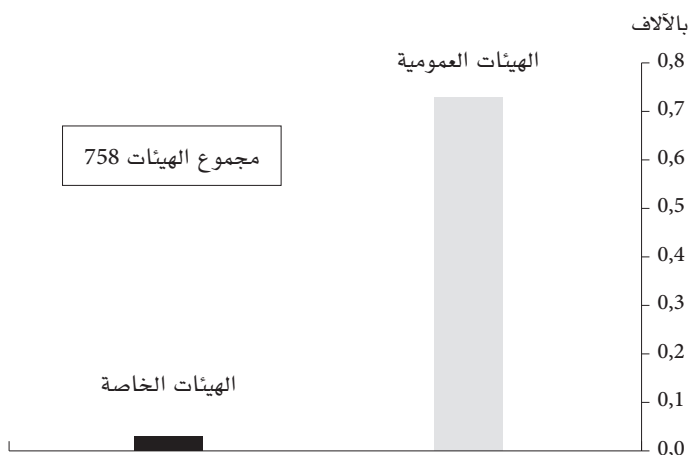
(3) العبودي ناصر حسين، عالم القنوات الفضائية، مجلة دراسات، العدد 40، إتحاد كتاب وأدباء الإمارات، 2015، ص 08.

وظيفة التلفزيون باعتباره وسيلة اتصال ناجعة يمكنها أن تتحول إلى مجال استثمار مربح، ومع هذا التنامي الوظيفي، تحول نمط استهلاك الفرجة التلفزيونية إلى نمط استهلاكي يتعايش مع النمط القديم، وتمثل هذا النمط في بروز القنوات الفضائية المتخصصة إلى جانب القنوات العامة، وأصبحت الشاشة التلفزيونية أشبه بمحل بيع المحلات، الذي يقترح على كل مستهلك المادة التي ينتظرها ويميل إليها.

فالقنوات المتخصصة التي تركز في اهتمامها على فرع واحد من فروع التخصصات التي يهتم بها نوع من الجمهور مثل القنوات الإخبارية، التي تقتصر مهمتها على الأخبار سواء من حيث إعلام الجمهور بكل المستجدات المحلية أو الدولية، أو بتحليلها ومناقشتها والتعليق عليها، هي حسب البعض تكرر الفردانية وينعزل فيها جمهور مفتت إلى أفراد، ولكنها تمثل عند البعض الآخر ملاذ الذين لا يجدون ضالته في المادة التلفزيونية المقدمة من قبل القنوات العامة،⁽¹⁾

الجدول عدد 1 توزيع الهيئات العربية التي تبث قنوات فضائية

29	الهيئات العمومية	مجموع الهيئات 758
729	الهيئات الخاصة	



(1) المنصف العياري، القنوات التلفزيونية المتخصصة، مجلة اتحاد اذاعات الدول العربية، تونس، سلسلة بحوث ودراسات اذاعية، 2006، ص 6، 7، 11.

وتتولى هذه الهيئات بث أو إعادة بث 1294 قناة تتوزع كما يلي :

165 قناة عمومية و1129 قناة خاصة تتولى 91 هيئة تليفزيونية عربية (بين عامة وخاصة) بث أكثر من قناة واحدة و667 هيئة تقوم ببث قناة واحدة كما تجدر الإشارة إلى أن القنوات وعددها إحدى عشر تستخدم سواتل عربية منها بالأساس النابلسات والعربسات لبث برامجها وقد استثنت الجداول المرفقة لهذا هذه القنوات التي لا تبثها هيئات عربية، وهي :

• قناة BBC Arabic (الإخبارية)

• قناة الحرة وقناة الحرة العراق (إخباريتان ، الولايات المتحدة الأمريكية)

• قناة روسيا اليوم (إخبارية)

• قناة فرنسا 24 (إخبارية)

• قناة أرونيوزالأوروبية (إخبارية)

• قناة NHK اليابانية (إخبارية)

• قناة سحر tv1 الإيرانية (جامعة)

• قناة سحر tv2 الإيرانية (إخبارية)

• قناة العالم الإيرانية (إخبارية)

• قناة TRT التركية (جامعة)

• قناة هنا أمستردام (إخبارية)

• قناة كوريا TV (إخبارية)

• قناة DW TV الألمانية (جامعة)

• قناة تشاد تي في (جامعة)

• قناة الكوثر الإيرانية (دينية)

ويمكن أن نضيف لهذه القنوات قناة TV5 Orient Maghreb وهي قناة فرنسية موجهة لشمال افريقيا وللمشرق العربي تتولى ترجمة مضامين برامجها وبالأساس الأعمال الدرامية والوثائقية من خلال إدراج نص بالعربية أسفل الشاشة (subtitled).

القنوات الفضائية وموائق المسؤولية المهنية

تزامن موضوع المسؤولية الإعلامية مع بداية التفكير في تنظيم المهنة وتخصيص وقت بيداغوجي ومعرفي مرتفع لها، من أجل ضمان إعداد وتكوين جيد لصحافيين المستقبل، خصوصا في ظل المرحلة التي كانت الأنظمة السياسية في أوروبا تخوض فيها حربا إعلامية في ما بينها وهي مرحلة الحرب العالمية الثانية، وكانت وسائل الإعلام أداة موجهة بامتياز تستعملها السلطات لترويج فكرها، والتصدي للطروحات المعادية، وهي المرحلة التي شهدت ظهور كتاب «تشاكوتين» عن «اغتصاب الجماهير» بواسطة الدعاية السياسية، وهو يعبر عن الدور الذي لعبته وسائل الإعلام عموما في تلك المرحلة، إذ كانت الحرب النفسية بامتياز وامتداد للسلاح العسكري، حتى في الدول الديمقراطية.⁽¹⁾

وهكذا بدأت تظهر في مطلع القرن العشرين الشرعات والمواثيق الأخلاقية التي تبرز لنا جوانب المسؤولية الأخلاقية، التي يجب أن يمارسها الصحفي والمؤسسات الإعلامية في علاقتها مع بعضهم، ومع مصادر الأخبار، ونحو الجمهور، فنجد مواثيق دولية، غربية، عربية :

1. المواثيق الدولية

وتشهد التساؤلات والاقتراحات المتعلقة بوضع قانون أخلاقي، وكذا تأسيس هيئة رقابة أو وساطة حركية ملحوظة مؤخرا في بلدان العالم، فالعديد من الجماعات المهنية تنشط على هذا السؤال: ففي 2008 صدر «ميثاق نوعية الخبر»، وفي 2009 ظهور «مشروع القانون الأخلاقي للصحفيين»، ويعمل البعض الآخر في جمعية إعلان في مجلس صحفي، وهنا يطرح Emmanuel Derieux سؤالا، هل ستنجح هذه المشاريع أكثر؟⁽²⁾

كانت البداية مع إعلان ميونيخ 1971 المعروف بـ «إعلان واجبات الصحفيين وحقوقهم»، والذي كان سباقا في أنه لم يحدد فقط واجبات الصحفي حيال الجمهور، لكنه حدد أيضا الحقوق التي يحتاجها الصحفي كي يتمكن من القيام بدوره وممارسة

(1) نبيل دجاني، مرجع سبق ذكره، ص 87.

(2) Emmanuel Derieux, *Droit des Médias, Droit Français, Européen et international*, 6^{ème} édition, Paris, lextenso éditions, 2010, P 427.

مهنته بكل حرية، كما رأى هذا الإعلان أن المسؤولية الأولى للصحافي هي تجاه الجمهور وهي تنطى على مسؤولية حيال رب عمله أو السلطات الرسمية،⁽¹⁾

هذا عن أخلاقيات الصحفي، أما عن أخلاقيات البرامج التلفزيونية قامت منظمة اليونسكو بإعلان المبادئ الخاصة باستخدام الإذاعة (راديو- تلفزيون) والذي اعتمد في 1972، وينص على ما يلي : تخدم الإذاعة بواسطة الأقمار الصناعية سيادة جميع الدول والتساوي بينها، وان هدف الإذاعة هنا أن تكفل أوسع انتشار ممكن بين شعوب العالم ولأبناء جميع الدول المتقدمة والنامية على السواء، وأنه ينبغي للبرامج الثقافية أن تسعى لإثراء جميع الثقافات، وان تحترم الطابع المميز لكل ثقافة وقيمها وكرامتها وحقوق جميع البلاد والشعوب في المحافظة على ثقافتها، بوصفها جزء من تراث الإنسانية المشترك.⁽²⁾

إضافة إلى هذا أصدرت اليونسكو إعلان المبادئ الأساسية لمشاركة وسائل الإعلام في تدعيم السلام والتفاهم الدولي وفي عام 1978، والذي ينص على ضرورة احترام كرامة كل الأمم والشعوب والأفراد، وذلك يأتي انطلاقاً من دور وسائل الإعلام في مواجهة الحرب العدوانية والتفرقة العنصرية. كما اعتبر إعلان المبادئ الدولية لأخلاقيات المهنة في مجال الصحافة، الذي أصدرته المنظمات الدولية والإقليمية عام 1983 أن احترام الكرامة الإنسانية هو جزء أساسي من المعايير المهنية للصحفي، وأشار إلى ضرورة احترام كرامة الثقافات المختلفة.⁽³⁾

2. مواثيق غير عربية

ورد في قانون السينمائيين في الولايات المتحدة الأمريكية عدة مبادئ تحد المسؤولية الأخلاقية والمهنية لمنتجي الأفلام أهمها:

- لا يجوز إنتاج فيلم يهبط بالمستوى الخلقي للمشاهدين.
- مراعاة الذوق السليم في المناظر المأخوذة بغرف النوم، والخاصة بتجارة الرقيق الأبيض، والجرائم التي ترتكب ضد القانون والأجناس البشرية،

(1) جورج صدقه، مرجع سبق ذكره، ص 39، 40.

(2) نسيم طيشوش، مرجع سبق ذكره، ص 33، 34.

(3) سليمان صالح، مرجع سبق ذكره، ص 220.

والمعلقة بالشرف والفساد الخلقي والرقص، كما يقتضي بضرورة احترام الشعائر الدينية وأماكن العبادة.⁽¹⁾

كما نجد ميثاق جمعية الصحفيين المحترفين الأمريكيين الصادر عام 1996، الذي ينص على تجنب التصوير النمطي للعرق والسن والدين والأصل الجغرافي والتوجه الجنسي، والعجز والمظهر الطبيعي والموقع الاجتماعي، حيث يعتبر هذا الميثاق الأمريكي الوحيد الذي أشار إلى توجيه الصحفيين إلى عدم التصوير النمطي، بالرغم من أن مشكلة الصور النمطية موجودة بكثرة داخل الولايات المتحدة الأمريكية أما في بريطانيا فقد أشار ميثاق الاتحاد القومي للصحفيين الصادر عام 1994، الذي ينص على تجنب المعلومات التي يمكن أن تؤدي إلى إثارة الكراهية والاحتقار والتحيز.⁽²⁾

3. مواثيق عربية

عملا بالمواثيق والاتفاقات الدولية، واستلهاما لنصوص المواثيق والاتفاقات العربية وحفاظا على الرسالة الإعلامية، وسمو أهدافها الوطنية والقومية والإنسانية، فقد تم الإعلان عن ميثاق الشرف الإعلامي العربي، حيث ينص على مسؤولية وسائل الإعلام تجاه الجمهور العربي، وأن تعمل على تقوية شخصية القومية، وإظهار حقوقه وواجباته، وترسيخ قيمه الروحية والمبادئ الخلقية الأصيلة، إضافة إلى الالتزام بالصدق والأمانة، والامتناع عن الأساليب غير الأخلاقية أثناء ممارسة مهنتهم الإعلامية.⁽³⁾

فحسب الدكتور عزي عبد الرحمن لا نتوقع جديدا فكريا ونظريا من هذه الأدبيات طالما أنها تتحرك في دائرة الواقع الامبريقي (المحلي الخاص بالسياق الغربي)، فهذه الأدبيات استثنت بشكل كبير مرجعية الدين الذي يعتبر المنبع الأساس في فهم دلالة الأخلاقيات أيًا كانت طبيعة المهنة، فإن الإنسان ليس مصدر القيمة، وإنما تتجسد فيه.⁽⁴⁾

(1) نسيمه طبشوش، مرجع سابق، ص 34، 35.

(2) سليمان صالح، مرجع سبق ذكره، ص 222.

(3) نسيمه طبشوش، مرجع سبق ذكره، ص 37، 38.

(4) عزي عبد الرحمن، حفريات في الفكر الاعلامي القيمي، ط1، تونس، الدار المتوسطة للنشر، 2011، ص

ص 39، 40.

وإذا كان الاهتمام ينصب على وسائل الاتصال المرئية - المسموعة أكثر من غيرها من الوسائل، وذلك يعود إلى عنصرين رئيسيين: أولهما يتعلق بالتقنيات الجديدة التي سيطرت على هذا القطاع، وخصوصا على مستوى الصورة، وقدرتها على التأثير. وثانيهما يتعلق بطريقة إعداد الجمهور، حيث حوّل انتشار الفضائيات المشاهدين من مختلف الشرائح الاجتماعية والثقافية رغم تفاوتهم وتباينهم إلى مُستهلكين حقيقيين لنفس المضامين الاتصالية. وباتت ردود الفعل مُتجانسة في أكثر الأحيان. وهذا يقودنا إلى التساؤل هل مازال الإعلام إعلاما في القرن الواحد والعشرين، وهل تمارس الحرية وفقا لما نصت عليها المواثيق الدولية؟

فمن الغني عن البيان أن الممارسة الإعلامية في مطلع القرن الواحد والعشرين تتطلب تنمية الخلقية الإعلامية، خاصة في المجتمعات متعددة الثقافات والمشارب، وتنمية الحس النقدي من خلال التربية الإعلامية لدى المواطنين الذين يُعانون من أمية إعلامية وهم عاجزون غالبا عن فك رموز الرسائل الإعلامية التي يتلقونها بكثافة. من هنا تبرز الحاجة لا للتأسيس لمفهوم جديد «للأخلاق الإعلامية»، وإنما الحاجة لتنمية «الخلقية المهنية والإعلامية»، والتأسيس لثقافة إعلامية قادرة على حماية الحريات من جهة وتنظيم الأداء الإعلامي ضمن أطر وقواعد وأصول مهنية. والارتقاء بمستواه العملي والقيمي في خدمة حاجات المُجتمع.

أهمية البرمجة في تشكيل فضاء النفوذ التلفزيوني

نظرا للتنوع الذي يشهده المشهد السمعي البصري العالمي أصبح القطاع الخاص له أهمية كبيرة منذ سنة 1980 بأوروبا وتحديدا بفرنسا، ليتبع هذا الاتجاه معظم البلدان الأوروبية. وهكذا، أصبح القطاع العام أقلية واخذ في الانكماش في أعقاب مبادرة ذات اتجاهين من الحكومة الفرنسية في عام 1986 وعام 1987 الاتجاه الأول بإنشاء قناة خامسة La cinq، وقناة سادسة M6 الاتجاه الثاني بخصوصية القناة العمومية TF1. فكانت هذه هي البداية القوية لظهور نموذج التلفزيون الخاص (التجاري).⁽¹⁾

(1) Adrien CAILLEREZ, *Entre télévision commerciale et télévision publique : les questions qui entourent le management à la télévision et les enjeux de la performance*, (Mémoire), Université Lumière Lyon 2, 2007-2008, p 12

في الوطن العربي يختلف الأمر حيث أن غالبية البلدان العربية تم المحافظة فيها على التلفزيون العمومي وموازة مع ذلك تم إطلاق عشرات القنوات الخاصة» حتى أن المهتم بدراسة هذه القنوات التلفزيونية يواجه صعوبة فيحصر عددها، فمن خلال هذا الانفتاح الفضائي انتشرت القنوات التلفزيونية ذات البث المباشر للتنافس مع القنوات الأرضية (العمومية)، فادي هذا الأمر بأصحاب المال والأعمال من العرب إلى إنشاء قنوات تلفزيونية متجاوزة الطابع المحلي الذي تميزت به القنوات ذات البث الأرضي (التلفزيونات العمومية). حيث بدأ تهذه القنوات بالبث من داخل خارج الدول العربية ثم ما لبث أن ترايد عددها بعد إنشاء المدن الإعلامية منذ عام 2000 ويحرك هذه القنوات أمران في غاية الأهمية هما أولا الجانب التجاري، كما هو الأمر بالنسبة للقنوات المتخصصة في بعض المجالات : الموسيقى والأغنية والسينما. والجانب السياسي، ويحضر هذا الأخير أكثر، في القنوات التلفزيونية المتخصصة في الأخبار. فبعض الفضائيات العربية الخاصة، لديها نفس أجندة بعض الدول العربية الداعمة لها طبعا، والتي تمرر عبرها الرسائل والمواقف التي لا تستطيع هذه الدول أن تتبناها وتبثها جهارا في قنواتها الوطنية لأسباب متعلقة بظروفها الداخلية أو لميزان القوى السياسية والإقليمية أو الدولة»⁽¹⁾.

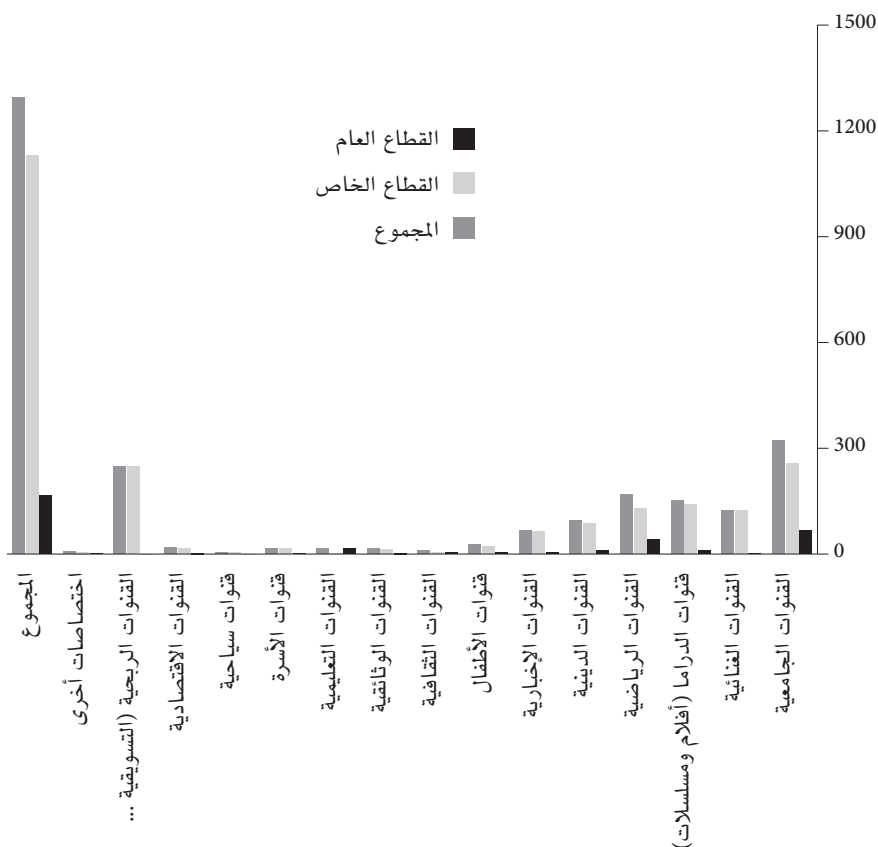
وبالتالي ومن هذا المنطلق فإن الشبكة البرمجية تعرف تباينا فيما بينها بين ما هو عمومي وآخر تجاري أو له أهداف سياسية وسنعرض سريعا أهم الخصائص التي يتميز بها التلفزيون العربي العمومي والخاص.

(1) - 27 نصر الدين العياضي، البرمجة التلفزيونية في القنوات العربية (دراسة تحليلية للأسس والدلالات)، مجلة التدفق الاتصالي في عالم متغير، العدد 05، بسكرة-الجزائر ماي، 2010، ص 366.

(1) جدول يوضح : توزيع القنوات الفضائية العربية حسب الاختصاص

أصناف القنوات	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع
القنوات الجامعية	67	256	323
القنوات الفنية	01	123	124
قنوات الدراما (أفلام ومسلسلات)	11	141	152
القنوات الرياضية	41	129	170
القنوات الدينية	09	86	95
القنوات الإخبارية	04	64	68
قنوات الأطفال	04	22	26
القنوات الثقافية	05	04	09
القنوات الوثائقية	03	13	16
القنوات التعليمية	15	02	17
قنوات الأسرة	01	15	16
قنوات سياحية	00	04	04
القنوات الاقتصادية	03	16	19
القنوات الربحية (التسويقية والتفاعلية والإعلانات النصية)	00	248	248
اختصاصات أخرى	01	06	07
المجموع	165	1129	1294

(1) المنصف العياري، القنوات التلفزيونية المتخصصة، مجلة اتحاد اذاعات الدول العربية، تونس، سلسلة بحوث ودراسات اذاعية، 2006



كما تكشف الأرقام أهمية القنوات الفضائية الربحية التي حازت على نسبة ما يقارب 19% من مجموع القنوات. وتأتي هذه القنوات في أشكال قنوات تتولى بث نصوص إعلانية لحرفائها تكفي بتقديمها على الشاشة في الشكل التي أتت عليه (نص مصاحب بصورة) تكون مرفقة بأغاني أو حتى بتلاوة لآيات قرآنية وأدعية ودروس ومحاضرات دينية. ويحدث أن يتم تمرير أفلام أو صور متحركة أو إرساليات قصيرة.

1. التلفزيون العمومي

- النوعية والشعبية: يحمل هذا الأخير شعار جاء به التلفزيون البريطاني البي بي سي بجعل البرامج شعبية ذات نوعية جيدة.

- **الجوارية:** تحاول التلفزيونات العمومية العربية تقريب المشاهد من الإنتاج من خلال تقريب أماكن البث لتغطية أكبر مساحة.
- **الخدمة العامة:** جاءت هذه المهام نتيجة النهج الاشتراكي الذي كانت تتبعه معظم الدول العربية حيث تحاول تقديم خدمة عامة تبدأها بالبرامج الإخبارية والمدرسية مع حصص للتثقيف والتربية للنشء الجديد
- **التنوع:** تضمن الشبكة التنوع في البث من خلال تقسيم محدد في اليوم والأسبوع مضامين وحصص وخلق مواضيع يومية لتقوية الألفة بين الجمهور التلفزيون.

2. التلفزيون الخاص

المتابع اليوم للشبكة البرمجية العربية للتلفزيونات الخاصة يلاحظ عدم وجود فرق كبير بين ماهو عام وخاص إلا أن هالك نقاط اختلاف واضحة يعتقد أنها تشكل فارقا في تموضع وتموقع التلفزيونات الخاصة بموقع الأفضلية الأمر الذي جعلها تكتسح التلفزيونات العمومية التي قلت نسبة المشاهدة لها (lodima) حث إضافة إلى ما تم ذكره سابقا حول القنوات العمومية فإن التلفزيونات الخاصة تخصص لشبكته البرمجية أوقات أكثر من لبرامج الخاصة بالنساء القابعات بالبيت (اغلبها مسلسلات بعد الزوال) التركيز على الفروق الفردية في الشبكة البرمجية (مضامين على المقاس) أطفال، شباب، نساء، شيوخ.. الخ

ضف إلى ذلك اختلاف الشبكة البرمجية للتلفزيونات الخاصة فيما بينها وذلك لعنصرين رئيسيين: الإطار القانوني: هناك دول تفتح المجال أكثر من البلدان الأخرى للحرية الصحفية وهناك من تضيق حتى على التلفزيونات الخاصة: الإطار الاقتصادي: الذي يسمح للتلفزيونات بشراء وتنويع المضمون وتحقيق الجودة وبالتالي التربع على عرش الأكثر مشاهدة ومتابعة.⁽¹⁾

من خلا هذا العنصر يتبين أهمية الشبكة البرمجية للتلفزيونات العامة والخاصة ودور هذه الأخيرة في دفع التلفزيونات للتربع ومد نفوذها في الفضاء العام من خلال جودة البرامج المقدمة ونوعيتها وتوقيتها.

(1) واكد نعيمة، البرمجة التلفزيونية وتحديات التكنولوجيا الحديثة: دراسة وصفية تحليلية للبرمجة بالتلفزيون الجزائري، أطروحة دكتوراه (منشورة)، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2010/211، ص ص 88.87.

التلفزيون العمومي والخاص، ورهانات المستقبل

هناك عدة معوقات أساسية بالنسبة للعديد من المحللين تجعل التلفزيونات «العمومية» في وضع غير ملائم للغاية نحو استمرارها بالوتيرة التي بدأت بها هذه التلفزيونات بشكل عام وقدرتها على تقديم خدمة عمومية تشبع بها حاجات جمهورها، حيث يشدد هؤلاء على أن التلفزيونات العمومية وما تقدمه اليوم لا يتناسب مع المشهد المستقبلي لقطاع السمي البصري حيث أن المستقبل سيكون لاستهداف الجمهور بمختلف فئاته وتوجهاته على أساس الفروق الفردية والجماعية، في حين نجد التلفزيونات العمومية لازالت تسير وفق الاتجاه الأحادي في تقديم خدماتها.

أمر آخر مهم جدا وهو أن المستقبل في هذا القطاع هو للتفاعل. مما يساعد على توسيع القاعدة الجماهيرية ويوسع النفوذ وهو الأمر الذي تفتقره أو لا تطبقه بشكل مثالي التلفزيونات العمومية، ثم من جهة أخرى فإن التطور التكنولوجي لا يلغي وسيلة عن أخرى أكيد ولكن يستطيع هذا التطور أن يسهم في تراجع نفوذ وسيلة تسبقه حيث أن المستقبل على حسب عديد الخبراء سيكون للوسائط المتعددة، فهذا التراجع لا مفر منه مثل ما حدث لجمهور الإذاعة لصالح التلفزيون العمومي وهو ما سيحدث للتلفزيون العمومي لصالح التلفزيون الخاص (التجاري)⁽¹⁾.

متغير آخر مهم يحدد درجة النفوذ الحالية والمستقبلية لكل من التلفزيون العمومي والخاص (التجاري) وهي جودة الخدمة التلفزيونية التي يكتسيها المضمون وقبل الغوص في هذا العنصر وجب التفريق بين عنصرين هامين في هذا الصدد وهي قضية الإنتاج والتوزيع لأنهما يؤثران على الجودة بشكل مباشر لذلك في هذا النهج هناك العديد من الدارسين يؤكدون على ضرورة أن يكون التلفزيون مزودا للخدمة (منتج لها) بدلا من موزع للمنتجات.⁽²⁾ هذا ويشكو التلفزيون «العمومي» العربي من عدة مشاكل أهمها:

«الخضوع التام إلى سلطة التنفيذية التي تضع الأطر القانونية والهيكلية وتفرض طرق التصرف الإدارية على قطاع يحتاج إلى مرونة وخدمة الإبداع وهو ما يتوفر لدى

(1) Souchon Michel. L'avenir de la télévision publique. In: *Communication et langages*, n°100-101, 2ème-3ème trimestre 1994. 25e anniversaire. pp. 32-33.

(2) Paracuellos Jean-Charles. Quel avenir pour la télévision publique ?. In: *Communication et langages*, n°98, 4ème trimestre 1993. pp. 21-42.

التلفزيون الخاص زد إلى ذلك ثقل عدد الموظفين والعاملين في المؤسسة مع تواضع المكافآت والرواتب، ممّا انجرّ عنه هجرة الكفاءات والمبدعين والتقنيين والصحافيين نحو القطاع الخاص، الداخلي والخارجي فكانت الجودة مرتبطة بهؤلاء وكفاءتهم في العمل وزيادة على هذا فإن نقص الجودة في التلفزيون العمومي وتقلص نفوذه اليوم أصبح واضحا بسبب عدم القدرة على منافسة القطاع الخاص من حيث الإمكانيات وسرعة أخذ القرار والتحرّك»⁽¹⁾.

على النقيض من ذلك استطاع التلفزيون المتخصص (التجاري) أن يحقق مكانة له في هذا الزخم الهائل من مختلف القنوات والتنافس المحموم بينها على كسب ود المشاهد بفضل خصائصه التي ميزته عن التلفزيون العمومي ما جعل المستقبل كل المستقبل لهذا النوع من التلفزيونات لما يتمتع به من خصائص أهمها :

1- انه يوفر التفاعلية مع البرامج والقنوات أثناء المشاهدة بحيث يتحول المشاهد إلى مشارك وتنتهي فكرة المشاهد السلبي.

2- وتم إلغاء التزام بين العرض والمشاهدة الذي يقيد المشاهد بخريطة العرض ويكون أمام خيار واحد هو أن يشاهد مايرغب في وقت العرض حسب خريطة العرض وزمنه، فقد أنهت التفاعلية أسطورة احتكار المعلومة، فالتلفزيون الخاص التفاعلي هو وسيط ثنائي الاتجاه بجدول البرامج ومواعيدها كي يتلاءم مع مواعيده وأذواقه فهو بهذه الحالة يزيد من المشاركة بين المرسل والمستقبل ويمنح عملية الاتصال المرنة المطلوبة⁽²⁾.

تلفزيون الخدمة العمومية ورهان توطين الانتقال الديمقراطي والتغيير المجتمعي

حتى يتمكن التلفزيون العمومي من بلوغ رهان توطين الانتقال الديمقراطي (l'enjeu de la transition démocratique) بسلاسة وديناميكية داخل مجتمعاتنا العربية فإنه يتعين عليه أن يقوم بـ :

(1) رضا النجار، أزمة القطاع العمومي السمعي البصري ومستقبله في الوطن العربي، جريدة الشعب، نشر يوم 27 - 08 - 2011 - انظر أكثر: <http://www.turess.com/echaab/15138>

(2) 33- يسرى خالد إبراهيم، التلفزيون الرقمي والتلفزيون التفاعلي تقنيات عملية الاتصال وتطورها دراسة نظرية في بنية الاتصال الحديثة، مجلة الباحث 25 الإعلامي، العدد المزدوج 10/09، بغداد، جوان 2010، ص، ص 251، 252.

- تعزيز الثوابت والقيم الوطنية والحضارية والتعبير عن مصالح الشعوب العربية وأهدافها وتطلعاتها، وإيصال صوت المواطن العربي بكل مسؤولية ومهنية.
- العمل على تشجيع الحياة السياسية وإثراءها، من خلال النقاش، وتقبل الرأي الآخر، وتشجيع التعددية الثقافية، والاجتماعية.
- الاهتمام بمكونات الهوية الوطنية بشكل يثمن التنوع، ويصالح المواطنين مع تاريخهم وحاضرهم، ويروج للقيم الإيجابية، في إطار مهمته الإستراتيجية الجديدة، المتمثلة في تكريس قيم المواطنة والديمقراطية ورسم الأفق الحداثي للبلدان العربية.
- توفير الشروط الثقافية والذهنية والبيداغوجية اللازمة لتعزيز الحريات الإعلامية وحرية التعبير وحماية جميع أشكال حرية التعبير الإعلامي ضمن معايير المسؤولية الاجتماعية.
- ضمان الحق في الوصول إلى المعلومات من مصادرها، وتسهيل تدفق المعلومات من المؤسسات الرسمية لوسائل الإعلام والجمهور على حد سواء، ودمقرطة هذا الحق وتوسيع نطاق ممارسته.
- تطوير العمل المؤسسي التكويني في مجالات التدريب والتأهيل الإعلامي، وتطوير التعليم الجامعي النظري والتطبيقي في تخصصات وحقول الإعلام الحديثة النشأة.
- الاضطلاع بدوره الرقابي كقوة فاعلة تسهم في تنظيم الحياة السياسية والاجتماعية، وتعزيز مفاهيم الحرية والمساواة، ورعاية المصلحة العامة.
- الالتزام بمعايير الشفافية ورفع كفاءة وسائل الإعلام في الاستقصاء والبحث عن الحقيقة وتبني قيم الموضوعية، لأن غياب ثقة الجمهور باستقلالية وحرية الإعلام يقوض ثقة الرأي العام بها؛ إذ أن استقلالية الإعلام العمومي تحت مظلة تشريعية آمنة للحريات وفي إطار من المهنية والمصادقية والموضوعية هي الآلية الوحيدة لتأسيس فضاء عمومي ديمقراطي وشفاف.
- دعم وتطوير تبني واستوظاف تطبيقات الإعلام الالكتروني الجديد، ووضع سياسات ومعايير واضحة لتنمية الاندماج بين قطاعي الإعلام وتكنولوجيا الاتصالات وتعزيز حضور التلفزيون العمومي في الإعلام الاجتماعي الجديد.

- بث قيم النهج الديمقراطي والتربية الديمقراطية وثقافة حقوق الإنسان بما يخدم التنمية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والانسانية نحو بناء مجتمعات عربية حديثة وديمقراطية وتهيئة بنية إعلامية مجتمعية واسعة وقوية تمكّن جميع الفئات المواطنة من حق التعبير والحوار والحصول على المعلومات، بما يبقى الحراك الاجتماعي السياسي والاقتصادي ضمن أطر آمنة تسهم في خطط التنمية الشاملة وعملية التطوير والبناء.
- خلق بيئة تشاركية بين المواطنين وبين الحكومة ورغد قنوات التواصل العمومي الشفاف.
- تقديم خدمات إعلامية تستجيب لمتطلبات التثقيف وترسيخ قيم المواطنة والتعدّد والانفتاح وتثمين المقومات الثقافية والحضارية العربية.
- على الإعلام العمومي أن لا ينشغل بالمنطق التجاري ويحتكم إلى القياس الكمي للمتابعة، فسيواصل قتلا لمردودية المطلوبة من البرامج التي يبثها. ولكن يتوجب عليه أن يركز على احتياجات المواطنين وحاجاتهم الاجتماعية وقيمهم وتطلعاتهم، وتركيبتهم النفسية شرطهم السوسيولوجي، ويسعى إلى بناء مجتمعات متزنة، منفتحة.

المراجع

- الزعبي سلافة فاروق، التلفزيون عبر التاريخ، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد 14، العدد 01، جامعة الزرقاء، 2014، ص 187.
- العايب سليم، بو طبال حكيمة، التلفزيون والمسألة الاجتماعية، المجلة العربية للعلوم الاجتماعية، المجلد 03، العدد 06، المؤسسة العربية للإستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، 2014، ص 21.
- سكيمة عصفور، الخدمة العمومية في التلفزيون الجزائري بين النصوص القانونية والممارسة: دراسة مسحية تحليلية للنصوص التنظيمية وتطبيقاتها الميدانية، (مذكرة ماجستير) منشورة، الجزائر، 2012.
- بن عبد الله عائشة قادة، تطبيقات الحوكمة الإلكترونية لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 02، العدد 08، مركز جيل البحث العلمي، 2015، ص
- بو مدين، محمد، لجمال منيرة، الأساس القانوني لحق المواطن في الخدمة العمومية في الجزائر، مجلة الحقيقة، العدد 33، المطبعة العربية، 2015، ص 53.
- علوش نور الدين، تحولات الفضاء العمومي في الفلسفة السياسية المعاصرة : من هابرماس إلى نانسي فرايزر، إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد المزدوج 26، 27، مركز دراسات الوحدة العربية، 2014، ص 77، 90.
- بو كبشة جمعية، تأثير التلفزيون على انحراف الشباب، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 03، العدد 15، مركز جيل البحث العلمي، 2015، ص 203.
- هيثم الهيتي، الإعلام السياسي والإخباري في الفضائيات، عمان، دار أسامة، 2010.
- محمد شطاح، الإعلام التلفزيوني: نشرات الأخبار- المحتوى والجمهور، الجزائر، دار الكتاب الحديث، 2007.
- 11- نهى عاطف العبد، صناعة الأخبار التلفزيونية في عصر البث الفضائي، ط1، القاهرة، دار الفكر العربي، ص 29، 30.
- الحمامي هاشم أحمد نعيمش، التلفزيون وتأثيراته المحتملة على جمهور الأطفال، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 14، جامعة محمد خيضر، 2015، ص 293.

- العبودي ناصر حسين، عالم القنوات الفضائية، مجلة دراسات، العدد 40، إتحاد كتاب وأدباء الإمارات، 2015، ص 08.
- المنصف العياري، القنوات التلفزيونية المتخصصة، مجلة اتحاد اذاعات الدول العربية، تونس، سلسلة بحوث ودراسات اذاعية، 2006، ص ص 6، 11.
- عزي عبد الرحمن، حفريات في الفكر الاعلامي القيمي، ط1، تونس، الدار المتوسطية للنشر، 2011.
- نصر الدين العياضي، البرمجة التلفزيونية في القنوات العربية (دراسة تحليلية للأسس والدلالات)، مجلة التدفق الاتصالي في عالم متغير، العدد 05، بسكرة-الجزائر ماي، 2010، ص 366.
- واكد نعيمة، البرمجة التلفزيونية وتحديات التكنولوجيا الحديثة:دراسة وصفية تحليلية للبرمجة بالتلفزيون الجزائري، أطروحة دكتوراه (منشورة)، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2010/2011.
- رضا النجار، أزمة القطاع العمومي السمعي البصري ومستقبله في الوطن العربي، جريدة الشعب، نشر يوم 27 - 08 2011 - انظر أكثر: <http://www.turess.com/echaab/15138>
- يسرى خالد إبراهيم، التلفزيون الرقمي والتلفزيون التفاعلي تقنيات عملية الاتصال وتطورها دراسة نظرية في بنية الاتصال الحديثة،مجلة الباحث 25 الإعلامي، العدد المزدوج 10/09، بغداد، جوان 2010، ص، ص 252، 251.
- Emmanuel Derieux, Droit des Médias, Droit Français, Européen et international, 6eme édition, Paris, lextenso éditions, 2010, P427.
- Adrien CAILLEREZ, Entre télévision commerciale et télévision publique: les questions qui entourent le management à la télévision et les enjeux de la performance, (Mémoire), Université Lumière Lyon 2, 2007-2008, p 12
- Souchon Michel. L'avenir de la télévision publique. In: Communication et langages, n°100-101, 2ème-3ème trimestre 1994. 25e anniversaire. pp. 32-33.
- Paracuellos Jean-Charles. Quel avenir pour la télévision publique ?. In: Communication et langages, n°98, 4ème trimestre 1993. pp. 21-42.

اتجاهات الإعلاميين بقطاعات التلفزيون لمفهوم حرية الإعلام وآليات الممارسات المهنية بعد المرحلة الانتقالية الثانية

د. ميرال صبرى طه العشري ابوفريخه
المعهد الكندي العالي لتكنولوجيا الإعلام الحديث، مصر

بعد الإعلام أحد أهم القنوات الرئيسية للحصول على المعلومات، فهي تعتمد على نقل الخبر إلى المواطن، وطرح مختلف وجهات النظر حيال هذا الخبر بما يساهم في خلق حوار معرفي قائم على الرأي والرأي الآخر ليتم نقل الصورة إلى مختلف المشاهدين كل حسب معتقداته وأفكاره وأيديولوجيته الفكرية.

وللإعلام دور مهم في توجيه الرأي العام المصري والتأثير على اتجاهاته، وبرز هذا الدور بشكل أكثر وضوحاً بعد ثورة 25 يناير 2011 حول الحرية المتاحة لوسائل الإعلام المختلفة سواء كانت مقروءة أو مسموعة أو مرئية، وقد تصاعدت في الفترة الأخيرة نبرة العداء للصحافة ووسائل الإعلام بوجه عام وتحميلها مسئولية ما يحدث في المجتمع المصري وتصويرها على أنها المحرض الرئيسي لما يحدث في البلاد بل تم تشويه صورة العديد من الصحفيين والإعلاميين، حيث انقسمت الآراء بين اتجاهين مختلفين كل منهما يطرح مبررات تدعم رأيه.

أولهما: يرى أنه لا بد من تقليص مساحة الحرية الممنوحة لوسائل الإعلام المختلفة نظراً لسوء توظيف القائمين عليها لهذه الحرية، بالشكل الذي جعل من وسائل الإعلام منابر للسب والقذف من ناحية.

وثانيهما: يعتبر أن حرية الإعلام مازالت منتهكة، وأن ما يحدث من استهداف للصحفيين والإعلاميين في الميادين ما هو إلا مظهر من مظاهر هذا الانتهاك، الأمر الذي زاد من حالة الانفلات الإعلامي دون ضوابط أو قواعد تحكم أدائه، بينما لم تقم السلطة الانتقالية التي تولّت الحكم ممثلة في الرئيس عدلى منصور بأية خطوات لإعادة تنظيم الإعلام المصري هيكلياً وتشريعياً بما يتناسب والواقع الجديد. ومع بداية حالة الاستقطاب والانقسام بين القوى السياسية التي شاركت في الثورة وكذلك التصعيد ضد الصحفيين والإعلاميين في الوقت الذي يتم فيه أيضاً تشديد الرقابة والتضييق على الإعلاميين على الصعيد القانوني، فلم تشهد الساحة المصرية أية تطورات إيجابية على وضعية حرية الرأي والتعبير، وإنشاء نقابة للإعلاميين تحفظ حقوقهم واستمرت العديد من الانتهاكات في مختلف أشكالها بعد ثورة 30 يونيو، فبالرغم من تعهد المرحلة الانتقالية بصون حرية الرأي والتعبير التي ستكون على رأس أولوياتها، وسيعمل على أن يكون الدستور ضماناً أساسية وقوية لحرية الرأي والتعبير، إلا أن الواقع أشار إلى عكس ذلك فنجد الدستور المصري فرض عدة قيود جديدة على حرية الإعلام، بما في ذلك إقامة هيئة تنظيمية قومية وسلطة جديدة لإغلاق وسائل الإعلام، كما ألزم الدستور الدولة بأن تكون الصحف ووسائل الإعلام المملوكة لها محايدة، ومعبرة عن كل الآراء الفكرية والسياسية والمصالح الاجتماعية لأبناء وفئات الشعب المصري كافة، دونما احتكار لها من حزب حاكم أو أغلبية برلمانية، ولكي يكتمل استقلال الصحف القومية، ومعها الإعلام المرئي والمسموع المملوك للشعب ويتحقق للإعلام عمومًا ما يجب أن يكون عليه من التزام مهني وقانوني وأخلاقي، أنشأ الدستور هيئتين وطنيتين لإدارة كل وسائل الإعلام بصورة مستقلة تماماً عن كل الهيئات والمؤسسات، وسيتم إنشاء المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام الذي يعد بمثابة المظلة الأوسع التي تعمل ضمنها كل الصحف ووسائل الإعلام بمختلف صورها، ويكون لها استقلال تام ومسؤولية، بدون تدخل من أية جهة.

مشكلة الدراسة

تتبلور مشكلة الدراسة في اتجاهات الإعلاميين بقطاعات التلفزيون لمفهوم حرية الإعلام وآليات الممارسات المهنية بعد المرحلة الانتقالية الثانية في باختلاف نمط ملكيتها (قومية - حزبية - خاصة) وتوجهاتها الأيديولوجية نحو فكرة تأثير

المرحلة الانتقالية على اتجاهات الإعلاميين لمفهوم حرية الإعلام وآليات الممارسات المهنية التي يشهدها المجتمع المصري، ويرتبط ذلك بشكل أساسي بطبيعة الأداء الإعلامي والممارسة المهنية للقائم بالاتصال التي تعكسها طبيعة التناول والمعالجة للقضايا والموضوعات المختلفة، وترتبط كذلك بمدى وعي وإدراك القائمين بالاتصال العاملين بقطاع التلفزيون بالمسؤوليات والمعايير والضوابط الأخلاقية والقانونية التي تحكم عملهم، فضلا عن الضغوط المهنية للمؤسسات الإعلامية التي ينتمون إليها والضغوط القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي تكون محددة وفقا لاتجاهات القائمين بالاتصال تجاه عملهم في قطاع التلفزيون عن طريق التشريعات الإعلامية التي تنظم عملهم وتقنن طبيعة ممارسة الإعلام وأخلاقيات وقيم المهنة.

انطلاقا مما سبق تتحدد مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: كيف تأثر اتجاهات الإعلاميين بقطاعات التلفزيون في مفهوم حرية الإعلام وآليات الممارسات المهنية بعد المرحلة الانتقالية الثانية ؟

أهداف الدراسة

- التعرف على معايير اختيار الإعلاميين الجدد بقطاعات التلفزيون محل الدراسة.
- التعرف على دور الإعلاميين بقطاعات التلفزيون ومدى إيمانهم بحرية الإعلام.
- التعرف على مستوى الرضاء الوظيفي عن أداء الإعلاميين ومظاهر عدم الرضا عن الممارسة المهنية في قطاعاتهم.
- التعرف على الضغوط التي يتعرض لها الإعلاميين.
- التعرف على مدى اطلاع الإعلاميين بقطاعات التلفزيون على دستور 2014 ومدى التزامهم بضوابط وقواعد وأخلاقيات الممارسة المهنية بقطاعات التلفزيون.
- التعرف على تأثير الضغوط الممارسة على الإعلاميين بقطاعات التلفزيون لعدم تفعيل دستور 2014.

• التعرف على كيفية الارتقاء بالمستوي المهني للإعلاميين بقطاعات التلفزيون.

تساؤلات الدراسة

- ما أبعاد حرية الإعلام بقطاعات التلفزيون؟
- ما مدي حرص الإعلاميين على الموافقة على مواد دستور 2014 والتحفظات على بعض المواد الأخرى؟
- ما تقييم حرية الإعلام بقطاعات التلفزيون بعد تفعيل دستور 2014؟
- ما عوائق ممارسة العمل الاعلامي بعد المرحلة الانتقالية ؟
- هل تؤدي رؤية القائم بالاتصال بقطاعات الإعلام إلى زيادة أهمية ميثاق الشرف الصحفي ونقابة الصحفيين؟
- هل تحرص المؤسسات الإعلامية على تفعيل القوانين الدستورية؟
- هل يؤثر نظام الملكية على العمل الاعلامي والتغيرات التي تحدث خلال المرحلة الانتقالية؟ وما هي الضغوط التي يتعرض لها الإعلاميين ؟
- ما السمات الديموغرافية والشخصية وأيضاً المهنية لاتجاهات الإعلاميين بقطاعات التلفزيون؟

الإجراءات المنهجية للدراسة

نوع البحث ومنهج الدراسة

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية، التي تهدف إلى التعرف على كيفية تأثير اتجاهات الإعلاميين بقطاعات التلفزيون «مجتمع الدراسة» خلال المرحلة الانتقالية على الإعلاميين وعلى مفهومهم لحرية الإعلام وآليات الممارسات المهنية، وقد اعتمدت هذه الدراسة على منهجين أساسيين هما المنهج المسحي والمنهج المقارن. يستخدم المنهج المسحي في مسح عينة الإعلاميين بقطاعات التلفزيون. أما المنهج المقارن فيستخدم في الدراسة باعتباره من المناهج المساعدة على إجراء مقارنات كمية وكيفية بين مفردات مجتمع الدراسة سواء من حيث النوع أو السن أو الانتماء الحزبي للمقارنة بين القائم بالاتصال في المؤسسات التلفزيونية.

مجتمع الدراسة

يتحدد في مجتمع القائمين بالاتصال (الإعلاميين) في المؤسسات الإعلامية وقد اختارت الباحثة ثلاث مؤسسات هي (القناة الأولى، قناة النهار، قناة CBC) لإجراء الدراسة التحليلية، وقد حكم اختيار مجتمع الدراسة اعتبارات موضوعية ترتبط بمدى كثافة معالجة القضايا المدروسة وتطورها.

حجم العينة

بلغ عدد أفراد مجتمع الدراسة من العاملين بقطاعات التلفزيون الذين أجابوا عن استمارات الاستقاء المتعلقة بالبحث الميداني، وجاءت استماراتهم صالحة للتطبيق والمعالجة الكمية وبعد استبعاد الاستمارات غير الصالحة لذلك 150 مفردة وجاء توزيع أفراد مجتمع الدراسة على قطاعات التلفزيون على النحو التالي:

• قناة النهار، 50 مفردة.

• القناة الأولى، 50 مفردة.

• قناة CBC، 50 مفردة.

وقد عكس مجتمع الدراسة من القائمين بالاتصال (الإعلام) في قطاعات التلفزيون عدداً من السمات الديمغرافية والشخصية وأيضاً الخصائص المهنية المتباينة التي ساعدت في تفسير كثير من نتائج الدراسة الميدانية.

الصدق ومدى الاتساق

يعد اختبار الصدق أداة تقيس فعلاً ما يراد قياسه ويرتبط بالصراحة والأمانة وصدق المحتوى وصلاحية الأداة أو المقياس الذي يستخدمه الباحث لقياس ما ينبغي قياسه وقد تم تحقيق ذلك في الدراسة الحالية من خلال تحديد فئات التحليل وتصنيفها وعرض الاستمارة⁽¹⁾ على المتخصصين في مناهج البحث، وقد تمت الاستفادة من ملاحظاتهم وإعادة صياغة بعض الأسئلة في ضوء هذه الملاحظات،

(1) المحكمون :

الأستاذة الدكتورة/ ماجي الحلواني : أستاذ الاعلام بكلية كلية الإعلام جامعة القاهرة.

الأستاذ الدكتور/ محمد شومان : أستاذ الاعلام بكلية البنات جامعة عين شمس وعميد المعهد العالي للإعلام بالشروق

الأستاذ الدكتور/ محمد وهدان : أستاذ الإعلام بكلية البنات جامعة الأزهر.

حيث اتفقوا على ضرورة تعديل صياغة بعض الأسئلة وتحويل بعضها الآخر من أسئلة مفتوحة إلى أسئلة مغلقة.

قام الباحث بجمع البيانات من خلال المقابلة الشخصية مع القائمين بالاتصال في قناة النهار (50 مفردة)، القناة الأولى (50 مفردة)، قناة CBC (50 مفردة) وتمت المقابلة الشخصية مع 15 صحفي لمعرفة كيفية الموافقة على المواد الدستورية والتحفظات عليها.

الإطار الزمني لجمع البيانات

تم جمع البيانات في الفترة الممتدة من منتصف شهر أكتوبر إلى نهاية شهر ديسمبر 2015.

أساليب التحليل الإحصائي

بعد الانتهاء من جمع بيانات الدراسة، تم ادخالها إلى الحاسوب ومعالجتها وتحليلها واستخراج النتائج باستخدام برنامج spss حيث تم استخدام مجموعة من المعاملات والاختبارات والمعالجات الإحصائية هي: معامل كارتير، ومعامل التوافق، ومعامل الارتباط بيرسون، واختبار انوفا.

الإطار النظري

اختارت الباحثة نظرية المسؤولية الاجتماعية والنظرية الليبرالية لأنهما موجّهتان للبحث الراهن والأكثر ملاءمة معه من حيث تركيزها على حرية الإعلام والقضايا التي تضمنها الإعلام ومساعدة الجمهور في تلقي الأخبار دون تدخل الحكومة والسيطرة على وسائل الإعلام بحجة الحفاظ على المصلحة العامة.

نظرية المسؤولية الاجتماعية

ظهرت في بعض الدول الديمقراطية في أوائل القرن العشرين وترتكز على خمسة معايير مهمة في تقويم أداء وسائل الإعلام وقياس مدى مسؤوليتها الاجتماعية وهي:

• تقديم وسائل الإعلام وصفاً وشاملاً للأحداث اليومية في سياق يعطى هذه الأحداث معنى.

- تقديم وتوضيح أهداف وقيم المجتمع.
 - تبادل النقد والتعليق فى وسائل الإعلام.
 - إعطاء صورة ممثلة لكل الجماعات التى يتكون منها المجتمع.
 - تهيئة الفرصة الكاملة للأبناء والمعلومات اليومية للظهور فى وسائل الإعلام.
- تقوم نظرية المسؤولية الاجتماعية على تعزيز مفهوم الحرية الإعلامية، ولكنها حملت معها فكرة حرية المسؤولية وليست الحرية المطلقة، ولذلك فإن مبادئ هذه النظرية حاولت أن تحرر وسائل الإعلام من تسلط بعض فئات المجتمع عليها، وأن تنادى بالموضوعية فى الرسالة الإعلامية، وأن تحافظ على قيم المجتمع وتكون ناقلة لهذه القيم من جيل إلى جيل، مع بقاء هذه الوسائل بعيدة عن سلطان الحكومة ونجد ذلك واضحاً فى المبادئ التالية⁽¹⁾.
- ليس للحكومة سلطة على الصحف أو غيرها من وسائل الإعلام التى يملكها أفراد أو مؤسسات خاصة أو أهلية، لذلك فهى تقوم بالتعبير عن وجهات نظر متنوعة ومتعددة دون أية رقابة عليها من أية جهة قومية، ولا يقيدوها إلا الضمير الإعلامى أو السياسة الخاصة التى ترسمها المؤسسة الإعلامية لتحكم عملها الآراء⁽²⁾.
 - للجماهير حرية اختيار الرسالة الإعلامية التى تتمشى مع ميولها ورغباتها ولها حرية التعبير عن آرائها حتى ولو كانت مخالفة لرأي السلطات العليا وحرية القول وحرية الاعلام والنشر والحقوق الدستورية التى تلتزم بها الحكومات وتدافع عنها الشعوب.
 - للإعلام أهمية كبرى وهى تزويد الناس بالمعلومات اللازمة على أن تكون هذه المعلومات صحيحة وصادقة وممثلة لوجهات النظر المختلفة بصورة عادلة.
 - إتاحة الفرصة للمواطنين للإطلاع على كافة المعلومات اللازمة.
 - يمكن للإعلام أن يكون أداة تعليمية ووسيلة لنشر أهداف المجتمع وقيمه وتوضيحها، وأكثر من هذا فإن إيضاح قيم المجتمع وأهدافه يجب أن تتسم

(1) ليلى عبد المجيد، « واقع الإعلام المحلي في مصر»، مجلة بحوث الاتصال، يوليو العدد الثالث، القاهرة، 1990: 46.

(2) McQuail, Denis Mass Communication Theory: An Introduction. London: SAGE Publications, 1987: 116 117.

بالموضوعية⁽¹⁾. وقد حدث تطور لنظرية المسؤولية الاجتماعية من خلال تغيرات اجتماعية واسعة، منها ارتفاع نسبة التعليم، وزيادة اهتمام الناس بالقضايا العامة والخاصة⁽²⁾ والتعبير عن الانتقادات التي تمثلها وسائل الإعلام، وخوف الصحفيين من تدخل الحكومة في شؤون وسائل الإعلام وكذلك ظهور العديد من وسائل الاتصال الجديدة مثل المجلات والراديو والتلفزيون.⁽³⁾

وهناك عدة عوامل ساعدت على المواجهة النقدية لنظرية المسؤولية الاجتماعية ومحاولة إيجاد بدائل لها نذكر منها :

- تمكن وسائل الإعلام الحرة من زيادة قوتها ونفوذها، حيث أصبحت مملوكة من فئة من أصحاب المصالح والمؤسسات التجارية الذين يمارسون احتكاراً على الأفكار التي تصل للجماهير حتى أصبح الناس على الرغم من عقلانيتهم وقدرتهم على التفكير واتخاذ القرار السليم غير قادرين على التمييز بين الحقيقة والدعاية البارة الذكية.
- وكذلك فإن التطور الاقتصادي والتقني لوسائل الإعلام قلل من قدرة الأفراد والجماعات على المشاركة في هذه الوسائل، مما أتاح الفرصة لوسائل الإعلام أن تسلط الأضواء على فئات معينة من المجتمع⁽⁴⁾.
- تركيز الإعلام واهتمامها بالمضامين الاجتماعية السطحية وإثارة المشاعر والأحاسيس على حساب معنويات وقيم الشعب.
- التعدي على خصوصيات الأفراد وانتهاك الحرمات الشخصية لأفراد المجتمع وبخاصة رموزه المعروفة والمشهورة.

(1)Handelman, H. The Security and Insecurities of Democracy in the Third World. Global Studies, Perspectives. September 2004,p 1-40

(2)Hallin, D.C. & Mancini, 2004:4 Hallin, D.C. & Mancini, Comparing Media Systems: Three Models of Media and Politics. Cambridge: University Press. 2004.

(3)Braaten, J. Habermas's Critical Theory of Society. Albany: State University of New York Press,1991,p 44.

(4) محمد بن سعود البشر: المسؤولية الإعلامية في الإعلام، النظرية وواقع التطبيق، دار عالم الكتب، الرياض 1996 ص 18-19

• الوعى المتنامى بفشل فكرة سوق الأفكار الحرة، وعدم قدرتها على الوفاء بالوعد الذى قطعها مؤيدو هذه الفكرة بتلبية حاجات المجتمع.⁽¹⁾

النظرية الليبرالية :

تنطلق الفكرة الجوهرية لهذه النظرية من كونها تسعى إلى إيصال الحقيقة إلى الناس، وإلى كونها لا تخدم أحداً أو مؤسسة فى إطار عملها الإعلامى، ولا تخضع لأي شكل من أشكال الرقابة سواء داخليا أو خارجيا. وتبنى هذه النظرية على وجود حرية صحافة حقيقة، والمفهوم الأساسى هنا freedom of the press يعنى إمكانية البث والنشر بدون أى رقابة قبلية أو متطلبات قانونية لترخيص مسبق أو تهديد أو خوف من عقوبات متوقعة، وتقوم وسائل الإعلام بدور ووظيفة ” المراقبة“ watchdog مما يعنى مراقبتها لما يدور فى المجتمع ومتابعة أداء ووظائف المؤسسات الاجتماعية الأخرى، ومع هذا المفهوم، نشأ مصطلح آخر يصف الاعلامبالسلطة الرابعة Fourth Estate مما يعنى أن سلطة الإعلام تتنافس مع باقى السلطات فى المجتمع. وكان إدموند بريك Edmund Burke أول من طرح هذا المصطلح فى نهاية القرن الثامن عشر، قاصداً بذلك تنامى دور الإعلام فى إنجلترا ليواكب الدور الذى تلعبه السلطات الثلاث الأخرى: مجلس اللوردات، الكنيسة، ومجلس العموم.

لم يتحقق الانتصار الأول للنظرية الليبرالية، على النظرية السلطوية، أو نظرية السلطة إلا خلال القرن الثامن عشر، حينما أصدر البرلمان البريطانى قرار الغاء الرقابة المسبقة على النشر وإباحة إصدار الصحف من غير ترخيص وقد جاءت هذه الأفكار إلى المفكر الإنجليزي، بلاكستون، الذى أكد أن حرية الإعلام ضرورية لوجود الدولة الحرة، وذلك يتطلب عدم وجود رقابة مسبقة، على النشر، يمكن تعرض الصحفى للعقاب، بعد ما ينشر أخبار تضر بالصالح العام وللصحفى حرية النشر وإذا ما نشر هذه الأخبار يمكن أن تكون إجحافا على الجمهور⁽²⁾. وجاء دستور الولايات المتحدة الأمريكية ليتدخل فى عدم تداخل الدولة على النشر لأنه يهدد حرية الإعلام. وتقوم أفكار الليبراليين على أسس منها: لابد من تقديم كل الأخبار والمعلومات

(1) عبد الحليم موسى يعقوب : الموضوعية والقيم الإخبارية فى الإعلام، الدار العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة 2008 & جارلز رايت، المنظور الاجتماعي للاتصال الجماهيري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1983، ص 21.

(2) Griffin, Em, A First Look at Communication Theory. New York: McGraw-Hill, 1991, p 55.

إلى الجمهور والنقد فى هذه الحالة مفيدٌ وضروري لتحقيق الرفاهية والتقدم. كما تستطيع الجماهير اتخاذ قراراتها وأن تكون دائماً أقرب إلى الحقيقة، وهذه الثقة بالجماهير تجعلهم قادرين على انتخاب ممثليهم، وتوجيههم وتغييرهم، عندما يكون ذلك ضرورياً.

يحدد المفكر الإعلامى السويدي دينيس ماكويل العناصر الرئيسية لنظرية الحرية فيما يلي:

- إن النشر يجب أن يتحرر من أية رقابة مسبقة.
- إن مجال النشر والتوزيع يجب أن يكون مفتوحاً، لأى شخص، أو جماعة دون الحصول على رخصة مسبقة من الحكومة.
- إن النقد الموجه، إلى أية حكومة، أو حزب سياسي، أو مسئول رسمي، يجب ألا يكون محلاً للعقاب، حتى بعد النشر.
- ألا يكون هناك أى نوع من الإكراه، أو الإلزام، بالنسبة للصحفي.
- عدم وجود أى نوع من القيود، على جمع المعلومات، ونشرها، بالوسائل القانونية.
- ألا يكون هناك أى قيد على تلقى أو إرسال المعلومات، عبر الحدود القومية.
- يجب أن يتمتع الصحفيون بالاستقلال المهني داخل مؤسساتهم الصحفية⁽¹⁾.

وقد أسهمت هذه النظرية بشكل كبير فى تحرير الصحافة من سيطرة الدولة عليها فقد عزلت القيود التى قد تفرضها السلطة على الصحافة، واستطاعت أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية أن تتمتع خلال القرن التاسع عشر، وحتى منتصف القرن العشرين، بقدر كبير من الحرية الصحفية واستطاعت الاعلامإدارة كافة أنشطتها فى جميع المجالات مما أسهم فى هذه الفترة فى تقدم المجتمع. وخلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر ابتعدت وسائل الإعلام عن الفكر الليبرالى وقلت التعددية والتنوع وأدى هذا إلى عدم القدرة على القيام بوظائفها وعلى كيفية إدارة المناقشة الحرة وعدم نقلها للجماهير.⁽²⁾

(1)McQuail, Mass Communication Theory: An Introduction. London: SAGE Publications, 2000.180)

(2)Kamen, Jeff. "CNN's Breakthrough in Baghdad: Live by Satellite (Censored)." Washington Journalism Review March 1991,p 24,27.

نتائج الدراسة

1. نتائج الإجابات عن الأسئلة التي تتعلق بدور الإعلاميين ومدى إيمانهم بحرية الإعلام

اتجاهات القائمين بالاتصال وفقاً لأبعاد حرية الاعلام

توضح الإجابات عن الأسئلة أن أبعاد حرية الإعلام تتمثل في أن من حق كل فرد أن يصدر صحيفة دون قيود أو شروط حيث حظيت بنسبة (64.0%) وجاءت أعلى نسبة في القناة الأولى (76.0%)، وهذا يرتبط بمبدأ النظرية الليبرالية أي أن النشر يجب أن يتحرر من أية رقابة مسبقة. وتركزت الدراسة على أن يوجد تنوع في القنوات وسياساتها التحريرية ومنطلقاتها الفكرية بنسبة 57.3% وحرصت اراء المبحوثين في القناة الأولى على ذلك بينما جاءت قناة النهار بنسبة 54.0% نظرا لأن توجهاتها تتبع حزب الوفد، وتقاربت نسبة حرية الأفراد والجماعات في الحصول على الأخبار والتعبير عنها وعن أفكارهم وحرية التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين بنسبة 56.7% وهذا يعكس الكفاءة المهنية لفاعلية العمل القنواتي بكل ما يتضمنه من قيم مهنية مثل الدقة والموضوعية والمصادقية. وجاءت إجابات القنوات من خلال المقابلة عن مدى التزام القائم بالاتصال بأداب وأخلاقيات المهنة والحرص على مصلحة المجتمع خصوصا بعد المرحلة الانتقالية الثانية بأن هذا ما يريده القائم بالاتصال لتقديم إعلام حر لكنه أيضا مسؤول عن عرض الحقائق على المواطنين وعليه الحرص على الشفافية في طرح القضايا حتى لا يحدث تشويش للجمهور.

اتجاهات القائمين بالاتصال بالقنوات التلفزيونية وفقاً لمدي توافق على مواد

الدستور 2014

تشير نتائج الإجابات إلى أن نسبة المبحوثين الذين أجابوا بنعم على المادة 70 من الدستور والتي تتضمن أن حرية الإعلام والطباعة والنشر الورقي والمرئي والمسموع والإلكتروني مكفولة، وللمصريين من أشخاص طبيعية أو اعتبارية، عامة، حق ملكية وإصدار القنوات وإنشاء وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، ووسائط الإعلام الرقمي. وتصدر القنوات بمجرد الإخطار على النحو الذي ينظمه القانون.

وينظم القانون إجراءات إنشاء وتملك محطات البث الإذاعي والمرئي والقنوات الإلكترونية. وذلك في القناة CBC، وجاءت اجابات القائمين بالاتصال بان المادة تعطيهم مساحة من الحرية الإعلامية وذلك في الكتابة والنشر ولكن وفقا لقيود معينة وتحصر سياسة القنوات على عرض القضايا بطريقة محايدة حتي لا تحدث اثاره للرأي العام، على العكس من القناة الأولى (42.0%)، أما من خلال الاجابة إلى حد ما فقد جاءت أعلى نسبة في القناة الأولى (36.0%) وتليها الاجابة بلا بنسبة 22.0% فنجد أن القائمين بالاتصال في القناة الأولى لا يركزوا على هذه المادة تقريبا لأنها ركزت أكثر دقة على حرية الإعلام من خلال الطباعة والنشر الورقي وكذلك اصدار القنوات بمجرد الاخطار فاعاملين في القناة الأولى يريدون التركيز أكثر على إعطاء مساحة من الحرية الإعلامية وكذلك مساحة في الكتابة والنشر وعرض القضايا دون قيود بالمقارنة مع قناة CBC فتلك المادة تتماشى معهم. وهذا يتماشى دائما مع الاتجاه الجديد للإعلام ومحاولة انشاء أكثر من قناة تليفزيونية لتعدد الاتجاهات الايديولوجية واعطاء مساحة أكبر للإعلاميين للممارسة المهنية⁽¹⁾.

وحظيت المادة 71 بأعلى نسبة رفض وذلك في القناة الأولى (54.0%) فقد نصت المادة على حظر فرض رقابة على القنوات ووسائل الإعلام المصرية أو مصادرتها أو وقفها أو إغلاقها. ويجوز استثناء فرض رقابة محددة عليها في زمن الحرب أو التعبئة العامة. ولا توجد عقوبة سالبة للحرية في الجرائم التي ترتكب بطريق النشر أو العلانية. أما الجرائم المتعلقة بالتحريض على العنف أو بالتمييز بين المواطنين أو بالظعن في أعراض الأفراد، فيحدد عقوباتها القانون. وجاءت إجابات المبحوثين بالقنوات وذلك في القنوات التلفزيونية لمجموعة من الملاحظات في أنه يعيد فتح الباب لحبس الاعلاميين وأن عبارة "الجرائم المتعلقة بالتحريض على العنف أو التمييز بين المواطنين"، مطاطية وليس لها تعريف محدد، مما يفتح الباب للاجتهاادات التي تؤدي إلى الحبس في النهاية. فقد رفض الإعلاميون هذه المادة في القناة الأولى وقناة النهار وCBC.

أما المادة 72 التي تلتزم فيها الدولة بضمان استقلال المؤسسات ووسائل الإعلام المملوكة لها، بما يكفل حيادها، وتعبيرها عن كل الآراء والاتجاهات السياسية

(1) Kamen, Jeff. "CNN's Breakthrough in Baghdad: Live by Satellite (Censored)." Washington Journalism Review March 1991.: 24,27.

والفكرية والمصالح الاجتماعية، ويضمن المساواة وتكافؤ الفرص في مخاطبة الرأي العام، فقد جاءت الإجابة عليها بنعم في القناة الأولى بنسبة 58.0% والإجابة ب إلى حد ما بنسبة 32.0% وذلك في قناة CBC فقد جاءت اتجاهات القنوات مثل قناة CBC أن المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام يعد مجلساً عاماً على وسائل الإعلام بكل أشكالها سواء كانت قنوات أو صحفاً خاصة أو قومية أو مملوكة للحكومة ومنوط بها مهام متابعة المؤسسات الإعلامية، من حيث تلقي إخطارات الصحف والأمور التنظيمية الخاصة بهم. أما الهيئة الوطنية للصحافة فهي تختص بالإعلام فقط وتولى شؤون الإعلام أما الهيئة الوطنية للإعلام فهي تحل محل اتحاد الإذاعة والتلفزيون، وهما يلتزمان بحماية الحريات الصحفية ذات الصلة، مؤكداً أن الأهم هو الربط بين الهيئات الثلاث وبين مواد الحريات 71، 72 في الدستور وهذه المواد ملزمة لهذه المجالس وهي تتحدث عن صدور الصحف بالإخطار وحق تملك محطات إذاعية وتلفزيونية وحق الأفراد في تملك الصحف الإلكترونية، وتنص المواد على حظر إغلاق الصحف ومصادرتها أو تعطيلها وعدم توقيع عقوبات سالبة على الصحفيين إلا إذا كانت تحريضاً على العنف أو الحز على التمييز⁽¹⁾.

وجاءت إجابات الإعلاميين من خلال المقابلة أن هذه المواد الواردة في مسودة الدستور، أفضل كثيراً مما تضمنه دستور 2012 في شأن حرية الإعلام، بحيث أنها أقرت إلغاء العقوبات المقيدة للحرية في قضايا النشر -إلا في القضايا المتعلقة بالحز على التمييز والعنف والطعن في الأعراض- التي طالما طالب بها العاملون في الحقل الإعلامي وأيضاً المنظمات الحقوقية المصرية. إلا أن مسودة الدستور الجديد قيدت حرية الإعلام من جانب آخر، بما يتعلق بحرية تداول المعلومات. فقد نصت المادة 68 على أن «المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق الرسمية ملك للشعب، والإفصاح عنها من مصادرها المختلفة، حق تكفله الدولة لكل مواطن، وتلتزم الدولة بتوفيرها وإتاحتها للمواطنين بشفافية، وينظم القانون ضوابط الحصول عليها وإتاحتها وسريتها، وقواعد إيداعها وحفظها، والتظلم في رفض إعطائها. كما يحدد عقوبة حجب المعلومات أو إعطاء معلومات مغلوطة عمداً. وتلتزم مؤسسات الدولة

(1) سارة طعيمة الإعلام والاعلامكما يراهما الدستور. حرية. استقلال. إشراف. مراقبة. حيادية، الأهرام الرقمي،

http://digital.ahram.org.eg, 2014 \1\3

بإيداع الوثائق الرسمية بعد الانتهاء من فترة العمل بها بدار الوثائق للقناة الأولى، وحمايتها وتأمينها من الضياع أو التلف، وترميمها ورقمتها، بجميع الوسائل والأدوات الحديثة وفقاً لقانون».

فهذه المادة أحالت تنظيم حرية تداول المعلومات إلى القانون وهذا ما يعيها، ذلك أنه وبمطالعة كافة مشروعات القوانين المقترحة من الحكومة في هذا الشأن نجد أنها لا تكتفي بتنظيم تلك الحرية بل تدخل قواعد من شأنها توسيع حظر الاطلاع على المستندات، بالاستناد إلى موانع مطاطة كمانع الأمن القومي.

اتجاهات القائمين بالاتصال بالقنوات التليفزيونية وفقاً للتحفظات على مواد

دستور 2014

تشير النتائج إلى أن هناك بعض نقاط الضعف على مواد الدستور فجاء حظر المادة 71 لعدد من الأفعال التي تدخل ضمن نطاق ما بات يعرف بالاتجار بالبشر، كالرق والعمل القسري، غير أن ذات المادة غفلت عن حظر أشكال أخرى للاتجار بالبشر كزواج الصفة وتجنيد الأطفال، الأمر الذي يمكن تداركه من خلال النص على حظر الاتجار بالبشر بجميع أشكاله المنصوص عليها في التزامات مصر الدولية. فقد أيد ذلك قناة CBC والقناة النهار فقد تقاربت النسبة على التوالي 64.0% و 66.0% وتراجعت القناة الأولى في الإجابة بنعم أو إلى حد ما بينما الإجابة بلا بنسبة 12.0%. ورد في الدستوري الاهتمام بالإعلام الجديد (إعلام الانترنت) والنص في مادة مستقلة على حق الأفراد والمؤسسات في إطلاق مواقع الانترنت والمدونات والقنوات الالكترونية والإذاعة والتليفزيون الآون لآين بمجرد الإخطار، أسوة بالإعلام الورقي. فقد جاءت الإجابة ب إلى حد ما في القناة الأولى مقارنة بالإجابة بلا في قناة النهار 14.0%، ونجد أن دستور 2014 لم ينظر إلى أزمات قناة النهار ومارس التمييز ضدها حيث انصب أغلب اهتمامه على القنوات بين في المؤسسات المملوكة للدولة.

وتقاربت اجابات المبحوثين بنعم في القناة الأولى وقناة النهار بنسبة 36.0% و 38.0% على التوالي بينما الإجابة في قناة النهار كانت بنسبة 16.0%، لم يتطرق الدستور إلي ضمانات الإفصاح والشفافية وتقاربت اجابات المبحوثين بنعم وإلى حد ما في القناة الأولى وقناة CBC بينما جاءت أعلى نسبة في قناة النهار 54.0% وذلك عن طريق تمويل وإدارة وسائل الإعلام، وهي مسألة بالغة الأهمية وجاءت أجابات

المبحوثين من خلال المقابلة القنوات التلفزيونية بأن معظم القنوات الفضائية لا تفصح عن مصادرها، وأوجه الإنفاق والاستثمار. وكثير من الفضائيات العامة لا تبث إعلانات أو تبث قدراً محدوداً من الإعلانات، ولا يتناسب دخلها مطلقاً مع قدرتها على الاستمرار، ما يثير شكوكاً مشروعة حول مصادر التمويل وطبيعة الأشخاص أو الجهات التي تمويلها، سواء كانت داخلية أم خارجية، وبالتالي قيام هذه القنوات بخدمة مصالح وأهداف الممولين. وجاءت الإجابة بنعم في قناة النهار بينما الإجابة بلا تقاربت النسبة في القناة الاولى وقناة CBC على التوالي 30.0%، 28.0%، إلغاء جميع الهيئات وعدم الشروع في إنشائها، قناة CBC التي تفرض أى نوع من القيود على الصحافة، فقد جاءت الإجابة بنعم في قناة النهار بنسبة 70.0% نظراً لضرورة إخضاع أى هيئة يتم إنشاؤها للرقابة المالية وتحديد مصادر تمويلها وإنفاقها وتقاربت نسبة الإجابة بلا في القناة الاولى والقناة النهار بنسبة 12.0%، 10.0% لأن لا يوجد نص في الدستور على مصادر تمويل إعلام الدولة، وكيفية تطويرها، وربط زيادة هذه المصادر بالتضخم، مع النص على أن إعلام الدولة يمثل المجتمع، ومستقل عن السلطة التنفيذية، فضلاً عن توضيح علاقته بالسلطة التشريعية.

وركزت آخر نقطة من نقاط الضعف على عدم ضبط العلاقة بين القنوات بين والمؤسسات التي ينتمون إليها، مما يفتح الباب لمزيد من إهدار حقوق القنوات بين. فقد جاءت الإجابة بنعم في القناة الاولى وقناة النهار بنسبة 58.0% بينما الإجابة بلا فتقاربت نسبة قناة النهار وقناة CBC 8.0%.

اتجاهات القائمين بالاتصال بالقنوات التلفزيونية وفقاً لمدي وجود حرية في ممارسة عملهم بعد تفعيل دستور 2014

يتضح من النتائج أن حريات الإعلام وفقاً للآراء المبحوثين جيدة بنسبة 26.0% ويليهام ممتازة بنسبة 25.3% نظراً لأن الدستور الزم الدولة بأن تكون القنوات ووسائل الإعلام المملوكة لها محايدة، ومعبرة عن كل الآراء الفكرية والسياسية والمصالح الاجتماعية لأبناء وفئات الشعب المصري كافة، دونما احتكار لها من حزب حاكم أو أغلبية برلمانية. ولكي يكتمل استقلال الإعلام، ومعها الإعلام المرئي والمسموع المملوك للشعب ويتحقق للإعلام عمومًا ما يجب أن يكون عليه من التزام مهني وقانوني وأخلاقي، رغم الصعاب الهائلة التي واجهت البلاد، ولا تزال، وخصوصاً الإعلام

والقنوات بين والإعلاميين عموماً، خصوصاً في ظل تصاعد التحديات التي تواجه هذه الحريات في القناة الاولى ركز المبحوثين على انها سيئة بنسبة 16.0% حيث بلغت 25.237 عند مستوى معنوية، اقل من 0.05، وكانت قيمة معامل التوافق 0.187 أي ان العلاقة إيجابية ضعيفة، بمعنى ان الاعلاميين يرون ان الحرية الاعلام في مصر ممتازة حيث ان 40%، يليهم العاملين في قناة النهار حيث يرى 38% منهم ان حرية الاعلام في مصر جيدة، بينما القناة الاولى جاءت أقل نسبة من حيث تقييمهم لحرية الاعلام في مصر

اتجاهات القائمين بالاتصال بالقنوات التلفزيوني وفقاً لعوائق ممارسة العمل بعد المرحلة الانتقالية

أوضحت النتائج عدم استقرار المجتمع بنسبة 80.7% وذلك لوجود تحديات محتملة تواجه التحولات في المشهد السياسي المصري ما بعد قرارات 3 يوليو للجيش، ولعل أبرزها إعادة دمج جماعة الإخوان المسلمين في الحياة السياسية، حيث أوضحت هذه الموجة الثورية فشل الإخوان المسلمين عند انتقالهم من خانة المعارضة إلى سدة الحكم، كل هذا أضعف جهاز الدولة وأضعف كافة المؤسسات القنواتية للممارسة العمل القنواتي، وتقاربت نسبة الرقابة من جانب السياسة القناة CBC بالصحيفة (رئيس التحرير، السياسة التحريرية للجريدة والتوجهات الأيديولوجية بنسبة 54.0%، 54.7% وجاءت أجابات الاعلاميين من خلال المقابلة بكيفية الالتزام بوجود سياسة اعلامية من حيث المسؤولية التي تتميز بها حرية التعبير عن الرأي في الاعلام في المجتمع بأنها تلتزم بمسئوليتها تجاه المجتمع، وهذه المسؤولية هي مسؤولية ذاتية تنبع من داخل الفرد وليس من خارجه، فاعلاميين يعتقدون اعتقاداً جازماً بأنه مسؤول عن كل ما يصدر منه، وعليه فإن توظيف حرية التعبير عن الرأي في وسائل الإعلام سيكون إيجابياً لتحقيق المصالح، أما المسؤولية في الأنظمة الليبرالية عن حرية التعبير فتكاد تكون معدومة عدا بعض الأنظمة والقوانين الوضعية المتعلقة بالتعدي على الآخرين، والتي تبذل وسائل الإعلام قصارى جهدها للحد منها أو تجاوزها، وكثير منها مجرد موافق الشرف الاعلامية وهي غير ملزمة وهي تتلاشى أو تختفي عندما تتعارض مع الهدف الرئيسي من إتاحة حرية التعبير عن الرأي في الاعلام، وهذا ما يوضحه الجدول التالي في الضغوط الاعلامية التي تؤثر على سياسة المؤسسة بعدم نشر الموضوعات.

وجاءت أقل نسبة تدهور أوضاع الإعلام خلال حكم الرئيس محمد مرسي مما أضعف حرية الاعلام وتقاربت القناة الاولى وقناة CBC على التوالي بنسبة 40.0%، 42.0% من إجمالي 39.3% نظرا لان حرية وسائل الإعلام كانت محدودة خلال حكم الرئيس مرسي. وركز المبحوثين وجود تصاعدت في الفترة الأخيرة نبرة العداء إلى ووسائل الإعلام وتحميلها مسؤولية ما يحدث في الوطن وتشويه صورة بعض الإعلاميين وتوجيه اتهامات لهم أمام القضاء بل وصل الأمر إلى تقديم أكثر من ألف قاض اتهامات ضد بعض القنوات بين، وكذا محاصرة مقر مدينة الإنتاج الإعلامي والاعتداء على بعض القنوات بين مثل خالد صلاح وغيرهم من الاعلاميين بين مما أضعف الجهاز الاعلامي خلال حكم الرئيس محمد مرسي وتزايد الهجوم عليه وذلك انهيار الاقتصاد المصري مما أضعف باقي مؤسسات الدولة وكثرة الاحتجاجات وظهور المطالب الفئوية مما تزيد بوجود تغطية اعلامية وصحفية بشكل يومي في الفترة الاخيرة مما ادي إلى هجوم على الحكومة.

اتجاهات القائمين بالاتصال بالقنوات التلفزيونية وفقاً لأشكال المضايقات التي يتعرض لها الاعلاميون بعد إعادة تشكيل الدستور.

يتضح من النتائج أن المبحوثين تعرضوا لمضايقات بنسبة 60.0% حيث لا توجد علاقة دلالة أحصائية حيث كانت قيمة كا 2 0.500 عند مستوي اكبر من معنوية 0.05، أي أنه لا توجد علاقة بين تعرض القنوات بين لمضايقات وانتماءاتهم القنوات ية، حيث يوضح الجدول أن أكثر من نصف عينة الاعلاميين بين تعرضوا لمضايقات.

أما من حيث أشكال المضايقات فقد جاء في الترتيب الاول الفصل التعسفي وذلك في القنوات مثل قناة CBC بنسبة 37.9% من إجمالي 28.9% حيث أنهم أكثر القنوات بين تناولا للموضوعات الشائكة مثل القضايا السياسية وقضايا الفساد تلك التي يمر بها المجتمع بعد المرحلة الانتقالية ويليها النقل من قسم إلى قسم آخر بنسبة 21.1% وجاءت أعلى نسبة في القناة الاولى بنسبة 27.6% وجاءت أقل نسبة وهي القتل بنسبة 11.1% وتقاربت نسبة القناة الأولى مع القناة النهار على التوالي 13.8%، 12.5% ووفقاً لتقرير شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي⁽¹⁾ من خلال التراجع الذي شهدته حرية الاعلام في عام 2014 هو التراجع

(1) محرر سند مصر بالمرتبة الثالثة عالمياً في قتل الصحفيين 14\2\2014 <http://sanadnet.net>

الذي حدث في مصر، حيث انقلب اضطهاد الصحفيين الناقدين في عهد الرئيس المعزول، محمد مرسي، انقلاباً جذرياً في منتصف العام حين تمت الإطاحة به من منصبه وتم شن حملة للتضييق على وسائل الإعلام الإخبارية الموالية لمرسي، وبعد تعديل دستور 2014، قُتل ما لا يقل عن 6 صحفيين، مما وضع مصر في المرتبة الثالثة بعد سوريا والعراق من حيث قتل الصحفيين، فضلاً عن اعتقال العشرات من الصحفيين، واحتجازهم لفترة وجيزة على الأقل، وبالإضافة إلى الرقابة التي تمارسها الدولة، وتعرض 30 من الصحفيين للاعتداء، وتعرضت مكاتب 11 وسيلة إعلامية إخبارية للاقتحام، ووثقت اللجنة اعتقال ما لا يقل عن 44 صحفياً.

اتجاهات القائمين بالاتصال بالقنوات التليفزيونية وفقاً لكيفية التزام الاعلاميين بالأداء المهني

يتضح من الإجابات أن القنوات بين يحرصون على الالتزام بميثاق الشرف الصحفي بنسبة 34.0% وذلك في القناة الاولى والقناة النهار على التوالي نظرا للمساءلة من المجلس الأعلى للصحافة وجاءت أقل نسبة الالتزام بتوجهات رئيس التحرير بنسبة 14.7% وذلك في قناة CBC22.0% وهذا ما أكدته دراسة⁽¹⁾ عن طرق تقييم أداء الاعلامفي تغطية الانتخابات من الصحف في إنجلترا واسكتلندا في أثناء الحملات الانتخابية العام 2001 و2005. فقد وبزت أن اتجاهات سياسة الجريدة وتوجهاتها أثر على الصحفيين من خلال تغطيتهم للانتخابات بنسبة 25.6%.

اتجاهات القائمين بالاتصال بالقنوات التليفزيونية وفقاً لمتابعة المجلس الأعلى للصحافة متعلقة بتقديم الممارسات الاعلامية بعد المرحلة الانتقالية

يتضح من الإجابات أن هناك متابعة من المجلس الاعلي للصحافة وجاءت اجابات الاعلاميين في قناة CBC بنسبة 58.0% وتليها قناة النهار بنسبة 46.0% ونجد أن المجلس الاعلي للصحافة بعد ثورة 25 يناير يصدر متابعاته لمدى التزام الاعلامالمصرية بمعايير ميثاق الشرف الصحفية، وكيف أن الكثير من المؤسسات الاعلامية مثل قناة CBC، تعمدت على الكثير من الكذب والتضليل ونشر الشائعات

(1) Marina Dekavalla: Evaluating newspaper performance in the public sphere : Press accounts of Westminster elections in Scotland and in England in the early post-devolution period, Journalism, April 2012; vol. 13, 3 : pp. 320-339., first published on June 14, 2011.

وإطلاق الاتهامات بدون دليل، وما يزيد من خطورتها أنها تأتى فى مرحلة شديدة الأهمية والحساسية، تحتاج من كل إعلامى وطنى وصحفى شريف، أن يتحلى بأعلى درجات الصدق والتجرد والأمانة والموضوعية والمهنية، فقد حمل المجلس الاعلى للصحافة مشاكل كارثية بعد المرحلة الانتقالية الثانية للأن الكثير من القنوات تريد تشويش الجمهور بأن ما حدث بعد ثورة 30 يوليو بأنه أنقلاب مما تسبب باستقالة أسامة أيوب، الأمين العام السابق للمجلس الأعلى للصحافة، من عضويته من المجلس الأعلى للصحافة، مضيفاً، أن سبب هذه الاستقالته الأداء الفاشل للمجلس الأعلى للصحافة، وعدم تغييره لرؤساء التحرير ومن عينهم الإخوان ومجلس الشورى المنحل⁽¹⁾ بعد تفعيل دستور 2014 أعلن المجلس تغير العديد من رؤساء مجالس إدارات القنوات والمؤسسات الاعلامية حيث تم اختيار ياسر رزق لرئاسة مجلس إدارة وتحرير "أخبار اليوم"، وجمال عبد الرحيم لرئاسة تحرير جريدة "الجمهورية"، وجمال الشناوي لـ "أخبار الحوادث"، وإبراهيم منصور لمجلة "روز اليوسف"، وعصام عبد الجواد لجريدة "روز اليوسف"، وعلاء ثابت لرئاسة تحرير "الأهرام المسائي"، وجمال بخيت لرئاسة تحرير "مجلة صباح الخير"، وأحمد أيوب لـ "كتاب دار الهلال"، وعلاء العطار لـ "الأهرام العربي"، على غالي محمد لرئاسة مجلس إدارة مؤسسة "دار الهلال" ورئيس تحرير مجلة "المصور"، والدكتور حسن أبو طالب لرئاسة مجلس إدارة "دار المعارف" ورئاسة تحرير "مجلة أكتوبر"، وجلاء جاب الله لرئاسة مجلس إدارة "دار التحرير" ورئاسة تحرير كتاب الجمهورية.⁽²⁾

اتجاهات القائمين بالاتصال بالقنوات التلفزيونية وفقاً للاستفادة من التقارير التى يصدرها المجلس الاعلى للصحافة

تشير النتائج إلى أن هناك استفادة بالتقارير التى يصدرها المجلس الاعلى للصحافة بنسبة 34.7% وذلك فى المؤسسة الاعلامية مثل قناة CBC42.0% حيث إن المجلس الأعلى للصحافة، إصدار تقارير تقييم الممارسة المهنية للصحف للإعلام، وهي تقارير كان يصدرها المجلس لرصد ما يقع فيه الاعلام، من أخطاء مهنية

(1) على حسان، أسامة أيوب يتقدم باستقالته من المجلس الأعلى للصحافة، الثلاثاء، 22\4\2014 <http://www1.youm7.com>

(2) المجلس الأعلى للصحافة يعلن رؤساء مجالس إدارات الصحف القومية لجديدالجمعة، 1\3\2014 <http://www.sis.gov.eg>

كالخلط بين الخبر والرأي، وبين الإعلان والتحرير، واستخدام عناوين لا تنطبق مع متن الأخبار، والتعليق على قضايا منظورة أمام القضاء، ونشر الشائعات وإعادة نشر الأخبار التي يثبت عدم صحتها، واستخدام الألفاظ النابية والتغييرات المبتدلة، من الأمور التي استقر القنوات يون علي اعتبارها خروجاً عن أخلاقيات المهنة والتي تضمها عادة مواثيق الشرف الاعلامية، التي تصدر عن المنظمات النقابية المحلية والدولية للصحفيين.. ثم توقفت هذه التقارير، عن الصدور بعد أن احترق مقر المجلس في أثناء ثورة 25 يناير.. وتوقف جانب مهم من نشاطه، وتقييم الأداء المهني للاعلام، هو الدور الأساسي لمجالس الاعلام في العالم، بل هو المهنة الوحيدة لبعضها، إذ نشأت هذه المجالس أصلاً لكي تكون ممثلة للمجتمع في الرقابة، علي مدي قيام الاعلام بمسئوليتها الاجتماعية وتقاربت النسبة بين أحيانا ولا بنسبة 32.7% أما قناة النهار وقناة CBC فتقاربت النسبة أيضا بالاجابة باحيانا بنسبة 34.0%.

اتجاهات القائمين بالاتصال بالقنوات التلفزيونية وفقاً لحماية النقابة للصحفيين تجاه حقوقهم

تشير النتائج إلى أن النقابة أحيانا ما تحمي القنوات بنسبة 48.0% ورصدت أعلى نسبة في القنوات قناة CBC 56.0% وأقل نسبة في القناة الاولى بنسبة 40.0% فقد تزايدت في الفترة الاخيرة أزمة بين الاعلاميين بين والنقابة نظرا للأحداث التي تمر بها البلد فقد شهدت النقابة العديد الدعاوي للانتهاكات التي يتعرضون لها، مما تسبب إلى الدعوة للعديد من الاحتجاجات أمام النقابة، وطالب الاعلاميين بفتح باب التحقيق في مقتل 12 صحفياً وصحفيه منذ ثوره 25 يناير 2011 حتي الان، مع الافراج الفوري عن كافه والاعلاميين المعتقلين اياً كانت انتماءاتهم... وتوفير الحماية القانونيه لهم ودعا الاعلاميون الي الزام المؤسسات الاعلاميه بتوفير المعدات ودورات السلامه المهنيه اللازمة لحماية الاعلاميين بالتغطية الميدانيه.وبدا صحفيون مصريون، في جمع توقيعات من اجل عقد جمعيه عموميه طارئه لنقابتهم للتصويت علي سحب الثقة من النقيب الحالي، ضياء رشوان، واعضاء مجلسه؛ حيث يتهمونهم بـ«التخاذل» ازاء مقتل صحفيه خلال تغطيتها احتجاجات الجمعة⁽¹⁾ فنجد أن نقابة القنوات بين لا تقف بجانب القنوات بين نظرا للأحداث التي تمر بها البلد وكثرة

(1) صحفيون مصريون يهددون بالاعتصام في النقابة 31-3-2014 <http://www.akhbarak.net>

الاحتجاجات والاعتقالات. وجاءت أقل نسبة بلا بنسبة 20.7% فنجد أن هناك اختلافا بين رأي القائمين بالاتصال نحو نقابة الإعلاميين وبين الواقع الفعلي للاعتصامات التي تشهدها النقابة خلال الفترة الأخيرة وبعد تولي الأستاذ ضياء رشوان حيث لا توجد علاقة دلالة احصائية حيث كانت قيمة كا 3.615 عند مستوي أكبر من معنوية 0.05، أي أنه لا توجد علاقة بين تعرض القنواتيين ومدى حماية النقابة لحقوقهم.

يتضح من خلال النتائج الخاصة بحقوق ضمانات القنواتيين التي تحميها النقابة أن توفير إمكانية وصول الإعلاميين للمعلومات والاطلاع على الوثائق والبيانات 60.7% وتساوت النسبة بين القناة الاولى وقناة CBC بنسبة 64.0% وجاءت أجابات الإعلاميين بين من خلال المقابلة بان الاطلاع على الوثائق والبيانات في الفترة الأخيرة محدودة جدا بالنسبة للصحفي وليس هناك بيانات يمكن للصحفيين الاطلاع عليها الا في حدود معينة نظرا لما يمر به المجتمع من تهديدات خارجية وداخلية، وتقل في قناة النهار وجاءت في المرتبة الثانية حماية الاعلاميين من أي من اضطهاد رئيس التحرير أو رؤسائه المباشرين بنسبة 60% وذلك عن طريق النشر وعدم اختيار الموضوعات المناسبة وبعضهم ينفذ سياسة المؤسسة على حساب وجهة نظر الإعلامي، والبعض الآخر نتيجة أن هناك مجموعة من العوامل والمتغيرات المرتبطة بالمناخ الاعلامي والتي تؤثر على أداء القائمين بالاتصال، وبالتالي مدى رضائهم الوظيفي: ومن ذلك العلاقة مع الزملاء والرؤساء، وكذلك معايير تقييم الأداء وأساليب تقديره الأداء المتميز، بالإضافة إلى تأكيد القائمين بالاتصال في المؤسسات المتخصصة على أن سيادة نمط الاتصال المباشر بين الرؤساء والمرؤوسين يساعد في تنقية مناخ العمل الاعلامي، وتذليل العقبات، وإرساء القيم الإيجابية التي تنعكس بشكل فعال على العلاقات بين القائمين بالاتصال بعضهم ببعض وبين الرؤساء بما ينعكس على مستوى الخدمة الصحفية، وتشعر القائمين بالاتصال بالرضا. وجاءت النسبة المتوسطة في حق الاعلامي في التعبير عن آرائه بحرية وذلك بنسبة 59.3% وتراجعت قناة النهار بنسبة 56.0% وركزت أجابات الاعلاميين من خلال المقابلة على عدم قدرة الاعلاميين لجمع المعلومات من ملفات أصلية معقدة وصعبة المنال من السلطات القومية وهي تعد شرطاً أساسياً للصحافة الفعالة والمهنية، وسيضمن تهيئة المناخ الضمانات القانونية لسير هذه الأنشطة الخاصة بجمع المعلومات وغالباً

ما تكون هذه الضمانات موجودة في التشريعات العامة والتي تقر بحقوق الشعب في الوصول الى الوثائق ورغم أن هذه القوانين في الغالب لا تنص صراحة على حقوق الصحفيين، إلا أن ممثلي الإعلام الإخباري، من دون شك، يشاركونهم الحق في الوصول إلى المعلومات، وبذلك يمكن القول إن الحرية الصحفية قد تراجعت في المرحلة الانتقالية بسبب الاحداث التي يمر بها المجتمع. وتقاربت النسبة بين ضمانه حق الإعلاميين في الاحتفاظ بسر المهنة، ضمانات خاصة بمستوي الأجور والعلاوات وتنظيم ساعات العمل والأجازات بنسبة 54.7%، و53.3%. وتقاربت نسبة عدم جواز نقل الاعلاميين من عمله إلى عمل آخر رغما عن إرادته، حماية الاعلاميين من التعرض للإيذاء البدني والاعتقال والتعذيب والاختطاف بنسبة 46.7%، و52.0%. وهذه ضمانات تتعلق بممارسة المهنة: وتتصل بالحقوق والمزايا والحصانات التي ينبغي توفيرها للمهني حتى يتمكن من أداء عمله بالشكل المناسب وحمايته من المخاطر أو الأضرار التي قد يتعرض لها أثناء ممارسة مهنته بما يتلاءم مع الطبيعة الخاصة لمهنة الإعلاميين، كأن يتمتع الاعلاميين وغيرهم من العاملين في وسائل الاتصال الذين يمارسون عملهم في بلادهم أو خارجها بحماية تكفل لهم أفضل الظروف لممارسة مهنتهم، وفي هذا الإطار ينبغي حماية الاعلاميين من التعرض للإيذاء البدني كالسجن والاعتقال والتعذيب والاختطاف والقتل وغير ذلك، وتوفير الإمكانات للإعلامي للوصول إلى المعلومات والحصول عليها والإطلاع على الوثائق والبيانات، والرجوع لمصدر الأخبار الرسمية وغير الرسمية على السواء، دون التحجج لمنعهم من ذلك بأمور غامضة مثل أسرار رسمية معلومات سرية الأمن قائمة المحظورات كحظر نشر بعض جلسات المحاكم أو بعض القرارات أو أي موضوع يتصل بأمن الدولة، وحق الإعلاميين في التعبير عن آرائهم بحرية. وحصلت النسبة الأخيرة 43.3% عن طريق أن يتم مساءلة الاعلاميين أمام نقابته أولا في حالة اتهامه بارتكاب أية جريمة أو خطأ ما وهذا يندرج تحت الازمات القانونية: وهي مجموعة الالتزامات التي يفرضها على المهنيين القانون وبعاقبهم جنائيا في حالة مخالفتها، وهي تتمثل في الالتزام بأحكام القانون والامتناع عن التشهير أو الاتهام بالباطل والقذف والسب، وعدم التحريض على أي عمل غير قانوني وهنا على الوجه الآخر التزامات ومسؤوليات اجتماعية: ونعني بها المسؤوليات التي يقبل الصحفي الالتزام بها لإحساسه بمسؤوليته وتتمثل في: أن يتصرف الصحفي بشكل مسؤول اجتماعيا، ويحترم مسؤوليته إزاء

الرأي العام وحقوقه ومصالحه، واحترام حقوق الإنسان ومبادئ التعاون بين الشعوب والاشتراك في الكفاح من أجل هذه الحقوق، أو الحض على الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية والتي تشكل تحريضا على العنف، ومراعاة الآداب العامة كالتحريض على الإجرام والانحرافات الجنسية وتحذير المخدرات وما إلى ذلك، وكذلك الالتزام بالقيم الثقافية المقبولة للمجتمع⁽¹⁾.

اتجاهات القائمين بالاتصال بالقنوات التلفزيونية وفقاً لحرص المؤسسات الاعلامية على تفعيل القوانين الدستورية

تشير النتائج إلى مدي حرص المؤسسات الاعلامية على تفعيل القوانين الدستورية عن طريق إعطاء حرية للاعلاميين (34.0%) فنجد أن حرية الإعلام تعنى حق الحصول على المعلومات من أى مصدر ونقلها وتبادلها دون قيود والحق فى إصدار الصحف وعدم فرض رقابة مسبقة على ما تقدمه وسائل الإعلام إلا فى أضيق الحدود وفيما يتصل بالأمن القومى - مع تحديد نطاق ذلك - والأمور العسكرية وما يتصل بجريمة الآداب العامة⁽²⁾

واحتلت المرتبة الثانية تغير ايدولوجية المؤسسات الاعلامية بنسبة 26.7% حيث إن المؤسسات الاعلامية بما تصدره من قنوات ذات توجهات وأيدولوجيات مختلفة واسعة الانتشار في مقدمة المؤسسات الاعلامية والفكرية ذات التأثير على الرأي العام والتأثير على القنوات بين العاملين في المؤسسات الاعلامية فلا بد من تغير فكرة ايدولوجيا المؤسسات وتأثيرها على القنوات ي أن يصبح الاعلام إعلام حر ليس عليه أي قيود، ويليهما تغير توجهات القنوات بين بنسبة 24.7% نجد أن في تعددت الاحزاب السياسية وكان هناك تضارب بشكل ملحوظ بين القنوات بين بعد عزل الرئيس محمد مرسي نتيجة انتماء بعضهم لاحزاب دينية أو أحزاب مؤيدة لجماعة الاخوان المسلمين فكان لابد حرص الدستور الجديد على توافق كامل على بنود الاعلام وعدم تركيز القنوات بين على انتمائهم لهذه الاحزاب بل التركيز على مسؤولية المؤسسات الاعلامية في وجود حرية لنشر الحقائق بمصادقية، وجاءت

(1) Cheen, Fona, Cut from the Same Cloth? Communications, Research Ethics". (Journal of Mass Media Ethics), (1), (15) (2003) p115-126

(2) Cooper, Tom. "Between The Summits: What The Americans, Think About Media Ethics" (Journal of mass media ethics), (4), (2008) p,(15-27).

النسبة الأخيرة إعطاء مساحة للصحفيين للنشر بحرية أكثر بنسبة 14.7% فنجد أن الحرية المتاحة لوسائل الاتصال. هي التدفق الحر والمتوازن للمعلومات وحرية الانتفاع بوسائل الإعلام، جاءت ثمارا طبيعيا للمبدأ الأساسي الخاص بحرية الرأي وحرية التعبير.

وهذا يتفق مع دراسة⁽¹⁾ وذلك عن طريق وضع العوامل التي تؤثر على التزام الصحفيين في الصحف القومية والحزبية بقيمة الموضوعية الصحفية باعتبارها مظهراً من مظاهر المسؤولية الاجتماعية للصحافة وأنه لا بد للدول النامية وضع تعديل للقوانين التي تطبق حرية الاعلام وذلك وفقاً للتقارير أنه لا توجد حرية صحفية لذا يجب على الاعلام أن تتسم بالموضوعية والمصداقية.

اتجاهات القائمين بالاتصال بالقنوات التليفزيونية وفقاً لتأثير نظام الملكية على العمل المؤسسات الإعلامية التغيرات التي تحدث خلال المرحلة الانتقالية

نظام الملكية يؤثر على عمل الاعلاميين ويؤثر على التغيرات التي تحدث خلال المرحلة الانتقالية : يتضح من خلال الجدول رقم 14 أن المبحوثين أجابوا بأن نظام الملكية لا يؤثر على العمل الاعلاميين بنسبة 40.0% وبعضهم أكد إلى حد كبير بنسبة 34.0% ونعم بنسبة 26.0%.

اتجاهات القائمين بالاتصال بالقنوات التليفزيونية وفقاً لتداخل المؤسسات الاعلامية (رئيس التحرير) على القنوات بعد المرحلة الانتقالية

يتضح من الإجابات تقارب بين القناة الأولى وقناة النهار لأن العاملين بالقنوات غير راضون عن الدور الذي تقوم به المؤسسات الاعلامية ونجد أن بيئة العمل الاعلاميين في مصر تفرض على القائمين بالاتصال فيها العديد من الضغوط والتحديات من قبل المصادر والمعلنين والرأي العام والسياسة التحريرية لصحفيهم والسلطة والزملاء والرؤساء والصعوبات المرتبطة بنقص الإمكانيات المادية لصحفيهم والأخلاقيات المهنية وقيم المجتمع وتقاليده وتدخل الاعتبارات الشخصية في العمل، وكذلك التداخلات المؤسسات الاعلامية برؤساء التحرير لعدم النشر، ونجد أن غضب بعض المسؤولين وعرقلة الاعلاميين في الكتابة وخوف الاعلاميين من الكتابة بحرية نظراً أن رؤساء

(1) Mc Connell, Jane Schuster The emergence of "social responsibility": The movement to make the media safe for democracy. [Ph.D. dissertation]. United States - Iowa: The University of Iowa; 2000

مجالس الإدارة ورؤساء التحرير يتم تعيينهم من قبل النظام السياسي والذي لا يتعامل بشكل مباشر مع صحفي بذاته ومن ثم يكون تدخل رؤساء التحرير مرجعة توجهات النظام السياسي الذين يدينون له بالولاء وكذلك تحديد مساحة الديمقراطية الداخلية التي تتمتع بها المؤسسات الاعلاميين ففي ظل نمو ملكية الدولة للصحف لا تحقق الديمقراطية الحقيقية الداخلية بالقدر الكافي، حيث تقوم السلطة السياسية بتعيين رؤساء مجالس الإدارات ورؤساء التحرير، ومن ثم يكون ولاء هؤلاء للسلطة أكثر من ولائهم للقراء. ويليهما الإجابة بلا بنسبة 31.3% والنسبة الأخيرة بنعم 20.0%.

اتجاهات القائمين بالاتصال بالقنوات التلفزيونية وفقاً للضغوط المؤسسات الاعلامية التي تؤثر على سياسة الجريدة بعدم النشر

تشير نتائج الإجابات إلى محاولة المجلس العسكري للتدخل لعدم اثاره الرأي العام حيث شهد المجتمع المصري العديد من الضغوط والتحديات بعد عزل الرئيس محمد مرسي حيث خلال حكم الرئيس مرسي كان هناك عام كامل من الفوضى المؤسسات الاعلامية عدم السيطرة على الاعلام فقد شهد الإعلاميون بعد المرحلة الانتقالية مجموعة من الضغوط للارجاع زمام الامور والسيطرة على الاعلام وإعطاء مساحة للصحفيين للحرية ولكن وفقاً لمسئولية محددة لعدم اثاره الرأي العام. ويليهما كثرة التصريحات تؤدي إلى عدم استقرار المجتمع بنسبة 0.2% حيث شهد المجتمع المصري العديد من التغيرات الوزارية والتصريحات المؤسسات الاعلامية بجماعة الأخوان المسلمين والتهديدات والانفجارات والقتل كل هذا أثر على استقرار المجتمع وأصبح النشر في حدود معينة وذلك لعدم اثاره الرأي العام لعمل احتجاجات من قبل المجتمع، وتقاربت نسبة التغير الدائم للوزارة ادي إلى خلخلة الدولة، الاحتجاجات التي يمر بها المجتمع بنسبة 20.0%.

اتجاهات القائمين بالاتصال بالقنوات التلفزيونية وفقاً لتعرض العاملين بالقنوات المصرية لضغوط تؤثر على كفاءة تغطيتهم الإخبارية للأحداث بعد المرحلة الانتقالية

يتضح من خلال الإجابات تعرض العاملين بالقنوات المصرية لضغوط تؤثر على كفاءة تغطيتهم الإخبارية للأحداث بعد المرحلة الانتقالية وجاءت بنسبة 64.7%

وتلك الضغوط أدت إلى الاعتقالات والحبس والقتل مما أدى إلى مطالبة النقابة بإلزام القنوات بالتأمين ضد مخاطر المهنة كما أكد صحفيون أن السترات الواقية غير كافية ويطالبون الأمن بحمايتهمعاملين الذين لم يتعرضوا لضغوط كانت نسبتهم 35.3%.

اتجاهات القائمين بالاتصال بالقنوات التلفزيونية وفقاً للتعرض لمدي اسباب الضغوط

يتضح من الإجابات تعدد الضغوط التي يتعرض لها الاعلاميين وتقاربت نسب الضغوط وذلك في القناة الأولى وقناة النهار وقناة CBC وهى ضغوط تتعلق باختلاف وجهات النظر مع السياسة التحريرية نتيجة التوجهات الخارجية التي تفرضها على رؤساء التحرير بنسبة 55.7% وتقاربت القناة الاولى وقناة CBC فيها اما ضغوط تتعلق بقوانين النصوص الدستورية الجديدة التي تعوق حرية الاعلام بنسبة 54.6% وذلك في المادة 71 التي حدث عليها جدل، وتقاربت نسبة سياسة الصحيفة تمارس ضغط بعدم نشر بعض القضايا لعدم إثارة الرأي العام، تداخل من رئيس التحرير للصحفي بعدم التعرض لبعض القضايا لأنها لا تهم القاريء أحياناً بنسبة 53.6% وتقاربت النسبة في القناة الاولى وقناة CBC على التوالي.

اتجاهات القائمين بالاتصال بالقنوات التلفزيونية وفقاً للصعوبات التي تقابل الاعلاميين أثناء قيامهم بعملهم

يتضح من بيانات الجدول رقم 1 الإجابات أن هناك مجموعة من الصعوبات التي تقابل الاعلاميين بين اثناء قيامهم بعملهم ومنها الضغوط الاقتصادية التي تمر بها الدولة بنسبة 68.0% حيث تراجعت مؤشرات اقتصادية عدة، خلال الأشهر الثمانية الأولى بعد ثورة 30 يوليو وتراجعت معدلات نمو الاقتصاد بشكل ملحوظ، وسط ارتفاع حجم الاقتراض المحلي وانخفاض الإيرادات، ولا سيما السياحة التي تعول عليها مصر في توفير نحو 20% من العملة الأجنبية سنوياً.وارتفعت أسعار المستهلكين، وسط تزايد معدلات البطالة، الأمر الذي زاد من الضغوط المعيشية على سكان البلاد البالغ عددهم 84 مليون نسمة، فيما يعاني أكثر من 26% منهم من الفقر بالأساس.

وقال الجهاز المركزي للتعبئة العامة، والإحصاء الحكومي في تقرير له في مارس/أذار الماضي: إن معدلات التضخم، التي ترصد التغير في الأسعار خلال الثمانية أشهر الأولى بعد ثورة 30 يوليو، بلغت 11.8%، مقابل 6.3%⁽¹⁾، وتقاربت نسبة أجهزة الأمن والجماعات الدينية بنسبة 61.3%، 65.3%، أن هناك تضارب بينهما بأن جماعة الإخوان المسلمين كانوا يريدون إخماد ثورة 30 يوليو وأجهزة الأمن تريد أن تصحح المسار لعودة الأمن للمواطن المصري، وتقاربت نسبة الضغوط السياسية، قيود قانونية وتشريعية بنسبة 58.0%، 57.3%، وتقاربت عدم إدلاء المسؤولين بالمعلومات، تهديد بقتل القنوات بين، ضغوط تتعلق بضعف في الإمكانيات المالية، وتساوت قناة النهار وقناة CBC، نتيجة اشتراكها في إطار المنظومة الثقافية والاجتماعية، حيث يعتبر القائم بالاتصال في المؤسسة الإعلامية أحد العناصر الفاعلة في نظام العمل ومن ثم فعليه أن يدين أولاً لمجموعة السياسات التي يرسمها أصحاب الملكية وتتفق مع أهدافها من إنشاء هذه المؤسسة ويعتبر التزام القائم بالاتصال بهذه السياسات ضرورة لاستمرار المؤسسة واستقرارها في علاقتها بالمجتمع ويلاحظ أن هذا الالتزام يظهر في أكثر من اتجاه وفي مقدمتها محاولة جعل أهداف المضمون المقدم تتفق مع الأهداف والسياسات المؤسسة أما انخفاض نسبة التوزيع، وذلك في القنوات القناة CBC وقناة النهار، حيث إن تلك القنوات تعاني من مشكلة التوزيع والتسويق ويرجع اعتمادها بصورة كبيرة على إيرادات التوزيع بشكل رئيسي في تمويل إصداراتها، وفي ضوء محدودية الإعلانات بها واعتمادها على الإيرادات الإعلانية بشكل جزئي، فتلك القنوات معظمها تكون في بداية طريقها لذا يتعرض بعضها لضغوط وهذا ما أكدته إجابات الإعلاميين.

وبليها عدم وجود اعلانات تدر دخلا على الجريدة 42.0% حيث إنها تعتبر من مصادر التمويل في المؤسسات الاعلامية التي تسيطر مطبوعاتها على حصة كبيرة من السوق القرائية الاعلامية عموماً بحكم تعدد الإصدارات واتساع نطاق توزيعها، ولا تعمل على زيادة نسبة الإعلانات في القنوات، فإن زيادة نسبة الإعلانات سلاح ذو حدين، أولاً ضيق المساحة المخصصة للنشر، حيث لا تستطيع الصحيفة أن تنشر كل ما يرد من

(1) عبدالوكيل ابوالقاسم صحفيون يطالبون النقاية بإلزام الصحف بالتأمين ضد مخاطر المهنة.. ومقترحات للحد من الاستهداف أثناء التغطية الميدانية :- الأحد 30.03.2014 08:01 /http://www.el-balad.com

مواد صحفية، فتختار بعضها، ومن ثم قد يحصل الاعلاميين على أخبار مهمة ولكنه لا يستطيع نشرها، والشق الآخر لزيادة نسبة الإعلانات، إلى زيادة الدخل للصحيفة حيث يعتبر مصدر بنسبة ضغوط تتعلق بضعف في الإمكانيات البشرية والتكنولوجية المتاحة بنسبة 39.3% وذلك لتسهيل العملية القنواتية وسرعتها، الاعلاميين يستطيع الآن، من خلال الحاسب الإلكتروني، المحمول، المزود بفاكس مودم، وبرنامج اتصالات، والمرتبك بخط التليفون، أن يكتب الموضوع، في أي مكان داخل البلد الذي تصدر منه القناة، وكذلك استكمال خلفيات الموضوع من خلال الاتصال بمركز معلومات، أو بأي شبكة معلومات أو قاعدة بيانات ويرسله إلى القناة، وكذلك بالنسبة للصور، التي يمكن الآن بفضل تكنولوجيا التصوير الرقمية، أن تلتقط وترسل مباشرة عبر الحاسبات الإلكترونية، من خلال الحاسب الإلكتروني المحمول أو تلتقط بواسطة كاميرا الفيديو أو تؤخذ من التلفزيون، وتُنقل إلى الحاسب الإلكتروني لكي تدمج بالنص وهذا يتفق مع عدد من الدراسات والأبحاث حول الضغوط التي تحدث داخل الصحيفة عن طريق وضع أسس للنظام الإعلامي الداخلي والخارجي والتي تعمل على اتساع مساحة الحرية القنواتية التي لا تطبق في مجتمعاتنا العربية وانحسارها لتبني النظام السياسي وضع القيود والأسس عليها، توصل البعض الآخر من الدراسات في أن المحررين في غرف الأخبار في القنوات المملوكة يعانون من ضغوط إدارية مستمرة في توجيه سياسات العمل، وتحويل القيم والممارسات القنواتية، إلى تحقيق مزيد من الأرباح الاقتصادية، ومعاملة القراء باعتبارهم مستهلكين، ويتوقف نجاح المؤسسة اقتصادياً على إحكام السيطرة والرقابة⁽¹⁾ وركزت عدة دراسات على ذلك⁽²⁾.

ثالثاً: السمات الديموغرافية والشخصية

تشير نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة القائمين بالاتصال التي شملت الدراسة من الذكور تقارب مع عينة الإناث القائمات بالاتصال تقريباً أي نسبة 50.7% ذكور إلى 49.3% إناث بالقنوات التلفزيونية الثلاثة.

(1) خالد المصري لاقتصاد المصري يتهاوى بعد 8 أشهر من الانقلاب العسكري 7\4\2014

<http://www.alaraby.co.uk>

(2) (Doug Andrew & Keith Stamm : 1992 (Abul Mansur Ahmed,2005,(,Retief, John:, 2002(.) Ukpabi, Chudi,, 2001(,)Jay Black et al, 1999(,)Karikari, K, (1996))Bennett, L, & Serrin, W, 2005(,)Ferree, M,M,, Gamson, W,, Gerhards, J,, & Rucht, D, 2002).

كما أظهرت نتائج الدراسة أن النسبة الكبرى من القائمين بالاتصال عينة الدراسة حاصلون على مؤهلات دراسية جامعية حيث بلغت نسبتهم 50.7% في حين بلغت نسبة الحاصلين على مؤهلات فوق جامعية 49.3% فقط عينة الدراسة، ويمكن تفسير هذه النتيجة أن الممارسين لمهنة الاعلام مقتصرون على المؤهلات الجامعية لا يسعون إلى تكملة الدراسات العليا بل يسعون إلى الاحتراف بالمهنة على العكس في الدول النامية⁽¹⁾ وأظهرت أن التعليم العالي يعطي إلى الاعلاميين إضافات جديدة للارتقاء بمستوي المهنة والاحتراف عن طريق التطبيق العلمي والعملية. وأوضحت نتائج الدراسة إلى ارتفاع نسبة المنتمين لأحزاب سياسية بعد ثورة 25 يناير نظرا للظرف التي تمر بها البلد وجاءت نسبة في قناة النهار حيث انتمائهم لحزب الوفد أما القنوات لقناة CBC فتعددت الاحزاب في مصر كل صحفي حسب اختياره للحزب الذي يريد أن ينتمي إليه وجاءت الاجابة بنعم بنسبة 51.3% أما الإجابة بلا بنسبة 48.7%.

أما من حيث الصفة النقابية : تشير نتائج الدراسة إلى أن النسبة الأعلى للقائمين بالاتصال عينة الدراسة بكل من القناة الأولى وقناة النهار و CBC مقيد بجدول المشتغلين بالنقابة حيث بلغت نسبتهم 35.3% مقابل 12.7% غير مقيد بالنقابة و 28.7% تحت التمرين.

كما أظهرت نتائج الدراسة أن النسبة الأعلى من القائمين بالاتصال بالقنوات التليفزيونية تتراوح من 1-5 سنة بنسبة 22.0% ومن 6-10 سنوات بنسبة 20.0% وهذه الفئة هم المشتغلون بجمع الأخبار وصياغتها وجعلها معدة للتحليل وهم يمارسون مهنة الاعلام بحرية لانهم من فئة الشباب.

خلاصة الدراسة

سعت الدراسة للتعرف على اتجاهات القائمين بالاتصال لمفهوم حرية الاعلام وآليات الممارسات المهنية بعد المرحلة الانتقالية الثانية لها بالتطبيق على القنوات (القناة الاولى وقناة النهار وقناة CBC) وتوجهاتها الايدلوجية) اعتمدت الدراسة على تحليل اتجاهات القائمين بالاتصال في اطار نظرية المسؤولية الاجتماعية والنظرية

(1) Ang Peng Hwa, Tertiary Education: A Commentary After Living a Year in India Asia Pacific Media Educator, June 2012; vol. 22, 1: pp. 101-105.

البرالية ،وعلى ضوء ما سبق عرضه من نتائج يمكن أن نستخلص الاستنتاجات التالية : كشفت نتائج الفروض أنه لا توجد فروق ذات دلالة أحصائية بين مواد دستور 2014 وكذلك نقاط الضعف في بعض المواد توضح أبعاد حرية الاعلام تتمثل في التنوع في القنوات وسياستها التحريرية ومنطقها الفكرية بنسبة 57.3% وركزت أعلى النسب في القناة الاولى لانها من القناة الاولى وتوجهاتها تبعا لسياسة الحكومة ونظرا إلى كفاءتها المهنية لفاعلية العمل القنوات ي بكل ما يتضمنه من قيم مهنية مثل الدقة والموضوعية والمصداقية. ويعني ذلك أن هناك ارتباطا بين المسؤولية الاجتماعية والحرية القنوات لدي القائمين بالاتصال.

تبرز توصيات إتجاهات الاعلاميين بقطاعات التلفزيون لمفهوم حرية الاعلام وآليات الممارسات المهنية بعد المرحلة الانتقالية الثانية فيما يلي:

- عدم فرض القيود التي تعرقل الإعلاميين.
- التأكيد على مسؤولية ومحاسبة وسائل الإعلام عبر مواثيق الشرف والنقابات ومجالس الصحافة.
- أن تعكس وسائل الإعلام رؤى المجتمع.
- رفع القيود على الترخيص للصحف التي قد تعرقل بعض الاعلاميين.
- ضرورة تخصيص مساحة للاعلاميين للأداء بأصواتهم فيما يخص مواد الدستور.

التعديل في المجال السمعي البصري التونسي : المفارقة الصعبة

د. محمد قنطاره

كلية الإمارات للتكنولوجيا، أبو ظبي

من المقطوع به أن المرسوم 116 الصادر بتاريخ 2 نوفمبر 2011 الذي أحدثت بموجبه في تونس الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري⁽¹⁾ شكل نقلة هامة ونوعية في اتجاه وضع القطاع السمعي البصري التونسي على سكة التعددية الإعلامية وحرية التعبير وكذلك فتح باب عريض على درب المسار الديمقراطي.

وقد شكل إحداث هذا الهيكل مطلباً أساسياً عبرت عنه جهات عديدة داخل المهنة الإعلامية وخارجها منذ سنوات عديدة وذلك بهدف القطع مع الممارسات التي كانت قائمة قبل الثورة التونسية والتي كان للحاكم فيها اليد العليا في خصوص إدارة الشأن السمعي البصري أكان الأمر يتعلق بإحداث المحطات الإذاعية والتلفزيونية أو بضبط القواعد التي تسير عليها هذه الأخيرة فضلاً عن رصد الواقع السمعي البصري ومراقبة أدائه ومعاينة الإخلالات التي قد تحدث صلبه.

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أنه وبالرغم من أن مجلة الاتصالات الصادرة في 15 جانفي 2001⁽²⁾ ألغت احتكار الدولة للقطاع السمعي البصري الذي أقره الأمر العلي للباي الصادر بتاريخ 25 أفريل 1957 فإن السلطة القائمة قبل 14

(1) المرسوم عدد 116 لسنة 2011 مؤرخ في 2 نوفمبر 2011 يتعلق بحرية الاتصال السمعي البصري و بإحداث الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري.

(2) القانون عددا لسنة 2001 مؤرخ في 15 جانفي 2001 يتعلق بإصدار مجلة الاتصالات.

جانفي 2011 وبفعل عدم استصدارها للنصوص التطبيقية المتعلقة بهذا المجال فقد أحدثت فراغا قانونيا مكنها من أن تتصرف بكل حرية في القطاع السمعي البصري الذي أخضعته إلى التوجهات والسياسات التي أرادت رسمها والتي تتمثل في السيطرة على الإعلام وتجنيد لخدمتها.

هذا وقد تمكن نظام الرئيس بن علي بفضل هذا الفراغ القانوني المقصود من إبرام بداية من سنة 2003 اتفاقيات بينه وبين ست إذاعات ومحطتين تلفزيونيتين رسم فيها الواجبات المطلوبة من هذه المؤسسات الإعلامية متجاهلا هامش حريتها. وهي إذاعات موزاييك أف.أم. (2003) وجوهرة أف.أم. (2005) والزيتونة للقرآن الكريم (2007) وإكسبريس أف.أم. وشمس أف.أم. (2011) وتلفزيوني حنبل تيفي (2005) ونسمة تيفي (2008).

علما أن هذه الاتفاقيات قد أبرمت في أغلبها مع شخصيات تنتمي إلى عائلة الرئيس بن علي وعائلة زوجته ليلي الطرابلسي أو مع شخصيات تعتبر مقربة من النظام الحاكم آنذاك. من ذلك أن صهري الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي بلحسن الطرابلسي وصخر الماطري وإبنته سيرين كانوا من ضمن مالكي هذه المحطات. في حين أن عديد المطالب لإحداث محطات أخرى بقيت دون إجابة تذكر. وقد انتظرت عديد المحطات اندلاع ثورة 2011 للحصول على تراخيص.

ولكن وبالرغم من هذا المكسب الكبير والمتمثل في إحداث إطار قانوني ديمقراطي لممارسة النشاط السمعي البصري والذي أتاحته الثورة التونسية فإن هذا التعديل وبخاصة إحداث ومسيرة الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري عرفوا تعثرا ملحوظا أو حتى أحيانا معارضة من قبل -على الأقل- طيف من المؤسسات الإعلامية ومن رجال الإعلام الذين أصبحت علاقاتهم مع أعضاء الهيئة صعبة إن لم نقل سيئة للغاية.

يحاول هذا العمل أن يقدم تحليلا لهذا الواقع الذي لا يختلف عليه اثنان. ونحاول في هذا السياق أن يأتي هذا العمل في شكل مقاربة شاملة للمسار السمعي البصري التونسي وبخاصة منذ الثورة التونسية الذي يتصف ببعض السمات التي تعطي انطبعا حقيقيا بأن المحيط غير مهيب للفاعل بطريقة إيجابية مع عملية التعديل بأكملها.

إن اختيارنا لهذه المقاربة متأ من أن دراسة المشهد الإعلامي لا يجوز إلا وبالأساس من زاوية شاملة تأخذ في الاعتبار واقعا معقدا يتداخل فيه السياسي مع الاقتصادي والثقافي ويتأثر بكثير من المتغيرات ككل عمل علمي يحاول ملامسة واقع مجتمعي.

ولقد أثبت عالم الاجتماع الفرنسي مارسيل ماوس في بحثه حول «الهبّة» في مجتمع بدائي أن هذه المقاربة الشاملة للظواهر الإجتماعية قادرة على أن تكشف لنا كنه الأمور وذلك لم لهذه الأخيرة بالفعل من قدرة على نحت صورة متكاملة للواقع المعيش⁽¹⁾.

وما تجدر الإشارة إليه كذلك هو أن المدرسة النقدية للإعلام وبالأخص رواد مدرسة فرنكفورت التي أسست مقاربات جريئة في مجال الاتصال وكذلك الشأن بالنسبة إلى مدرسة الاقتصاد السياسي يؤكدون على أهمية الاعتماد على هذه المقاربة الشاملة وهي التي تفيد بأن الدراسات التطبيقية لا يمكن إلا أن تقدم نظرة جزئية تقتقر إلى إطار نظري أوسع يربط السلوك الاتصالي بالسياق الاجتماعي الأكبر⁽²⁾.

وإما في ما يخص المنهج المعتمد فإننا نستخدم البحث التوثيقي وهو الذي يعرفه المختصون بأنه «النهج المستخدم للتعرف على المعلومات الموثقة نتمكن بفضل من القيام بالبحوث العلمية. علما أن هذا المنهج يمر على مراحل يكون أهمها البحث والتعرف على الوثائق والوصول إليها ودراستها وتحليل مضامينها»⁽³⁾.

وتتركز المداخلة المقترحة على محورين اثنين نسعى من خلالهما لإبراز الأمر التالي : إن عديد العوامل تبقى شاهدة على أن سوق الإعلام التونسية غير مهياة ومنذ الثورة على أن تتفاعل بطريقة إيجابية مع عملية التعديل ومع إحداث ما قد يعتبر أهم رافد لها وهي الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري.

(1) أنظر : Marcel Mauss, Essai sur le don : Forme et raison de l'échange dans les sociétés archaïques. : In Sociologie et Anthropologie, Paris, PUF, Collection Quadrige, 1973, pp. 149-270.

(2) أنظر : Eric George, La place problématique de la démarche critique dans les études en communication, Intervention au Colloque de département de communications de l'Université de Québec, Montréal, les 2 et 3 avril 2008, 15 pages.

Lien : http://aix1.uottawa.ca/~egeorge/textes_enligne/recherche_critique.pdf

(3) أنظر : Loubet Jean-Louis, Initiation pratique à la recherche documentaire, Paris : L'harmattan, 2000, 128 pages

يبرز المحور الأول صعوبات انطلاق الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري والمعارضة التي عاشتها. أما الثاني فيسعى للتأكيد على أن الرهانات المطروحة بمختلف أشكالها وضعف الثقافة الديمقراطية وعدم اكتمال المشهد السمعي البصري قد تفسر الصعوبات التي تجدها هذه الهيئة.

1. بدايات صعبة ومتعشرة

إن المتتبع لمسيرة الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري في تونس يتبين له بجلاء تام أن هذه الأخيرة واجهت رفضا من قبل أطراف من الفاعلين في المشهد السمعي البصري إن لم نقل عدااء وصل أحيانا إلى حد التهجم الصريح على بعض أعضائها.

ويجدر التذكير في البداية أن الهيئة التي أحدثت في شهر نوفمبر 2011 لم تتكون فعليا إلا في مايو 2013 أي بعد سبعة عشرة شهرا من الإعلان عنها.

والمتتبع للأحداث يتبين له أن الحكومتين اللتان تحملتا مسؤولية إدارة البلاد بعد الانتخابات التي نظمت في 23 أكتوبر 2011 أي حكومتي محمد الجبالي وعلى العريض لم تبرزوا رغبة واضحة في الإسراع بانطلاق أعمال الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري وتعيين أعضائها.

وقد بدا للبعض على هذا المستوى أن الحكومتين وعلى الأقل وزراء من حركة النهضة التي فازت بانتخابات 23 أكتوبر 2011 والتي كانت لها اليد العليا في البلاد (حصلت النهضة على 89 مقعدا في المجلس التأسيسي من ضمن 217) لم تكونا راغبتين في تحريك ملف إصلاح الاعلام الذي بدا من أولويات الثورة التونسية.

ويذكر في هذا السباق أن الهيئة الوطنية المستقلة لإصلاح الاعلام والاتصال وهو الهيكل الذي أحدث بعد أحداث 14 جانفي 2011 لوضع تصور شامل لإصلاح الاعلام التونسي قررت بعد فترة من نشرها لتقريرها (أفريل 2012) حول إصلاح قطاع الاعلام وفي بالضبط جويلية 2012 أن تنحل معتبرة أن ليس من الفائدة أن تبقى. والمعروف أن السلطة القائمة آنذاك تجاهلت تماما هذه الهيئة وتقريرها⁽¹⁾.

(1) أنظر : En Tunisie, l'Instance chargée des médias se saborde à cause de la censure, journal Le Monde du 4 juillet 2012.

وقد تجند جانب من الإعلاميين التونسيين خلال كل فترة مناقشة الدستور سنتي 2013 و2014 ضد الفصل 127 الذي قدمته حركة النهضة لإحداث هيئة دستورية للإعلام تعوض الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري وتعني بالقطاع الإعلامي ككل. وقد رأوا في الأمر خطرا إذ أن هذا الهيكل قد يقوم مقام وزارة الاتصال التي ألغتها الحكومة الأولى للثورة (حكومة محمد الغنوشي الأولى) كما رأوا في ذلك كذلك نية للإبقاء على الشأن الإعلامي كما كان قبل قيام أحداث 14 جانفي 2011.

وقد بادرت حكومة محمد الجبالي بالقيام بمحاولة لتعديل قطاع الإعلام خارج مسلك الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري وذلك من خلال تنظيمها لاستشارة وطنية حول الإعلام خلال أفريل 2012 دعت إليها ما اعتبر آنذاك بعض الرموز الإعلامية لنظام الرئيس السابق زين العابدين بن علي.

والمعروف هنا كذلك أن حكومة محمد الجبالي لم تنطق بوضوح عن نيتها تطبيق ما جاء في المرسوم 116 إلا بعد الإضراب العام الذي أقرته نقابة الصحفيين التونسيين يوم 17 ديسمبر 2012 والذي جاء بعد تعيين الحكومة لمسؤولين في قطاع الإعلام دون إستشارة الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري ضاربة عرض الحائط بما جاء في المرسوم 116 الذي ينص على أن للهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري تتولى «إبداء الرأي المطابق في ما يتعلق بتسمية الرؤساء المديرين العامين للمؤسسات العمومية للاتصال السمعي البصري» (الفصل 16 من المرسوم 116).

وقد تطلب تكوين الفريق الذي يسهر على تسيير الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري قرابة سبعة أشهر وذلك نظرا وبالأساس للصراع الذي كان قائما بين الأحزاب المكونة لما كانت تسمى الترويكا والمكونة من النهضة وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات حول أعضاء هذه الهيئة⁽¹⁾ والتي تشكلت منها الحكومة.

Lien : http://www.lemonde.fr/tunisie/article/2012/07/04/en-tunisie-l-instance-chargee-des-medias-se-saborde-a-cause-de-la-censure_1728931_1466522.html

Laubi Chouikha, La difficile entreprise de réformer les médias en Tunisie, Revue : أنظر (1) Communications, Vol. 32/1/2013.

Lien : <https://communication.revues.org/4692>

وقد تم في نهاية الأمر وإذن بعد سبعة أشهر من إعلان تمسك الحكومة بتطبيق المرسوم 116 الإعلان عن الأعضاء السبعة للهيئة واستقبالهم خلال حفل تم تنظيمة يوم 3 ماي 2013 بقصر الرئاسة بقرطاج تحت إشراف رئيس الجمهورية الأسبق محمد المنصف المرزوقي.

2. أزمة ثقة أم أكثر من ذلك

وبدا لبعض المحللين بهذه المناسبة أن رئيس الجمهورية هو الذي أخذ على عاتقه مبادرة تركيز هذه الهيئة التي لم يكن الطرفين الآخرين للتروكيا وبالأساس حركة النهضة متحمسين لها. علما أن رئيس الجمهورية هو الذي يعين بموجب المرسوم 116 رئيس الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري (الفصل 7 من المرسوم 116).

كما أن الانطلاق الفعلي للهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري تأخر بسبب عدم حصولها على مقر وما يتبع ذلك منفتح ميزانية لها. الأمر الذي خلق نوعا من التساؤل حول ترحيب السلطات بنشأتها.

ولم يتم عمل الهيئة إلا بعد أربعة أشهر من تركيزها (سبتمبر 2013) التقى خلالها رئيس الهيئة مرات ثلاث مع الوزير المعتمد لدى رئيس الحكومة المكلف بالملف السياسي نورالدين البحيري من حركة النهضة الذي عهدت إليه آنذاك مهمة التفاوض مع الهيئة في موضوع حل مشاكلها اللوجستية.

إلى جانب ذلك فإن الخلافات مع الهيئة لم تلبث أن ظهرت بسرعة عندما أعلنت هذه الأخيرة وفي شهر مارس 2014 عن إصدار كراسي الشروط بالنسبة إلى كل من الإذاعة والتلفزيون.

وقد سارعت في هذا الصدد نقابة مدراء المؤسسات الإعلامية التي تشكلت خلال شهر ماي 2011 بنقد هذين النصين مبرزة أكثر من هنة من بينها منح إجازة لإحداث إذاعة أو تلفزيون لمدة سبع سنوات (الفصل 13 من كراس الشروط الخاص بالإذاعات الخاصة والفصل 11 من كراس الشروط الخاص بالتلفزيونات) ومنع صاحب الإجازة من الانتماء إلى حزب سياسي (الفصل 9 من كراس شروط التلفزيون) أو من أن يكون مؤسسا أو مسيرا لحزب (الفصل 9 من كراس شروط الإذاعة) وتحديد

مدة الإعلانات بالنسبة إلى كل من الإذاعة والتلفزيون : 8 دقائق في الساعة الواحدة (الفصل 49 من كراس شروط التلفزيون و50 للإذاعة).

كما تعرضت الهيئة إلى نقد حاد من قبل هذه النقابة حول منحها تراخيص إلى محطات إذاعية والتلفزيونية في مناسبتين (جويلية 2014 وأفريل 2015) وكذلك لتوجيهها عقوبات لبعض برامج تلفزيونية أو إيقافها لبعض المحطات التي كانت تنشط دون التراخيص التي نص عليها المرسوم 116⁽¹⁾.

وقد وصل هذا النقد إلى حد التهجم على بعض أعضاء الهيئة⁽²⁾ علما أن قناة نسمة تي في ساهمت في نقد قرارات الهيئة في مناسبتين إثنتين على الأقل⁽³⁾.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن نقابة مدراء المؤسسات الإعلام لم تكن الطرف الإعلامي الوحيد الذي نقد عمل وقرارات الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري بل تفاعلت هياكل أخرى مع هذه النقابة وهي جمعية الصحفيين الشبان ونقابة الإعلام والثقافة التابعة للاتحاد التونسي للشغل وجمعية مديري الصحف.

ويمكن اعتبار أكبر عملية إضعاف للهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري تلك التي تمثلت في استقالة العضوين الممثلين لنقابة الصحفيين التونسيين داخل الهيئة نجيب الفرجاني ورشيدة النيفر في أفريل 2015. خاصة أنهما عللا ذلك بعدم «احترام الهيئة لمبادئ التعددية» عند إسنادها لتراخيص إحداث إذاعات وتلفزيونات في جويلية 2014 وأفريل 2015.

وهي استقالة دعمت صف المعارضين لنشاط الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري علما أن هذين الاستقالتين حصلنا بعد استقالتين لعضوين آخرين لكل من محسن الرياحي في جويلية 2014 ورجا الشواشي في أوت 2014. وقد قال البعض أن الوضع الجديد يحول دون إمكانية أن تنشط الهيئة بطريقة عادية وأن تكون لقراراتها الشرعية الازمة استنادا للنص المحدث لها. وقررت آنذاك نقابة مدراء المؤسسات الإعلامية تعليق أي تعاون مع الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري.

(1) كان ذلك في جويلية 2014 و في أفريل 2015.

(2) هاجم المنشط نوفل الورتاني و بقوة عضو الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري هشام السنوسي يوم 5 ديسمبر 2015 في قناة «نسمة تي في» مشيرا إلى أنه لا يحمل أي خبرة في المجال السمعي البصري.

(3) أنظر : مصدر سابق Larbi Chouikha, La difficile entreprise

3. عندما تتعارض المصالح ؟

إن العرض الذي سبق يبرز أن الخلافات التي عاشتها الهيئة المستقلة للاتصال السمعي البصري كانت غالبا وإلى حد بعيد حادة جدا وأنها وبالرغم من أن الكل قادر على أن يفهم أن تشكيل مشهد إعلامي جديد يتطلب اختلافات في الرؤى والتصورات فإن الأشكال التي أتت عليها هذه الخلافات قد تبين أنه كان من الصعب أن يتم التفاوض بين أطراف النزاع.

ويعود هذا الأمر إلى تمسك البعض بمصالح سياسية واقتصادية وثقافية يمكن أن تفهم من خلال أهمية الرهانات السائدة في المشهد الإعلامي التونسي بعد الثورة التونسية وأحداث 14 جانفي 2011.

فالثورة التونسية أتت لتغير بعض الممارسات التي رسمها النظام السابق - والذي كان يحكم البلاد خلال ثلاث وعشرين سنة - هذا إن استثنينا السنوات التي حكم فيها الرئيس الحبيب بورقيبة تونس والتي لم تختلف خلالها السياسة الإعلامية في ملامحها الكبرى عن تلك التي انتهجها الرئيس زين العابدين بن علي.

لقد أرسى نظام الرئيس بن علي بالفعل خلال هذه الفترة منظومة أعطت لبعض الفاعلين دورا أساسيا في المشهد الإعلامي بتمكينهم من تراخيص وامتيازات بالخصوص في مجال الإشهار ولو أن هؤلاء لم يكونوا دوما متفقون مع السياسات المنتهجة وعانوا أحيانا من الممارسات الإعلامية السائدة. وقد أفصح بعض هؤلاء بعد 14 جانفي 2011 عن الضغوط التي كانت مسيطرة عليهم من قبل النظام.

وقد عرفت الثورة التونسية من جهة أخرى وهو الحال بالنسبة إلى عديد الثورات بروز عدد من الإعلاميين والسياسيين والناشطين في صفوف المجتمع المدني الذين صرحوا بأنه يتوجب تغيير الواقع السابق بعمق وهو الواقع الذي حمى أطرافا معينة ولم يسمح لغيرها من أن يكون لها دورا داخل الساحة الإعلامية.

يشير الأستاذ العربي شويخة والذي يعتبر من أهم الدارسين للمشهد الإعلامي التونسي إلى أن السنوات التي تلت أحداث 14 جانفي 2011 مازلت تعرف حضورا قويا للمنظومة التي سبقت هذه الأحداث مشيرا في الصدد ذاته أن الثقافة الديمقراطية لم تكن دوما تحظى في تونس بعمق تاريخي وهي الثقافة التي كانت تقتصر على

فئة ضيقة مبرزاً أن الجهة المعارضة لقرارات الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري تتكون من مجموعة من الإعلاميين الذي تمتعوا بتراخيص لإحداث مؤسسات إعلامية زمن الرئيس بن علي⁽¹⁾.

كما يمكن أن نذكر في هذا السياق أن الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري قد تعتبر من قبل الشق الذي يشير إليه الأستاذ العربي شويخة ونظراً لتركيبها -هي لا تشمل بالأساس إلا عناصر معروفة بعدم تعاونها مع نظام بن علي- طرفاً معادياً. فضلاً عن أن لا أحد يجهل أن الهيئة أحدثت منطقياً لإرساء مسار جديد يقطع تماماً مع كل ما كان سائداً قبل الثورة التونسية.

ويبدو من هذه الزاوية أنه قد يكون للسياسي دوراً أساسياً في فهم التطورات الحاصلة في المجال. والملاحظ أن جانباً من الإعلاميين الذين كانوا ينشطون سنة 2013 في القطاع السمعي البصري التونسي كانوا يسировون أحزاباً سياسية. فالسيد سليم الرياحي المالك لذبذبات تلفزيون «التونسية» هو رئيس حزب إتحاد الوطني الحر والسيد محمد العياشي العجرودي الذي يرأس حزب «التونسي للحرية والكرامة» هو صاحب قناة «الجنوبية» والسيد العربي نصرة الذي كان يمتلك القناة التلفزيونية «حنبل تي في» كان يرأس حزب الحركة الجمهورية والهاشمي الحامدي صاحب القناة التلفزيونية «المستقلة» هو رئيس حزب «تيار المحبة».

الرّهان الثاني الذي لا يمكن التغافل عنه هو مسألة العائدات الإشهارية في ظل واقع جديد يتمثل في تواجد ما لا يقل عن 48 مؤسسة إذاعية وتلفزيونية⁽²⁾ تتقاسم 171.1 مليون دينار من العائدات الإشهارية (32 مليون دينار بالنسبة إلى الإذاعات و139.3 مليون دينار بالنسبة إلى التلفزيون)⁽³⁾. وهو مبلغ يعتبر في حد ذاته ضعيفاً جداً.

ويتعين ونحن بصدد التساؤل حول ما الت إليه الأحداث في تجربة التعديل في المجال السمعي البصري التونسي أن نطرح موضوع وجود «ثقافة التعديل» في المشهد الإعلام التونسي من عدمه.

(1) أنظر : مصدر سابق Larbi Chouikha, La difficile entreprise

(2) رقم تحصلنا عليه نهاية مارس 2016 بعد احتساب الإذاعات والتلفزيونات المحدثة والتي توقفت عن البث التي أضفنا إليها بالطبع تلك التي كانت موجودة قبل 14 جانفي 2011.

(3) أنظر موقع : http://www.sigma.tn/Fr/actualites_7_10_D32

فقد قرر رئيس الحكومة الحبيب الصيد في نوفمبر 2015 إقالة رئيس مؤسسة التلفزة التونسية (العمومية) مصطفى باللطيف إثر ما أعتبر خطأ مهنيا وتعيين خلفا له لتسيير المؤسسة دون الرجوع إلى الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري.

4. عدم اكتمال المشهد السمعي البصري

إن إحداث الهيئة المستقلة للاتصال السمعي البصري بمرسوم مازال يطرح تساؤلات كثيرة وحتى جدلا لدى عديد المهتمين بمجال الاتصال السمعي البصري وخبراء القانون.

ويعتبر هؤلاء أن المرسوم كشكل من الأشكال القانونية والترتيبية لا يمثل نصا مناسباً معبرين عن ضرورة أن تكون عملية التعديل مصاغة بقانون وهو الجنس الذي يحظى بدرجة أرفع في سلم النصوص القانونية فضلا عن أن إصداره يتم بعد تصويت السلطة التشريعية عليه ونقاش أعضائها لمضمونها. خاصة أن الإمكانية كانت متاحة.

ويذهب هؤلاء إلى القول أنه كان من ضروري أن يتم تقديم المرسوم 116 وكذلك الشأن بالنسبة إلى المرسوم 115 الذي يهم الصحافة المكتوبة والصادر بنفس التاريخ إلى المجلس التأسيسي المنتخب يوم 23 أكتوبر 2011 أو مجلس نواب الشعب الذي أنتخب في 26 أكتوبر 2014.

ومن المؤكد حسب عديد الخبراء في القانون أن الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري تعتبر هيكلًا إداريًا لا يرقى قانونيًا إلى صف نظرائه في العالم.

وإن المتتبع للشأن الإعلامي حتى في العالم العربي يتبين له بالفعل أن التجربة التونسية تمثل من هذه الناحية استثناء. فالدول العربية وبدون استثناء أحدثت مهمة التعديل في المجال السمعي البصري بقانون هذا فضلا عن أن هذا التعديل جاء في هذه الدول ضمن مقاربة أشمل من تلك التي تم من خلالها إصدار المرسوم 116 إذ أن النصوص العربية اعتنت بالقطاع السمعي البصري بكل خصائصه ومكوناته وتضرعاته⁽¹⁾.

(1) أنظر الملف الذي أنجزته مجلة الإذاعات الصادرة عن اتحاد الإذاعات العربية حول التعديل في المنطقة العربية في عددها الرابع لسنة 2015.

الرابط : http://www.asbu.net/medias/NewMedia_2015/text/rev_2015_4.pdf

كما أنه لا بد أن نذكر أن المرسوم 116 لم يحظ بالتصويت عليه من قبل الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي التي تم إحداثها بعد 14 جانفي 2011 والتي قامت مقام البرلمان التونسي بغرفتيه بعد إلغاء هذا الأخير خلال الأيام الأولى التي عقيبت اندلاع الثورة على غرار بعض الهياكل التي كانت تنشط قبل اندلاع الثورة التونسية.

ومن المنظور الشامل الذي يتطلبه دراسة وتحليل واقع الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري فإنه يتعين التأكيد على أن هذه الهيئة لا يمكن لها إلا أن تشكل مجرد خلية من خلايا المشهد الاتصال السمعي البصري الذي يتطلب نشاطه وجود هياكل وترتيبات أخرى.

إذ ومن المنظور نفسه يتوجب الإشارة إلى أن حسن أداء الهيئة المستقلة للاتصال السمعي البصري يتوقف في جانب كبير على هيكلة جديدة للمجال السمعي البصري.

ويمكن أن نذكر في هذا المجال غياب -وإلى حد الآن- لنص -مثل كراس شروط- ينظم عمليتي قيس الشاهدة وسبر الآراء وبخاصة خلال المناسبات الانتخابية. وذلك لما لهذين النشاطين من أهمية في عملية التعديل ولو أن كراسي الشروط المتعلقة بالإذاعة والتلفزيون اللذين نشرتهما الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري تدخلا في موضوع التعاطي مع الشأن الانتخابي. ولكن الأمر غير كافٍ نظرا لتشعب وتعقيد الشأن الانتخابي في علاقته بالاتصال السمعي البصري.

كما تجدر الإشارة من جهة ثانية إلى أن الأطراف التي يتكون منها المشهد السمعي البصري التونسي (المؤسسات الإعلامية والمعلنون وشركات الإعلان) تبدو غير قابلة للتعاون في مجال الإشهار السمعي البصري والتجارب

الحاصلة في المجال بآت إلى حد الآن بالفشل الذريع. والواضح في هذا الباب أن السلوك السائد يتمثل في أن كل طرف يسعى إلى أن ينشط لوحده وبمعزل عن الآخر. وقد أبرزت تجربة إحداث تعاضديه لتوزيع الصحف وهي «الديس براس» صعوبة التجربة فهذه التعاضدية المتكونة من اليوميات تم حلها سنة 2013 بعد أن غادرتها -شيئا فشيئا- المؤسسات الصحفية التي قررت تكوينها سنة 1982.

كما أن المشهد السمعي البصري يفترق إلى هيكل تتمثل مهمته في التعديل الذاتي في مجال الإشهار على غرار ما هو موجود في فرنسا وهو هيكل يضم الأطراف الثلاثة المذكورة أعلاه : المؤسسات الإعلامية والمعلنون وشركات الإشهار. هذا الهيكل الذي يسمى فرنسا «الهيئة التعديلية المهنية للإشهار» يعنى بالفعل بمراقبة المضامين الإعلانية المنافسة للقواعد والضوابط المرسومة في هذا المجال الحيوي وهي التي تتولى بالفعل لفت الانتباه إلى الإخلالات التي قد تحدث وحتى التشهير بها⁽¹⁾. ويعتبر هذا النوع من هذه المؤسسات ومن هذا المنظور قوة معنوية تسمح بالارتقاء بأداء المؤسسات الإعلامية التي تشكل أهم طرف مروج للإعلانات.

كما يمكن أن نتساءل إلى أي حد يمكن أن يشكل غياب قانون خاص بالإشهار عائقا بالنسبة إلى أداء الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري التي لا يمكن منطقيًا أن تكفي بالضوابط التي تم تحديدها في كراسي الشروط المذكورين أعلاه للبت في كل المسائل المتعلقة بالإشهار في القطاع السمعي البصري.

وأكبر مثال عن ذلك يتمثل في عدم تطرق كراسي الشروط وبالأساس كراس الشروط الخاص بالتلفزيون إلى البرامج التسويقية والترويجية التي يمكن أن تبثها التلفزيونات للتعريف بالمنتجات والخدمات التجارية وغيرها والتي تسمى برامج «التيلي شوبين» Télé shopping. علما أن قناة «تونسنا» الفضائية برمجت منذ سنة 2015 حصة من هذا الجنس من البرامج.

إن حسن أداء الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري قد يتوقف ولو في جانب منه على العون الذي يمكن أن تقدمه هيكل وآليات أخرى مثل المراسد التي تتابع أداء المؤسسات الإعلامية والسلوكات والممارسات التي تنتهجها ويمكن القول هنا أن وجود مرصد داخل الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري غير كاف. فالمراسد لابد أن تكون داخل هذه الهيئة وخارجها وأن تكون متنوعة الاهتمامات لتساير التحولات الحاصلة في المجال.

(1) للمزيد حول هذا الهيكل يمكن الرجوع إلى الرابط : <http://www.arpp-pub.org/>

فقد أحدثت الهيئة العليا للقطاع السمعي البصري في فرنسا على سبيل المثال -وهي تلك التي تمعنت الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري في تجربتها- مرصدا لجودة البرامج الإذاعية والتلفزيونية⁽¹⁾.

ومن جهة أخرى فإن المشهد السمعي البصري يفور في عديد البلدان المتقدمة وبصفة دورية دراسات لتقييم وتقويم أداء وسائل الإعلام من منظور الجمهور التي تتوجه إليها.

وتتولى هذه الدراسات الدورية تقييم أداء المؤسسات الإعلامية بما فيها الإذاعات والتلفزيونات خاصة في باب تغطية الأحداث والاستجابة إلى جملة من المحددات من بينها تلبية حاجيات الجمهور من زاوية إشباع أذواقه وإنتظاراته⁽²⁾.

الخاتمة

هل أن أحداث 14 جانفي 2011 التي تمثل تاريخ اندلاع الثورة التونسية باغثت المشهد السمعي البصري التونسي الذي لم يكن مهيبا للقيام بالإصلاحات اللازمة ؟ إن طرح السؤال بهذا الشكل قد يبدو غريبا وحتى مشاكسا للبعض أو غير مفيد نظرا إلى أن الغوص في الموضوع قد يلهي المهتمين بالشأن السمعي البصري عن مواصلة عملهم وقد يساهم في إحباط جهودهم والحال أن البلاد التونسية انطلقت بعد وبدون رجعة في مسار نجاح ولو لحين وفي جزء كبير في طي صفحة الدكتاتورية. وهو مسار لقي استحسانا داخل البلاد وخارجها.

يبقى أن من مهمات الباحث الوقوف عند خصائص المسارات ليستخلص منها عبرا وفهم مختلف التطورات التي تعرفها. ومن هذه الناحية قد يكون من المفيد الإشارة إلى أن ما وصفناه بالتعثر الذي عاشته تجربة التعديل والرفض الذي قوبلت به الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري مثل ما بيناه من قبل بعض الفاعلين في المشهد السمعي البصري قد يعود إلى أن التعديل شكل ما يمكن أن نطلق عليه

(1) للمزيد حول هذا المرصد يمكن الرجوع إلى الرابط :

<http://www.csa.fr/Etudes-et-publications/Les-observatoires/L-observatoire-de-la-qualite-des-programmes>

(2) للمزيد حول هذا النوع من الدراسات الرجوع إلى الرابط :

<http://www.tns-sofres.com/etudes-et-points-de-vue/barometre-2016-de-confiance-des-francais-dans-les-media>

إختصارا للمراحل التاريخية التي كان من المفروض ابدا أن يعرفها المشهد السمعي البصري. *raccourci historique*. قبل الوصول إلى مرحلة التعديل.

وهو ما معناه أن التعديل يشكل مرحلة متقدمة في المسار السمعي البصري لأي مشهد لا يمكن أن يتحقق إلا عندما تتوفر العناصر التي تيسره. بمعنى أوضح أن نجاح أي مسار يتطلب أن ينضج الوضع الذي قد يقود إليه.

إن هذه الرؤية أو هذا التصور أو البناء الفكري المقترح يمكن أن تستمد من أدبيات الاقتصاد التي توحى بأن النشاط الاقتصادي عرف مراحل متتابعة (النظام الإقطاعي فالنظام الصناعي، النظام اللبرالي فاللبرالي الجديد...) مهدت كل واحدة للأخرى بفضل بعض العناصر الموضوعية⁽¹⁾ لكل مرحلة.

وإن التفاصيل التي تم تقديمها في هذه المساهمة العلمية قد تيسر إعتقادنا بأن المشهد السمعي البصري التونسي كان ونظرا بالطبع إلى خصائصه غير مهيئا للانطلاق بسهولة في عملية التعديل.

وقد يتوجب التأكيد هنا على أنه من أهم العناصر التي لابد التأكيد عليها هي أن تنضج مسألة ذهنية الفاعلين الإعلاميين الذين من الضروري أن يتخلصوا من رواسب الماضي الذي يبدو وكأنه مازال حاضرا وكذلك الإدراك بأهمية المرحلة ومستلزماتها.

وقد يكون من الأساسي في هذا المجال أن يتوفق جانب من الفاعلين الإعلاميين من مختلف إلى نوع من المصالحة لطبي صفحة الماضي وبالرغم من صعوبة الأمر. وقد يتطلب ذلك بالطبع سنوات أخرى حتى يتخلص البعض ممن يشكلون الطيف الإعلامي التونسي وبمرور الزمن من بعض الهواجس والذكريات. وقد يكون من المفيد أن نستشهد في هذا السياق بالمقولة الشهيرة للرئيس الفرنسي الأسبق فرانسوا ميتران «علينا أن نترك للوقت شيئا من الوقت».

وإن لعله من الضروري التأكيد هنا على أن من مهام البحث العلمي مزيد الاهتمام بالمراحل التاريخية للمشهد السمعي البصري قصد الوقوف عند المعوقات التي لم تساهم في المساعدة على أن يخطو هذا الأخير خطوات ثابتة نحو التعددية والاختلاف.

(1) أنظر الرابط : <http://www.quid.ma/chroniques/la-necessite-pour-lafrique-de-penser-le-raccourci-historique-13/>

المراجع

المراجع باللغة العربية

- أحمد مصطفى عمر البحث الإعلامي, مفهومه...إجراءاته...و مناهجه, مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع, القاهرة, 2008, 408 صفحة.
- لحسن عبد الله باشيوة ونزار عبد المجيد البراوي وعدنان هشام السامرائي, البحث العلمي المفاهيم والأساليب والتطبيقات, الوراق للنشر والتوزيع, الأردن, 2010, 512 صفحة.

المراجع باللغة الفرنسية

- Aktouf Omar, Méthodologie des sciences sociales et approche qualitative des organisations, Montréal : Les presses de l'Université du Québec, 1987, 213 pages.
- Balle Francis, Les médias, Que-sais-je ?, Paris : PUF, 2014, 128 pages.
- -Bénassy-Quéré Agnès , Ceuré Benoît, Jacquet Pierre et Pisani-Ferry Jean, Politique économique, Paris : Editions De Boeck Université, 2009, 736 pages.
- Chouikha Larbi, la difficile transformation des médias, des années de l'indépendance à la veille des élections de 2014, Tunis : Editions Finzi, mars 2015, 115 pages.
- Chouikha Larbi et Gobe Eric, Histoire de la tunisie depuis l'indépendance, Paris : Editions La Découverte, 2015, 115 pages.
- Durand-Gasselin Jean-Marc, L'école de Francfort, Paris : Editions Gallimard, 2012, 260 pages.
- La Communication, Etat des savoirs, Paris : Editions Sciences humaines, 1998, 462 pages.
- Haddad Mezri, La face cachée de la révolution tunisienne, islamisme et Occident, une alliance à haut risque, Tunis : Editions Arabesques, 2012, 391 pages.
- Loubet Jean-Louis, Initiation pratique à la recherche documentaire, Paris : L'harmattan, 2000, 128 pages.
- Abdelwaheb Meddeb, Printemps de Tunis, Paris : Editions Albin-Michel et Tunis : Cérès Productions, 2012, 210 pages.

هل تساهم آليات التنظيم القانوني في تعديل مسار الإعلام المصري؟

«رؤية الأكاديميين والممارسين لتأثير قانون تنظيم الصحافة
والإعلام الجديد على الممارسة المهنية في القنوات الفضائية المصرية»

د. حسين محمد ربيع عثمان
المعهد الدولي العالي للإعلام، أكاديمية الشروق - القاهرة

يكثُر الحديث ويتشعب في الأوساط الإعلامية والثقافية والأكاديمية حول ما تقدمه أكثر من 700 قناة فضائية عربية اختلط فيها الحابل بالنابل، وامتزجت القنوات الجادة والمسؤولة بقنوات الشعوذة والفتاوى على الهواء، إلخ، وإذا كانت القلة القليلة من هذه الفضائيات ملتزمة بالمهنية والحرفية والحرية المسؤولة وأتت بإضافات جديدة، خاصة في تقديم الرأي والرأي الآخر وأعطت الفرصة للأطراف المختلفة لإيصال صوتها للآخر وشكّلت منبراً للنقاش والحوار لإفراز سوق حرة للأفكار، فإن الغالبية العظمى من الفضائيات العربية خرجت عن الأخلاقيات والمهنية والالتزام بالآداب العامة والنظام العام لتقدم منتجاً إعلامياً بعيداً كل البعد عن واقع الشارع العربي واهتماماته وطموحاته وعن عاداته وتقاليده ودينه ومبادئه.

ولا يزال النقاش حول تنظيم الإعلام بمختلف وسائله وأشكاله خاضعاً إلى ثنائية القانون والمواثيق الأخلاقية؛ فالبعض يدافع عن ضرورة أن تخضع الممارسة الإعلامية لقانون ينظمها عملها، والبعض الآخر يتمسك بالمواثيق الإعلامية باعتبارها الآلية الأساسية لتنظيم علاقة الإعلام بالمجتمع ودوره فيه.

وفي مصر، يترقب الشارع المصري صدور قانون تنظيم الصحافة والإعلام الجديد الذي ينتظر إقراره من مجلس النواب ليضع مجموعة من الضوابط التي تنظم عمل الإعلام المصري المطبوع والمرئي والإلكتروني الذي يشهد حالة من الارتباك والفوضى خلال السنوات التي أعقبت ثورة 25 يناير 2011، وبناءً عليه، فإن هذه الورقة تحاول الإجابة عن سؤال رئيس هو: هل تساهم آليات التنظيم القانوني في تعديل مسار الإعلام المصري؟

في فترات الانتقال الديمقراطي، إذا كان الإعلام أدائه جيداً ويتسم بالشفافية والمهنية فإنه يصبح عاملاً مساعداً ومؤثراً في إقرار الأمن والاستقرار، وفي دفع عجلة التقدم والازدهار، أما إذا كان منحازاً لمصالح فئة على حساب أخرى وغابت عنه المهنية فإنه يصبح عبئاً ثقيلاً على المجتمع، بل وقد يؤثر بالسلب على مسيرة تقدمه، وقد يفسد حياة الشعب، وقد يفسد علاقات الوطن بدول الجوار وبدول العالم الأخرى التي ترتبط بمصالحه بها⁽¹⁾، وهذا يقودنا إلى الحديث عن دور الإعلام في فترة الانتقال الديمقراطي.

دور الإعلام في فترة الانتقال الديمقراطي

مع بداية العام 2011 اجتاحت المنطقة العربية موجة التغيير الديمقراطي بعد أن ظلت تسبح ضدّ تيار التغيير طيلة عقود؛ فبفعل الانتفاضات الشعبية التي بدأت في تونس وتوالت في كلّ من ليبيا ومصر واليمن شهد العالم العربي أولى مراحل التحوّل الديمقراطي بعد تفكيك بنية الأنظمة الديكتاتورية، ومثلت وسائل الإعلام إحدى أهم الأدوات الفاعلة في هذا التحول باعتبارها جزءاً من النسق السياسي تستخدمها النخبة الحاكمة، والقيادات السياسية لإضفاء الشرعية والمصادقية على النظام السياسي، وتدعيم المؤسسات السياسية القائمة، وتبرير السلوك السياسي للقادة والمسؤولين⁽²⁾، نظراً لأنها من أهم المصادر المتاحة أمام السياسيين وقادة الرأي للحصول على المعلومات وتلقي ردود أفعال الجمهور نحو سياستهم وقراراتهم ومواقفهم مما يساعد

(1) حسن العملي (أمين عام نقابة الإعلاميين تحت التأسيس): مداخلة حول واقع الإعلام المصري، في ندوة تنظيم الإعلام المصري .. التحديات والآليات، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، بالتعاون مع مؤسسة فريديش ناومان من أجل الحرية، 22 يناير 2013، ص: 43.

(2) صفوت العالم: دور وسائل الإعلام في الإصلاح السياسي بعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية 2005، مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2005، ص: 4.

على صنع القرار السياسي، إضافة إلى أنها توفر المعرفة للجمهور وتساهم في إدارة النقاش الحر بين الاتجاهات السياسية والفكرية المختلفة، كما أنها تمثل أداة رقابية مهمة على عمل السلطة التنفيذية.

ويرى كل من Rawnsley⁽¹⁾ و Kuma⁽²⁾، أنه في بداية التحول الديمقراطي الذي يتزامن مع إصلاح وسائل الإعلام تكون هناك فرص متساوية لتبادل الأدوار، فقد يتراجع النظام الجديد نحو السلطوية، ثم العودة بالتالي إلى احتكار وسائل الإعلام تحت زعم تثبيت النظام الجديد، وهنا يبرز مدى نضج وسائل الإعلام، وقدرتها على أن تكون مصدر حماية للمجتمع الديمقراطي حينما تحاصر السياسيين الجدد بالنقد والتحريض الإعلامي، حيث تمثل هذه المرحلة خطأ فاصلاً من النضوج الإعلامي إذا اجتازتها وسائل الإعلام بالتعددية، وربطها بالمصالح الوطنية، فإن الديمقراطية الجديدة تضمن أكبر قدر ممكن من احتمالات عدم التراجع، فإذا لم يكن تحرر وسائل الإعلام مطلباً أساسياً في عملية التحول الديمقراطي، فإنه على الأقل سيكون واقعاً مبدئياً لتحقيق الديمقراطية فيما بعد التحول.

ويرى Jennings and Thompson أن الإعلام الحر يقوم بثمانية وظائف أساسية لدعم عملية الانتقال الديمقراطي والإصلاح السياسي، يمكن إيجازها فيما يلي⁽³⁾:

1. الوفاء بحق الجماهير في المعرفة: من خلال نقل الأنباء من مصادر متعددة، وشرحها وتفسيرها، ونقل الآراء المختلفة حول القضايا الداخلية والخارجية.
2. الإسهام في تحقيق ديمقراطية الاتصال: من خلال تحولها لساحة للتعبير الحر عن كافة الآراء والاتجاهات وإتاحة الفرصة للجماهير لإبداء آرائها في المشروعات الفكرية والسياسية المطروحة، وفي التعبير عن مشاكلها.
3. الإسهام في تحقيق المشاركة السياسية: من خلال إتاحة المعلومات الكافية التي تؤهل المواطنين للمشاركة واتخاذ قراراتها بالانتماء للأحزاب السياسية، أو التوجهات الفكرية، أو التصويت بما يدعم النشاط السياسي العام.

(1) Rawnsley Gary D.; Political Communication and democracy, (New york: Palgrave, Macmillan, 2005) pp: 1-35.

(2) Kumar Krishna (Ed.); Promoting Independent Media: Strategies for Democracy Assistance, (Boulder: Lynne Rienner, 2006) p: 217.

(3) Jennings Bryant, Susan Thompson; Fundamentals of Media Effects (New York: McGraw Hill, 2002) pp: 307-309.

4. إدارة النقاش الحر في المجتمع: من خلال فتح قنوات اتصال بين جميع القوى والتوجهات والأفكار للوصول إلى أفضل الحلول.
5. الرقابة على مؤسسات المجتمع وحمايته من الانحراف والفساد: من خلال الكشف عن انحرافات السلطة، وفساد مسئوليتها، وإساءة استخدام السلطة لتحقيق المنافع الشخصية.
6. المساعدة في صنع القرارات: من خلال تأثيرها الكبير على القرارات السياسية، فوسائل الإعلام قد تعطي الشعبية أو تحجبها عن صانع القرار، كما أن صانع القرار ينظر إليها كمقياس لرد فعل الناس تجاه سياسته وقراراته، وهذا بالطبع يرجع إلى طبيعة النظام السياسي ذاته؛ فوسائل الاتصال في الأنظمة الديمقراطية تكون حرة في نقل المعلومات والتفاعل مع القضايا والأحداث، وبالتالي تكون قدرتها على صنع القرار قوية، بينما في النظم السلطوية حيث تنقل المعلومات من أعلى إلى أسفل، يضعف الدور الذي قد تمارسه هذه الوسائل.
7. التأثير في اتجاهات الرأي العام: حيث أصبحت وسائل الاتصال في المجتمعات الحديثة تقرر بشكل كبير ما الذي يشكل الرأي العام، وتزوده بغالبية المعلومات التي من خلالها يطلع على الشؤون العامة ومعرفة الشخصيات السياسية بجانب دورها في المناقشات العامة، فعن طريقها يتم بناء الحقيقة السياسية نظراً لأن الجمهور لا يملك التحكم فيما يقدم له، وإنما هو في العادة يستجيب ويتفاعل مع مضامين الوسائل الإعلامية، فعن طريق مضمون هذه الوسائل يمكن التعرف على توجهات الرأي العام ورؤيته حول مختلف القضايا مما يرشد السلطة السياسية ويسهم في إنجاح سياساتها ويقلل من فرص تعرضها للخطر والانتقاد من قبل الرأي العام، فالحكومات لا تستطيع أن تصل إلى الجماهير إلا من خلال هذه الوسائل التي لها قوة كبيرة في التأثير على الرأي العام، كما أن ثقة الجمهور في وسائل الإعلام تفوق عادة ثقته في الحكومات.
8. مراقبة الأحداث المعاصرة: المراقبة بمعناها العام تعني تجميع وتوزيع المعلومات المتعلقة بالبيئة الداخلية والخارجية بحيث يكون المجتمع على إطلاع ومعرفة بما يجري وقادر على التكيف مع الظروف والمستجدات،

وتوفر هذه المراقبة المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ومنها القرارات السياسية حيث تكون وسائل الإعلام بدور سياسي في المجتمع من خلال موضوع الكثير من برامج العمل السياسي، وتحديد المطالب السياسية للمجتمع. وتقتضي عملية تفعيل الانتقال الديمقراطي من الإعلام العمومي النجاح في القيام بثلاث خطوات أساسية⁽¹⁾ :

• **الخطوة الأولى** تتمثل في القطع مع كل أشكال الولاءات لأي سلطة خارجية باعتبار أن الإعلام هو ملك للمجتمع. أي ديمقراطية المؤسسة الإعلامية وضمان حرّيتها واستقلاليتها.

• **الخطوة الثانية** تتمثل في التنشئة الديمقراطية لأفراد المجتمع أي العمل على ديمقراطية الرأي العام العربي من خلال ديمقراطية الفعل الاتصالي.

• **الخطوة الثالثة** تتمثل في إرساء فكرة الفضاء العمومي المواطن في الممارسة الإعلامية، حيث تصبح وسائل الإعلام العمومي العربي فضاءً رمزياً خاصاً بالمواطنين يعرضون فيه أفكارهم وآراءهم ويشاركون في الحياة العامة من خلال إسهامهم في النقاش العام حول قضايا المصلحة العامة.

وبالنظر إلى بيئة الإعلام المصري، نجد أن وسائل الإعلام المصرية بمختلف أنواعها وأنماط ملكيتها لم تحقق الحد الأدنى من الوظائف الثماني السابق ذكرها للإعلام الحر، فدور الإعلام في فترة الانتقال الديمقراطي التي تشهد مصر ملامح تشكيلها الأولى اتسم في أغلب الأحيان بالسلبية؛ ويمكن عزو ذلك إلى طبيعة العلاقة مع النظام السياسي، والبيئة التشريعية، وافتقاد المشهد الإعلامي إلى التعددية، حيث هيمنة إعلام الصوت الواحد وسيطرة الطابع الدعائي على حساب الدور المهني.

وبشكل موقف السلطة الحالية ورؤيتها لدور الإعلام إحدى العقبات الكبيرة أمام قدرة هذا الإعلام على التحرر وأداء دوره بمهنية وحرية، وفي هذا الإطار، يبدو وضع الإعلام الخاص أكثر صعوبة وتعقيداً لاسيما أنه يجد نفسه واقعاً بين سندان تأثير مالكي هذا الإعلام من رجال الأعمال ومصالحهم وأهدافهم، وبين مطرقة السلطة الساعية والراغبة في أن يبقى هذا الإعلام في خدمتها وطوع بنائها، وهذا وجه آخر

(1) شهيرة بن عبد الله: من ديمقراطية العملية الانتخابية إلى ديمقراطية الرأي العام العربي، دراسة منشورة في موقع التجديد العربي، بتاريخ 2012/12/25، عبر الرابط التالي: <http://www.arabrenewal.info>

من وجوه المأزق الذي يعيشه الإعلام المصري حاليًا⁽¹⁾، فإذا كان إصلاح المنظومة الإعلامية مسألة مهمة لاسيما في فترات التحول الديمقراطي لما للإعلام من دور مهم في تشكيل الوعي الجماهيري عن قيم الديمقراطية والحرية، فإن هذه المهمة دونها عقبات عديدة على رأسها موقف السلطة من الإعلام ورؤيتها لدوره.

المشهد الإعلامي الراهن في مصر

المتابع لحال الإعلام المصري خلال السنوات الأخيرة في ظل الحالة الثورية التي يعيشها المجتمع منذ ثورة 25 يناير 2011 وما تلاها، أصبح من الصعب وصف الحالة الإعلامية بالمحلية أو الإقليمية أو الدولية، فهي في ظل العولمة ساحة واحدة مفتوحة سريعة التأثير والتأثير فيما بينها، هذه الساحة أصبحت تحكمها مبادئ وقيم أخرى، غير تلك المبادئ السامية والقيم النبيلة التي تحدثت عنها موثائق شرف العمل الإعلامي، سواء كان إذاعياً أم تلفزيونياً أم صحفياً، ورغم قلة التحديات في هذه المراحل، إلا أن موثائق الشرف كانت تحتل مكانة مهمة لتكون مرجعية اختيارية للعمل.

لكن هذا لم يعد قائماً في ظل الظروف الراهنة التي تتحكم فيها المنافسة والسبق والإثارة إلى حد كبير؛ ففي ظل هذه الظروف أصبح الإعلام واقعاً بين طرفين متنازعين، كل منهما يقف يقف في مواجهة الطرف الآخر، ويعلن بتطرف -في كثير من الأحيان- أنه على حق، وأن أي انتقاص من مبادئه التي يعلنها إنما يعدّ خروجاً عن حق الحياة من أساسه.

الطرف الأول هو من يطالب بالحرية المطلقة في التفكير وفي التعبير ونقل الأفكار، وليس لديه أي سقف للبت، مستنداً إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن منظمة الأمم المتحدة عام 1948، والذي ينصّ على أن لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون التقيّد بالحدود الجغرافية.

أما الطرف الآخر فهو من يجد ضرورة في الحفاظ على بعض الخصوصية المرتبطة بالقيم الاجتماعية والأعراف السائدة في المجتمع، والخصوصية الدينية

(1) شحاتة عوض: أزمة الإعلام الخاص بمصر: أكبر من مجرد ضائقة مالية، مركز الجزيرة للدراسات، منشور بتاريخ 24 أكتوبر 2015، على الرابط التالي: <http://studies.aljazeera.net>

بالتحديد، وهذا الطرف يجد أن هناك ما هو مناسب وما هو غير مناسب، ولا يجب إسقاط الأعراف والقيم تحت ذريعة الحرية، ومن هنا نشب الصراع بين الطرفين، وتوسعت الخلافات بينهما بظهور ممارسات تؤكد لكل منهما أنه على حق.

فعلى جانب المطالبين بالحرية المطلقة أدى ظهور حالات من الفساد إلى تدعيم وجهة نظرهم، بأنه لا بد من طرح كل الأمور على الجماهير بصرف النظر عن النتائج المترتبة على ذلك، أما جانب المحافظين، فإن ظهور بعض المدّعين في مجالات مختلفة، خاصة في مجالي الطب والدين وتقديم الأخبار غير الصحيحة بأفكار واتجاهات أحدثت بلبلة ناتجة عن عدم وعي في كثير من الأحيان، وانسحاق وانهار في أحيان أخرى، وأيضاً وقوع تجاوزات تؤثر على السلام الاجتماعي للمجتمع، هذه الحالات جعلتهم يتحمسون لرأيهم أكثر وأكثر⁽¹⁾.

وهناك أربعة عناصر رئيسية في الأداء الإعلامي المصري وخصوصاً القنوات الفضائية خلال الفترة الأخيرة⁽²⁾:

- **العنصر الأول:** هو التراجع الواضح في مستوى المهنية وهذا الأمر لا يعني أن الإعلام المصري كان معيارياً ومتسقاً مع المعايير الدولية طيلة الوقت ثم حدث التراجع، ولكنه يعني أن الإعلام المصري بكل مشاكله وعيوبه ذهب إلى نقطة أبعد في الأداء المتدني، وهذا الأمر ظهر بالفعل في مشاكل مثل التسريبات والمهاترات والشتم والتهديد والتحرّض والمشكلات الشخصية ونمط أداء بعض مذيعي «التوك شو» الذين يحولون برامجهم إلى حصص تلقين للجمهور معتبرين أنفسهم قادة سياسيين ومخططين وعلماء وفلاسفة، وهذا يسمى بالتدني المهني الذي تحتل فيه برامج «التوك شو» المرتبة الأولى.
- **العنصر الثاني:** هو أن المنظومة الإعلامية المصرية أخفقت في أن تخاطب الخارج سواء الإقليمي أو الدولي، وبالتالي ظلت التعبيرات الإعلامية المصرية جميعها داخلية وغير قادرة على مخاطبة العالم الخارجي.

(1) لمياء محمود (نائب رئيس شبكة صوت العرب): مداخلة حول واقع الإعلام المصري، في: ندوة تنظيم الإعلام المصري.. التحديات والآليات، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، بالتعاون مع مؤسسة فريدرش ناومان من أجل الحرية، 22 يناير 2013، ص: 71-73.

(2) الخبير الإعلامي أ. ياسر عبد العزيز، عضو اللجنة الوطنية لإصلاح الإعلام المصري، في حوار لجريدة «القدس العربي» بتاريخ، 10 يناير 2015.

• **العنصر الثالث:** يتعلق بعدم قدرة المنظومة الإعلامية المصرية على إعادة تنظيم نفسها، وخصوصا عبر إنشاء نقابة للإعلاميين أو تطوير مشروعات القوانين التي نص عليها الدستور، والذي تم إقراره في شهر يناير من العام 2014.

• **العنصر الرابع:** يمكن ملاحظته في انخفاض التعددية بدرجة كبيرة وبروز الصوت الواحد وهذا الأمر له انعكاسات سلبية على النزعة النقدية في الأداء الإعلامي.

وتعاني مصر في الوقت الراهن من تخبط إعلامي واضح ناتج عن إعاقه إنشاء نقابة مهنية حرة للإعلاميين وتلكؤ الحكومة في إقرار القانون الموحد لتنظيم الصحافة والإعلام، إضافة إلى مجموعة من الأسباب الأخرى التي تسهم إلى حد كبير في استمرار وتفاقم هذه الحالة من التخبط والفوضى الإعلامية، نذكر بعضاً منها :

1. عدم تقنين الملكية والتمويل لوسائل الإعلام العامة والخاصة.
2. عدم الفصل الواضح بين الملكية والإدارة والتحرير.
3. عدم وجود قانون ينظم تراخيص البث بالنسبة لوسائل الإعلام المسموعة والمرئية، وينظم إصدار الصحف الورقية والإلكترونية واستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة في التواصل الاجتماعي والإعلامي والإعلاني.
4. عدم وجود قانون لضبط الأداء الإعلامي والإعلاني.
5. عدم وجود قانون ينظم حرية تداول المعلومات وإتاحتها للإعلاميين.
6. تأخر إصدار قانون نقابة الإعلاميين، وعدم تفعيل ميثاق الشرف الإعلامي الصادر عن أعضائها المؤسسين حتى الآن.
7. غياب وجود مشاركة فاعلة من المتلقي في عملية ضبط الأداء الإعلامي.
8. عدم وجود لجان دائمة لتقييم الأداء الإعلامي بغرض التصحيح وإعادة التوجيه.
9. إهمال تقديم التدريب اللازم للإعلاميين قبل بدء العمل، وأثناء العمل، وعند الانتقال من عمل إعلامي إلى آخر.
10. ممارسة أشخاص غير مؤهلين للعمل الإعلامي.
11. عدم التزام وسائل الإعلام المختلفة بإصدار إرشادات تحريرية لإعلاميها للعمل بموجبها.

- كما أن الإعلام في ظل المشهد المضطرب سياسياً وإعلامياً تخلق طواعية أو بحكم حالة الانقسام والاستقطاب الحاد التي صاحبت الأزمة عن حياده وموضوعيته بشكل شبه كامل، وتكررت الأخطاء، بل والجرائم المهنية من قبيل⁽¹⁾ :
 - انتشار الأخبار المُجَهَّلة وغير المُدَقَّقة، والاستناد إلى ما يُنشر على مواقع التواصل الاجتماعي وإعادة نشره دون التحقق من صحته، وعدم الاعتذار عن الأخطاء حتى بعد أن يتبين أنها غير صحيحة.
 - الخلط بين الخبر والرأي، وتقديم الرأي باعتباره الحقيقة وأن الرأي المخالف هو الباطل.
 - انتهاك خصوصية الأفراد، وحملات الاغتيال المعنوي والتشويه لكل المعارضين للسلطة.

• غلبة إعلام الصوت الواحد، بينما جرى تقييب الرأي الآخر بشكل شبه كامل. وفي هذا الإطار لا يمكن التعااطي مع الإعلام الخاص في مصر، في ضوء دوره السلبي، بوصفه متهماً بقدر ما يمكن النظر إليه باعتباره ضحية لهذه المرحلة السياسية الانتقالية المضطربة التي تعيشها مصر منذ أكثر من أربع سنوات وما تشهده من تحولات سياسية صاخبة، فبقدر ما حَمَلَ مناخ الحرية عقب ثورة 25 يناير/ كانون الثاني فرصاً لتطوير الإعلام واستعادته لرسالته وتحرُّره من قبضة السلطة ليكون مُعَبِّراً عن طموحات وأحلام الناس، فإن هذه الأجواء حملت بالقدر نفسه، كما يرى البعض، خطر الإجهاز على حرية الإعلام وتحويله إعلاماً للصوت الواحد لا يخدم الجمهور بقدر ما يخدم السلطة ورجال الأعمال وشركات الإعلانات⁽²⁾.

آليات التنظيم الذاتي للأداء الإعلامي

التنظيم الذاتي للإعلام بشكل مبسط هو نمط من أنماط التنظيم الطوعي الداخلي الذي ترضيه منظومة أو مؤسسة إعلامية لذاتها، بشكل يضمن لها حرية عملها، ويفرض عليها التزامات أخلاقية ومهنية، تؤطر أداءها وتعزز مصداقيتها لدى جمهورها، وتضمن لها سبيلاً إلى إصلاح الأخطاء والتطوير المستمر.

(1) شحاتة عوض: أزمة الإعلام الخاص بمصر: أكبر من مجرد ضائقة مالية، مرجع سابق.

(2) المرجع السابق.

وتعود أهمية سعي الإعلاميين إلى التنظيم الذاتي لهم لتجنب إصدار قوانين تؤثر على حرية الإعلام من غير المتخصصين في المهنة وحتى يشارك الصحفيون والإعلاميون بوعي وإصرار في صياغة الوثائق الأساسية للنظام الجديد خاصة فيما يخص الحريات العامة وحرية الرأي والتعبير والنشر والبحث والحصول على المعلومات وتداولها وحرية امتلاك الوسائل الإعلامية وغيرها من الحريات العامة⁽¹⁾.

وتبدو استراتيجية التنظيم الذاتي هي الأصل للحالة المصرية، مع التحول الديمقراطي الثوري الذي تشهده البلاد ونمو المؤسسات الإعلامية والصحفية الخاصة بلا تنظيم ولا أساس مهني سليم، تزيد الحاجة للتنظيم الذي لا يجمع الحريات في الوقت نفسه⁽²⁾.

- مدونات السلوك ومواثيق الشرف

تتبلور أشكال التنظيم الذاتي للإعلاميين في معظم دول العالم في أربعة أشكال مهما اختلفت مسمياتها:

1. مدونة السلوك⁽³⁾ Code of Conduct
2. كتيب تعليمات الكتابة⁽⁴⁾ Text Book
3. ميثاق الشرف الإعلامي⁽⁵⁾ Code of Ethics

(1) محمد إبراهيم بسيوني: أساليب التنظيم الذاتي للإعلاميين وتأثيره على أخلاقيات الإعلام، سلسلة كراسات صحفية وإعلامية، مؤسسة الأهرام، معهد الأهرام الإقليمي للصحافة، العدد الرابع، السنة الأولى يوليو-أغسطس 2012.

(2) وائل جمال: آليات تطوير الأداء المهني للصحافة المكتوبة.. بين دور المؤسسات والنقابة، ورقة مقدمة لندوة «إصلاح الإعلام في مصر.. رؤى وتوصيات»، منتدى البدائل العربي للدراسات، القاهرة، في 16 نوفمبر 2011.

(3) (مدونة السلوك) عبارة عن قائمة من السلوكيات التي يتفق عليها مجموعة صغيرة من الصحفيين والإعلاميين أثناء متابعتهم لحدث معين أو مشاركتهم في عمل مشترك لفترة قصيرة ويلتزمون بها أخلاقياً. ويتعرض من يخرج عنها لعقاب معنوي مثل النقد والتقريع والغضب من إدارة المؤسسة ومن زملائه.

(4) (كتيب التعليمات) هو تفصيل للسياسة التحريرية التي تنتهجها الصحيفة أو الوسيلة الإعلامية، وهو خاص بالعاملين فيها فقط ويقوم بصياغته كبار الصحفيين والإعلاميين العاملين في تلك الوسيلة لتسهيل العمل وإيجاد تناغم في الصياغة يبرز توجهات الصحيفة ويرسخ رؤيتها في الأحداث لدى القارئ أو المتلقي، وتعود أهمية كتيب التعليمات إلى كونه مرشدا ومرجعا ثابتا لتحديد المسؤولية في النجاح أو التقصير للصحفي والإعلامي وللوسيلة ذاتها. ويساعد على قياس ردود الفعل والتأثير المفترض للوسيلة الإعلامية على الجمهور بما يمكنها من تعديل سياستها التحريرية.

(5) (ميثاق الشرف الإعلامي) عبارة عن صياغة أخلاقية لقواعد سلوكية مهنية، يصدر عادة عن النقابات أو الجمعيات الصحفية والإعلامية، وهو ملزم لمن صاغه ويتضمن توصيفاً للجماعة المهنية التي تصدره ورؤيتها

4. المنظمات الإعلامية⁽¹⁾ Organizations

هذه الأشكال الأربعة لا تُلزم إلا أصحابها، وتكون بمثابة قانون أخلاقي وسلوكي خاص لمن وضعوها، وتأخذ قوتها التنفيذية من خلال التزام أخلاقي معنوي من الأسرة الإعلامية والصحفية بالأساس، يتطور إلى التزام مادي إذا ارتبط بصياغة إجرائية تنفذها جهة مقننة لها سلطة اتخاذ قرارات تحدد الثواب والعقاب على الملتزمين بوثيقة التنظيم الذاتي هي (المجلس الوطني للإعلام) الذي نص الدستور المصري على إنشائه.

ويمكن القول إن الرهان الوحيد اليوم للنهوض بالإعلام المصري هو «التنظيم الذاتي»، وعلى الدولة أن تشجع وتواكب هذا التنظيم قانونيًا ومؤسسيًا بشكل يتيح التطور الذاتي والموضوعي، والتنظيم الذاتي لإعلام الدولة المصرية، هو الوسيلة الأفضل في ظل تزايد احتياجات المصريين لإعلام مسئول يجسد تطلعاتهم لحياة أفضل بعد الثورة التي رفعت شعار «عيش-حرية-عدالة اجتماعية»، ولن تتحقق الحرية إلا في إطار أداء إعلامي مهني أخلاقي.

- نقابة الصحفيين

نقابة الصحفيين هي أحد أشكال التنظيم الذاتي للصحفيين في مصر، أنشئت في مارس 1941، ولها شخصية معنوية مستقلة، وتؤلف من الأعضاء المقيدين بجداولها، وينصب دورها على نشر وتعميق مبادئ الديمقراطية والمواطنة، وتقديم كافة أوجه الرعاية لأعضائها على أن يلتزموا بمبادئها وميثاق الشرف الصحفي وتسوية المنازعات ذات الصلة بالمهنة التي قد تنشأ بين أعضاء النقابة أو بينهم وبين مؤسساتهم الصحفية وفقًا للقواعد التي يقرها مجلس النقابة.

وتهدف النقابة وفقًا للقانون رقم 76 لسنة 1970 إلى العمل على الارتقاء بمستوى المهنة والمحافظة على كرامتها والذود عن حقوقها والدفاع عن مصالحها،

لدورها وأهدافها ومسؤولياتها في المجتمع وحقوق وواجبات الأفراد فيها، كما يحدد الميثاق طريقة المتابعة لمدى الالتزام بما ورد فيه من قواعد مهنية وأخلاقية وكيفية وجهة المحاسبة للمخالفين ونوعية العقاب أو الإنابة، ويوجد في العالم اليوم 54 ميثاقًا صحفيًا وإعلاميًا محليًا، و3 ميثاق إقليمية، و5 ميثاق دولية. (1) (التنظيمات الإعلامية) تنقسم التنظيمات الإعلامية في العالم إلى ثلاثة أشكال هي: النقابة الخاصة أو العامة، الجمعية الصحفية والإعلامية، الاتحاد الإقليمي أو الدولي، واختيار الإعلاميين لأحد هذه الأشكال من التنظيم مرتبط بصفة أساسية بما يتيح القانون المحلي في الدولة الذي ينشأ فيها التنظيم الإعلامي.

وضمن حرية الصحفيين فى أداء رسالتهم وكفالة حقوقهم، والعمل على مراعاة الالتزام بتقاليد المهنة وآدابها ومبادئها⁽¹⁾.

- نقابة الإعلاميين «تحت التأسيس»

ظل مشروع قانون نقابة الإعلاميين حلمًا يراود الإعلاميين باتحاد الإذاعة والتلفزيون والفضائيات وحاربوا من أجل تحقيقه لسنوات طويلة، وشكّلوا بناءً عليه نقابات متعددة تحت التأسيس على أمل إنشائها، حتى جاء الدستور المصري في 2014 ليعدهم بتحقيق هذا الحلم، بعد أن نصّ على إنشاء نقابة للإعلاميين لتنظيم عمل الإعلام، وقد وافقت الحكومة المصرية مؤخرًا على مشروع قانون تأسيس النقابة وأحالته إلى لجنة التشريع والفتوى بمجلس الدولة، إلا أنه ينتظر مناقشته في مجلس النواب لإقراره، ويعوّل كثير من الإعلاميين على النقابة في تنظيم وضبط المشهد الإعلامي المرتبك في الوقت الراهن من خلال قيام النقابة بوضع ميثاق للشرف الإعلامي يتصدى لمخالفات أعضائها ويلزمهم بأداء واجهم.

- غرفة صناعة الإعلام

غرفة صناعة الإعلام هى إحدى محاولات الضبط الذاتي للإعلام الفضائي المصري، أطلقت في يناير 2014، وتتشكل من 10 قنوات فضائية هي النهار، CBC، الحياة، القاهرة والناس، On TV، دريم، التحرير، صدى البلد، المحور والفراعين، ويرى مؤسسيها أنها ستكون بمثابة المكمل لدور المجلس الوطني في الإعلام، والذي منوط به تنظيم الإعلام في الدستور المصري، والهدف الأساسي من تأسيس غرفة صناعة الإعلام هو وجود كيان لحماية صناعة الإعلام كما هو الحال مع صناعة السينما، بالإضافة إلى وضع ميثاق شرف إعلامي يحمي أصحاب القنوات ومقدمي البرامج، وكذلك خلق دور للإعلام المصري داخل مصر وخارجها.

أصدرت غرفة صناعة الإعلام مدونة سلوك في محاولة لضبط المشهد الإعلامي في القنوات الفضائية المصرية.

(1) قانون نقابة الصحفيين رقم 76 لسنة 1970، وهو القانون الذى وُضع في عهد الرئيس الراحل جمال عبدالناصر وتم تعديله في عهد الرئيس الراحل محمد أنور السادات، ومنذ ذلك الحين لم يتم تعديله على الرغم من الأمور المستحدثة التى تطرقت على الساحة الصحفية أو الساحة السياسية المصرية.

«مدونة السلوك المهني»: شهدت الساحة الإعلامية المصرية مجموعة من الانتهاكات للحياة الخاصة للمواطنين والشخصيات العامة على شاشات التلفزيون، ووصلت سبب متبادلة بين بعض مقدمي البرامج، بالإضافة إلى العديد من الممارسات غير المهنية، وهو ما دفع اللجنة الخماسية التي تضم الجهات المختصة⁽¹⁾ بالنظر في شؤون الإعلام في 13 ديسمبر 2015 إلى إقرار مشروع مدونة «السلوك المهني للأداء الصحفي والإعلامي»، كوثيقة تضاف إلى ميثاق الشرف الصحفي وتلتزم بمبادئها الجهات الموقعة عليها، بعد الاطلاع على نماذج دولية وعلى الجهود والمبادرات السابقة وعلى المقترحات التي تلقوها من الجمعيتين الصحفية والإعلامية، التي تدعم الالتزام بها بكل الوسائل الأدبية والقانونية في جميع المؤسسات الصحفية والإعلامية، وجاءت المدونة في إطار السعي نحو ضبط الأداء المهني والإعلامي من خلال تعزيز الممارسة المهنية الحرة والمحترفة والحد من الممارسات العشوائية، ما يسمح باستعادة مكانة الإعلام المصري وكفاءته المهنية والأخلاقية، وتضمنت المدونة 22 بنداً أبرزها:

- ترتيب وصياغة أولويات المادة المنشورة والمعرضة والمذاعة بشكل يعكس الأولويات الحقيقية للمجتمع ويبتعد عن الإثارة المنبوضة والشجار الأجوف.
- الالتزام بالحقائق والامتناع عن اختلاق الوقائع أو إطلاق الأخبار المفبركة أو المصطنعة أو المضللة.
- الالتزام بعدم الدخول في ملاسنات أو مشاحنات إعلامية وبعدم استخدام مساحات النشر أو أوقات العرض في طرح خلافات شخصية أو معارك ومصالح خاصة.

ودعا مجلس إدارة غرفة صناعة الإعلام المسموع والمرئي جميع مديري القنوات الفضائية لاعتبار «مدونة السلوك الإعلامي» جزءاً من السياسة التحريرية للقنوات، وتعميمها على جميع مقدمي البرامج للالتزام بها، على أن يكون مديرو القنوات الفضائية هم المخولين بتطبيق ذلك، ولديهم كافة الصلاحيات لذلك، وقرر المجلس اتخاذ الإجراءات الحاسمة والفورية من قِبَل إدارات القنوات الفضائية تجاه

(1) هذه الجهات الخمس هي: نقابة الصحفيين، اتحاد الإذاعة والتلفزيون، غرفة صناعة الإعلام، نقابة الإعلاميين تحت التأسيس، الهيئة العامة للاستعلامات، وذلك بمقر الهيئة العامة للاستعلامات.

كل من يخالف بنداً من بنود مدونة السلوك المهني، بما يحمي حقوق المشاهدين وقيم المجتمع ويحفظ احترام القنوات الفضائية⁽¹⁾.

والسؤال هنا: التنظيم الذاتي للإعلاميين .. هل هو كافٍ لضبط الأداء الإعلامي؟ أحدث التقدم التكنولوجي انفجاراً إعلامياً ساهم في تعزيز حرية التعبير، وإن كان قد أثار بعض المخاوف، هذه المخاوف تبدو من الممارسات غير الصحيحة، لكننا عندما نعود للتأصيل النظري في الإعلام، نجد نظرية المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام -وهي إحدى النظريات العلمية الأساسية التي تحكم وتفسر وتقنن العمل الإعلامي- ترى أن حدود حرية الكلمة محكوم بأخلاقيات المهنة ومواثيق الشرف الإعلامي المعمول بها في مجتمع بعينه، ومفهوم المسؤولية الاجتماعية للإعلام يفترض وجود نسق متكامل للعمل يتضمن شقين؛ الأول: خاص بمسؤولية وسائل الإعلام تجاه المجتمع، أما الشق الثاني فهو خاص بمسؤولية الإعلامي تجاه جماعته المهنية، وهو ما يحمل في طياته إدراك الإعلامي لدور جماعته المهنية في خدمة المجتمع والدفع به للتقدم، وهذا ما يجعلنا نتساءل: إلى أي مدى يتوافر هذا الوعي لدى الإعلاميين؟؟

التنظيم القانوني للإعلام في الدستور المصري

يُعَدُّ الإعلام بوسائله المختلفة، التقليدية والحديثة، إحدى أهم ركائز المجتمع، نظراً لوظيفته الأساسية المتمثلة في تشكيل اتجاهات الرأي العام تجاه القضايا المجتمعية المختلفة، وكونه عاكساً لطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، من ناحية، وبين النخبة والجماهير، من ناحية أخرى، غير أن العديد من العوامل من شأنها التأثير في أداء وسائل الإعلام لهذه الوظائف، منها عوامل تتصل بالبيئة التي يمارس فيها الإعلام دوره، وأخرى تتصل بالإطار التشريعي الحاكم له، وثالثة تعنى بالقائمين على الإعلام والعاملين فيه.

ويتوقف أداء وسائل الإعلام المختلفة لدورها على شكل ووظيفة تلك الوسائل في المجتمع وفقاً لما يحدده لها النظام السياسي للدولة، وحجم الحريات التي يمنحها لها القانون المنظم لعملها، ومدى الاستقلالية التي تتمتع بها في مقابل مالكيها، إلى جانب طبيعة العوامل الثقافية والاجتماعية المتأصلة في المجتمع، كما يبرز دور الإعلاميين

(1) جريدة الوطن، السبت، 2015/12/19.

ذاتهم في هذا الإطار أيضاً، إذ ينعكس مدى تحليلهم بالحيادية والمهنية والمصادقية على مدى تقبل المجتمع للدور الذي يقوم به الإعلام في توجيه وتشكيل الرأي العام. ولا يزال النقاش حول تنظيم الإعلام في مصر خاضعاً إلى ثنائية القانون ومواثيق الشرف المهني، فالبعض يدافع عن ضرورة أن يخضع الإعلام لقانون ينظم عمله، والبعض الآخر يتمسك بالمواثيق الأخلاقية باعتبارها الآلية الأساسية أو الوحيدة لتنظيم علاقة الإعلامي بالجمهور وبالمجتمع وبالمهنة، وهؤلاء يرون في هذه المواثيق تنظيمًا ذاتيًا غير مؤسساتي يضمن الالتزام الطوعي بما جاء بها من بنود من قبل الإعلاميين.

والتنظيم القانوني للإعلام يتم من خلال القوانين المختلفة سواء المتعلقة مباشرة بالإعلام والصحافة مثل قوانين المطبوعات والصحافة، أو التي تتصل بالعمل الإعلامي مثل قوانين العقوبات أو الإجراءات الجنائية وغيرها، وكل هذه القوانين تنظم علاقة الإعلام بالمجتمع ومسؤولياته وحدود حريته.

قانون تنظيم الصحافة والإعلام الجديد.. هل يحد من الفوضى الإعلامية ويعدل مسار الإعلام؟

- مواد تنظيم الإعلام في الدستور المصري

خصص الدستور المصري ثلاث مواد⁽¹⁾ نصّت على استحداث وتفعيل آليات ضمان حرية الإعلام، واحترام أخلاقياته ومنع الاحتكار، وقواعد الإفصاح والشفافية المالية والإدارية وضمان حقوق الإعلاميين والمواطنين، حيث نصّت المادة 211 على

(1) هذه المواد هي:

مادة 211 .. المجلس الأعلى للإعلام: المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الفني والمالي والإداري، وموازنتها مستقلة، ويختص المجلس بتنظيم شئون الإعلام المسموع والمرئي، وتنظيم الصحافة المطبوعة، والرقمية، وغيرها، ويكون المجلس مسئولاً عن ضمان وحماية حرية الصحافة والإعلام المقررة بالدستور، والحفاظ على استقلالها وحيادها وتعدديتها وتنوعها، ومنع الممارسات الاحتكارية، ومراقبة سلامة مصادر تمويل المؤسسات الصحفية والإعلامية، ووضع الضوابط والمعايير اللازمة لضمان التزام الصحافة ووسائل الإعلام بأصول المهنة وأخلاقياتها، ومقتضيات الأمن القومي، وذلك على الوجه المبين في القانون، يحدد القانون تشكيل المجلس، ونظام عمله، والأوضاع الوظيفية للعاملين فيه، ويؤخذ رأي المجلس في مشروعات القوانين، واللوائح المتعلقة بمجال عمله.

مادة 212 .. الهيئة الوطنية للصحافة: الهيئة الوطنية للصحافة هيئة مستقلة، تقوم على إدارة المؤسسات الصحفية المملوكة للدولة وتطويرها، وتنمية أصولها، وضمان تحديثها واستقلالها، وحيادها، والتزامها بأداء

إنشاء المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام كهيئة مستقلة، تختص بتنظيم شؤون الإعلام المسموع والمرئي، والصحافة المطبوعة والرقمية، وضمان حماية حرية الصحافة والإعلام، ونصّت على وضع معايير لضمان التزام الصحافة ووسائل الإعلام بأصول المهنة وأخلاقياتها ومقتضيات الأمن القومي، ولا شك أن الأمن القومي من المفاهيم الغامضة التي تسمح بتأويلات متناقضة، كما توجد له نصوص وتفسيرات متعددة في القانون، وخصص الدستور الجديد مادتي 212، 213، لتنظيم الصحافة والإذاعة والتلفزيون المملوكة للدولة.

والدستور في إنشائه للكيانات الثلاثة (المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام- الهيئة الوطنية للصحافة - الهيئة الوطنية للإعلام) التي تضطلع بتنظيم المجال الإعلامي والصحفي في مصر، قد حرص على أن تكون الاختصاصات المنوطة بكل منها واضحة ومحددة وغير متداخلة، بما يعطي لكل منها استقلاله التام في حدود مهمته ويتيح تنظيمًا فعالاً ودقيقاً للصحافة والإعلام؛ فالمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام هو الكيان الأعلى المنظم والمشرف على كافة وسائل وأشكال الصحافة والإعلام في مصر وليس له أي علاقة بإدارة أي منها سواء كانت مملوكة للدولة أو للقطاع الخاص أو للأحزاب السياسية، أما الهيئة الوطنية للصحافة والهيئة الوطنية للإعلام، فهما مختصتان فقط بإدارة المؤسسات الصحفية والإعلامية المملوكة للدولة، وليس لأي منهما أي شأن أو اختصاص بالصحف ووسائل الإعلام المملوكة لغيرها، سواء فيما يخص تأسيسه أو الترخيص له أو ممارساته، فكل هذا خاضع فقط بما فيها المؤسسات التابعة للهيئتين نفسيهما للمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام دون غيره.

ومنذ صدور الدستور يدور جدل ونقاش حول تفعيل مواد الدستور الخاصة بتنظيم الإعلام، ومن يترجمها إلى قوانين وإجراءات محددة، ولم يبادر الرئيس عبد الفتاح السيسي في ظل غياب البرلمان -قبل إجراء الانتخابات البرلمانية في أكتوبر 2015 وبالتالي امتلاكه سلطة التشريع- بالتفاهم مع جماعة الصحفيين والإعلاميين

مهني، وإداري، واقتصادي رشيد، ويحدد القانون تشكيل الهيئة، ونظام عملها، والأوضاع الوظيفية للعاملين فيها، ويُؤخذ رأى الهيئة في مشروعات القوانين، واللوائح المتعلقة بمجال عملها. مادة 213 .. الهيئة الوطنية للإعلام: الهيئة الوطنية للإعلام هيئة مستقلة، تقوم على إدارة المؤسسات الإعلامية المرئية والإذاعية والرقمية المملوكة للدولة، وتطويرها، وتنمية أصولها، وضمان استقلالها وحيادها، والتزامها بأداء مهني، وإداري، واقتصادي رشيد، ويحدد القانون تشكيل الهيئة، ونظام عملها، والأوضاع الوظيفية للعاملين فيها، ويُؤخذ رأى الهيئة في مشروعات القوانين، واللوائح المتعلقة بمجال عملها.

إلى إصدار هذه القوانين وفُضِّل انتظار تشكيل البرلمان، وهو اختيار سمح باستمرار فوضى الإعلام المصري وانغماسه في التسييس واللامهنية.

- قانون تنظيم الصحافة والإعلام

انتهت اللجنة الوطنية للتشريعات الصحفية والإعلامية في منتصف أغسطس الماضي (2015) من إعداد مشروع قانون «تنظيم الصحافة والإعلام» بعد ما يقرب من عام كامل على بدء إعداده.

فتح مشروع القانون الذي أعلنه جلال عارف رئيس المجلس الأعلى للصحافة، رئيس لجنة الصياغة، مساء الأحد 17 أغسطس 2015، الباب لمزيد من الخلافات وسط الجماعة الصحفية والإعلامية.

يقترح مشروع القانون بنية تشريعية موحدة لكل وسائل الإعلام دون تفرقة، وجاء في 207 مواد مقسمة على 7 أبواب، ويهدف إلى تنظيم حقوق وواجبات الصحفيين، في الإعلام المرئي والمكتوب والمسموع والإلكتروني، وآليات تشكيل المجلس الأعلى للصحافة، واختصاصاته، وهو السلطة العليا بحسب الدستور، المنوط بها الإشراف على الإعلام، ومنح وسائله تراخيص الصدور والبث، والرقابة على أدائها ومدى التزامها بمواثيق الشرف المهني.

وقد اتفق خبراء الإعلام على أن هذا التشريع الجديد إيجابي، ويعد أحد الأعمدة الرئيسية للعمل الإعلامي والصحفي في مصر، لكنه لن يقضي بالضرورة على أزمات الإعلام⁽¹⁾؛ فالإعلام أصبح جزءاً من الحشو الذهني المواكب للثورة المعلوماتية، وهو ما يصعب معه التقنين والضبط مهما كانت الأنظمة والقوانين صارمة وحادة.

كما لا يمكن إغفال أن الانفلات الإعلامي في مصر خلال السنوات الأخيرة هو نتاج حالة احتقان سياسي حادة وغموض وتذبذب في الرؤية، فما تواجهه مصر الآن ليس مشكلة إعلامية فحسب، بل هي مشكلة أمنية وسياسية وإعلامية، ومن ثمّ لن يكون بوسعنا القضاء على تلك الممارسات أو الحدّ منها، إلّا من خلال عمل منهجي على صعيد السياسة وتنظيم الإعلام، وحينما تهدأ حالة الاحتقان والانقسام وتراجع

(1) انظر: ملف تنظيم الإعلام على أجندة البرلمان، جريدة الأهرام، بتاريخ 2016/1/9، وهؤلاء الخبراء هم: مكرم محمد أحمد، صلاح عيسى، يحيى قلاش، حمدي الكنيسي، حسن عماد مكاوي.

خطورة التهديد الإرهابي ونبدأ في إعادة بناء النظام الإعلامي على أسس تكفل الحرية والمسئولية وحماية مصلحة الجمهور، ستتراجع الممارسات المنفلتة.

كيف يرى الإعلاميون والممارسون في مصر قانون تنظيم الصحافة والإعلام؟
طرح الباحث سؤالاً مفاده: هل إقرار قانون تنظيم الصحافة والإعلام يكفل ضبط المشهد الإعلامي المصري وتعديل مساره؟ فكانت إجابات الممارسين والأكاديميين على النحو التالي:

• سيعمل على ضبط الايقاع ولابد من إقرار قانون ينظم الفوضى الإعلامية فكل حق يقابله واجب وانطلاقاً من أن الحرية مسؤولية إذن لابد من إقرار القانون الذي تأخر كثيراً، ومراقبة تنفيذه لأن هناك العديد من التشريعات مجرد حبر على ورق ولا يتم تنفيذها إلا فيما ندر⁽¹⁾.

• بالتأكيد يؤثر إلى حد كبير بشرط أن بنظم المهنة والمتعاملين معها، بالإضافة إلى ميثاق شرف يلتزم به من يمارسها، والأهم من ذلك تطبيقه على السواء⁽²⁾.
• القانون مهم جداً، ولكنه ليس كفيلاً بتعديل المسار المائل لكثير من القنوات الفضائية المصرية، إقراره مهم لكن تفعيله هو الأمر الأهم، ومراقبة ذلك وعدم الخضوع لممارسات الابتزاز والضغط والتذرع بشعارات حق يراد بها باطل، ومهم أيضاً غربة الإعلاميين واختيارهم على أسس ومعايير مهنية، والأهم من ذلك التزام وظائف الإعلام من قبل الإعلاميين دون التوغل على وظائف السلطات الأخرى⁽³⁾.

• المشكلة ليست في إقرار القانون من عدمه، لكن المشكلة في سيطرت شلة تبادل المصالح على الإعلام، وحينما تحول الإعلام إلى تجارة ذهب الضمير والميثاق دون عودة⁽⁴⁾.

• القضية ليست محصورة في إقرار القانون، الإعلام المصري يعاني أزمة أخلاقيات وضمائر غائبة في الأساس، لذلك من الصعب الحكم على القانون

(1) د.حسني صادق، أكاديمي ومذيع بشبكة صوت العرب، اتحاد الإذاعة والتلفزيون، القاهرة.

(2) د.مصطفى حمدي، المكتب الإعلامي بمجلس الوزراء المصري، ومدرس بكلية الإعلام جامعة سيناء.

(3) غادة واكد، نائب رئيس تحرير جريدة الرأي، مؤسسة دار التحرير.

(4) خالد أبو الروس، كاتب صحفي بجريدة الأهالي.

بأنه يكفل ضبط المشهد دون إحساس من الإعلاميين أنفسهم بالمسئولية المهنية⁽¹⁾.

• التنظيم القانوني يجب أن يكون ضمن حزمة متكاملة من الإجراءات والترتيبات والأفكار والرؤى لانتشال الإعلام المصرى من المحنة غير المسبوقة التى يمرّ بها⁽²⁾.

• القانون لن يساهم في تعديل المسار، لكنه سوف يساهم في تنظيم وتحديد للمسؤوليات والإجراءات وتقنين جديد لممارسة الصحافة والإعلام بدلاً من الفراغ والتخبط والانتهازية وغياب القانون الذى نعانى منه طوال ثلاثة أعوام ماضية، ويهدد المؤسسات الصحفية والإعلامية بالانهيار السريع⁽³⁾.

• التأثير سيظهر مع أول تطبيق على أول مخالف، إذا حدث ذلك بشكل رادع واستخدم القانون بعيداً عن عبارة «روح القانون» ستكون النتيجة رائعة اما اذا حصل تمييع فستكون النتيجة استمرار الفوضى الإعلامية⁽⁴⁾.

• القضية ليست في إقرار القانون، فالمشهد يعاني من تشعب في القوانين وتخبط في القرارات، بل تكمن في أننا بحاجة ماسة لأمرين لا ثالث لهما: وجود الضمير المهني ومن قبله الأخلاقي، وجود أدوات مدروسة وآليات ضابطة للتنفيذ⁽⁵⁾.

• التنظيم القانوني للإعلام مجرد خطوة ضمن خطوات متعددة لإصلاح مسار الإعلام في مصر، فالقانون بدون تفعيل وضوابط مُلزِمة تعمل على تفعيله سيصبح بلا أي تأثير ومجرد كلام على ورق، بالإضافة إلى أن الإعلام جزء من منظومة عامة هى الأخرى بحاجة إلى العديد من الإصلاحات الأخلاقية والمهنية قبل أي شيء⁽⁶⁾.

(1) د.عزة عبد العزيز، رئيس قسم الإعلام، جامعة سوهاج، مصر.

(2) كمال جاب الله، مدير تحرير جريدة الأهرام.

(3) د.محمد بسيوني، مدير تحرير بدار أخبار اليوم، وأكاديمي.

(4) لويس المنياوي، ممارس إعلامي وأكاديمي بكلية الإعلام، جامعة النهضة، بني سويف، مصر.

(5) د.غادة اليماني، رئيس قسم الإعلام، بجامعة طنطا.

(6) ياسمين صلاح، كلية الإعلام، جامعة القاهرة.

آليات ترشيد الأداء الإعلامي في مصر.. ضمانات تفعيل قانون تنظيم الصحافة والإعلام كما يراها الممارسون والأكاديميون:

يبدو واضحاً أن غياب آليات ترشيد الأداء الإعلامي في مصر، تتطلب الأخذ في الاعتبار عدة مقترحات تنفيذية، منها تأسيس نقابة للإعلاميين على غرار نقابة الصحفيين، وإعداد ميثاق شرف إعلامي يوجه العاملين في الإعلام التلفزيوني، من شأنه أن يكون سبباً في إنهاء المشهد الحالي، والذي يصب في مصلحة الساعين للعمل في أجواء غير منضبطة، إذ لا يخفي وجود فئة مستفيدة من حالة الانفلات الحالية، حيث لن يكون لهم مكان للعمل بمهنية بعيداً عن الإثارة وعدم الحيادية التي يتسم بها أداؤهم.

وقد جرت مناقشات مطولة في ندوات ومؤتمرات علمية وحوارات مجتمعية، وأعدت أبحاث ودراسات كثيرة بهدف تعديل مسار الإعلام المصري وإعادة تنظيمه حتى يكون ركيزة أساسية من ركائز نهضة البلاد وتقدمها، وعلى سبيل المثال نجد أنه ورد في توصيات مؤتمر «الإعلام المرئي والمسموع في مصر.. رؤى مستقبلية» والذي جرت وقائعها في الفترة من 28-29 مارس 2012 بالقاهرة بالتعاون مع هيئة الإذاعة البريطانية BBC ومعهد الأهرام الإقليمي للصحافة، ونقابة الإعلاميين المصرية تحت التأسيس أنه يجب تشكيل جهاز للإعلام الوطني يضع استراتيجية لعمل أجهزة الإعلام الرسمية باستقلال تام، ويلزم الإعلام الخاص بالالتزام بالمعايير والقواعد المهنية، حيث إن المشكلة في الإعلام المصري لم تكن فقط في إعلام الدولة، ولكن كانت أيضاً في الإعلام الخاص.

وطالب عدد من الحركات الإعلامية ومنها المجموعة المؤسسة لنقابة الإعلاميين المصرية بضرورة أن يكون هناك مجلس وطني لتنظيم عمل وسائل الإعلام المسموع والمرئي (العام منها والخاص)، وأن يتم تفعيل ميثاق الشرف الإعلامي الذي صاغته المجموعة المؤسسة للنقابة، وأقرته جموع الإعلاميين المصريين، وأن يتم إعادة النظر في عمل وسائل الإعلام الخاص في مصر بحيث يتم تنظيمه ووضع أطر منهجية لعمله، بحيث لا يصبح جهازاً دعائياً لصالح الملاك والممولين على حساب مصلحة الوطن والمواطن.

وطالبت حركة «إعلاميون مستقلون» (وهم مجموعة من شباب الإعلاميين في اتحاد الإذاعة والتلفزيون المصري) بأن يتم تحويل اتحاد الإذاعة والتلفزيون إلى هيئة مستقلة على غرار هيئة الـBBC باسم هيئة الإذاعة والتلفزيون المصرية، تكون غير خاضعة في سياستها الإعلامية لتوجهات وتدخلات من الدولة متمثلة في النظام الحاكم أو مؤسساته تؤثر في سياستها التحريرية ويكون لها ميزانيتها الخاصة وتمويلها الذاتي من دافعي الضرائب أو من طرح أسهم للاكتتاب العام بها، ووضع سياسة إعلامية وإعلانية على أسس ومعايير مهنية، ووضع ميثاق للعمل الإعلامي والإعلاني، وإقرار قوانين تضمن حرية الرأي والتعبير وتوفير الحماية للإعلاميين، وسرعة إقرار قانون إنشاء نقابة الإعلاميين.

وطرح البعض مقترحاً بتشكيل لجنة لتقييم الأداء الإعلامي يشارك فيها إعلاميون كبار من غير شاغلي المناصب الإدارية أو الإعلامية في أية وسيلة إعلامية وأساتذة إعلام ولغويون وممثلون لمنظمات المجتمع المدني، وتكون توصياتها ملزمة لوسائل الإعلام وللإعلاميين في الإطار العام لقانون تنظيم البث والنشر وقانون ضبط الأداء الإعلامي، على أن ترفع هذه اللجنة تقاريرها إلى المجلس الوطني للإعلام الذي يعيد توجيه كل ملاحظات ترد على الأداء إلى الوسيلة الإعلامية المعنية وتراقب مدى التزامها بالعمل بما تتضمنه، وتقدم صورة من التقارير لنقابتي الإعلاميين والصحفيين اللتين يكون لهما حق مساءلة أعضائهما عند المخالفة حسب قانون كل نقابة منهما، إضافة إلى استحداث مجلس يستلهم مبادئه من الدستور ومن القوانين والمدونات الأخلاقية ومن التجارب العالمية بحيث يمثل هذا المجلس آلية فعلية للدفاع عن حرية الإعلام وفضاءً لتطوير معايير الممارسة الإعلامية من ناحية، وآلية وساطة بين الإعلاميين والجمهور من ناحية أخرى.

ونشير هنا إلى اقتراح تشكيل مجلس يسمى «المجلس الأعلى للإعلام والصحافة» أو «مجلس أمناء الإعلام والصحافة»⁽¹⁾ لوضع الإستراتيجية الإعلامية العامة في البلاد، ومراقبة أداء المجلس الوطني للإعلام المخوّل له مراقبة أداء وسائل الإعلام المختلفة والإعلاميين من مختلف المناحي والاتجاهات، إضافة إلى تشكيل مجلس

(1) حسن الحملي: رؤية مستقبلية لإعادة تنظيم وإصلاح الإعلام المصري، مداخلة في: المؤتمر الأول لمستقبل الإعلام في مصر، القاهرة، 29 ديسمبر 2012.

وطني للإعلام والصحافة يندرج تحته الإعلام الرسمي والحكومي والخاص والصحف القومية والخاصة ويخضع الجميع فيه لقوانين تنظيم العمل الإعلامي بما ينفع الوطن وليس النظام أو الأفراد، وتتبعه أيضاً لجنة إعلامية مهنية لمراقبة وتقييم الأداء.

وطرح بعض الممارسين⁽¹⁾ فكرة إنشاء جمعيات أهلية تعمل على حماية المشاهد، وضمان عدم تعرضه لما يسيئ له أو لما يهدد سلامه الاجتماعي أو ينتهك خصوصياته، وذلك عن طريق مراقبة ما يذاع وينشر في وسائل الإعلام المختلفة، وتقديم ما تتوصل إليه من نتائج إلى المجلس الوطني للإعلام وإلى نقابة الإعلاميين لعمل ما يلزم تجاه ذلك كل فيما هو مخوّل له القيام به في إطار القانون.

الخاتمة

يعبّر المشهد الإعلامي في مصر عن حالة من الفراغ المعرفي والمهني، واستمرار هذا الفراغ يدين الحكومة والمؤسسات الرسمية التي تركت هذا الفراغ يتسع ما فتح المجال لمزيد من الارتباك والفوضى، وتحول الإعلام إلى أداة لصناعة الأزمات، كما أن هذا الفراغ المعرفي والمهني يدين أبناء المهنة وممارسوها بمؤسساتهم المستقلة التي تركت الوضع يزداد سوءاً، ولا يمكن الاستمرار في التعويل على «التنظيم القانوني» أو «التنظيم الذاتي» من دون مضمون حقيقي وإنجازات جادة تقود إليهما.

ومع التسليم بأن العمل الإعلامي المرئي الخاص والعام، إنما يقع في المقام الأول تحت تأثير المناخ العام الذي يمارس عمله فيه، إذ يعاني الإعلام مما يعانيه المجتمع من مشكلات وأزمات، حيث يأتي معبراً عنه وعاكساً لأوضاعه، وبالتالي فهو ليس بمعزل عن الفوضى التي يعاني منها المجتمع، الأمر الذي يعني ضرورة وجود بيئة محيطة تتسم إلى حد ما بالاستقرار لكي تساعد على ضبط المشهد الإعلامي وحث العاملين فيه أو بالأحرى إجبارهم على التناول المنضبط لتطورات الأحداث، إذ أن القوانين المنظمة له ليست قادرة وحدها على ضبط إيقاعه.

إن حالة الانفلات الإعلامي الحادثة تحتاج الآن إلى درجة كبيرة من الانضباط الذاتي والالتزام الأدبي من قبل الممارسين والأكاديميين على حد سواء والحاجة إلى

(1) توصيات المؤتمر الأول لمستقبل الإعلام في مصر، القاهرة، 29 ديسمبر 2012.

حل تكاملي يضم أطراف المجتمع بفئاته ومؤسساته، وعلى أطراف صناعة الإعلام في مصر (الحكومة، رجال الأعمال، الإعلاميين، النقابات المهنية) إدراك أهمية اتخاذ إجراءات تصحيحية لمنظومة الإعلام المصري بشكل يعيدها إلى مسارها الصحيح المراعي لأخلاقيات الممارسة المهنية وأداء الرسالة الإعلامية في ضوء ضمان ضبط جودة المنتج الإعلامي، ومن ثم، فإننا ما زلنا بحاجة إلى مبادرة وطنية جادة ومسؤولة يربعاها المجتمع الإعلامي ومؤسسات المجتمع المدني والهيئات المسؤولة عن الإعلام والحكومة لوضع تصور شامل لإصلاح الإعلام المصري.

وانطلاقاً من حقيقة أن المواثيق والقوانين وحدها لا تكفي لترسيخ ودعم حرية الإعلام ومسؤوليته، بل لابد من ممارسات تدعمها ثقافة عامة في المجتمع لتكامل وتفعّل تلك المواثيق والقوانين، إذن، المطلوب اليوم تنظيم مجال الإعلام المرئى على نحو يضع قواعد عامة للعمل، وميثاق شرف بين ملاك القنوات يضبط أداء الإعلاميين، مع اهتمام من الدولة برعاية الإعلام الخاص الذى بات يلعب الدور المحورى فى دفع قاطرة التطور باتجاه الديمقراطية والتعددية رغم الأخطاء ورغم التجاوزات التى تصدر عن بعض الإعلاميين فإن رعاية الدولة مطلوبة بشدة، والمقصود بالرعاية هنا ضبط هذا المجال وتوفير الحماية السياسية والقانونية للقنوات المصرية فى مواجهة محاولات الهيمنة من قبل شبكات غير مصرية، مثلما تفعّل الدول الأخرى التى تسعى بعض القنوات المنتمية لها إلى الهيمنة على فضاء الإعلام المصرى⁽¹⁾.

وختاماً، نحن فى أمسّ الحاجة إلى إدارة مناقشة وطنية مستقلة وعلمية ومسؤولة نحو أفضل الممارسات التى يمكن أن تدير دفعة الإعلام المصري نحوها، وتضمن إسهام آليات التنظيم القانوني في تعديل مسار المشهد الإعلامي خصوصاً في القنوات الفضائية المصرية.

(1) عماد جاد: دور الإعلام فى مراحل التحول الديمقراطى، جريدة المصري اليوم، 15/12/2014.

التقرير النهائي للملتقى الدولي «التلفزيون وحالة الانتقال: التحديات والسياقات الجديدة»

انعقدت أشغال الملتقى الدولي الذي ينظمه معهد الصحافة وعلوم الإخبار بتونس ومؤسسة كيراد أديناور تحت عنوان «التلفزيون وحالة الانتقال: التحديات والسياقات الجديدة» في العاصمة تونس أيام 7 و8 أفريل 2016.

وقد شارك في المؤتمر 21 باحثا من تونس، المغرب، لبنان، قطر، الجزائر، الإمارات، الأردن، مصر، قطر، السويد، فرنسا.

إلى جانب الجلسة الافتتاحية التي تضمنت كلمة مدير معهد الصحافة وعلوم الإخبار كلمة ممثل كونراد أديناور وكلمة المنسق العلمي للملتقى، تضمن الملتقى أربع جلسات علمية هي :

- سبر واقع الدراسات والبحوث حول التلفزيون،
- التلفزيون وتكنولوجيا الاتصال الحديثة،
- العلاقة بين المرفق العمومي والقطاع الخاص وإعادة تشكل السوق التلفزيونية،
- التعديل خلال الفترات الانتقالية والممارسات المهنية الجديدة.

الجلسة العلمية الأولى «واقع الدراسات ولأبحاث حول التلفزيون»

تناولت الجلسة العلمية الأولى التي أشرف عليها الدكتور عبد الكريم الحيزاوي مسألة «سبر واقع الدراسات والبحوث حول التلفزيون» واستهلّت الدكتورة مي عبد الله هذه الجلسة بمدخلة تحت عنوان «إشكاليات التنظير في الإعلام والاتصال وانعكاسها على بحوث التلفزيون في العالم العربي». ذكرت فيها ان هناك أزمة

في التأصيل المعرفي في حقل الإعلام والاتصال كما أشارت إلى إشكالية تفكيك المفاهيم واعتبرتها مسألة رئيسية. من ناحية أخرى أشارت الباحثة إلى مشكل العزلة حيث أن هنالك أسماء لامعة للباحثين العرب ولكنهم معزولون. وذكرت غياب مخابر بحثية وغياب روح الفريق في العمل البحثي. على الصعيد المنهجي ذكرت الباحثة أن الاقتصاد على منهج التحليل الوصفي غير كاف لوحده كما أن بحوث الأثر الاجتماعي غائبة رغم أهميتها. وتشمل هذه المشاكل من ناحية أخرى مجتمع الدراسة حيث أن هنالك تركيز على المدن دون الريف. واعتبرت أن عينات الدراسة محدودة العدد وهذا غير كاف للحصول على نتائج علمية. أشارت الدكتورة مي العبد الله في نهاية مداخلتها إلى محدودية محاور البحث إذ يمكن إضافة محاور مجتمع الإعلام والاتصال والسياسات العامة للاتصال. ودعت إلى ضرورة التجديد للوصول إلى مدرسة عربية مميزة، ضرورة التأريخ للإعلام والاتصال، ضرورة إنشاء مراكز بحوث متخصصة، تجديد الجهاز النظري وحشد الطاقات والتعاون بين الباحثين.

في مداخلته تحت عنوان «البيئة الإعلامية والانتقال الإعلامي» أشار الدكتور عبد الله الرفاعي من السعودية إلى جملة من المعوقات التي تحول دون تطور الإعلام العربي وهي ضعف الجانب القضائي، قلة الوضوح فيما يتعلق بألية الإعلان، ضعف المهنية وكثرة الأخطاء. وأشار إلى أن عقل الجمهور أصبح معولما بمعنى أنه لم يعد هناك عقل عربي أو فرنسي أو أمريكي إلخ... كما أضاف أننا نعيش اليوم في عصر التطبيقات فالجمهور الذي يتابع التلفزيون التقليدي يتناقص إذ هنالك تطبيقات جديدة على غرار الهاتف الجوال. واعتبر الباحث أن عصر الإعلام الافتراضي يعيش فصله الأول وهو سيتغير أكثر وسيشكل الواقع الجديد.

قدمت الدكتورة عائدة الفيتوري مداخلته بعنوان «واقع البحوث حول التلفزيون في تونس. ما الذي تغير؟» وأشارت في البداية إلى غياب قائمة ببليوغرافية في البحوث حول التلفزيون كما أشارت إلى تشتت البحوث سواء من الناحية الجغرافية (تونس وفرنسا على وجه الخصوص) أو من ناحية الحقول المعرفية التي تتناول بالدرس موضوع التلفزيون وغياب التواصل بين مختلف هذه البحوث وهذه الحقول المعرفية. ومن بين المشاكل التي تعترض الباحث المهتم بالتلفزيون ذكرت الباحثة عدم اكتمال بناء الحقل المعرفي الذي يتناول (أكثر من غيره) بالدرس مسألة

التلفزيون وهو حقل علوم الإعلام والاتصال. وذكرت أيضا أن القلة العددية لهذه البحوث تحد من متانة أي عمل بحثي يتناولها بالدرس والتحليل والنقد. لاحظت أن هناك باحثين يهتمون أكثر من غيرهم بمسألة التلفزيون لكن لا يمكن القول بأن هناك من بينهم مختص في دراسة التلفزيون. ومن في آخر مداخلتها أشارت إلى أنه وبالرغم من التحولات العميقة التي يعيشها التلفزيون وخاصة منذ ثورة 2011 إلا أن هناك غياب واضح للبحوث حول التلفزيون في تونس واعتبرت أن هذه المفارقة تستدعي القلق والتساؤل عن مصير البحوث حول التلفزيون في تونس.

الجلسة العلمية الثانية: التلفزيون وتكنولوجيا الاتصال الحديثة

ترأست الجلسة العلمية الثانية الدكتورة سلوى الشرفي وقدم الدكتور كمال حميدو المداخلة الأولى تحت عنوان «الإعلام السمعي البصري الفرنسي في عصر الرقمنة. الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لتشظي الجمهور». في بداية مداخلته أشار إلى تطور التلفزيون الرقمي في فرنسا بشكل كبير واعتبر أن هذا التطور هو نتيجة للمزج بين تكنولوجيا الاتصال والإعلامية والتلفاز. ولهذا المزج تأثيرات عدة على الباحث حيث أصبحت المواد متوفرة بغزارة كما أنه من ناحية المتلقي تشتت المتابعة للتلفزيون. تساءل الباحث عن التبعات الاقتصادية والقضائية لهذه القوالب الجديدة ورأى أن هذه الحقيقة تطرح ثلاثة تحديات كبرى. أولها اقتصادي يتعلق بالتمويل في ظل تراجع مداخل الإشهار وتشتتها بين القنوات. التحدي الثاني قضائي يتعلق بكيفية تعديل القطاع في ظل انفتاحه على إطار عالمي ومتعدد الوسائط. ثالث هذه التحديات سياسي وثقافي حيث يعتبر التلفزيون أداة حوكمة وبناء وعي وطني فكيف يمكن أن يتماشى هذا مع التجزئة التي يشهدها ؟

وخلص الباحث إلى لزوم توفر الموارد المالية لإتباع نسق التطور التقني المتسارع وإلى ضرورة تبني أحدث التطبيقات التقنية.

مداخلة الدكتور عزيز لعبان عن «مشاهدة التلفزيون في عصر التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال» سلطت الضوء على تغير العادات وتحول الممارسات. تساءل فيها الباحث عما إذا تختلف طقوس استخدام التلفزيون، على ضوء التقارب الذي تعرفه الميديا ؟ ولاحظ انتشار ثقافة الشاشة المرئية - ليس التلفزيون بالضرورة

- ويلاحظ البعض أن علاقة المشاهدة في هذه الحالة تكون متوترة وتتسبب في الانغلاق الاجتماعي إلخ في حين لاحظ الباحث أن مالكي ثقافة الشاشة هم في الواقع الأكثر نشاطاً في المجتمع وأضاف أنه ليست هنالك قطيعة بين المشاهدة والممارسات الاجتماعية العادية بل هناك تقارب بين الميديا والنسق الاجتماعي. في نهاية مداخلته أشار الباحث إلى وجود شيء من التوجس من التكنولوجيا في العالم العربي.

في مداخلة تحت عنوان «أورونيوز وشبكات التواصل الاجتماعي الرقمي. مثال مؤتمر المناخ بباريس» قدم الباحث الفرنسي سيمون قدراس نتائج دراسته من بينها استعمالات قناة الإخبار أورونيوز للميديا الاجتماعية وبالتحديد التويتر ولاحظ استخدام القناة للجانب التفاعلي من هذه المنصة قصد حث المستخدمين على مناقشة المواضيع المتناولة غير أن أورونيوز نادراً ما تجيب عن أسئلة المستخدمين. لاحظ الباحث كذلك استخدام القناة لروابط داخلية فقط والقصد من ذلك دفع مستخدمي تويتر إلى الإبحار على موقع الأنترنت التابع لها. في الختام أشارت الدراسة إلى غياب قيمة مضافة للميديا الاجتماعية على الجانب التحريري للقناة.

الدكتور أشرف فالح الزعبي من الأردن قدم مداخلة حول «عمل بحثي قام به بالاشتراك مع الدكتور محمد خويلة يمحور حول أثر الصورة على المتلقي من خلال التلفزيون بالتقنيات والتكنولوجيا الحديثة». في بداية مداخلته استند الباحث إلى قول العالم الأمريكي جيروم برونو المشهور بدراسته عن التفكير والتي خلصت على أن 90% من مداخلتنا الحسية هي بصريه وبالمقابل فإن التلفزيون هو أكثر وسائل الإعلام شيوعاً في التعبير البصري. بالتالي فنحن نعيش عصر الصورة، ولأهمية الصورة ووظائفها المتعددة من خلال تكوينها المتقن أصبح المشاهد قادراً على تحليل مضمونها وما ترمي إليه من أهداف متعددة. وباعتبار الدور الاجتماعي والتواصلي المتنامي للصورة بات من الضروري استخدام أدوات وأشكال محدثة ومتطورة في عملية صناعتها. وذكر الباحث أننا نعيش حرباً إعلامية طاحنة بين إعلام الظلمة الحالية المتمثل في الإعلام الرسمي وإعلام النور المبهز المتمثل في الإعلام الخارجي والخاص حسب تعدد الآراء. يقوم الأول على التعتيم والثاني على التضخيم. وفي كلتا الحالتين يتم الاعتماد على الصورة لذا فلا بد من رؤية الصورة من أكثر

من جانب أو من أكبر عدد من الجوانب الممكنة. ربما يكون هذا الأمر مرهقاً لأنه يستدعي متابعة عدد من القنوات الإخبارية لكنها الطريقة الوحيدة -حسب الباحث- للوصول إلى أكبر قدر ممكن من المعلومات والحقيقة. وأصر الباحث على ضرورة أن يتحول كل متلقي إلى ديكارت ويشك بكل ما يراه وذلك انطلاقاً من مبدأ أن كل ما أراه كاذب حتى يثبت العكس باعتبار أن الصورة تحتاج إلى تدقيق ويجب أن تحوي وتغطي جميع جوانب الخبر للمتلقي.

في المداخلة الأخيرة لليوم الأول ركّزت الدكتورة هالة كمال أحمد نوفل من مصر على «إشكاليات خطاب العولمة الإعلامي الأمريكي الموجه بالعربية على مواقع التلفزيون والراديو على الانترنت: التحديات والسياسات الجديدة». اعتمدت الباحثة في دراستها على عينة مكونة من إذاعة راديو سوا وقناة تلفزيون الحرة الأمريكيتين. يرجع هذا الاختيار إلى كونهما وسيلتين مستحدثتين خصيصاً في الدبلوماسية المهمة والترويج للخطاب الإعلامي الأمريكي وتسعى هذه السياسة -حسب صاحبة الدراسة- إلى اختراق الواقع العربي والإسلامي وإلى تقديم جرعات تغريبية تخديرية تحول دون فهم الواقع المعاش وإمكانية نقده أو تغييره. كما تسعى إلى تحسين صورة أمريكا لدى الشعوب العربية. كما تناولت الباحثة بالدرس الخدمات الإخبارية والنصوص التي تقدمها مواقع راديو سوا وتلفزيون الحرة في محاولة منها للتعرف إلى مدى استفادة هذه المحطات من الوسائط المتعددة ومدى قدرتها على توظيف هذه الوسائط.

الجلسة العلمية الثالثة: العلاقة بين المرفق العمومي والقطاع الخاص وإعادة تشكيل السوق التلفزيونية

أشرف الدكتور المنصف العياري على الجلسة الثالثة، وقدم الدكتور نورد الدين الميلادي المداخلة الأولى حول موضوع «الإعلام العمومي وقضايا المواطنة والديمقراطية: التحديات والوعود». اعتمد البحث على مقارنة نوعية تناولت بالدرس عينة شملت مقابلات لصحفيين وفاعلين سياسيين إلى جانب بعض الأكاديميين المتخصصين وممثلين عن منظمات المجتمع المدني. بين الباحث أنه بعد عقود من سيطرة الحكومات المتعاقبة على المشهد الإعلامي والسياسي في تونس جاءت الثورة لتغير هذا المشهد برمته. واعتبر في ورقته البحثية أن الإعلام العمومي وكما هو الشأن

في الديمقراطيات العريقة يبقى أداة مهمة في تشكيل هوية وطنية جامعة وتطوير مفهوم المواطنة في الدولة المدنية الحديثة. ومن توصيات هذه الورقة وضع آليات إضافية لحماية الإعلام العمومي من التوظيف الإيديولوجي ليلعب دوره باستقلالية تامة مثلما هو الشأن بالنسبة للعديد من النماذج الغربية «البي بي سي» مثلا، داعيا أن يترسخ دور الإعلام العمومي عند النخبة السياسية وعامة الشعب. واعتبر أن مؤسسات الإعلام العمومي مثلها مثل مؤسسة الجيش ووزارة التعليم ينبغي أن تكون رسالتها هي إنجاح الانتقال الديمقراطي والتأسيس لمقومات الدولة الحديثة. فالإعلام العمومي سوف يلعب دورا في تطوير روح المواطنة التي هي التعبير الاجتماعي لعملية انتماء للبلد والثقافة والتاريخ المشترك. وخلص الباحث إلى أنه رغم انفجار الإعلام بعد الثورة ورغم المناخ الحر والديمقراطي فإن الإعلام العمومي من إذاعة وتلفزيون لم يلعب الدور المؤمل في الانتقال الديمقراطي. ودعا إلى في خاتمة مداخلته إلى ضرورة دعم الإعلام العمومي ليلعب دوره الحقيقي في بناء مفاهيم مثل المواطنة والحرية والديمقراطية واحترام الاختلاف وأن يلعب الإعلام دور سلطة الرابعة.

قدم الدكتور بلقاسم المصطفاوي من جامعة الجزائر مداخلة حول موضوع «التشكل الجديد للمنتوج التلفزي في الجزائر بين القطاع العمومي والقطاع الخاص الذي يبيت من الخارج: التراجع المفروض وغير المنظم لاحتكار الدولة». وقد أكد في مداخلته على غياب مفهوم الاعلام العمومي في منطقة الشرق الأوسط ومنطقة شمال إفريقيا. وفسر غياب الاعلام العمومي بأسباب تاريخية وسياسية تتعلق بخيارات الدولة الوطنية بعد الاستقلال التي اختارت السيطرة على الإعلام وإخضاعه لخدمة الإيديولوجية الحاكمة المهيمنة التي صادرت التعدد الواقعي اللغوي والديني والثقافي في المنطقة العربية عامة. ولاحظ أنه رغم الثورات الإعلامية التي غيرت المشهد الإعلامي السمعي البصري في عدد كبير من الدول المحيطة بالمنطقة، فإن المشهد التلفزيوني لم يتغير وبقي على ما هو عليه رهين القوى السياسية والمالية في الدولة. ولا حظ الباحث أن الشبكات التلفزيونية العربية الكبرى التي تم بعثها في بعض البلدان الأوروبية مثل شبكة قناة الجزيرة لم تصل إلى محاكاة مؤسسة هيئة ال-بي بي سي» في استقلالياتها وحياديته وتمثيليتها لهوية المجتمع البريطاني. ودعا الجامعيين والأكاديميين إلى تطوير الدراسات حول الإعلام العمومي باتجاه تفكيك منظومة

احتكار الدولة لمنظومة الإعلام العمومي ووضع سلطة تعديلية حقيقية بالجزائر التي سوف تعمل على تحرير الإعلام من سلطة الدولة ومن سلطة المال على السواء.

وقدم الدكتور روي الجريجيري، من الجامعة اللبنانية مداخلته حول «التحولات الإعلامية والواقع السياسي-الاجتماعي في لبنان: تقهقر دور «تلفزيون لبنان» لصالح التلفزيونات الطائفية» ركز فيها على التحولات العميقة التي شهدتها المشهد التلفزيوني اللبناني العمومي في ظل الحروب الطائفية والصراعات المذهبية التي تشهدها لبنان منذ عقود. وقد لاحظ أن هذا الوضع الخاص أدى إلى فوضى في المشهد السمعي البصري وهو ما دفع الحكومة إلى التدخل لإعادة تنظيم هذا القطاع. فكان القانون رقم 382 (بتاريخ 10 تشرين الثاني 1994) الذي رخص لأربع محطات خاصة، محاولاً في الوقت ذاته إعادة الاعتبار والدور للمحطة العامة (كانت الحكومة قد اشترت ما تبقى من أسهم للقطاع الخاص). إلا أن المحاصصة الطائفية التي تجذرت في مرحلة السلم، في القطاع الاعلامي كما في قطاعات خاصة وعامة عديدة، همّشت «تلفزيون لبنان» لصالح المحطات الخاصة التي تقاسمتها القوى الحزبية-الطائفية. هذا وغابت أهمية دور المحطة العامة عن الثقافة الشعبية لدرجة أنه عندما تم إقفالها في مارس 2001 (أعيد افتتاحها بعد 3 أشهر)، لم تشهد الساحة الداخلية أيّاً من ردود الفعل الشعبية كالتي شهدتها اليونان سنة 2013. وقد لاحظت الدراسة أن هذه الوضعية لم تمنع تأقلم التلفزيون العام مع جو تنافسي حادّ واستطاع أن يحتلّ موقعاً متقدماً في نوعية البرامج التي يقدمها، إضافة إلى احتلاله الموقع الثاني في نسبة المشاهدين، وذلك حتى نهاية التسعينات. إلا أن المشهد الإعلامي والاتصالي الجديد، المعقّد والمتغيّر دوماً، ساهم في تراجع دور «تلفزيون لبنان»، حتى بات يحتلّ الموقع الأخير (من أصل ثماني محطات) لناحية نسبة المشاهدين كما لناحية الإنتاج.

من السويد قدم الدكتور رينو دو لابروس والدكتورة غابريلا شنز مداخلته مشتركة حول موضوع ««العمومي» في مقابل «الخاص» بالسويد» التي تأسست على دراسة ميدانية حول درجة رضا الجمهور على الإعلام العمومي بالسويد جاءت نتائجها جد مرضية خاصة وأن 90 % من العينة المستجوبة لها تعرف الإعلام العمومي و75 % لها ثقة بالإعلام العمومي و70 % نسبة ولاء في مشاهدة الإعلام العمومي السويدي. وقد قدم مثال التجربة السويدية في المجال العمومي التي تتميز بالموضوعية والحيادية

والجودة. وبين المحاضران أن الإعلام العمومي السويدي يهدف إلى تعزيز القيم الديمقراطية في السويد وخدمة التعددية والفئات الخصوصية بتخصيص برمجة وإنتاج يتلاءم وهذه الفئات الخصوصية كتخصيص قناة للأطفال والمراهقين إلى جانب القنوات العامة وتخصيص برامج خاصة بالمهجرين واللاجئين السياسيين. ورغم هذا الأداء الاستثنائي، فإن الثورة في تكنولوجيات الإعلام قد كانت لها تداعيات على المشهد السمعي- البصري العمومي.

الدكتور الباحث الاجتماعي جلال التليلي من الجامعة التونسية، قدم نتائج بحثه الميداني بعنوان «التلفزيون العمومي وإعادة تشكيل الحقل الصحفي في تونس ما بعد 14 جانفي : قراءة سوسيولوجية في تمثّل الفاعل الصحفي للمرفق الإعلامي العمومي». وقد استندت عينة بحثه على إجراء 20 مقابلة مع صحفيين عاملين بالقطاع الإعلامي وحلل نتائج بحثه استنادا إلى مفهومي الحقل الصحفي وبراديفما «الولاء».. وقد استنتج أنه رغم التحولات التي يعيشها الحقل الصحفي في تونس بمختلف حقوله الفرعية على مستوى هيكلته التنظيمية وتنوع منتوجاته الإعلامية ووظائفه الاجتماعية السياسية، لم يتمكن التلفزيون العمومي من مواكبة هذه الديناميكية التي انطلقت منذ 14 جانفي 2011 بالنظر لما يتوفر عليه من تجربة مؤسسية طويلة وزاد بشري محترف وتمويل عمومي شبه قار ودعائم لوجستية، مقارنة بالمؤسسات السمعية- البصرية الخاصة. وقد شرح أسباب الكامنة وراء صعوبات القطاع البصري العمومي بصعوبة التكيف مع إعادة هيكلة الحقل والتردد في ممارسة سلوك المبادرة الإعلامية والإبداع الصحفي شكلا ومضمونا. وركز على ثلاثة عوامل فاعلة في تراجع أدائه شكلا ومحتوى وضعف قدراته على المنافسة في مشهد إعلامي متعدد الفاعلين، منتج متنوع، متجدد الآليات متميزا بحركية صحفية واسعة بين مؤسساته في إطار من إعادة هيكلة للحقل على أسس من حريات الرأي والتعبير والنشر مختلفة عن تاريخ طويل من الهيمنة والرقابة والاستعمال السياسي في الدعاية. كل هذه الأوضاع تضع القطاع البصري العمومي أمام تحديات منافسة غير متوازنة من قبل قطاع خاص كثيرا ما لا يلتزم بأخلاقيات المهنة ولا بالمسؤولية الاجتماعية متممدا صحافة الإثارة طلبا للربح السريع لكنه متحرر المبادرة ومتنوع البرامج شكلا ومضمونا.

الدكتور محمد عبد الوهاب العلالي من المغرب قدم مداخلة حول «الفضائيات العربية بين الداعية والصحفي: دور الإعلام التلفزيوني في إعادة بناء المجتمعات

العربية» تناول فيها بالتحليل موضوع المشهد الإعلامي العربي في السنوات الأخيرة وإطلاق العديد من القنوات الفضائية الدينية التي باتت تستقطب شريحة واسعة من المشاهدين في شتى أقطار الوطن العربي. ولاحظ أن بروز القنوات الفضائية الدينية والإقبال عليها من بعض الفئات الاجتماعية يمثل حاجات اجتماعية ونفسية وثقافية إلى المعرفة الدينية التي تخص شرائح واسعة من المواطنين في البلدان العربية والإسلامية في ظل عدم الرضا وعدم الثقة في القنوات الحكومية واتجاه القنوات الخاصة إلى الترفيه. كما أن اللجوء إلى هذه القنوات يشكل رداً على عمليات التحديث القسري التي تعرفها العديد من المجتمعات العربية الإسلامية باعتبار أن جزءاً هاماً من المواطنين يثنون تحت وطأة حالات اغتراب حقيقي أمام كثافة الإعلام الوافد والتهديدات التي تمس الهوية العربية الإسلامية وتقود جزءاً من الناس للوقوع في شرك أصناف الاتصال الديني. وقد ابرز الباحث نقطة تتعلق بالتسمية الخاصة بالقنوات الدينية، قائلاً أنها ليست قنوات دينية صرفة، وجلها يقدم نشرات الأخبار والبرامج الحوارية والبرورتاجات وباقي مكونات الخطاب السياسي التلفزيوني مما يجعلها قنوات تخدم أجندة سياسية لجماعات وأنظمة تتبنى مشاريع سياسية ومجتمعية مغايرة لمطامح الشعوب العربية في التحديث وولوج مجتمع الحداثة، وبالتالي فمن الصعب أن يحصل اتفاق حول ما يجب إيصاله إلى المشاهدين. ويأمل الباحث أن يصل الإعلام العربي إلى تحقيق خطاب إعلام مدني مواطن يميز بين «الصحفي» و«الداعية» يسمح لكل منهما مجاله الذي لا يمكن الخلط بشأنه. إعلام مدني قادر على نشر القيم الحضارية والتنويرية، ومنفتح على احتياجات الناس الواقعية المنبثقة من معيشتهم اليومي، يساعدهم على فهم العالم الذي يعيشون فيه والانصهار في مسلسل الحداثة.

قدم الدكتور العربي بوعمامة من الجزائر مداخلة حول «التلفزيون والخدمة العمومية: رؤية ابستيمولوجية لتجاذبات العلاقة بين المرفق العمومي والقطاع الخاص وإعادة تشكل فضاء النفوذ التلفزيوني» تناول فيها بالتحليل الإشكاليات التي ولدتها مختلف التحولات للصيقة بتراجع وانكماش دور التلفزيون في أداء الخدمات العمومية، خصوصاً في ظل الراهنية الخاصة المطبوعة بتنازل الاستثمار الرأسمالي في قطاع الإعلام، وما يعرفه المشهد الإعلامي من اكتساح القطاع الخاص بفصل الديناميات التي ولدتها تكنولوجيات الاتصال والتواصل الجديدة. والانخفاض

المستمر في الخدمة العمومية التي هي في الأصل خدمة المصالح المشتركة لجميع أعضاء المجتمع. وقد استهدفت مداخلته تحليل التحول الحاصل في المشهد الاعلامي الجزائري والتفكير علميا في توفير أرضية معرفية ونظرية متينة لمقاربة مفهوم الخدمة العمومية وأدوار التلفزيون في المجال العمومي (Public Sphere) وكسب رهان الانتقال الديمقراطي المجتمعي وتوطيد مفهوم الحق في الإعلام والاتصال. وقف البحث على رهانات تحول التلفزيون العمومي الجزائري في ظل مزاحمة القطاع الخاص وانبلاج ظاهرة البث الفضائي.

الجلسة العلمية الرابعة: التعديل خلال الفترات الانتقالية والممارسات المهنية الجديدة

تطرق الباحث سفيان عمّار في دراسته العلمية بعنوان «الميثاق التحريري لمؤسسة التلفزة التونسية» سببية متعددة الدوافع» إلى الأسباب والدوافع التي وقفت وراء صياغة الميثاق التحريري باعتباره أول تنظيم ذاتي لمهنيي مؤسسة إعلامية تلفزيونية في العالم العربي. وتساءل الدكتور سفيان عمّار في إشكالية بحثه عن مدى إمكانية اعتبار الميثاق التحريري للتلفزة الوطنية سببية متعددة الدوافع وفق طرح SHUDSON والتي يعرفها بأنها «مقاربة» متعددة الأبعاد من خلال المزاوجة بين الدوافع الخارجية والاستراتيجيات الخاصة بالفاعلين داخل القناة. إعتد المحاضر في بحثه على مجموعة من المقاربات من بينها منهجية المقابلة التي أجراها مع 33 صحفيا من قسم الإخبار. وفي عملية تفكيكية لمقولة «السببية متعددة الدوافع» بين الدكتور سفيان عمّار أنّ هناك مجموعة من العوامل التي كانت وراء صياغة الميثاق التحريري مؤصلا أنّ العامل الأول يتمثل في مسار التقاطع بين مرحلة الانتقال الديمقراطي وتعدد المواثيق الأخلاقية والتحريرية متوسلا بالبراديغم السوسيولوجي القائم على أنّ تعدد المواثيق يعكس استقلالية القطاع من الحكومي إلى العمومي. واستفاض الدكتور عمّار في طرح العوامل مشيرا إلى أنّ العامل الثاني متمثل في رغبة الصحفيين في المهنيّة إذ لا يمكن وفق المحاضر الفصل بين مسار «المهنيّة» و«الأخلاق» وأنّ العامل الثالث كامن في تهافت الفاعلين الدوليين موضحا أنّ الشركاء الأجانب نظموا 233 نشاطا خلال الفترة الممتدة بين 2011 و2014 حيث انكبّ عملهم على بناء القدرات الصحفية

من جهة وتطوير الهياكل الإعلامية من جهة ثانية. كما أوضح أنّ الميثاق التحريري يعمل أيضا كواجهة للتعريف الذاتي وترويج صورة إيجابية للمؤسسة الإعلامية والفاعلين داخلها أيضا. في هذا المفصل النظريّ أكد سفيان عمّار أنّ مسار تأسيس الميثاق التحريري في المؤسسة التلفزيونية التونسية يقوم على ثنائية «التفاوض» و«التمثيلية الاستثنائية».

خلال مداخلته التي حملت عنوان «التعديل المستقل للقطاع السمعي البصري في تونس، الطموحات والتحديات»، أكد الدكتور عبد الكريم الحيزاوي أنّ مسار التعديل المستقل للقطاع السمعي البصري مثلث محور دعوات الهيئات الدستورية التي تشكلت بعد ثورة 14 جانفي، هيئة إصلاح القطاع السمعي البصري إضافة إلى الفاعلين الدوليين العاملين في المجال الإعلامي على غرار اليونسكو. وأكد أنّ الدعوات انصبت في مسارين اثنين، الأول كامن في ضرورة تضمين دستورية واستقلالية هيئات التعديل في الدستور الجديد إضافة إلى حتمية أن تكون منظومة التعيين قائمة على مسار مفتوح قائم على معايير المهنية والاحتراف والأقدمية دون محسوبية في الاختيار أو تلاعب في العضوية. واعتبر المحاضر أنّ تونس نجحت في إرساء هيئة تعديل ذاتي مستقلة إلى حدّ كبير متمثلة في الهيئة العليا المستقلة للسمعي البصري. وأكد الحيزاوي أنّ التجربة التونسية في التعديل دونها الكثير من التحديات حيث اعتبر أنّ تهميش الفاعل التنفيذي -رئيس الوزراء- قد يسبّب حالة من التناظر في المشهد التونسي بين الفاعل التنفيذي والفاعل الإعلامي التعديلي. واستشرف المحاضر تضاربا في الصلاحيات بين الهيئات الدستورية من جانب وبعض الحقائق الوزارية في قطاعات محاربة الفساد وتأمين حرية التعبير والإعلام. وانتهى المحاضر إلى وجود تحديات تكنولوجية كبرى امام التعديل الفضائي سيما وأنّ جزءا من الإعلام التلفزيوني في مساره اليوم إلى التحول نحو «السوشيال تي في» ما يفرض مقاربات وقوانين جديدة للتعديل.

وفي مداخلتها عن «اتجاهات الإعلاميين بقطاعات التلفزيون لمفهوم حرية الإعلام وآليات الممارسات المهنية بعد المرحلة الانتقالية الثانية» أكدت الدكتورة ميرال صبري أنّ الإعلام يعدّ أحد أهم القنوات الرئيسية للحصول على المعلومات، فهي تعتمد على نقل الخبر إلى المواطن، وطرح مختلف وجهات النظر حيال هذا

الخبر بما يساهم في خلق حوار معرفي قائم على الرأي والرأي الآخر ليتم نقل الصورة إلى مختلف المشاهدين كل حسب معتقداته وأفكاره وأيديولوجيته الفكرية. وأكدت الباحثة أنَّ للإعلام دور مهم في توجيه الرأي العام المصري والتأثير علي اتجاهاته، وبروز هذا الدور بشكل أكثر وضوحاً بعد ثورة 25 جانفي 2011 حول الحرية المتاحة لوسائل الإعلام المختلفة سواء كانت مقروءة أو مسموعة أو مرئية، قد تصاعدت في الفترة الأخيرة نبرة العداء للصحافة ووسائل الإعلام بوجه عام وتحميلها مسؤولية ما يحدث في المجتمع المصري وتصويرها على أنها المحرض الرئيسي لما يحدث في البلاد بل تم تشويه صورة العديد من الصحفيين والإعلاميين. وأضافت الدكتورة ميرال أنَّه على الرغم من تعهد المرحلة الانتقالية بصون حرية الرأي والتعبير التي ستكون على رأس أولوياتها، إلا أن الواقع أشار إلى عكس ذلك فنجد الدستور المصري فرض عدة قيود جديدة على حرية الصحافة، بما في ذلك إقامة هيئة تنظيمية قومية وسلطة جديدة لإغلاق وسائل الإعلام.

بالاستناد إلى تجارب تعديليه مرت بها العديد من البلدان العربية والإفريقية منذ أكثر من عقدين، يتساءل الدكتور جمال الزرن في مداخلته «تعديل البث الفضائي العربي وقضايا التنظيم: دراسة مقارنة» عن مدى إمكانية الحديث عن حالة الانتقال التي يعيشها التلفزيون في العالم العربي في ظل غياب مسائلة إشكالية التنظيم والهيكل وخاصة التعديل. كما يتساءل عن إمكانية الحديث عن بث فضائي عربي في غياب اليات للتعديل. وخاض الباحث في مفهوم التعديل بين المصطلح والدلالة وبين أنه نقيض الاحتكار سواء من قبل الساسة أو من قبل جماعة المال. وقد اقترح ثلاث مقاربات يرى أنها موجودة في العالم العربي لكن في أطار إعلام تمتلكه الدولة وهي: مقارنة السلطة، مقارنة حرية السوق ومقاربة التعديل الذاتي. كما تساءل «لماذا التعديل؟ وقدم جملة من الوقائع لإبراز ضرورة التعديل من بينها غلق العديد من القنوات العربية (مصر، البحرين، السعودية) مما يستدعي تنظيم البث الفضائي سواء على الصعيد العربي أو العالمي. كما أبرز ضرورة التعديل لمحاربة الطائفية والإرهاب، لمواجهة العولمة الثقافية ولحماية المجال العمومي من الهيمنة. ودعي الدكتور جمال الزرن إلى ضرورة إلغاء وزارات الإعلام قبل التعديل وفي ذلك تأكيد على ما أسماه «تعديل التعديل».

استهل الدكتور حسن محمد ربيع الأستاذ بكلية الإعلام بجامعة الشروق بالقاهرة مداخلته بطرح السؤال التالي هل تساهم اليات التعديل بالقانون في تنظيم الإعلام المصري؟

وقد حاول الإجابة على هذه الإشكالية من خلال «رؤية الاكاديميين والممارسين لتأثير قانون تنظيم الصحافة والإعلام الجديد على الممارسة المهنية في القنوات الفضائية المصرية»، وركز في مداخلته على فترة الانتقال الديمقراطي في مصر بعد «ثورة يناير» ويرى أن من أهم ما يلاحظ في قطاع الإعلام خلال هذه الفترة هو خروج العديد من القنوات التلفزية المصرية عن الأخلاقيات المهنية والنظام العام وتقديمها لمنتج إعلامي بعيد كل البعد عن واقع الشارع المصري واهتماماته وطموحاته. و ذكر الباحث بأن المصريين يترقبون منذ ثلاثة أشهر إصدار قانون الصحافة والإعلام الذي لا يزال ينتظر إقرارا من مجلس النواب المصري لتنظيم امشهد الإعلامي الذي يشهد حالة من الارتباك والفوضى. وفي محاولته للإجابة على السؤال الذي طرحه في بداية مداخلته، أبرز الباحث خمس نقاط رئيسة وهي : الدور المنتظر من الإعلام في فترة الانتقال الديمقراطي، ملامح المشهد الإعلامي في مصر، اليات التنظيم الذاتي ودورها في ضبط الاداء، التنظيم القانوني للإعلام في دستور 2014، قانون تنظيم الصحافة والإعلام ودوره في تعديل المسار الإعلامي. كما أكد على ضرورة إعادة النظر في ضوابط المشهد الإعلامي وفقا للعديد من المتغيرات السياسية والاقتصادية والفكرية التي ميزت الواقع الإعلامي خلال السنوات الأخيرة

التوصيات

- ضرورة التجديد (على مستوى المحاور والإشكاليات والمقاربات) للوصول إلى مدرسة عربية مميزة في الإعلام والاتصال،
- ضرورة التأريخ للإعلام والاتصال،
- ضرورة إنشاء مراكز بحوث متخصصة،
- تجديد الجهاز النظري وحشد الطاقات والتعاون بين الباحثين،
- لزوم توفر الموارد المالية (للبحث العلمي) لإتباع نسق التطور التقني المتسارع،
- مزيد التركيز على بحوث الأثر الاجتماعي للتلفزيون،

- تطوير الدراسات حول الإعلام العمومي باتجاه تفكيك منظومة احتكار الدولة لمنظومة الإعلام العمومي،
- وضع آليات إضافية لحماية الإعلام العمومي من التوظيف الإيديولوجي ليلعب دوره باستقلالية تامة،
- ترسيخ دور الإعلام العمومي عند النخبة السياسية وعامة الشعب،
- ضرورة دعم الإعلام العمومي ليلعب دوره الحقيقي في بناء مفاهيم مثل المواطنة والحرية والديمقراطية واحترام الاختلاف،
- تبني مقاربات وقوانين جديدة للتعديل (تعديل التعديل).